

شرح سنن ابن ماجه

المُسَمَّع

مُرْتَبِد ذَوِي الْحِجَاوَالْحَاجَّةِ إِلَى سُنَنِ ابْنِ مَاجَه
وَالْقَوْلَ الْمُكْتَفَى عَلَى سُنَنِ الْمُصْطَفَى

جَمَعَ وَتَأَلَّفَ

مُحَمَّدُ الْأَمِينُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ حَسَنِ الْأُرُمِيِّ
الْعَلَوِيِّ الْأَشْثَوِيِّ الْهَرَرِيِّ الْكُرِّيَّ الْبُؤَيْطِيَّ

نَزَلَ مَكَّةَ الْمَكْرَمَةَ وَالْمَدِينَةَ بِهَا وَالْمَدِينَةَ فِي دَارِ الْحَدِيثِ الْهَبْرِيَّةِ

مَرَامَةُ لَجْنَةِ مَدِ الْعُلَمَاءِ
بِرَأْسَةِ

الْأَسَاذُ الذَّكُورُ هَامِ مُحَمَّدُ عَلِيَّ حَسَنِ مَهْدِي

الْمُسْتَشَارُ بِرَابِطَةِ الْعَالِمِ الْإِسْلَامِيِّ سَابِقًا - مَكَّةُ الْمَكْرَمَةُ

المجلد الثاني عشر

كتاب الطلاق - كتاب الكفارات - كتاب التجارات

كتاب الطلاق والنكاح

كتاب الطلاق والنكاح

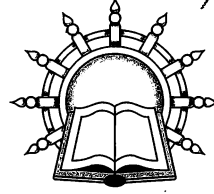


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دار المنهج

المملكة العربية السعودية - جدة
هاتف ٦٣٢٦٦٦٦ - فاكس ٦٣٢٠٣٩٢



دار الحقائق

لبنان - بيروت - فاكس : ٧٨٦٢٣٠
ص.ب : ٥٥٧٤ / ١٣ بيروت

الطبعة الأولى
١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م
جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه، وبأي شكل من الأشكال، أو نسخه، أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالاعتباس منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبقاً .



الرقم المعياري الدولي

ISBN: 978 - 9933 - 503 - 20 - 8

www.alminhaj.com

E-mail: info@alminhaj.com

ولقد أجاد من قال :

لَبِسْتُ ثُوبَ الرَّجَا وَالنَّاسُ قَدْ رَقَدُوا
فَقُلْتُ يَا أَمَلِي فِي كُلِّ نَائِبَةٍ
أَشْكُو إِلَيْكَ أُمُوراً أَنْتَ تَعْلَمُهَا
وَقَدْ مَدَدْتُ يَدِي بِالذُّلِّ مُبْتَهَلاً
فَلَا تَرُدَّنَّهَا يَا رَبِّ خَائِبَةً
وَبِتُّ أَشْكُو إِلَى مَوْلَايَ مَا أَجِدُ
وَمَنْ عَلَيْهِ لِكَشْفِ الضَّرِّ اعْتِمِدُ
مَا لِي إِلَى حَمْلِهَا صَبْرٌ وَلَا جَلْدُ
إِلَيْكَ يَا خَيْرَ مَنْ مُدَّتْ إِلَيْهِ يَدُ
فَبَحْرُ جُودِكَ يَرْوِي كُلَّ مَنْ يَرُدُّ

وقال الآخر :

إِذَا أَضْبَحْتُ عِنْدِي قُوْتُ يَوْمِي
وَلَا تَخْطُرُ هُمُومَ غَدٍ لِبَالِي
أَسْلِمُ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ أَمْراً
وَمَا لِأَرَادَتِي وَجْهٌ إِذَا مَا
فَخَلَّ الِهِمَّ عَنِّي يَا سَعِيدُ
فَإِنَّ غَداً لَهُ رِزْقٌ جَدِيدُ
فَأَتْرُكُ مَا أُرِيدُ لِمَا يُرِيدُ
أَرَادَ اللَّهُ لِي مَا لَا أُرِيدُ

کتاب الطلاق

الخطبة

الحمد لله ذي الآلاء والنعم ، الذي أكرمنا بتنزيل الآيات والحكم ، وفضل أمة سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام على سائر الأمم ، وخصّها بعلم الإسناد ، الذي لم يشاركها فيه أحد من العباد .

والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأنام ، صلاة وسلاماً دائماً دائمين بلا انفصام ، وعلى آله وأزواجه وذريته وأصحابه الكرام ، ومن تبعهم من الأمثال والأعلام .

أما بعد :

فلما أكرمني المولى سبحانه بإنهاء المجلد الحادي عشر من هذا الشرح المعتمر . . أمدّني بمدد منه لتيسير البدء في المجلد الثاني عشر ، فأطلقت عنان القلم متوكلاً على بارئ النسم ، ومصلحاً على سيد العرب والعجم صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم .



قال المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه ؛ آمين :

(٨) - كِتَابُ الطَّلَاقِ

(١) - (٦٣٢) - بَابُ الطَّلَاقِ

.....

(٨) - (كِتَابُ الطَّلَاقِ)

(١) - (٦٣٢) - (بَابُ الطَّلَاقِ)

والطلاق لفظ جاهلي جاء الشرع بتقريره ؛ وهو لغةٌ : حل القيد ؛ أي : فكه ، سواء كان ذلك القيد حسيّاً ؛ كقيد البهيمة ، أو معنوياً ؛ كعصمة النكاح ، فلذلك كان المعنى اللغوي أعم من المعنى الشرعي ؛ لأن القيد فيه معنوي فقط ؛ كما هو القاعدة الغالبة .

ومن المعنى اللغوي : قولهم : ناقة طالقة ؛ أي : محلول قيدها ؛ إذا كانت مرسلة بلا قيد ، ومنه : ما في قول الإمام مالك رحمه الله تعالى :

العلم صيد والكتابة قيده قيد صيودك بالحبال الوثيقة
فمن الحماقة أن تصيد غزالةً وتفكها بين الخلائق طالقة
وشرعاً : حل قيد النكاح المنعقد بين الأزواج بألفاظ مخصوصة ؛ كطلاق ونحوه ، فخرج بقولنا : (بألفاظ مخصوصة) الفسخ ؛ وهو إزالة ما يتوهم انعقاده ؛ لموجبٍ يمنع العقد ؛ كعيب من عيوب النكاح ، فلا يُسمّى طلاقاً ، وقد يطلق الفسخُ ويراد به : الطلاق . انتهى من « المفهم » .

وأركانها خمسة : صيغة ؛ وهي قسمان : صريح وكناية ؛ فالصريح : كل لفظ لا يحتمل غير الطلاق ، وهي ثلاثة ألفاظ : الطلاق والفراق والسراح ؛ أي : ما اشتق منها ؛ كطلقتك ، وأنت طالق ، وفارقتك ، وأنت مفارقة ، وسرحتك ، وأنت مسرحة ، ومن الصريح : الخلع إذا ذُكر المألُ معه ، ولا يفتقر صريح الطلاق إلى النية .

(١) - ١٩٨٥ - (١) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ بْنُ زُرَّارَةَ وَمَسْرُوقُ بْنُ الْمَرْزُبَانِ قَالُوا : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ ،
.....

والكناية : كل لفظ احتمل الطلاق وغيره ، ولا يقع به الطلاق إلا إذا نوى به الطلاق ؛ كقولك : إلحقي بأهلك ، وأنت برية .
ومحلٌّ ؛ وهي الزوجة ، وولايةٌ عليه ، وقَصْدٌ ، ومُطَلِّقٌ . انتهى من « البيجوري على متن أبي شجاع » .



(١) - ١٩٨٥ - (١) (حدثنا سويد بن سعيد) بن سهل الهروي الأصل ثم الحدثاني - بفتحيتين وبالمثلثة - أبو محمد الأنباري ، صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه ، من قدماء العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(وعبد الله بن عامر بن زرارة) الحضرمي مولاهم أبو محمد الكوفي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة سبع وثلاثين ومئتين (٢٣٧ هـ) . يروي عنه : (م د ق) .

(ومسروق بن المَرْزُبَانِ) - بسكون الراء وضم الزاي بعدها فوحدة - الكندي أبو سعيد الكوفي ، صدوق له أوهام ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(قالوا : حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة) خالد بن ميمون الهمداني أبو سعيد الكوفي ، ثقة متقن ، من كبار التاسعة ، مات سنة ثلاث ، أو أربع وثمانين ومئة (١٨٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن صالح بن صالح بن حي) وقد ينسب إلى جده ، فيقال : صالح ابن حي ،

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ
الْخَطَّابِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَلَّقَ حَفْصَةَ ثُمَّ رَاجَعَهَا .

قال أحمد : ثقة ثقة ، من السادسة ، مات سنة ثلاث وخمسين ومئة (١٥٣ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

(عن سلمة بن كهيل) الحضرمي ، أبي يحيى الكوفي ، ثقة ، من الرابعة ،
مات سنة إحدى أو اثنتين وعشرين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن سعيد بن جبیر) الأسدي مولا هم الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، من الثالثة ،
وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسل ، قتل بين يدي الحجاج سنة
خمس وتسعين (٩٥ هـ) ، ولم يكمل الخمسين . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس ، عن عمر بن الخطاب) رضي الله تعالى عنهما .
وهذا السند من سبائعه ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، ومن لطائفه :
أن فيه رواية صحابي عن صحابي .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلق حفصة) بنت عمر ، رضي الله
تعالى عنها (ثم راجعها) إلى نكاحه .

قال الشيخ الدهلوي في « المدارج » : إن النبي صلى الله عليه وسلم طلق
حفصة واحدة ، فلما بلغ هذا الخبر عمر رضي الله تعالى عنه . . اهتم له ،
فأوحى إلى النبي صلى الله عليه وسلم : راجع حفصة ؛ فإنها صوامة قوام ، وهي
زوجتك في الجنة ، كذا في « إنجاح الحاجة » .

قال السندي : قوله : (طلق حفصة) فيه جواز التطليق ، وأنه لا ينافي الكمال
إذا كان لمصلحة . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب
في المراجعة ، والنسائي في كتاب الطلاق ، باب الرجعة .

(٢) - ١٩٨٦ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُؤَمِّلٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عمر بن حدير أبي موسى الأشعري رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(٢) - ١٩٨٦ - (٢) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُؤَمِّلٌ) - بوزن محمد
بهمزة - ابن إسماعيل البصري أبو عبد الرحمن ، نزيل مكة ، صدوق سيئ
الحفظ ، من صغار التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ت
س ق) .

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن سعيد الثوري الكوفي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة
إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي إسحاق) عمرو بن عبد الله الهمداني السبيعي ، ثقة ، من الثالثة ،
مات سنة تسع وعشرين ومئة ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي بردة) عامر وقيل : الحارث بن أبي موسى الأشعري الكوفي ، ثقة ،
من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري الكوفي الصحابي المشهور
رضي الله تعالى عنه ، مات سنة خمسين ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة أو الحسن ؛ لأن فيه مؤمل بن
إسماعيل ؛ فقد اختلف فيه : فقليل : ثقة ، وقيل : كثير الخطأ ، وقيل : منكر
الحديث .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَلْعَبُونَ بِحُدُودِ اللَّهِ يَقُولُ أَحَدُهُمْ : قَدْ طَلَّقْتُكَ ، قَدْ رَاجَعْتُكَ ، قَدْ طَلَّقْتُكَ » .

(٣) - ١٩٨٧ - (٣) حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ عُبَيْدٍ الْحِمَصِيُّ ،

(قال) أبو موسى : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما بال أقوام) وحالهم (يلعبون بحدود الله) وأحكام شرعه ؛ أي : لا يبالون بها ؛ إذ الطلاق مبغوض عند الله ، فما شرع إلا لحاجة الناس إليه إذا حصل الشقاق بينهما ، ولم يمكن الإصلاح بينهما ، فحده تعالى ، وحكمه : ألا يأتي الإنسان به إلا عند الضرورة والحاجة إليه ، فالإكثار منه بلا حاجة من قلة المبالاة بحده ؛ فإنه (يقول أحدهم) لامرأته : (قد طلقتك) ثم يقول ثانياً : (قد راجعتك) إلى نكاحي ، ثم يقول ثالثاً : (قد طلقتك) فهذا تلاعب بالطلاق الذي شرعه الله تعالى لحاجة .

وقوله : « يقول أحدهم » : كذا وكذا ؛ يعني : أنه يكثر الطلاق من غير حاجة إليه ، بل مع الحاجة إلى زوجته حتى يُكثِرُوا الرجعة لذلك . انتهى .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث عمر بن الخطاب .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عمر بن الخطاب بحديث عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٣) - ١٩٨٧ - (٣) (حدثنا كثير بن عبيد) بن نمير المذحجي أبو الحسن (الحمصي) الحذاء المقرئ ، ثقة ، من العاشرة ، مات في حدود الخمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ الْوَصَّافِيِّ ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَبْغَضُ الْحَالِلِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ » .

(حدثنا محمد بن خالد) بن محمد ، ويقال : ابن موسى الوهبي أبو يحيى الحمصي ، صدوق ، من التاسعة .

قال الآجري عن أبي داود : لا بأس به ، ووثقه ابن حبان ، مات سنة تسعين ومئة (١٩٠ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(عن عبيد الله بن الوليد الوصافي) - بفتح الواو وتشديد المهملة - أبي إسماعيل الكوفي العجلي ، ضعيف ، من السادسة . يروي عنه : (ت ق) .
(عن محارب بن دثار) - بكسر المهملة وتخفيف المثلثة - السدوسي الكوفي القاضي ، ثقة إمام زاهد ، من الرابعة ، مات سنة ست عشرة ومئة (١١٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن عمر) رضي الله تعالى عنهما .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عبيد الله بن الوليد ، وهو ضعيف .

(قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أبغض الحلال إلى الله الطلاق ») .

وفي الحديث دليل على أن ليس كل حلال محبوباً ، بل ينقسم إلى ما هو محبوب ، وإلى ما هو مبغوض .

قال الخطابي في « المعالم » : معنى الكراهية فيه منصرف إلى السبب الجالب للطلاق ؛ وهو سوء العشرة ، وقلة الموافقة الداعية إلى الطلاق لا إلى نفس

.....
الطلاق ؛ فقد أباح الله تعالى الطلاق ، وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه طلق بعض نسائه ثم راجعها ، وكانت لابن عمر امرأة يحبها ، وكان عمر يكره صحبتته إياها ، فشكاه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فدعا به ، فقال : « يا عبد الله ؛ طلق امرأتك » ، فطلقها ، وهو صلى الله عليه وسلم لا يأمر بأمر يكرهه تعالى . انتهى .

واستشكل : بأن كون الطلاق مبغوضاً منافٍ لكونه حلالاً ؛ فإن كونه مبغوضاً يقتضي رجحان تركه على فعله ، وكونه حلالاً يقتضي مساواة تركه وفعله .
وأجيب عنه : بأن المراد بالحلال ما ليس تركه لازماً ، الشامل للمباح والواجب والمندوب والمكروه ، وقد يقال : الطلاق حلال لذاته ، والأبغضية بالنظر إلى ما يترتب عليه ؛ من انجراره إلى المعصية . انتهى من « العون » .

قال المنذري : وأخرجه ابن ماجه ، والمشهور فيه المرسل ، وهو غريب .
قال السندي : قوله : « أبغض الحلال . . . » إلى آخره ؛ أي : أنه تعالى شرع ووضع عنه الإثم لمصالح الناس ، وإن كان في ذاته أبغض ؛ لما فيه من قطع الوصلة وإيقاع العداوة ، وربما يفضي إلى وقوع الطرفين في الحرام ، ولذلك هو أحب الأشياء إلى الشيطان ، فينبغي للإنسان ترك الإكثار منه ، والاقتصار على قدر حاجته ، والله تعالى أعلم . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب كراهية الطلاق . انتهى « تحفة الأشراف » .

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله تعالى : وقد روى الدارقطني من حديث معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم : « ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق » ، وفيه حميد بن مالك ، وهو ضعيف ، وفي « مسند

.....
البزار» : من حديث أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تطلق النساء إلا من ريبة ؛ إن الله لا يحب الذواقين ولا الذواقات » . انتهى .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بغيره ، وإن كان سنده ضعيفاً ؛ لأن له شواهد من الأحاديث المرفوعة والمرسلة ، وإن كانت ضعافاً مرسلة ؛ لأنها لكثرتها يعضد بعضها بعضاً ، فتصل إلى درجة الصحة ، وغرضه : الاستشهاد به ، فالحديث : ضعيف السند ، صحيح المتن .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢) - (٦٣٣) - بَابُ طَلَاقِ السَّنَةِ

(٤) - ١٩٨٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : طَلَّقْتُ أُمْرَأَتِي

(٢) - (٦٣٣) - (بَاب طلاق السنة)

وطلاق السنة : هو الطلاق الجائز ؛ وهو أن يوقع الزوج الطلاق في طهر غير مجامع فيه ، فخرج به طلاق البدعة ، وهو الطلاق الجرام ؛ وهو أن يوقع الزوج الطلاق في الحيض ، أو في طهر جامعها فيه ؛ كما هو مبسوط في كتب الفروع . انتهى من « الكوكب » .



(٤) - ١٩٨٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ (بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي - بسكون الواو - أبو محمد الكوفي ، ثقة فقيه عابد ، من الثامنة ، مات سنة اثنتين وتسعين ومئة (١٩٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبيد الله) بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) ابن عمر : (طلقت امرأتي) أي : زوجتي ، قال النووي في « تهذيب الأسماء » : إن اسمها آمنة بنت غفار - بكسر الغين المعجمة وتخفيف الفاء -

وَهِيَ حَائِضٌ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ :
« مُرَّهُ فَلْيُرَاجِعْهَا »

وقيل : آمنة بنت عمار - بالعين المهملة - ووقع في « مسند أحمد » بسند على
شرط الشيخين أن عبد الله طلق امرأته النِّوَارَ .

ويمكن الجمع بينهما بأن يكون اسمها آمنة ؛ ولقبها النوار ، هذا ملخص ما
في « فتح الباري » و« تلخيص الحبير » . انتهى من « الكوكب » .

(وهي حائض) أي : طلقها والحال أنها حائض (فذكر ذلك) أي : طلاق
إياها في الحيض والدي (عمر) بن الخطاب (لرسول الله صلى الله عليه وسلم)
أي : سأله عن طلاقها في الحيض هل هو جائز أم لا ؟ وهل هو واقع أم لا ؟
أي : سأله عن حكمه .

والمعنى : أنه طلق امرأته تطليقة ؛ كما صرح به مسلم في بعض روايته ،
فذكر ابن عمر ذلك لوالده عمر ، فذكر عمر ذلك لرسول الله صلى الله عليه
وسلم (فقال) له رسول الله صلى الله عليه وسلم : (مره) أي : مر ولدك
عبد الله بأن يراجعها إلى نكاحه (فليراجعها) إلى نكاحه وفي الرواية
الأخرى لمسلم : (أن أباه لما ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم . .
تغيظ ، ثم أمره بمراجعتها) ففيه دليل على أن الطلاق في الحيض يحرم ؛
فإنه أنكره بتغيظه عليه مع أن ابن عمر لم يكن عرف تحريم ذلك عليه ،
فتغيظ بسبب ذلك ، وأمره بالمراجعة ، وهو مذهب الجمهور . انتهى من
« المفهم » .

قوله : (فذكر ذلك عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم) قال ابن العربي :
سؤال عمر لرسول الله عن ذلك يحتمل وجوهاً ؛ منها : أنهم لم يروا قبل هذه
النازلة مثلها ، فأراد السؤال ؛ ليعلموا الجواب ، ويحتمل أن يكون ذلك معلوماً

عنده بالقرآن ؛ وهو قوله تعالى : ﴿ فَطَلَّقُوهُنَّ إِعْزِيْنَهُنَّ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ ^(٢) ، وقد علم أن هذا ليس بقراء ، فافتقر إلى معرفة كيفية الحكم فيه ، ويحتمل أن يكون سمع من النبي صلى الله عليه وسلم النهي ، فجاء ليسأل عن الحكم بعد ذلك ، كذا في « عارضة الأحوذى » (١٢٦/٥) .

قال القرطبي : واختلف في منع الطلاق في الحيض : ف قيل : هو تعبدى غير معقول المعنى ؛ وقيل : هو معلل بتطويل العدة ، وهذا على أصلنا في أن الأقراء هي الأطهار ، وينبني على هذا الخلاف الخلاف في المطلقة قبل الدخول ، والحامل في الحيض ، فإذا قلنا : هو تعبدى . . لم يجز أن يطلقا وهما حائضتان ؛ وإذا قيل : للتطويل . . جاز ذلك ؛ لأن المطلقة قبل الدخول لا عدة عليها ، ولأن عدة الحامل وضع حملها .

وقيل : إن علة ذلك خوف الإسراع إلى الطلاق والتساهل فيه ؛ بسبب أنه لا يَتَلَذَّذُ الزَوْجُ بوطئها ؛ لأجل الحيض ، بل تَنَفَّرُ نَفْسُهُ مِنْهَا وَيَهُونُ عَلَيْهِ أَمْرُهَا غالباً ؛ فقد تحمله تلك الحالة على الإسراع إلى الطلاق والتساهل فيه ، « والطلاق أبغض الحلال إلى الله » كما قاله صلى الله عليه وسلم ، رواه أبو داود وابن ماجه ؛ لأنه نقيض الألفة المطلوبة شرعاً ، وإنما شرع الطلاق ؛ تخلصاً من الضرر اللاحق بالزوج ، ولذلك كره الطلاق من غير سبب ، وإلى هذا الإشارة بقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا يَفْرُكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً » ، وبقوله : « والمرأة خُلقت من ضلعٍ أَعْوَجٍ » . انتهى من « المفهم » .

وقوله : « مره » أصله : أُمْرُهُ بهمزتين أولاهما للوصل مضمومة تبعاً للعين ؛

(١) سورة الطلاق : (١) .

(٢) سورة البقرة : (٢٢٨) .

حَتَّى تَطْهَرَ ، ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرَ ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يُجَامِعَهَا ، وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا ؛ فَإِنَّهَا أَلْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ .

مثل اقتل ، والثانية فاء الكلمة ساكنة تبدل تخفيفاً من جنس حركة سابقتها ، فتقول : أومر ، فإذا وصل الفعل بما قبله . . زالت همزة الوصل وسكنت الهمزة الأصلية ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَمْرَ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ ﴾ ^(١) ، لكن استعملها العرب بلا همزة ، فقالوا : مر لكثرة الدوران على الألسنة ، ولأنهم حذفوا أولاً الهمزة الثانية تخفيفاً ، ثم حذفوا الوصل استغناءً عنها ؛ لتحرك ما بعدها ، وكذا حكم أخذ وأأكل ؛ كما بسطنا الكلام على ذلك في شرحنا « مناهل الرجال على لامية الأفعال » ، فراجع إن شئت .

قوله : « فليراجعها » ظاهره : وجوب الرجعة على من طلق امرأته وهي حائض طلاقاً رجعيّاً ، وهو قول مالك ، وداوود الظاهري ، وإحدى الروایتين عن أحمد ، وهو المختار عند الحنفية ، وقال الشافعي : لا تجب الرجعة ، وإنما هي مستحبة ، وهو المختار عند الحنابلة ؛ كما في « المغني » .

« ثم ليركها » كما في رواية مسلم ؛ أي : ثم ليمسكها (حتى تطهر) من الحيضة التي طلقها فيها (ثم تحيض) حيضةً أخرى (ثم تطهر) من الحيضة الثانية (ثم) بعدما طهرت من الحيضة الثانية (إن شاء) تطليقها . . (طلقها) في الطهر الثاني (قبل أن يجامعها ، وإن شاء) إمساكها في نكاحه . . (أمسكها) في نكاحه (فإنها) أي : فإن تلك الحالة التي هي الطهر الثاني (العدة) أي : زمن الشروع في العدة (التي أمر الله) تعالى أن تطلق النساء فيها بقوله : ﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلُقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ ^(٢) .

(١) سورة طه : (١٣٢) .

(٢) سورة الطلاق : (١) .

(٥) - ١٩٨٩ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ،
عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ ،
.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ، ومسلم في كتاب
الطلاق ، باب تحريم طلاق الحائض ، وأبو داود في كتاب الطلاق ، باب في
طلاق السنة ، والنسائي في كتاب الطلاق ، باب الرجعة .
ودرجته : أنه في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة ، والله أعلم بالصواب .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمر بحديث عبد الله بن مسعود رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(٥) - ١٩٨٩ - (٢) (حدثنا محمد بن بشار) بن عثمان العبدي البصري
الملقب ببندار ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

(حدثنا يحيى بن سعيد) بن فروخ التميمي البصري ، ثقة إمام ، من التاسعة ،
مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن سفیان) بن سعيد الثوري ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات سنة إحدى
وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي إسحاق) الهمداني السبيعي عمرو بن عبد الله الكوفي ، ثقة ، من
الثالثة ، مات سنة تسع وعشرين ومئة ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي الأحوص) عوف بن مالك بن نضلة - بفتح النون وسكون المعجمة -
الجشمي - بضم الجيم وفتح المعجمة - الكوفي مشهور بكنيته ، ثقة ، من الثالثة ،
قتل قبل المئة في ولاية الحجاج على العراق . يروي عنه : (م عم) .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : طَلَّاقُ السَّنَةِ أَنْ يُطَلِّقَهَا طَاهِراً مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ .
 (٦) - ١٩٩٠ - (٣) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ الرَّقِّيُّ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ
 غِيَاثٍ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ،

(عن عبد الله) بن مسعود رضي الله تعالى عنه .
 وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
 (قال) عبد الله : (طلاق السنة : أن يطلقها) أي : أن يطلق المرأة حالة
 كونها (طاهراً) عن حيض (من غير جماع) أي : من غير جماع لها في ذلك
 الطهر الذي طلق فيه .
 وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في كتاب الطلاق ، باب
 طلاق السنة .
 فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث
 ابن عمر .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عمر بحديث آخر لعبد الله بن مسعود
 رضي الله تعالى عنهم ، فقال :
 (٦) - ١٩٩٠ - (٣) (حدثنا علي بن ميمون الرقي) العطار ، ثقة ، من
 العاشرة ، مات سنة ست وأربعين ومئتين (٢٤٦ هـ) . يروي عنه : (س ق) .
 (حدثنا حفص بن غياث) - بمعجمة مكسورة وياء ومثلثة - ابن طلق بن
 معاوية النخعي أبو عمر الكوفي القاضي ، ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر ،
 من الثامنة ، مات سنة أربع ، أو خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .
 (عن) سليمان بن مهران (الأعمش) الكاهلي الكوفي ، ثقة فقيه قارئ ، من

عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : فِي طَلَاقِ السَّنَةِ يُطَلِّقُهَا عِنْدَ كُلِّ طَهْرٍ تَطْلِيقَةً ، فَإِذَا طَهَّرَتِ الثَّالِثَةَ . . طَلَّقَهَا وَعَلَيْهَا بَعْدَ ذَلِكَ حَيْضَةٌ .

الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي إسحاق) عمرو بن عبد الله السبيعي ، ثقة مدلس ، من الثالثة ،
مات سنة تسع وعشرين ومئة ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي الأحوص) عوف بن مالك بن نضلة الجشمي الكوفي ، من الثالثة ،
قُتل قبل المئة في ولاية الحجاج . يروي عنه : (م عم) .
(عن عبد الله) بن مسعود رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قال) عبد الله (في) بيان (طلاق السنة) : هو أن (يطلقها) الزوج (عند
كل طهر) أي : في كل طهر من أطهارها (تطليقة ، فإذا طهرت) المرة (الثالثة . .
طلقها) آخر الطلقات الثلاث (وعليها) أي : وعلى تلك المطلقة (بعد ذلك)
أي : بعد التطليقة الثالثة (حيضة) واحدة لتمام عدتها ؛ والمراد : أنه إذا أراد
التثليث . . فعل ذلك ، وعليها بعد التثليث حيضة واحدة ، وهذا صريح في أن
العدة تكون بالحيض لا بالأطهار . انتهى « سندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث ابن عمر بحديث آخر له رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(٧) - ١٩٩١ - (٤) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ أَبِي غَلَابٍ قَالَ : سَأَلْتُ أَبْنَ عُمَرَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَقَالَ :

(٧) - ١٩٩١ - (٤) (حدثنا نصر بن علي) بن نصر بن علي بن صهبان (الجهضمي) ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عبد الأعلى) بن عبد الأعلى البصري ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا هشام) بن حسان الأزدي القردوسي أبو عبد الله البصري ، ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين ، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال ، من السادسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد) بن سيرين الأنصاري أبي بكر البصري ، ثقة ثبت عابد ، من الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يونس بن جبیر) الباهلي (أبي غلاب) - بفتح الغين المعجمة وتشديد اللام - البصري ، ثقة ، من الثالثة ، مات قبل المئة بعد التسعين ، وأوصى أن يصلي عليه أنس بن مالك . يروي عنه : (ع) .

(قال) يونس : (سألت) عبد الله (بن عمر) بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(عن رجل طلق امرأته وهي) أي : والحال أنها (حائض) أيقع ذلك الطلاق أم لا ؟ وهل يجوز طلاقها في الحيض أم لا ؟ (فقال) لي ابن عمر في

تَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ ؟ فَآتَى عُمَرُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا قُلْتُ : أَيْعَتَدُ بِتِلْكَ ؟ قَالَ : أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَأُسْتَحْمَقَ .

جواب سؤالي : أ (تعرف) يا يونس أن (عبد الله بن عمر طلق زوجته وهي حائض ؟) ففيه : التفات من التكلم إلى الغيبة ، ومقتضى الحال أن يقال : ألم تعرف أنني طلقتم امرأتي وهي حائض ؟ (فأتى) والدي (عمر) بن الخطاب (النبي صلى الله عليه وسلم) فسأله عن الطلاق في الحيض (فأمره) أي : أمر النبي صلى الله عليه وسلم عمر بأن يأمرني برجعته ، فقال له : مر ولدك بـ (أن يراجعها) أي : بأن يراجع زوجته إلى نكاحه .

قال يونس بن جبیر : ف (قلت) لابن عمر : (أيعتد) ويحسب على ابن عمر (بتلك) التطليقة الواقعة في الحيض من الثلاث ؟ ففيه التفات من الخطاب إلى الغيبة ، ف (قال) لي ابن عمر : (أرايت) أي : أخبرني (إن عجز) ابن عمر وغفل عن إيقاع الطلاق على وجهه الذي يجوز فيه ؛ يعني : في حالة الطهر (واستحتمق) أي : وفعل فعل الأحمق بتطليقه في حالة الحيض ؛ أي : لا يعذر بعجزه عن إيقاع الطلاق في الطهر ، وباستحماقه بإيقاعه في الحيض ، فلا بد من وقوع الطلاق عليه ، هكذا فسر أكثر شراح الأمهات .

وقال الحافظ : أي : إن عجز عن فرض فلم يُقِمَّهُ ؛ وهو الطلاق في الطهر ، واستحتمق فلم يأت به في الطهر . . أ يكون ذلك عذراً له ؟ انتهى .

وقال الخطابي : في الكلام حذف ؛ أي : أرايت إن عجز واستحتمق أيسقط عنه الطلاق حُمُّهُ ، أو يُبْطِلُهُ عَجْزُهُ - فالاستفهام إنكاري - أي : لا يُسْقِطُهُ ، وحذف الجواب ؛ لدلالة الكلام عليه . انتهى .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في مواضع كثيرة ؛ منها :
في كتاب الطلاق ، باب تفسير أول سورة الطلاق ، ومسلم في كتاب الطلاق ،
باب في تحريم طلاق الحائض ، وأبو داود في كتاب الطلاق ، باب في طلاق
السنة ، والترمذي في كتاب الطلاق ، باب ما جاء في طلاق السنة ، والنسائي في
كتاب الطلاق ، باب وقت الطلاق للعدة التي أمر الله أن تطلق النساء لها ، وفي
غيره ، والدارمي في كتاب الطلاق ، وأحمد .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



فجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣) - (٦٣٤) - بَابُ الْحَامِلِ كَيْفَ تُطَلَّقُ

(٨) - ١٩٩٢ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا ، ثُمَّ يُطَلِّقْهَا »

(٣) - (٦٣٤) - (بَابُ الْحَامِلِ كَيْفَ تُطَلَّقُ)

(٨) - ١٩٩٢ - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(قالا : حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي .

(عن سفيان) الثوري الكوفي .

(عن محمد بن عبد الرحمن) بن عبيد القرشي التيمي مولاهم (مولى آل طلحة) بن عبيد الله الكوفي ، ثقة ، من السادسة . يروي عنه : (م عم) .

(عن سالم) بن عبد الله بن عمر العدوي المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أنه) أي : أن ابن عمر (طلق امرأته وهي حائض ، فذكر ذلك) أي : ذكر طلاقها والدي (عمر) بن الخطاب (للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر : (مره) أي : مر ولدك عبد الله بالمراجعة (فليراجعها) إلى نكاحه (ثم) ل (يطلقها) - كما في رواية مسلم - إن شاء

طلاقها (وهي) أي : والحال أنها (طاهر) من الحيض (أو) وهي (حامل) لا حائض . ف (أو) للتفصيل لا للشك .

دل الحديث على أن الحامل كالحائض الطاهر في جواز تطليقها وهي في مدة الحمل طاهرة لا تحيض ؛ فإن عادة الله جرت بانسداد فم الرحم في حالة حملها إلى أن تضع ، وما رأته من الدم على تقدير وقوعه . . فهو استحاضة ، لا يتعلق به حكم العدة . انتهى من « هامش مسلم » .

قال الحافظ : تمسك بهذه الزيادة - يعني : « أو حامل » - من استثنى من تحريم الطلاق في طهر جامع فيه ما إذا ظهر الحمل ؛ فإنه لا يحرم ، والحكمة فيه أنه إذا ظهر الحمل . . فقد أقدم في ذلك على بصيرة ، فلا يندم على الطلاق ؛ فإنه يدل على رغبته عنها ، كذا في « الفتح » .

وفي رواية زيادة : (فتغيظ) حيث قال : (فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فتغيظ) أي : غضب النبي صلى الله عليه وسلم لذلك الطلاق (فقال : مره فليراجعها . . .) إلى آخره ، وفيها دليل على أن الطلاق في الحيض حرام ؛ فإنه أنكره بتغيظه عليه ، مع أن ابن عمر لم يكن عرف تحريم ذلك عليه ، فتغيظ بسبب ذلك وأمره بالمراجعة ، وهو مذهب الجمهور . انتهى من « المفهم » . لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يغضب بغير حرام . انتهى ملا علي .

قال الحافظ ابن حجر : لم أر هذه الزيادة في رواية غير سالم ، وهو أجل من روى هذا الحديث عن ابن عمر ، وفيه إشعار بأن الطلاق في الحيض كان تقدم النهي عنه ، ولا يعكر على ذلك مبادرة عمر بالسؤال عن ذلك ؛ لاحتمال أن يكون عرف حكم الطلاق في الحيض وأنه منهي عنه ، ولم يعرف ما إذا يصنع من وقع له ذلك ، وقال ابن دقيق العيد : وتغيظ النبي صلى الله عليه وسلم ؛ إما لأن

.....

المعنى الذي يقتضي المنع كان ظاهراً ، فكان مقتضى الحال التثبت في ذلك ،
أو لأنه كان مقتضى الحال مشاوره النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك إذا عزم
عليه ، كذا في « فتح الباري » (٣٠٢/٩) .

وعلى ما قال ابن دقيق العيد يستنبط من الحديث : أن الرجل ينبغي له مشاوره
أستاذه أو مفتيه قبل الوقوع في الحادثة الجديدة . انتهى « تكملة » .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الطلاق ، باب
تحريم طلاق الحائض بغير رضاها ، وأبو داود في كتاب الطلاق ، باب في
طلاق السنة ، والترمذي في كتاب الطلاق واللعان ، باب ما جاء في طلاق السنة ،
والنسائي في كتاب الطلاق ، باب ما يفعل إذا طلق تطليقة وهي حائض .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثاً واحداً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤) - (٦٣٥) - بَابُ مَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ

(٩) - ١٩٩٣ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ إِسْحَاقَ ابْنِ أَبِي فَرْوَةَ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ قَالَ : قُلْتُ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ :

(٤) - (٦٣٥) - (بَابُ مَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ)

(٩) - ١٩٩٣ - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ) بن المهاجر التجيبي مولا هم المصري ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ) بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري ، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور ، من السابعة ، مات في شعبان سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ إِسْحَاقَ) بن عبد الله (بن أبي فروة) عبد الرحمن بن الأسود أبي سليمان الأموي مولا هم ؛ مولى آل عثمان ، المدني ، أدرك معاوية ، روى عن أبي الزناد ، ويروي عنه : (د ت ق) ، والليث بن سعد ، وإسماعيل بن عياش ، متروك ، من الرابعة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) .

(عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان الأموي مولا هم المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة ثلاثين ومئة ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ عَامِرٍ) بن شراحيل (الشعبي) - بفتح الشين - أبي عمرو الكوفي ، ثقة مشهور فقيه فاضل ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) ، مات بعد المئة ، وله نحو ثمانين سنة .

(قَالَ) (الشعبي) : (قلت لفاطمة بنت قيس) بن خالد الأكبر ابن وهب بن

حَدَّثَنِي عَنْ طَلَّاقِكِ قَالَتْ : طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا وَهُوَ خَارِجٌ إِلَى الْيَمَنِ ،

ثعلبة الفهرية المدنية أخت الضحاك بن قيس ، ولي العراق ليزيد بن معاوية ، يقال : إنها كانت أكبر منه بعشر سنين ، الصحابية المشهورة من المهاجرات الأول ، لها أربعة وثلاثون حديثاً ، رضي الله تعالى عنها ، وكانت فاطمة هذه ذات جمال وعقل وكمال ، وفي بيتها اجتمع أصحاب الشورى عند قتل عمر بن الخطاب ، عاشت إلى خلافة معاوية . يروي عنها : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ، وهو متروك .

أي : قال الشعبي لها : (حدثيني) يا فاطمة (عن) شأن (طلاقك) حين طلقك زوجك ، ف (قالت) فاطمة في روايتها للشعبي : (طلقني زوجي) أبو عمرو عبد الحميد بن حفص القرشي المخزومي (ثلاثاً وهو خارج) أي : مسافر (إلى اليمن) حين بعثه النبي صلى الله عليه وسلم مع علي بن أبي طالب إلى اليمن ، فبعث إليها بتطليقة ثالثة بقيت لها ، ومات هناك ، وقيل : بقي إلى خلافة عمر رضي الله تعالى عنه ، ورجح الحافظ الأول في « فتح الباري » (٤٢١/٩) ، وفي رواية مسلم : (طلقها البتة) أي : تَطْلِيْقَةً بَآئَةً بها عنه ، وصارت مبتوتة ؛ أي : مقطوعةً من النكاح ؛ من البت ؛ وهو القطع .

والذي يتخلص من مجموع الروايات : أنه كان طلقها قبل هذه المرة طلقتين ، ثم طلقها هذه المرة الطليقة الثالثة ، فبانت بها منه .

قوله : (وهو خارج إلى اليمن) فيه أن حضور المرأة ليس بشرط لوقوع الطلاق (وأرسل إليها وَكِيلَهِ) الحارث بن هشام وعيَّاش بن أبي ربيعة (بشعير) متعة لها ، وفَصَّلَتْهُ في طريق أبي بكر بن أبي الجهم عند النسائي : (عشرة أقفزة ؛

فَأَجَازَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

خَمْسَةٌ شَعِيرٌ ، وَخَمْسَةٌ تَمْرٌ ، وَعِنْدَ التِّرْمِذِيِّ : (عَشْرَةٌ أَقْفُزَةٌ ؛ خَمْسَةٌ شَعِيرًا ، وَخَمْسَةٌ بَرًّا) .

(فَأَجَازَ ذَلِكَ) الطَّلَاقَ وَأَمْضَى عَلَيْهَا (رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ أَنْ تَعْتَدَّ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ الْأَنْصَارِيَّةِ .

وَأَمَّا أَمْرُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهَا بِالْإِعْتِدَادِ فِي غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِهَا . . فَلِمَا يَفْهَمُ مِنْ « صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ » وَ« سُنَنِ النَّسَائِيِّ » أَنَّ مَسْكَنَ زَوْجِهَا كَانَ فِي مَكَانٍ وَحْشٍ ، خِيفَ عَلَيْهَا أَنْ يُفْتَحَ مِنْ دُخُولِ سَارِقٍ وَنَحْوِهِ ، وَقِيلَ : إِنَّهَا كَانَتْ امْرَأَةً لَسِنَّةً تَسْتَطِيلُ عَلَى أَهْلِ مُطَلِّقِهَا ، فَلَا يَصْلُحُ السَّكْنَى لَهَا مَعَهُمْ .

وَشَارَكَ الْمَوْلَفُ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ : مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ ، بَابُ الْمَطْلُوقَةِ ثَلَاثًا لَا نَفَقَةَ لَهَا ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ ، بَابُ نَفَقَةِ الْمَبْتُوتَةِ ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ وَاللَّعَانِ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَطْلُوقَةِ ثَلَاثًا ، بَابُ خُطْبَةِ الرَّجُلِ إِذَا تَرَكَ الْخَاطِبُ ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ .

فَدَرَجَةُ هَذَا الْحَدِيثِ : أَنَّهُ صَحِيحٌ ، وَإِنْ كَانَ سَنَدُهُ ضَعِيفًا ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي فُرُوهٍ ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ لَا يَحْتَجُّ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَهُ شَوَاهِدٌ وَمَتَابَعَاتٌ شَتَّى فِي « مُسْلِمٍ » ، فَالْحَدِيثُ ضَعِيفُ السَّنَدِ ، صَحِيحُ الْمَتْنِ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا ذَكَرَهُ بِمَتَابَعَاتٍ كَثِيرَةٍ جَدًّا ، وَغَرَضُهُ : الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى التَّرْجُمَةِ .



وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَوْلَفُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا .

وَاللَّهُ سَجَانُهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ

(٥) - (٦٣٦) - بَابُ الرَّجْعَةِ

(١٠) - ١٩٩٤ - (١) حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ هَلَالٍ الصَّوَّافُ ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيِّ ، عَنْ يَزِيدَ الرِّشْكِ ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ الْحُصَيْنِ

(٥) - (٦٣٦) - (باب الرجعة)

(١٠) - ١٩٩٤ - (١) (حدثنا بشر بن هلال الصواف) أبو محمد النميري - مصغراً - ثقة ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي) - بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة - أبو سليمان البصري ، صدوق زاهد ، ولكنه كان يتشيع ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وسبعين ومئة (١٧٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن يزيد) بن أبي يزيد الضبعي - بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة بعدها مهملة - مولا هم أبي الأزهر البصري المعروف بـ (الرِّشْك) - بكسر الراء وسكون المعجمة - معناه : كثيرُ اللحية ؛ لأن الرِّشْك معناه : كَثُ اللحية ، ثقة عابد ، وَهَمَّ مِنْ لَيْئَنِهِ ، من السادسة ، مات سنة ثلاثين ومئة (١٣٠ هـ) ، وهو ابن مئة سنة . يروي عنه : (ع) .

(عن مطرف بن عبد الله بن الشَّخِيرِ) - بكسر الشين المعجمة وتشديد الخاء المعجمة المكسورة - العامري الحَرَشِي - بمهملتين مفتوحتين ثم معجمة - أبي عبد الله البصري ، ثقة عابد فاضل ، من الثانية ، مات سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ الْحُصَيْنِ) رضي الله تعالى عنهما .

سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ ثُمَّ يَقَعُ بِهَا وَلَمْ يُشْهَدْ عَلَى طَلَاقِهَا وَلَا عَلَى رَجْعَتِهَا ، فَقَالَ عِمْرَانُ : طَلَّقْتَ بِغَيْرِ سُنَّةٍ وَرَاجَعْتَ بِغَيْرِ سُنَّةٍ ، أَشْهَدْ عَلَى طَلَاقِهَا وَعَلَى رَجْعَتِهَا .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ ثُمَّ) يراجعها و(يَقَعُ) أي : يجامع (بها و) الحال أنه (لم يشهد على طلاقها ولا على رجعتها ، فقال عمران) في جواب سؤاله : (طلقت) تلك المرأة طلاقاً ملتبساً (بغير سنة) لأنك لم تشهد على طلاقها (وراجعت) مراجعة ملتبسةً (بغير سنة) لأنك لم تشهد على رجعتها (أَشْهَدْ عَلَى طَلَاقِهَا) إذا أردت طلاقها (و) أَشْهَدْ (عَلَى رَجْعَتِهَا) إذا أردت مراجعتها ، وفي رواية أبي داود زيادة : (وَلَا تَعُدْ) بالجزم ؛ نَهَيْ عَنْ الْعُودِ إِلَى تَرْكِ الْإِشْهَادِ .

وقد استدل بالحديث من قال بوجوب الإشهاد على الرجعة ، وقد ذهب إلى عدم وجوب الإشهاد في الرجعة أبو حنيفة وأصحابه والشافعي في أحد قوليه ، واستدل لهم بحديث ابن عمر السالف ؛ فإن فيه : أنه صلى الله عليه وسلم قال : « فليراجعها » ، ولم يذكر الإشهاد .

وقال مالك والشافعي في القول الآخر : إنه يجب الإشهاد في الرجعة ، والاحتجاجُ بحديث الباب لا يصلح للاحتجاج ؛ لأنه قول صحابي في أمرٍ مِنْ مَسَارِحِ الاجتهاد ، وما كان كذلك .. فليس بحجة ، لولا ما وَقَعَ مِنْ قَوْلِهِ : (طَلَّقْتَ بِغَيْرِ سُنَّةٍ ، وَرَاجَعْتَ بِغَيْرِ سُنَّةٍ) ، هذا تلخيص ما في « النيل » . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب الرجل يراجع ولا يشهد .

.....
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦) - (٦٣٧) - بَابُ الْمُطَلَّقةِ الْحَامِلِ إِذَا وَضَعَتْ ذَا بَطْنِهَا بَانَتْ

(١١) - ١٩٩٥ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ هَيَّاجٍ ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ ، عَنْ أَبِيهِ ،

(٦) - (٦٣٧) - (باب المطلقة الحامل إذا وضعت ذا بطنها بانت)

و(ذا) هنا من الأسماء الستة ، بمعنى : صاحب .



(١١) - ١٩٩٥ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ هَيَّاجٍ (الهمداني أو الأسدي الكوفي ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة خمس وخمسين ومئتين (٢٥٥ هـ) . يروي عنه : (ت س ق) .

(حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ) بن محمد بن سفيان السوائي - بضم المهملة وتخفيف الواو والمد - أبو عامر الكوفي صدوق ربما خالف ، من التاسعة ، مات سنة خمس عشرة ومئتين على الصحيح (٢١٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن سعيد الثوري الكوفي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ) بن مهران الجزري أبي عبد الله ، سبط سعيد بن جبير ، ثقة فاضل ، من السادسة ، مات سنة سبع وأربعين ومئة (١٤٧ هـ) ، وقيل غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِيهِ) ميمون بن مهران الجزري أبي أيوب ، أصله كوفي نزل الرقة ، ثقة فقيه ، ولي الجزيرة لعمر بن عبد العزيز ، وكان يرسل ، من الرابعة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ أَنَّهُ كَانَتْ عِنْدَهُ أُمُّ كُلْثُومٍ بِنْتُ عُقْبَةَ فَقَالَتْ لَهُ وَهِيَ حَامِلٌ : طَيِّبْ نَفْسِي بِتَطْلِيْقَةٍ ، فَطَلَّقَهَا تَطْلِيْقَةً ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ فَرَجَعَ وَقَدْ وَضَعَتْ فَقَالَ : مَا لَهَا خَدَعْتَنِي خَدَعَهَا اللَّهُ ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(عن الزبير بن العوام) بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب بن أبي عبد الله القرشي الأسدي ، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، قتل سنة ست وثلاثين (٣٦ هـ) بعد منصرفه من وقعة الجمل . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سدايساته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات ، إلا أنه منقطع ؛ لأن ميمون بن مهران لم يسمع من الزبير ؛ على ما قاله المزي في « التهذيب » .

(أنه) أي : أن الزبير بن العوام (كانت عنده) أي : كانت (أم كلثوم بنت عقبة) بن أبي معيط الأموية ، أسلمت قديماً ، وهي أخت عثمان لأمه ، صحابية رضي الله تعالى عنها ، لها أحاديث ، ماتت في خلافة علي رضي الله تعالى عنه (فقالت) أم كلثوم (له) أي : لزوجها الزبير بن العوام (وهي) أي : والحال أنها (حامل : طيب نفسي) أي : حرر نفسي من ربة النكاح وبشرني (بتطليقة) واحدة (فطلقها تطليقة) واحدة (ثم خرج إلى) المسجد ل (لصلاة) جماعة (فرجع) إلى البيت (و) الحال أنها (قد وضعت) أي : ولدت حملها (فقال) الزبير لمن عندها : (ما لها ؟) أي : أي شيء ثبت لها ؟ فقالوا له : وضعت حملها .

فقال : والله ؛ لقد (خدعتني) وغرتني ؛ حيث طلبت مني طلاقاً لا يمكن بعده الرجعة (خدعها الله) سبحانه ؛ أي : جازاها الله على خداعها إياي (ثم أتى) الزبير (النبي صلى الله عليه وسلم) فأخبره خبر ما جرى بينه وبين زوجته

فَقَالَ : « سَبَقَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ، أَخْطَبُهَا إِلَى نَفْسِهَا » .

(فقال) له النبي صلى الله عليه وسلم : (سبق) أي : استوفى (الكتاب) أي :
الاعتداد المكتوب عليها (أجله) أي : مدته ، وانقضت العدة بوضعها ، فلا
يمكن لك رجعتها (اخطبها) أي : اطلب زواجها بنكاح جديد (إلى نفسها)
لأنها صارت بائنة منك .

قال السندي قوله : « سبق الكتاب أجله » أي : مضت العدة المكتوبة قبل ما
يتوقع من تمامها ، فصار الطلاق بائناً ، فتحتاج إلى نكاح جديد .

فهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولا
يضره كونه مراسلاً ؛ لأن له شاهداً من حديث سبيعة الأسلمية المذكور بعده في
الباب التالي ، وإن كان منقطعاً ؛ لأنه من المتفق عليه ، ويشهد له أيضاً إجماع
الأمة على ذلك ، وغرضه بسوقه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧) - (٦٣٨) - بَابُ الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا
إِذَا وَضَعَتْ . . حَلَّتْ لِلْأَزْوَاجِ

(١٢) - ١٩٩٦ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا
أَبُو الْأَخْوَصِ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ أَبِي السَّنَابِلِ

(٧) - (٦٣٨) - (باب الحامل المتوفى عنها زوجها
إذا وضعت . . حلت للأزواج)

(١٢) - ١٩٩٦ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا أبو الأحوص)
سلام بن سليم الحنفي مولا هم الكوفي ، ثقة حافظ متقن صاحب سنة ، من
السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن منصور) بن المعتمر بن عبد الله السلمى أبي عتاب - بالمشاة الفوقية -
الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عن إبراهيم) بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ، مات
سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الأسود) بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي ، ثقة مخضرم فقيه ، من
الثانية ، مات سنة أربع أو خمس وسبعين (٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي السنا بل) - بنون خفيفة ثم موحدة ثم لام - ابن بَعَكَكٍ - بموحدة
على وزن جعفر - وَبَعَكَكٍ هو ابن الحارث بن عَمِيلَةَ - بالفتح - ابن السباق بن
عبد الدار القرشي ، قيل : اسمه عمرو ؛ وقيل : لبید ربه ، وقيل : حبة - بالموحدة ،
وقيل : بالنون - ويقال : عامر ، ويقال : أصرم ، الصحابي المشهور رضي الله
تعالى عنه . يروي عنه : (ت س ق) . انتهى من « التقریب » .

قَالَ : وَضَعْتُ سُبَيْعَةَ بِنْتُ الْحَارِثِ حَمْلَهَا بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِبَضْعِ عِشْرِينَ لَيْلَةً ، فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ نِفَاسِهَا . . تَشَوَّفَتْ ، فَعِيبَ ذَلِكَ عَلَيْهَا ، وَذَكَرَ أَمْرَهَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « إِنْ تَفْعَلْ . . فَقَدْ مَضَى أَجْلُهَا » .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات ، ولكنه منقطع ؛ لأن أبا السنابل بن بعكك لم يسمع منه الأسود ، وقيل في نسبه غير ذلك . وذكر ابن عبد البر في أسد « الغابة » أنه من مسلمة الفتح ، وكان من المؤلفة قلوبهم ، وكان شاعراً ، وقيل : إنه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم زمناً .

(قال) أبو السنابل : (وضعت) أي : ولدت (سبيعة بنت الحارث) الأسلمية زوجة سعد بن خولة ، الصحابية المشهورة المدنية رضي الله تعالى عنها ، لها اثنا عشر حديثاً ، اتفقا على حديث واحد ، وهو هذا الحديث ؛ أي : وضعت (حملها بعد وفاة زوجها) سعد بن خولة ؛ أي : لم تمكث كثيراً بعد وفاته حتى وضعت حملها بعد وفاته (ببضع وعشرين ليلة فلما تعلت) أي : طهرت (من نفاسها) أي : من دم ولادتها ، ويحتمل أن يكون المعنى : سلمت وصحت ، وأصله : تَعَلَّتْ ؛ مطاوعٌ : عَلَّلَهَا اللَّهُ تعالى ؛ أي : أزال عِلَّتَهَا . وقال في « النهاية » : ويروى : (تَعَالَتْ) أي : ارتفعت وطهرت . . (تشوفت) أي : طمَحَتْ وتشرفت ؛ أي : نظرت أن يخطبها أحد ، وفي رواية مسلم : (تَجَمَّلَتْ) أي : تزينت (للخطاب) . (فعيب ذلك) أي : تشوفها للخطاب (عليها) أي : عيَّبها الناس على ذلك (وذكر أمرها للنبي صلى الله عليه وسلم) أي : رُفِع شأنها إلى النبي صلى الله عليه وسلم (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم حين ذكر له شأنها : (إِنْ تَفْعَلْ) ذلك الزواج . . (فقد مضى) وتم (أجلها) أي : عدتها بوضع حملها ، فلها التعرض للخطاب وتزوجها إن شاءت .

وفي رواية مسلم : (فتوفي عنها زوجها في حجة الوداع وهي حامل ، فلم

.....

تنشب أن وضعت حملها بعد وفاته ، فلما تعلت من نفاسها . . تجملت للخطّاب ، فدخل عليها أبو السنابل بن بعكك ؛ رجل من بني عبد الدار ، فقال لها : ما لي أراك متجملة ؟! لعلك تُرجّين النكاح ؛ إنك والله ما أنت بناكح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشراً ، قالت سبيعة : فلما قال لي ذلك . . جمعت ثيابي علي حين أمْسَيْتُ - أي : دخلت في المساء - فأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسألته عن ذلك ، فأفتاني بأني قد حللتُ حين وضعتُ ، وأمرني بالتزوج إن بدا لي) . وقد دلّت هذه الرواية أنَّ الذي ذكّر شأنها لرسول الله صلى الله عليه وسلم هي نفسها .

وفي رواية الترمذي بهذا السند : (قال) أبو السنابل : (وضعت سبيعة) - بضم السين وفتح الموحدة مصغراً - وهي بنتُ الحارث ، لها صحبة ، وذكرها ابن سعد في المهاجرات (بعد وفاة زوجها) اسمه سعدُ بن خولة (بثلاث وعشرين يوماً ، أو خمسة وعشرين يوماً) شكُّ من الراوي (فلما تعلّت) أي : طهرت من النفاس . . (تشوّفتُ للنكاح) أي : تزَيَّنتُ للخطّاب ، يقال : تشوف للشيء ؛ أي : طَمَحَ بصره إليه (فأنكر) أبو السنابل (عليها ذلك ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : إن تفعلْ) أي : سبيعةُ ما ذكر من التشوف للنكاح . . (فقد حلَّ أجلُّها) ، فيه دليل على : أن عدة المتوفى عنها زوجها وَضْعُ الحمل ، وهذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم ، لكن عن أم سلمة بسند موصول .

وشارك المؤلف في روايته بهذا السند : الترمذي في كتاب الطلاق ، باب ما جاء في الحامل المتوفى عنها زوجها تضعُ ، قال أبو عيسى : حديث أبي السنابل حديث مشهور بهذا السند ، ولا نعرف للأسود سماعاً من أبي السنابل ، وسمعت محمداً البخاري يقول : لا أعرف أن أبا السنابل عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم .

.....

قال الحافظ في « الفتح » : الأسود من كبار التابعين ، من أصحاب ابن مسعود ، ولم يوصف بالتدليس ؛ فالحديث صحيح على شرط مسلم ، لكن البخاري على قاعدته في اشتراط ثبوت اللقاء ولو مرة ، ولهذا قال ما نقله الترمذي عنه ، لكن جزم ابن سعد أنه بقي بعد النبي صلى الله عليه وسلم زمناً .

ويؤيد هذا ؛ أي : كونه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم . . قول ابن عبد البر : إنَّ أبا السنابل تزوج سبيعة بعد ذلك ، وأولدها سنابل بن أبي السنابل ، ومقتضى ذلك أن يكون أبو السنابل عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه وقع في رواية عبد ربه بن سعد عن أبي سلمة أنها تزوجت الشاب . وكذا في رواية داود بن أبي عاصم أنها تزوجت فتى من قومها ، وقصتها كانت بعد حجة الوداع ، فيحتاج أن كان الشاب دخل عليها ، ثم طلقها إلى زمان عدة منه ، ثم إلى زمان الحمل حتى تضع وتلد سنابل حتى صار أبوه يكنى به أبا السنابل ، قاله الحافظ . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

قال أبو عيسى : والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ؛ أن الحامل المتوفى عنها زوجها إذا وضعت . . فقد حل التزويج لها ، وإن لم تكن عدتها بالأشهر قد انقضت ، وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق .

وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم : تعتد آخر الأجلين ، والقول الأول أصح .

وأخرجه النسائي في كتاب الطلاق ، باب عدة الحامل المتوفى عنها زوجها ، وأحمد في « المسند » ، والطبراني في « المعجم الكبير » ، وابن أبي شيبة في « مصنفه » .

فهذا الحديث من المتفق عليه - لكن هو عن أم سلمة ؛ كما مر آنفاً -

(١٣) - ١٩٩٧ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنْ دَاوُودَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ وَعَمْرِو بْنِ عُثْبَةَ أَنَّهُمَا كَتَبَا إِلَى سُبَيْعَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ يَسْأَلَانِهَا عَنْ أَمْرِهَا ،

فهو في أعلى درجات الصحة ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث سبيعة بحديث آخر لها رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(١٣) - ١٩٩٧ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ (القرشي الكوفي ، ثقة له غرائب ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن داوود بن أبي هند) دينار بن عذافر القشيري مولاهم أبي بكر البصري أو المصري ، ثقة متقن كان يهتم بأخرة ، من الخامسة ، مات سنة أربعين ومئة (١٤٠ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (م عم) .

(عن الشعبي) عامر بن شراحيل الحميري الكوفي ، ثقة ، من الثالثة ، مات بعد المئة . يروي عنه : (ع) .

(عن مسروق) بن الأجدع بن مالك الهمداني الكوفي ، ثقة فقيه مخضرم ، من الثانية ، مات سنة اثنتين أو ثلاث وستين (٦٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وعمرو بن عتبة) بن فرقد السلمي الكوفي ، ثقة مخضرم ، من الثانية ، استشهد في خلافة عثمان . يروي عنه : (س ق) .

(أنهما) أي : أن مسروقاً وعمرو بن عتبة (كتبا إلى سبيعة بنت الحارث) الأسلمية : نسبة إلى بني أسلم ، وكانت من المهاجرات ، حالة كونهما (يسألانها عن أمرها) وشأنها بعد وفاة زوجها .

فَكَتَبْتُ إِلَيْهِمَا أَنَّهَا وَضَعَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِخَمْسَةِ وَعَشْرِينَ ، فَتَهَيَّأَتْ
تَطْلُبُ الْخَيْرَ ، فَمَرَّ بِهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكِكَ فَقَالَ : قَدْ أَسْرَعْتَ ، اُعْتَدِي
آخِرَ الْأَجَلَيْنِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ أَسْتَغْفِرُ لِي ، قَالَ : « وَفِيمَ ذَاكَ ؟ » ، فَأَخْبَرْتُهُ

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(فكتبت) سبيعة (إليهما) أي : إلى مسروق وعمرو بن عتبة (أنها وضعت)
أي : ولدت (بعد وفاة زوجها) سعد بن خولة ، وهو من بني عامر بن لؤي ، وهو
ممن شهد بدرًا ، فتوفى عنها في حجة الوداع وهي حامل (بخمسة وعشرين)
يومًا (فتهيأت) أي : تجملت للخطاب - بضم الخاء - جمع خاطب من الخطبة
حالة كونها (تطلب الخير) أي : الحلال ؛ يعني : الزواج .

(فمر بها) أي : عليها (أبو السنابل بن بعكك) - بوزن جعفر - وفي رواية
أبي داوود : (فدخل عليها أبو السنابل بن بعكك ؛ رجل من بني عبد الدار) ،
(فقال) لها أبو السنابل : (قد أسرعت) واستعجلت في تجملك وتعرضك
للخطاب قبل انقضاء عدتك أربعة أشهر وعشر (اعتدي آخر الأجلين) أي :
انتظري انقضاء أبعد العدتين وأطولهما وأكثرهما زمنًا ؛ يعني بهما : عدّة الوفاة
 وعدّة الحمل ؛ يعني بآخر الأجلين : (أربعة أشهر وعشرًا) عملاً بالآيتين ، فإن
تأخر الوضع .. انقضت عدتها بالوضع ، وإن تأخرت الأشهر - كما في هذه
المرأة - انقضت عدتها بتمام الأشهر ؛ كما قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما .

قالت سبيعة : (فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت) له :
(يا رسول الله ؛ استغفر لي) ف (قال) لها رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(وفيم ذاك) الاستغفار لك ؟ أي : ومن أي سبب وجرم استغفاري لك ؟ قالت
سبيعة : (فأخبرته) صلى الله عليه وسلم ذاك السبب ؛ تعني : تَزَيُّنَهَا للخطاب

فَقَالَ : « إِنَّ وَجَدْتَ زَوْجاً صَالِحاً .. فَتَزَوَّجِي » .

(١٤) - ١٩٩٨ - (٣) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ

قبل انقضاء عدتها على ما قال لها أبو السنابل (فقال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : فقد انقضت عدتك (إن وجدت زوجاً صالحاً) أي : رجلاً صالحاً في دينه ودنياه سمّاه زوجاً ؛ نظراً إلى ما يؤول إليه .. (فتزوجي) إياه .

قوله : (فأخبرته) أي : أخبرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم (ذلك) الذي وقع لها من وضعها وقول أبي السنابل لها ، واستدلت الحنفية بهذا الحديث على أن النكاح يصح بدون ولي ، وبعبارات النساء ؛ لما روى مالك في « موطئه » : من أن أهلها كانوا غيباً ، فأذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتزوج قبل مجيء أوليائها . انتهى من « التكملة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب المغازي ، باب حدثني عبد الله بن محمد الجعفي ، ومسلم في كتاب الطلاق ، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها بوضع الحمل ، وأبو داود في عدة الحامل ، والنسائي في كتاب الطلاق ، باب عدة المتوفى عنها زوجها .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث سبيعة بحديث المسور بن مخرمة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٤) - ١٩٩٨ - (٣) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ (بن نصر بن علي بن صهبان الجهضمي البصري ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ سُبَيْعَةَ أَنْ تَنْكِحَ إِذَا تَعَلَّتْ مِنْ نِفَاسِهَا .

(ومحمد بن بشار) بن عثمان العبدي البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قالوا : حدثنا عبد الله بن داود) بن عامر الهمداني أبو عبد الرحمن الخُرَيْبِيُّ - بمعجمة وموحدة مصغراً - كوفي الأصل ، ثقة عابد ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث عشرة ومئتين (٢١٣ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن المسور بن مخرمة) بن نوفل بن أهيـب بن عبد مناف بن زهرة الزهري المدني ، له ولأبيه صحبة رضي الله تعالى عنهما ، مات سنة أربع وستين (٦٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سبيعة) بنت الحارث الأسلمية رضي الله تعالى عنها (أن تنكح) وتتزوج (إذا تعلت) وطهرت (من نفاسها) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الطلاق ، باب ﴿ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ^(١) ، والنسائي في كتاب الطلاق ، باب عدة المتوفى عنها زوجها .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد

به .



(١) سورة الطلاق : (٤) .

(١٥) - ١٩٩٩ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ،
عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ مُسْلِمٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : وَاللَّهِ ؛
لَمَنْ شَاءَ لَاعَنَّا
.....

ثم استشهد ثالثاً لحديث سبيعة بحديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما ،
فقال :

(١٥) - ١٩٩٩ - (٤) (حدثنا محمد بن المثنى (العنزي البصري .
(حدثنا أبو معاوية) محمد بن خازم الضرير التميمي البصري ، من التاسعة ،
مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن) سليمان (الأعمش) الكاهلي الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة
سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن مسلم) بن صبيح - مصغراً - الهمداني أبو الضحى الكوفي العطار ، مشهور
بكنيته ، ثقة فاضل ، من الرابعة ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن مسروق) بن الأجدع الهمداني الوادعي أبي عائشة الكوفي ، ثقة فقيه
عابد مخضرم ، من الثانية ، مات سنة اثنتين أو ثلاثة وستين . يروي عنه : (ع) .
(عن عبد الله بن مسعود) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قال) عبد الله : (والله ؛ لَمَنْ) بفتح اللام موطئة للقسم (شاء) منكم
المُبَاهِلَةُ والملاعنة . . (لَاعَنَّا) من الملاعنة ؛ وهي المباهلة ؛ أي : مَنْ يَخَالِفُنِي
في نزول سورة النساء القصوى ؛ يعني : سورة الطلاق النسخة لعدة أربعة أشهر
وعشرًا ، النازلة في سورة البقرة ، المنسوخة في الحامل المتوفى عنها ؛ أي : من
يخالفنا في ذلك . . فليجتمع معنا حتى نلعن المخالف للحق منا ومنه ، وهذا

لَا نُزِلَتْ سُورَةُ النِّسَاءِ الْقُصْرَى بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا .

كناية عن قَطْعِهِ وَجَزْمِهِ بما يقول من غير وهم بخلافه ، والله (لأنزلت سورة النساء القصص) وهي سورة الطلاق (بعد) نزول (أربعة أشهر وعشراً) المذكورة في سورة البقرة ، فالعمل على المتأخرة ؛ لأنها ناسخة للمتقدمة ، قاله السندي .

قال الخطابي : يعني : بسورة النساء القصص : سورة الطلاق ، ويريد : أن نزول سورة البقرة متقدم على نزول سورة الطلاق ، وقد ذكر في سورة الطلاق حكم الحامل بقوله عز وجل : ﴿ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ^(١) .

فظاهر هذا الكلام منه أنه حمله على النسخ ، وأن ما في سورة الطلاق ناسخ للحكم الذي في سورة البقرة ، وعامة أهل العلم لا يحملونه على النسخ ، لكن يُرْتَبِّونَ إحدى الآيتين على الأخرى ، فيجعلون التي في سورة البقرة في عدة غير الحامل ، وهذه في عدة الحوامل . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب في عدة الحامل .

ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :

الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١) سورة الطلاق : (٤) .

(٨) - (٦٣٩) - باب : أَيْنَ تَعْتَدُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا ؟

(١٦) - ٢٠٠٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ، وَكَانَتْ تَحْتَ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ أَنَّ أُخْتَهُ الْفُرَيْعَةَ بِنْتَ مَالِكٍ قَالَتْ : خَرَجَ زَوْجِي فِي طَلَبِ أَعْلَاجٍ لَهُ ،

(٨) - (٦٣٩) - باب : أين تعتد المتوفى عنها زوجها ؟

(١٦) - ٢٠٠٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْن أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ (الْأَزْدِيُّ الْكُوفِيُّ ، صَدُوقٌ يَخْطِئُ ، مِنْ الثَّامِنَةِ ، مَاتَ سَنَةَ تِسْعِينَ وَمِئَةً (١٩٠ هـ) ، أَوْ قَبْلَهَا . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .
(عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ) الْبَلَوِيُّ الْمَدَنِيُّ حَلِيفُ الْأَنْصَارِ ، ثِقَةٌ ، مِنْ الْخَامِسَةِ ، مَاتَ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ وَمِئَةً . يَرْوِي عَنْهُ : (عَم) .

(عَنْ) عَمَّتِهِ (زَيْنَبُ بِنْتُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ) زَوْجَ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ، مَقْبُولَةٌ ، مِنْ الثَّانِيَةِ ، وَيُقَالُ : لَهَا صَحْبَةٌ . يَرْوِي عَنْهَا : (عَم) .
(وَكَانَتْ تَحْتَ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ أَنَّ أُخْتَهُ) أَيُ : أَنَّ أُخْتَ أَبِي سَعِيدِ (الْفُرَيْعَةَ) بَضُمَ الْفَاءُ وَفُتِحَ الرَّاءُ مُصَغَّرًا (بِنْتُ مَالِكٍ) بَنُ سَنَانٍ - بِكُسْرٍ أَوَّلُهُ - الْأَنْصَارِيَّةُ الصَّحَابِيَّةُ ، لَهَا حَدِيثٌ قُضِيَ بِهِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ فِي الْعِدَّةِ ، وَيُقَالُ لَهَا : الْفَارَعَةُ ، وَلَقَبَهَا كِبْشَةُ .

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ زِيَادَةُ : (أَخْبَرْتَهَا) أَيُ : أَخْبَرْتُ الْفُرَيْعَةَ لَزَيْنَبُ بِنْتُ كَعْبٍ (قَالَتْ) الْفُرَيْعَةُ : (خَرَجَ زَوْجِي) لَمْ أَرِ مِنْ ذِكْرِ اسْمِهِ (فِي طَلَبِ أَعْلَاجٍ) جَمْعُ عِلْجٍ ؛ وَهُوَ الرَّجُلُ مِنَ الْعَجَمِ ، وَالْمُرَادُ : فِي طَلَبِ عِبِيدٍ (لَهُ) (أَبْقَوْا وَهَرَبُوا)

فَأَذْرَكَهُمْ بِطَرْفِ الْقُدُومِ فَقَتَلُوهُ ، فَجَاءَ نَعْيُ زَوْجِي وَأَنَا فِي دَارٍ مِنْ دُورِ الْأَنْصَارِ شَاسِعَةٍ عَنْ دَارِ أَهْلِي ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ جَاءَ نَعْيُ زَوْجِي وَأَنَا فِي دَارٍ شَاسِعَةٍ عَنْ دَارِ أَهْلِي وَدَارِ إِخْوَتِي ، وَلَمْ يَدَعْ مَالاً يُنْفَقُ عَلَيَّ وَلَا مَالاً وَرَثَتُهُ وَلَا دَاراً يَمْلِكُهَا ، فَإِنْ رَأَيْتَ أَنْ تَأْذَنَ لِي فَأَلْحَقَ بِدَارِ أَهْلِي وَدَارِ إِخْوَتِي ؛ فَإِنَّهُ أَحَبُّ إِلَيَّ وَأَجْمَعُ لِي فِي بَعْضِ أَمْرِي قَالَ : « فَاَفْعَلِي إِنْ شِئْتَ » ، قَالَتْ : فَخَرَجْتُ

منه (فأذرکہم) أي : لحقہم (بطرف القدوم) - بفتح القاف وتشديد الدال وتخفيفها أيضاً - اسم موضع على ستة أميال من المدينة المنورة ، (فقتلوه) أي : فقتل الأعلاج زوجي (فجاء) إلينا (نعي زوجي) أي : خبر قتله (وأنا في دار من دور الأنصار) استأجرها لي زوجي (شاسعة) أي : بعيدة تلك الدار (عن دار أهلي) وأقاربي .

(فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت) له : (يا رسول الله ؛ جاء) ني (نعي زوجي) أي : خبر موته (وأنا) كنت ساكنة (في دار شاسعة) أي : بعيدة (عن دار أهلي) وأقاربي (و) عن (دار إخوتي ، ولم يدع) أي : ولم يترك لي زوجي (مالا يُنفقُ عليّ ولا مالا ورثته) منه (ولا داراً يملكها ، فإن رأيت) يا رسول الله (أن تأذن لي) في الخروج من سَكْنِي (فَأَلْحَقَ) بالنصب معطوف على (تأذن) مضارع مسند إلى المتكلمة (بدار أهلي ودار إخوتي) فَأَذَنَ لي في الخروج والتحول إلى دار أهلي (فإنه) أي : فإن التحاقني بدار أهلي (أحب إلي وأجمع لي) ما تَشِئْتَ (في بعض أمري) وشأني .

ف (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم لي : (فافعلي) اللحق بدار أهلك (إن شئت) اللحق بهم (قالت) فريعة : (فخرجت) من عند رسول الله

قَرِيرَةً عَيْنِي لِمَا قَضَى اللَّهُ لِي عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ فِي بَعْضِ الْحُجَرَةِ دَعَانِي فَقَالَ : « كَيْفَ زَعَمْتَ ؟ » ، قَالَتْ : فَقَصَصْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ : « أَمْكُثِي فِي بَيْتِكَ الَّذِي جَاءَ فِيهِ نَعْيُ زَوْجِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ » ،

صلى الله عليه وسلم حالة كوني (قريرة عيني) أي : باردة عيني ؛ كناية عن سرورها (لما قضى الله لي على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم) من الإذن لي في الخروج والحق بأهلي .

وقوله : (حتى إذا كنت في المسجد) النبوي غاية لخروجي من حجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم (أو) كنت (في) أمام (بعض الحجرة) الشريفة (دعاني) رسول الله صلى الله عليه وسلم و ناداني ، و (أو) للشك من فريضة ؛ أي : ناداني بالرجوع إليه ، فرجعت إليه (فقال) لي : (كيف زعمت) وقلت لي أنفاً قبل خروجك من عندي ؟ (قالت) فريضة : (فقصصت) وأخبرت ثانياً خبر حاجتي (عليه) صلى الله عليه وسلم .

(فقال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (امكثي) - بضم الكاف - أي : تَوَقَّفِي واثْبُتِي (في بيتك) ومنزلك (الذي جاء) ك (فيه نعي زوجك) أي : خبر موت زوجك (حتى يبلغ الكتاب) أي : العدة المكتوبة عليك ؛ أي : المفروضة (أجله) أي : آخر مدته ونهايتها .

والمعنى : حتى تنقضي العدة المكتوبة وتبلغ آخرها ، وسميت العدة كتاباً ؛ لأنها فريضة من الله تعالى ، قال تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ^(١) » ؛ أي : فرض ، وهو اقتباس من قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْرَمُوا عُقْدَةَ الْكِتَابِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ^(٢) » ،

(١) سورة البقرة : (١٧٨) .

(٢) سورة البقرة : (٢٣٥) .

قَالَتْ : فَأَعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا .

ونظائر هذا الاقتباس في الأخبار كثير ، ولا عبرة لقول من كرهه ؛ كما بسطه السيوطي في « الإتيان » .

(قالت) فريضة : (فاعتدت) أي : جلست (فيه) أي : في بيتي (أربعة أشهر وعشرًا) مدة عدتي إلى آخرها .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب في المتوفى عنها تنتقل ، والترمذي في كتاب الطلاق ، باب أين تعتد المتوفى عنها زوجها .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ؛ لم يَرَوْا للمعتدة أن تَنْتَقِلَ من بيت زوجها حتى تنقضي عدتها ، وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق ، وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم : للمرأة أن تعتد حيث شاءت ، وإن لم تعتد في بيت زوجها ، قال أبو عيسى : والقول الأول أصح .

والنسائي في كتاب الطلاق ، باب مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٩) - (٦٤٠) - بَابُ : هَلْ تَخْرُجُ الْمَرْأَةُ فِي عِدَّتِهَا ؟

(١٧) - ٢٠٠١ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى مَرْوَانَ

(٩) - (٦٤٠) - (باب : هل تخرج المرأة في عدتها ؟)

(١٧) - ٢٠٠١ - (١) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عبد العزيز بن عبد الله) بن أبي سلمة الماجشون - بكسر الجيم بعدها معجمة مضمومة - المدني نزيل بغداد مولى آل الهدير ، ثقة فقيه مصنف ، من السابعة ، مات سنة أربع وستين ومئة (١٦٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا) عبد الرحمن (بن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان المدني الأموي مولاهم ، صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد ، وكان فقيهاً ، من السابعة ، ولي خراج المدينة فُحِمِدَ ، مات سنة أربع وسبعين ومئة (١٧٤ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن هشام بن عروة ، عن أبيه) عروة (قال) عروة : (دخلت على مروان) بن الحكم بن أبي العاص بن أمية أبو عبد الملك الأموي المدني ولي الخلافة في آخر سنة أربع وستين (٦٤ هـ) ، ومات سنة خمس وستين (٦٥ هـ) في رمضان ، وله ثلاث أو إحدى وستون سنة لا تثبت له صحبة ، من الثانية ، قال عروة بن الزبير : مروان لا يتهم في الحديث . يروي عنه : (خ عم) .

فَقُلْتُ لَهُ : أَمْرَاءُ مِنْ أَهْلِكَ طُلِقَتْ ، فَمَرَزْتُ عَلَيْهَا وَهِيَ تَنْتَقِلُ فَقَالَتْ :
أَمَرْتُنَا فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ وَأَخْبَرْتُنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهَا
أَنْ تَنْتَقِلَ ، فَقَالَ مَرْوَانُ : هِيَ أَمَرْتُهُمْ بِذَلِكَ ، قَالَ عُرْوَةُ : فَقُلْتُ :

أي : دخلت على مروان بن الحكم ، وهو أمير يومئذ على المدينة من قبل
معاوية ، وولي الخلافة بعد ذلك .

(فقلت له) أي : لمروان (امرأة من أهلك) وأقاربك ؛ وهي عمرة بنت
عبد الرحمن بن الحكم ، وهي بنت أخي مروان (طُلِقَتْ) بالبناء للمجهول ؛
أي : طلقها زوجها ؛ وهو يحيى بن سعيد بن العاص (فمررت عليها) أي : على
تلك المرأة المطلقة (وهي) أي : والحال أن تلك المرأة المطلقة (تنتقل) من دار
زوجها إلى دار أبيها عبد الرحمن بن الحكم ؛ أي : نقلها أبوها عبد الرحمن بن
الحكم من مسكنها الذي طلقت فيه .

(فقالت) تلك المرأة المطلقة : (أمرتنا فاطمة بنت قيس) بن خالد الفهرية
الصحابية المشهورة أخت الضحاك بن قيس رضي الله تعالى عنها ، وكانت من
المهاجرات الأول ، وعاشت إلى نهاية خلافة معاوية ؛ أي : أمرتنا فاطمة بنت
قيس بالتحول والانتقال (وأخبرتنا) فاطمة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أمرها) أي : أمر فاطمة (أن تنتقل) وتتحول من مسكنها الذي طلقت فيه إلى
بيت أهلها .

فالحديث لفاطمة بنت قيس ، وسنده من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن
فيه عبد الرحمن بن أبي الزناد ، وهو صدوق تغير حفظه حين قدم بغداد .

(فقال مروان) بن الحكم لعروة : (هي) أي : فاطمة بنت قيس (أمرتهم)
أي : أمرت المرأة المطلقة وأقاربها (بذلك) أي : بالانتقال من المسكن الذي
طلقت فيه إلى بيت أبيها عبد الرحمن بن الحكم (قال عروة : فقلت) لمروان بن

أَمَّا وَاللَّهِ لَقَدْ عَابَتْ ذَلِكَ عَائِشَةُ وَقَالَتْ : إِنَّ فَاطِمَةَ كَانَتْ فِي مَسْكَنِ وَحْشٍ
فَخِيفَ عَلَيْهَا ، فَلِذَلِكَ أَرْخَصَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

الحكم : (أَمَّا) أي : انتبه واستمع ما أقول لك (والله) أي : أقسمت لك بالإله
الذي لا إله غيره (لقد عابت) وأنكرت (ذلك) الانتقال من المسكن الذي
طلقت فيه بلا عذر خوفٍ على نفسها أو مالها (عائشة) الصديقة ، رضي الله
تعالى عنها .

(وقالت) عائشة : (إن فاطمة) بنت قيس إنما انتقلت من المسكن الذي
طلقت فيه ؛ لأنها (كانت في مسكنٍ وحشٍ) أي : متوحشٍ خالٍ عن الأنيس
(فخيف عليها) أي : على فاطمة من دخول السراق والفجار عليها (فلذلك)
الخوف عليها (أرخص) وجوز (لها) أي : لفاطمة الانتقال من مسكنها الذي
طلقت فيه (رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

وفي رواية أبي داود زيادة : (فقال مروان) لعروة : إن كان عند فاطمة بنت
قيس عذر الخوف على نفسها في خروجها من منزلها . . فلهذه المرأة التي هي
قريبتنا عذر في خروجها من منزلها (فحسبك) أي : فيكفيك في كونه عذراً
لخروجها (ما كان بين هذين) أي : بين عمرة التي هي قريبتنا وبين زوجها
يحيى من العداوة ، وهذا مصير من مروان إلى الرجوع عن رد خبر فاطمة ؛ فقد
كان أنكر الخروج مطلقاً ؛ كما مر ، ثم رجع إلى الجواز بشرط وجود عذر عارض
يقتضي جواز خروجها من منزل الطلاق ، قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم
بمعناه مختصراً . انتهى من « العون » بتصرف .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب
من أنكر ذلك على فاطمة بنت قيس .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن السند ؛ لما مر آنفاً ، صحيح المتن ؛ لما

(١٨) - ٢٠٠٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُقْتَحَمَ عَلَيَّ ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَتَحَوَّلَ .

ذكرنا قريباً من رواية الشيخين بمعناه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث فاطمة بحدِيث عائشة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٨) - ٢٠٠٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ (بن طلق بن معاوية النخعي الكوفي القاضي ، ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر ، من الثامنة ، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة) رضي الله تعالى عنها . وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات . (قالت) عائشة : (قالت فاطمة بنت قيس) أخت الضحاك بن قيس الصحابية المشهورة ، رضي الله تعالى عنها : (يا رسول الله ؛ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُقْتَحَمَ عَلَيَّ) أي : أن يهجم ويدخل علي جبراً وقهراً أناس من الفجرة (فأمرها) رسول الله صلى الله عليه وسلم بـ (أن تتحول) وتنتقل من مسكنها إلى بيت عبد الله بن أم مكتوم الأعمى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الطلاق ، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها ، والنسائي في كتاب الطلاق ، باب ما جاء من الرخصة في ذلك .

(١٩) - ٢٠٠٣ - (٣) حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ ، حَدَّثَنَا رَوْحُ ح وَحَدَّثَنَا
أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه أيضاً ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث فاطمة بنت قيس بحديث جابر بن عبد الله
رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٩) - ٢٠٠٣ - (٣) (حدثنا سفيان بن وكيع) بن الجراح الرؤاسي
الكوفي ، كان صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراقه ، فأدخل عليه ما ليس من حديثه ،
فنصح فلم يقبل ، فسقط حديثه ، من العاشرة . يروي عنه : (ت ق) ، ولكن لا
يضر في هذا الحديث ؛ لأنه ذكره على سبيل المقارنة .

(حدثنا روح) بن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي أبو محمد البصري ، ثقة
فاضل له تصانيف ، من التاسعة ، مات سنة خمس أو سبع ومئتين (٢٠٧ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

(ح وحدثنا أحمد بن منصور) بن سيار البغدادي الرمادي أبو بكر ، ثقة
حافظ ، طعن فيه أبو داود ؛ لمذهبه في الوقف في القرآن ، من الحادية عشرة ،
مات سنة خمس وستين ومئتين (٢٦٥ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا حجاج بن محمد) المصيصي الأعور أبو محمد ، ترمذي الأصل ،
نزل بغداد ثم المصيصة ، ثقة ثبت ، ولكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد
قبل موته ، من التاسعة ، مات ببغداد سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(جميعاً) أي : كل من روح وحجاج روى (عن ابن جريج) عبد الملك بن

قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : طُلِّقَتْ خَالَتِي فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ نَخْلَهَا ، فَرَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ إِلَيْهِ ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « بَلَى ، فَجُدِّي نَخْلِكَ ؛ »

عبد العزيز الأموي المكي ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة خمسين ومئة ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(قال أخبرني أبو الزبير) المكي محمد بن مسلم بن تدرس ، صدوق ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر بن عبد الله) الأنصاري رضي الله تعالى عنهما .

وهذان السندان من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) جابر : (طلق خالتي) قال الدميري : اسمها أسماء ، وقال الحافظ في « التلخيص » : ذكرها أبو موسى في « ذيل الصحابة » في المبهمات ، كذا في « بذل المجهود » .

أي : طلقت ثلاث تطليقات (فأرادت) هي (أن تجد) وتصرم وتقتطف وتقطع ثمر (نخلها) يقال : جد النخل يجد - بالضم ؛ لأنه من المضاعف المعدئ - جداً وجداداً - بالفتح والكسر - والجد : صرام النخل ؛ وهو قطع ثمرها (فزجرها) أي : منعها من الخروج لجدادها (رجل) لأنها معتدة ، ولم أر من ذكر اسم ذلك الرجل (أن تخرج) من مسكنها (إليه) أي : إلى نخلها ؛ ظناً منه أنه لا يحل لها الخروج ؛ لكونها في العدة .

(فأنت النبي صلى الله عليه وسلم) أي : جاءته صلى الله عليه وسلم فأخبرته بحالها وضرورتها إلى جداد نخلها ، فقالت له : أما يجوز لي أن أخرج لجداد نخلي ؟ (فقال) لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : (بلَى) يجوز لك (ف) اخرجي و (جدي نخلك) أي : اصرمي واقطعي ثمرها ، هذا لفظ رواية

فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصَدَّقِي أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا .

مسلم وابن ماجه وأحمد ، ولفظ أبي داوود والدارمي : (أخرجني فجدي نخلك) .
قال القرطبي : وإباحته لها الخروج لجد نخلها دليل مالك والشافعي وأحمد
والليث على قولهم : إن المعتدة تخرج بالنهار في حوائجها ، وإنما تلزم منزلها
في الليل ، وسواء عند مالك رجعية أو بائنة ، وقال الشافعي في الرجعية : لا
تخرج ليلاً ولا نهاراً ، وإنما تخرج نهاراً المبتوتة .

وقال أبو حنيفة : ذلك في المتوفى عنها ، وأما المطلقة . . فلا تخرج ليلاً
ولا نهاراً ، وقال الجمهور بهذا الحديث : إن الجداد بالنهار عرفاً وشرعاً ، أما
العرف . . فهو عادة الناس في مثل ذلك الشغل ، وأما الشرع . . فقد نهى صلى الله
عليه وسلم عن جداد الليل ، فلا يقال : فيلزم من إطلاقه أن تخرج بالليل ؛ إذ
قد يكون نخلها بعيداً تحتاج إلى المبيت فيه ؛ لأننا نقول : لا يلزم ذلك من هذا
الحديث ؛ لأن نخلهم لم يكن الغالب عليها البعد من المدينة ؛ بحيث يحتاج
إلى المبيت ، وإنما هي بحيث يخرج إليها ويرجع منها بالنهار .

وقوله : (فَإِنَّكَ عَسَى) أي : يرجى (أن تصدقي) منه (أو تفعلي معروفاً)
ليس تعليلاً لإباحة الخروج إليها بالاتفاق ، وإنما خرج هذا مخرج التنبيه لها
والحض على فعل الخير ، والله أعلم . انتهى من « المفهم » ، ولفظ أبي داوود
والدارمي : (لعلك أن تصدقي منه) ، ولفظ أبي داوود أيضاً : (وتفعلي خيراً) ،
ولفظ الدارمي : (أو تصنعي معروفاً) .

ولعل وجه الفرق بين الصدقة والمعروف : أن يكون المراد من الصدقة :
الصدقة الواجبة ، ومن المعروف : صدقة التطوع .

ويمكن الفرق بينهما : بأن الصدقة ما تحتاج إلى التملك ، والمعروف ما
لا يحتاج إليه ، وإنما قال لها النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ؛ لأنه كان يعلم

.....

أنها صاحبة خير عهد منها المعروف ، أو أجابها بما فيه إرشاد لها إلى الصدقة والتطوع ، ولا يخفى ما فيه من لطف وحكمة ، وقال النووي : فيه استحباب الصدقة عند الجداد . انتهى من « الكوكب » .

قوله : « لعلك إن تصدقي » بحذف إحدى التائين .

قوله : « أو تفعلي » (أو) للتنويع ، قال الخطابي : وجه استدلال أبي داود بهذا الحديث ؛ على أن للمعتدة في الطلاق أن تخرج بالنهار . . هو أن جداد النخل في غالب العرف لا يكون إلا نهاراً ، وقد نهى عن جداد الليل ، ونخل الأنصار قريب من دارهم ، فهي إذا خرجت بكرة للجداد . . أمكنها أن تمسي في بيتها ؛ لقرب المسافة ، وهذا في المعتدة من التطليقات الثلاث ، فأما الرجعية . . فلا تخرج ليلاً ولا نهاراً ، وقال أبو حنيفة : لا تخرج المبتوتة ليلاً ولا نهاراً ؛ كالرجعية ، وقال الشافعي : تخرج نهاراً ولا تخرج ليلاً على ظاهر الحديث . انتهى .

قال القاري : قوله : « لعلك أن تصدقي » تعليل للخروج ، ويعلم منه أنه لولا التصديق . . لما جاز لها الخروج ، و(أو) للتنويع ؛ بأن يراد بالتصدق : الفرض ، وبالخير : التطوع والهدية والإحسان إلى الجار ؛ يعني : إن يبلغ مالك نصاباً . . فتؤدي زكاته ، وإلا . . فافعلي معروفاً ؛ من التصديق والتقرب والتهادي .

وفيه أن حفظ المال واقتناءه لفعل المعروف مرخص . انتهى ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الطلاق ، باب جواز خروج المعتدة البائن ، وأبو داود في كتاب الطلاق ، باب في المبتوتة تخرج بالنهار والنسائي في كتاب الطلاق ، باب خروج المتوفى عنها زوجها بالنهار .

.....
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٠) - (٦٤١) - بَابُ الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا هَلْ لَهَا سُكْنَى وَنَفَقَةٌ ؟

(٢٠) - ٢٠٠٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ بْنِ صُخَيْرٍ الْعَدَوِيِّ
.....

(١٠) - (٦٤١) - (باب المطلقة ثلاثاً هل لها سكنى ونفقة ؟)

(٢٠) - ٢٠٠٤ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وعلي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(قالوا : حدثنا وكيع ، حدثنا سفیان) الثوري .

(عن أبي بكر) بن عبد الله (بن أبي الجهم بن صخير) مصغراً (العدوي) وقد ينسب أبو بكر إلى جده ؛ كما في « ابن ماجه » ، وأبو بكر اسمه كنيته ، واسم أبي الجهم : صخير ، ويقال : عبيد بن حذيفة بن غانم بن عبد الله بن عبيد بن عويج . روى عن : عمه محمد بن أبي الجهم بن حذيفة ، وابن عمر ، وفاطمة بنت قيس ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، وغيرهم ، ويروي عنه : (م ت س ق) ، والثوري ، وأبو العميس .

قال إسحاق بن منصور عن ابن معين : ثقة ، وقال أبو حاتم : صدوق ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، قلت : وقال الزبير بن بكار : كان فقيهاً ، وقال ابن سعد : كان قليل الحديث ، وفي « سنن ابن ماجه » : (عن أبي بكر بن الجهم بن صخير) . انتهى من « التهذيب » .

وقال في « التقريب » : ثقة فقيه ، من الرابعة ، وقد بسطنا الكلام فيه في « شرح مسلم » .

قَالَ : سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ تَقُولُ : إِنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ، فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُكْنًى وَلَا نَفَقَةً .

(٢٠) - ٢٠٠٤ - (م) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ،

(قال) أبو بكر : (سمعت فاطمة بنت قيس) القرشية الفهرية (تقول) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(إن زوجها) أبا عمرو عبد الحميد بن حفص بن المغيرة المخزومي (طلقها ثلاثاً) فجاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت له : هل لي على زوجي السكنى والنفقة ؟ (فلم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : لم يحكم لها (سكنى ولا نفقة) لأنها كانت مبتوتة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب في نفقة المبتوتة ، ومسلم في كتاب الطلاق ، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب ما جاء في ألا يخطب الرجل على خطبة أخيه ، والنسائي في كتاب الطلاق ، باب الرخصة في خروج المبتوتة من بيتها في عدتها ، وفي باب نفقة البائنة وغيرهم .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث فاطمة بنت قيس رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(٢٠) - ٢٠٠٤ - (م) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا جرير) بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي ، ثقة صحيح الكتاب ، مات سنة ثمان وثمانين ومئة (١٨٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ مُغِيرَةَ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ : قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ : طَلَّقَنِي زَوْجِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا سُكْنَى لَكَ وَلَا نَفَقَةٌ » .

(عن مغيرة) بن مقسم - بكسر الميم - الضبي مولا هم ، أبي هشام الكوفي الأعمى ، ثقة متقن إلا أنه كان يدلّس ، من السادسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن) عامر بن شراحيل الحميري (الشعبي) ثقة حجة ، من الثالثة ، مات بعد المئة . يروي عنه : (ع) .

(قال) الشعبي : (قالت فاطمة بنت قيس) القرشية الفهرية رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، غرضه : بيان متابعة الشعبي لأبي بكر بن أبي الجهم في روايته عن فاطمة بنت قيس .

(طلقني زوجي) أبو عمرو (على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) طلاقاً (ثلاثاً) فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألي عليه سكنى ونفقة في مدة العدة ؟ (فقال) لي (رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا سكنى لك ولا نفقة) إلا إذا كنت حاملاً منه .

وهذا الحديث قد تقدم بيان من خرج ، وبيان درجته ، وحكم سنده ، وغرضه في الحديث الذي قبله ؛ لأنه ذكره متابعة له .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثاً واحداً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١١) - (٦٤٢) - بَابُ مُتْعَةِ الطَّلَاقِ

(٢١) - ٢٠٠٥ - (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمِقْدَامِ أَبُو الْأَشْعَثِ الْعِجْلِيُّ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ الْقَاسِمِ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ عَمْرَةَ بِنْتَ الْجَوْنِ تَعَوَّذَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ فَقَالَ :

(١١) - (٦٤٢) - (بَابُ مُتْعَةِ الطَّلَاقِ)

(٢١) - ٢٠٠٥ - (١) (حدثنا أحمد بن المقدم أبو الأشعث العجلي) البصري ، صدوق ، صاحب حديث ، طعن أبو داود في مروءته ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وخمسين ومئتين (٢٥٣ هـ) . يروي عنه : (خ ت س ق) .
(حدثنا عبيد بن القاسم) الأسدي الكوفي ، يقال : هو ابن أخت الثوري ، متروك ، من التاسعة . يروي عنه : (ق) .
قال فيه ابن معين : كان كذاباً خبيثاً ، وقال صالح بن محمد : كذاب ؛ كان يضع الحديث ، وقال ابن حبان : كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات ، حدث عن هشام بن عروة بنسخة موضوعة .
قلت : وضعفه البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي ، وغيرهم .
(حدثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن فيه عبيد بن القاسم ، وهو متروك متفق على ضعفه .

(أن عمرة بنت الجون) لم أر من ذكر ترجمتها (تعوذت) أي : استعاذت (من رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : من قربانه إياها (حين أدخلت عليه) صلى الله عليه وسلم ليبني بها (فقال) لها رسول الله صلى الله عليه

« لَقَدْ عُدْتُ بِمُعَاذٍ » ، فَطَلَّقَهَا وَأَمَرَ أُسَامَةَ أَوْ أَنْسًا فَمَتَّعَهَا بِثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ رَازِقِيَّةٍ .

وسلم : (لقد عدت) مني ؛ أي : استعدت وتحصنت مني (بمعاذ) عظيم ؛ لأن التنكير للتعظيم ؛ فإنها تعوذت منه بالله الجليل جل جلاله .

(فطلقها) رسول الله صلى الله عليه وسلم (وأمر أسامة) بن زيد بن حارثة (أو) أمر (أنس) بن مالك رضي الله تعالى عنهما ، و (أو) للشك من الراوي ؛ أي : أمر أسامة أو أنساً بإمتاعها ؛ أي : باعطاء المتعة لها ؛ لأنها طلقت قبل الوطء لها ، فوجبت المتعة لها (فمتعها) أي : أعطى لتلك المرأة أسامة أو أنس (بثلاثة أثواب رازقية) متعة لها .

والرازقية - بالهاء - : ثياب كتان بيض . انتهى من « القاموس » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه منكر بذكر أسامة وأنس ، صحيح بلفظ : (فأمر أبا أسيد أن يجهزها ويكسوها ثوبين رازقيتين) بلفظ أبي أسيد ، فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف السند ، منكر المتن ، غرضه بسوقه : الاستئناس به للترجمة ، فالحديث ضعيف منكر (١) (٢٢٠) .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٢) - (٦٤٣) - بَابُ الرَّجُلِ يَجْحَدُ الطَّلَاقَ

(٢٢) - ٢٠٠٦ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ أَبُو حَفْصٍ التَّنِيسِيُّ ، عَنْ زُهَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ،
.....

(١٢) - (٦٤٣) - (بَابُ الرَّجُلِ يَجْحَدُ الطَّلَاقَ)

(٢٢) - ٢٠٠٦ - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى) بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ الذَّهَلِيُّ النِّسَابُورِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنَ الْحَادِثَةِ عَشْرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ (٢٥٨ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (خ عَم) .

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ أَبُو حَفْصٍ التَّنِيسِيُّ) - بِمِثْنَةِ مَكْسُورَةٍ وَنُونٍ مُشَدَّدَةٍ بَعْدَهَا تَحْتَانِيَّةٌ ثُمَّ مَهْمَلَةٌ - الدَّمَشَقِيُّ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ ، صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ ، مِنْ كِبَارِ الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثِ عَشْرَةٍ وَمِئَتَيْنِ (٢١٣ هـ) ، أَوْ بَعْدَهَا . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ زُهَيْرٍ) بْنُ مُحَمَّدٍ التَّيْمِيِّ أَبِي الْمُنْذَرِ الْخُرَاسَانِيُّ الْمُرُوزِيُّ ، سَكَنَ الشَّامَ ثُمَّ الْحِجَازَ ، ثِقَةٌ إِلَّا أَنْ رَوَايَةَ أَهْلِ الشَّامِ عَنْهُ غَيْرُ مُسْتَقِيمَةٍ ، مِنَ السَّابِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ وَمِئَةَ (١٦٢ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ) عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ (بْنِ جُرَيْجٍ) الْأُمَوِيُّ الْمَكِّيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنَ السَّادِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِئَةَ ، أَوْ بَعْدَهَا . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ) بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ، صَدُوقٌ ، مِنَ الْخَامِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ وَمِئَةَ (١١٨ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (عَم) .

(عَنْ أَبِيهِ) شُعَيْبُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، صَدُوقٌ ، ثَبَتَ سَمَاعُهُ مِنْ جَدِّهِ ، مِنَ الثَّالِثَةِ . يَرْوِي عَنْهُ : (عَم) .

عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا أَدَّعَتِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ زَوْجِهَا فَجَاءَتْ عَلَى ذَلِكَ بِشَاهِدٍ عَدْلٍ .. اسْتُحْلِفَ زَوْجُهَا ، فَإِنْ حَلَفَ .. بَطَلَتْ شَهَادَةُ الشَّاهِدِ ، وَإِنْ نَكَلَ .. فَنُكُولُهُ بِمَنْزِلَةِ شَاهِدٍ آخَرَ وَجَازَ طَلَاقُهُ » .

(عن جده) أي : روى شعيب عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي أبي محمد الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، وفي « الزوائد » : هذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا ادعت المرأة طلاق زوجها ، فجاءت على ذلك) أي : على طلاقه إياها (بشاهد عدل .. استحلف) على صيغة المبني للمجهول (زوجها) على أنه لم يطلقها (فإن حلف) زوجها على ذلك .. (بطلت شهادة الشاهد) الواحد ، وانتفى الطلاق (وإن نكل) الزوج وامتنع عن الحلف على ذلك .. (فنكوله) وامتناعه عن الحلف (بمنزلة شاهد آخر ، وجاهز) أي : نفذ (طلاقه) وثبت ؛ أي : يحكم القاضي بنفوذ طلاقه وثبوته ، وظاهره : إن نكل بلا شاهد .. لا يقضى بالطلاق ، إلا أن يقال : لا عبرة بالمفهوم .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثاً واحداً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٣) - (٦٤٤) - بَابُ مَنْ طَلَّقَ أَوْ نَكَحَ أَوْ رَاجَعَ لَاعِبًا

(٢٣) - ٢٠٠٧ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَبِيبٍ بْنُ أَرْدَكٍ ،

(١٣) - (٦٤٤) - (باب من طلق أو نكح أو راجع لاعباً)

أي : غير قاصدٍ إيقاع كل من الثلاثة .



(٢٣) - ٢٠٠٧ - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير - بنون مصغراً - السلمي الدمشقي الخطيب ، صدوق مقرئ ، كبر فصار يتلقن ، فحديثه القديم أصح ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا حاتم بن إسماعيل) المدني أبو إسماعيل الحارثي مولاهم ، أصله من الكوفة ، صحيح الكتاب ، صدوق يهم ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عبد الرحمن بن حبيب بن أَرْدَك) - بتقديم الرء على الدال - المخزومي مولاهم المَدِينِيّ - بالياء بين الدال والنون - قال الجوهرى : النسبة إلى مدينة يثرب : مدني - بلا ياء - وإلى مدينة منصور مديني - بالياء بين الدال والنون - للفرق بينهما ؛ كذا في « المغني » لصاحب « مجمع البحار » . انتهى « تحفة الأحوذى » .

وقال : يقال : حبيب بن عبد الرحمن ، وقد ينسب إلى جده ، لين الحديث ، من السادسة ، وقال الحاكم : هو من ثقات المَدِينِيّين . يروي عنه : (د ت ق) .

حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهَكَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ : النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ » .

(حدثنا عطاء بن أبي رباح) - بفتح الراء والموحدة - واسم أبي رباح : أسلم القرشي مولاهم المكي ، ثقة فقيه فاضل ، ولكنه كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات سنة أربع عشرة ومئة (١١٤ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن يوسف بن ماهك) بن بُهَزَادٍ - بضم الموحدة وسكون الهاء بعدها زاي - الفارسي المكي ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثلاث) أمور (جِدُّهُنَّ جِدٌّ ، وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ) والجِدْ : - بكسر الجيم - : أن يراد باللفظ ما وضع له حقيقة ، أو يراد به : ما صلح له مجازاً ، والهزل : أن يراد باللفظ غير ما وضع بغير مناسبة بينهما . انتهى من « العون » .

(النكاح والطلاق والرجعة) - بكسر الراء وفتحها ؛ ففي « القاموس » : بالكسر والفتح - : عود المطلق إلى طليقته ، وفي « المشارق » للقاضي عياض : ورجعة المطلقة فيها الوجهان ، والكسر أكثر ، وأنكر ابن مكي الكسر ، ولم يُصِبْ .

قال الخطابي : اتفق عامة أهل العلم على أن صريح لفظ الطلاق إذا جرى على لسان الإنسان البالغ العاقل . . فإنه مؤاخذ به ، ولا ينفعه أن يقول : كنت لاعباً ، أو هازلاً ، أو لم أنوه طلاقاً ، أو ما أشبه ذلك من الأمور .

.....

واحتج بعض العلماء في ذلك بقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَا تَجِدُوا

ءَايَاتَ اللَّهِ هُزُوعًا ﴾ ^(١) ، وقال : لو أُطْلِقَ ؛ أي : جوز للناس ذلك .. لعَطَلَتْ

الأحكامُ ، ولم يؤمن مُطَلِّقٌ أو ناكحٌ أو معتقٌ أن يقول : كنتُ في قلبي هازلًا ،

فيكون في ذلك إبطالٌ لحكم الله تعالى ، وذلك غير جائز ، فكل من تكلم بشيء

مما جاء ذكره في هذا الحديث .. لزمه حكمه ، ولم يقبل منه أن المُدَّعَى

خلافه ، وذلك تأكيدٌ لأمر الفروج واحتياط له ، والله أعلم . انتهى ، انتهى من

« العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب

في الطلاق على الهزل ، والترمذي في كتاب الطلاق ، باب في الجد والهزل

في الطلاق ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب ، والعمل على هذا

عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، والحاكم

في « المستدرک » في كتاب الطلاق ، قال : هذا حديث صحيح الإسناد ،

وعبد الرحمن بن حبيب هذا : هو ابن أردك ، من ثقات المدنيين ، ولم

يخرجاه .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :

الاستدلال به على الترجمة .

قال السندي : « وهَزُلْهُن جِد » الهزل والجد - بكسر الجيم - ضده ، وقد استدل

به من يقول بطلاق المكره ، ورد : بأن الهازل يتكلم بالطلاق عن قصد واختيار

كامل للمتكلم به ، وبذلك يقع طلاقه ويلزم حكمه ، ولا يلتفت إلى عدم رضاه

بحكمه ، بخلاف المكره ؛ فإنه مُلْجَأٌ لا اختيار له في التكلم بالطلاق قصداً ،

(١) سورة البقرة : (٢٣١) .

.....
ويفارق الطائع به ، قالوا : والحكم في جميع العقود كالبيع والهبة . . مساواة الجدد
والهزل ، وإنما خص هذه الثلاثة ؛ لتأكيد أمر الفرج والاهتمام به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٤) - (٦٤٥) - بَابُ مَنْ طَلَّقَ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ

(٢٤) - ٢٠٠٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ح وَحَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ جَمِيعاً ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ،
.....

(١٤) - (٦٤٥) - (بَابُ مَنْ طَلَّقَ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ)

(٢٤) - ٢٠٠٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ (القرشي الكوفي ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وعبدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ) الكلابي الكوفي ، ثقة ثبت ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(ح وَحَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ) بن المبارك السامي - بالمهملة - أو الباهلي البصري ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ) بن عبيد الهجيمي البصري ، ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة ست وثمانين ومئة (١٨٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(جَمِيعاً) أي : كل من الثلاثة : علي بن مسهر ، وعبدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، وخالد . .
رووا (عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ) مهران اليشكري مولا هم البصري ، ثقة حافظ له تصانيف ، ولكنه كثير التدليس واختلط ، وكان من أثبت الناس في قتادة ، من السادسة ، مات سنة ست أو سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة ثبت ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ بِهِ أَوْ تَكَلَّمْ بِهِ » .

(عن زرارة بن أوفى) العامري الحرشي - بمهملة وراء مفتوحتين ثم معجمة -
أبي حاجب البصري قاضيا ، ثقة عابد ، من الثالثة ، مات فجأة في الصلاة دون
المئة سنة ثلاث وتسعين (٩٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله) عز وجل
(تجاوز) وتسامح (لأمتي) وفي رواية البخاري : (عن أمتي) أي : عفا عنهم
(عما) أي : عن السوء الذي (حدثت به) تلك الأمة (أنفسها) - بالنصب
على المفعولية - أي : مع أنفسها ، وذكر المطرزي عن أهل اللغة أنهم يقولونه
بالرفع ؛ يعني : بغير اختيارها ، كذا في « فتح الباري » .

(ما لم تعمل) تلك الأمة (به) أي : بذلك السوء في العمليات (أو) ما لم
(تكلم به) أي : بذلك السوء ؛ أي : في القوليّات .

واستدل به على أن من كتب الطلاق . . طلق امرأته ؛ لأنه عزم عليه بقلبه ،
وعمل بكتابته ، وهو قول الجمهور ، وشرط مالك فيه الإشهاد على ذلك ، قاله
الحافظ ، ونقل العيني في « عمدة القاري » عن « المحيط » : إذا كتب طلاق
امرأته في كتاب ، أو لوح ، أو على حائط ، أو على أرض ، وكان مستبيناً ، ونوى
به الطلاق . . يقع ، وإن لم يكن مستبيناً ، أو كتب في الهواء ، أو في الماء . . لا
يقع ، وإن نوى . انتهى .

قال الخطابي : وفيه أنه إذا طلق امرأته بقلبه ولم يتكلم به بلسانه . . فإن

.....
الطلاق غير واقع ، وبه قال عطاء بن أبي رباح وسعيد بن جبير والشعبي وقتادة
والثوري وأصحاب الرأي ، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق ، وقال الزهري :
إذا عزم على ذلك . . وقع الطلاق لفظ به أو لم يَلْفِظْ ، وبه قال مالك ، والحديث
حجة عليه . انتهى ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب العتق ، باب
الخطأ والنسيان في العتق ، وفي كتاب الطلاق ، باب الطلاق في الإغلاق ، وفي
كتاب الأيمان والنذور ، باب إذا حنث ناسياً في الأيمان ، ومسلم في كتاب
الأيمان ، باب تجاوز الله عن حديث النفس ، وأبو داود في كتاب الطلاق ،
باب في الوسوسة في الطلاق ، والترمذي في كتاب الطلاق ، باب ما جاء في من
يحدث نفسه ، والنسائي في كتاب الطلاق ، باب من طلق في نفسه ، وأحمد .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٥) - (٦٤٦) - بَابُ طَلَاقِ الْمَعْتُوهِ وَالصَّغِيرِ وَالنَّائِمِ

(٢٥) - ٢٠٠٩ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ خَدَّاشٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ حَمَّادٍ ،

(١٥) - (٦٤٦) - (باب طلاق المعتوه والصغير والنائم)

والمعتوه : هو المجنون ؛ كما سيأتي في الحديث .



(٢٥) - ٢٠٠٩ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (العباسي الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ) بن زاذان السلمي مولا هم الواسطي ، ثقة متقن عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ خَدَّاشٍ) المهلب البصري الضرير ، صدوق يغرب ، من صغار العاشرة ، توفي في حدود الخمسين ومئتين . يروي عنه : (ق) .
(وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى) بن عبد الله الذهلي النيسابوري ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .
كلاهما (قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ) بن حسان الأزدي البصري ، ثقة حافظ ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ) بن دينار البصري ، ثقة عابد من أثبت الناس في ثابت ، من كبار الثامنة ، مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .
(عَنْ حَمَّادٍ) بن أبي سليمان : مسلم ، الأشعري مولا هم أبي إسماعيل

عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ ، »

الكوفي ، فقيه صدوق له أوهام ، من الخامسة ، مات سنة عشرين ومئة (١٢٠ هـ) ، أو قبلها . يروي عنه : (م عم) .

(عن إبراهيم) بن يزيد النخعي الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) خاله (الأسود) بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي ، ثقة مخضرم ، من الثانية ، مات سنة أربع أو خمس وسبعين . يروي عنه : (ع) .
(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سبائعه ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : رفع القلم) وهذا كناية عن عدم كتابة الآثام عليهم في هذه الأحوال ، وهو لا ينافي ثبوت بعض الأحكام الدنيوية والأخروية في هذه الأحوال ؛ كالمتلفات وغيرها ، فلذلك من فاتته صلاة في النوم ، فصلّى ، ففعله قضاءً عند كثير من الفقهاء ، مع أن القضاء مسبوق بوجوب الصلاة ، فلا بد لهم من القول بالوجوب حالة النوم ، ولهذا إن الصحيح : أن الصبي يثاب على الصلاة وغيرها من الأعمال ؛ فهذا الحديث كحديث : « رفع عن أمتي الخطأ » مع أن القاتل خطأً تجب عليه الكفارة وعلى عاقلته الدية ، وعلى هذا ففي دلالة الحديث على عدم وقوع طلاق هؤلاء ... بحث .

(عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصغير حتى يكبر) - بفتح الباء - أي : يحتلم أو يبلغ ، والثاني أظهر ، وعليه يحمل رواية : (يحتلم) ؛ وذلك لأنه قد يبلغ بغير احتلام . انتهى « سندي » .

وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ أَوْ يُفِيقَ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي حَدِيثِهِ : « وَعَنِ الْمُبْتَلَى حَتَّى يَبْرَأَ » .

(٢٦) - ٢٠١٠ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ،

(وعن المجنون حتى يعقل أو يفيق) بالشك من الراوي (قال أبو بكر) ابن أبي شيبة ؛ أي : زاد (في حديثه) أي : في روايته لهذا الحديث : (و) رفع القلم (عن المبتلى) أي : عن المريض (حتى يبرأ) ويُشفى من مرضه .
وقوله في الترجمة : (المعتوه) : المعتوه : الناقصُ العقل ، يقال ، قَدْ عَثَّه ، فهو معتوهٌ ؛ أي : بَيْنُ الْعَثَةِ ، وَالْعَثَةُ : نَقْصُ الْعَقْلِ ؛ بحيث لا يعقل شيئاً . انتهى « مختار » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الطلاق ، بابُ الطلاق في إِغْلَاقٍ ، بابُ لا يرجم المجنون والمجنونة ، وأبو داود في كتاب الحدود ، بابُ في المجنون يَسْرِقُ أو يُصِيبُ حَدًّا ، والترمذي في كتاب الحدود ، بابُ فيمن لا يجب عليه الحد ، والنسائي في كتاب الطلاق ، بابُ مَنْ لا يقع طلاقُهُ من الأزواج .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٢٦) - ٢٠١٠ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ (العبدى البصري الملقب

بيندار .

حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَنبَأَنَا الْقَاسِمُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « يُزْفَعُ الْقَلَمُ عَنْ الصَّغِيرِ وَعَنِ الْمَجْنُونِ وَعَنِ النَّائِمِ » .

(حدثنا روح بن عبادة) بن العلاء بن حسان القيسي البصري ، ثقة فاضل له تصانيف ، من التاسعة ، مات سنة خمس أو سبع ومئتين (٢٠٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز الأموي المكي ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة خمسين ومئة ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .
(أنبأنا القاسم بن يزيد) شيخ لابن جريج ، مجهول ، من السادسة . يروي عنه : (ق) .

(عن علي بن أبي طالب) رضي الله تعالى عنه .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن : القاسم بن زيد مجهول ، وكذا لم يدرك علياً .
(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يرفع القلم عن الصغير) وكذا الصغيرة (وعن المجنون) وكذا المجنونة (وعن النائم) وكذا النائمة .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح بما قبله ، وغرضه : الاستشهاد به ، فالحديث : ضعيف السند ، صحيح المتن بغيره .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٦) - (٦٤٧) - بَابُ طَلَاقِ الْمُكَرَّهِ وَالنَّاسِي

(٢٧) - ٢٠١١ - (١) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يُونُسَ الْفَرِيَابِيِّ ،
حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْهَذَلِيُّ ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ ،
عَنْ أَبِي ذَرِّ الْغِفَارِيِّ
.....

(١٦) - (٦٤٧) - بَابُ طَلَاقِ الْمُكَرَّهِ وَالنَّاسِي

(٢٧) - ٢٠١١ - (١) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يُونُسَ الْفَرِيَابِيِّ ،
بِالنَّجِيمِ - (الْفَرِيَابِيُّ) نَزِيلُ بَيْتِ الْمَقْدَسِ ، صَدُوقُ تَكْلَمٍ فِيهِ السَّاجِي ، مِنْ
الْعَاشِرَةِ . يَرْوِي عَنْهُ : (ق) .

(حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ) الرَّمْلِيُّ أَبُو مَسْعُودٍ الْحَمِيرِيُّ السِّيبَانِيُّ - بِمَهْمَلَةٍ
مَفْتُوحَةٍ ثُمَّ تَحْتَانِيَّةٍ سَاكِنَةٍ ثُمَّ مَوْحِدَةٍ - صَدُوقُ يَخْطِئُ ، مِنْ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ
ثَلَاثٍ وَتَسْعِينَ وَمِئَةً (١٩٣ هـ) ، وَقِيلَ : سَنَةُ اثْنَتَيْنِ وَمِئَتَيْنِ (٢٠٢ هـ) . يَرْوِي
عَنْهُ : (د ت ق) .

(حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْهَذَلِيُّ) - بَضَمُ الْهَاءِ وَفَتْحُ الذَّالِ - قِيلَ : اسْمُهُ سُلَيْمَى - بَضَمُ
الْمَهْمَلَةِ - ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَقِيلَ : رُوْحٌ ، أَخْبَارِيُّ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ ، مِنْ السَّادِسَةِ ،
مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْتِينَ وَمِئَةً (١٦٧ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ق) .

(عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ) الْأَشْعَرِيُّ الشَّامِيُّ مَوْلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ ،
صَدُوقُ كَثِيرِ الْإِرْسَالِ وَالْأَوْهَامِ ، مِنْ الثَّالِثَةِ ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وَمِئَةً (١١٢ هـ) .
يَرْوِي عَنْهُ : (م عَم) .

(عَنْ أَبِي ذَرِّ الْغِفَارِيِّ) الرَّبِذِيُّ جَنْدَبُ بْنُ جَنَادَةَ الصَّحَابِيُّ الْمَشْهُورُ رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُ .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لِأَنَّ فِيهِ أَبَا بَكْرَ الْهَذَلِيَّ ، وَهُوَ
مُتَّفَقٌ عَلَى ضَعْفِهِ .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا أَسْتُكِرُّهُمَا عَلَيْهِ » .

(٢٨) - ٢٠١٢ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ مِسْعَرٍ ،
.....

(قال) أبو ذر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله تجاوز) وعفا
(عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) .

والفرق بين الخطأ والنسيان : أن الخطأ فيه قصد الفعل ، ولكنه أخطأ فيه ،
والنسيان فيه عدم القصد والفعل .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح بغيره ؛ لأن له
شاهداً من حديث أبي هريرة رواه الأئمة الستة ؛ كما سيأتي في « ابن ماجه » ،
فالحديث : ضعيف السند ، صحيح المتن ، غرضه : الاستدلال به .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي ذر بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(٢٨) - ٢٠١٢ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير - مصغراً - السلمي
الدمشقي ، صدوق مقرر خطيب ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) .
يروى عنه : (خ عم) .

(حدثنا سفيان بن عيينة) من الثامنة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة
(١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن مسعر) بن كدام بن ظهير الهلالي الكوفي ، ثقة ثبت فاضل ، من
السابعة ، مات سنة ثلاث أو خمس وخمسين ومئة (١٥٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا تُوسِسُ بِهِ صُدُورُهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ بِهِ أَوْ تَتَكَلَّمَ بِهِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » .

(عن قتادة) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن زرارة بن أوفى) العامري الحرشي البصري ، ثقة عابد ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث وتسعين (٩٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله تجاوز)
وتسامح (لأمتي عما توسوس) وتحدث (به صدورها) أي : قلوبها ؛ من إطلاق
المحل وإرادة الحال مجازاً مرسلاً بعلاقة المحلية (ما لم تعمل به) إن كان من
العمليات (أو تتكلم به) إن كان من القوليّات (وما استكروهوا عليه) بغير حق .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الطلاق ، باب
الطلاق في الإغلاق ، ومسلم في كتاب الأيمان ، باب تجاوز الله عن حديث
النفس ، وأبو داود في كتاب الطلاق ، باب في الوسوسة بالطلاق ، والترمذي
في كتاب الطلاق ، باب فيمن يحدث نفسه بطلاق امرأته ، قال أبو عيسى : هذا
حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم ؛ أن الرجل إذا حدث
نفسه بالطلاق . . لم يكن شيء حتى يتكلم به ، والنسائي في « الصغرى » في
كتاب الطلاق ، باب من طلق في نفسه .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .

(٢٩) - ٢٠١٣ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى الْحِمَصِيُّ ، حَدَّثَنَا
الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ،
عنه .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي ذر بحديث ابن عباس رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(٢٩) - ٢٠١٣ - (٣) (حدثنا محمد بن المصفي) بن بهلول (الحمصي)
القرشي ، صدوق له أوهام ، وكان يدلّس ، من العاشرة ، مات سنة ست وأربعين
ومئتين (٢٤٦ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حدثنا الوليد بن مسلم) القرشي مولا هم أبو العباس الدمشقي ، ثقة ، لكنه
كثير التدليس والتسوية ، من الثامنة ، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس
وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو أبو عمرو الفقيه ، ثقة جليل ، من
السابعة ، مات سنة سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عطاء) بن أبي رباح : أسلم ، القرشي مولا هم المكي ، ثقة فقيه فاضل ،
لكنه كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات سنة أربع عشرة ومئة (١١٤ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة إن سلم من الانقطاع ؛ لأن
رجالها ثقات ، والظاهر أنه منقطع ؛ كما سيأتي .

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ » .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الله) عز وجل (وضع) وأسقط وعفا (عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروهوا عليه) .

وهذا الحديث درجته : أنه صحيح ، وإن كان سنده منقطعاً ؛ لأن له شاهداً من حديث عائشة رواه أبو داود ، وابن ماجه ، وابن حبان في « صحيحه » عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير ، وكذلك رواه الحاكم في « المستدرک » من طريق عطاء ، ورواه الدارقطني في « سننه » من حديث ابن عباس بلفظ : « إن الله تجاوز لأمتي . . . » فذكره ، وكذا رواه ابن عدي عن ابن عباس ، ولم يذكر عبيد بن عمير ، والله أعلم .

ورواه الحاكم أيضاً من طريق بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس مرفوعاً .

قال المزي في « الأطراف » : رواه بشر بن بكر التنيسي عن الأوزاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس . انتهى .

وليس ببعيد أن يكون السقط من صنعة الوليد بن مسلم ؛ فإنه كان يدلّس تدليس التسوية .

ورواه البيهقي في « سننه » من حديث عقبة بن عامر ، ورواه النسائي من حديث أبي هريرة ، وكذلك رواه الدارقطني في « سننه » .

وانفرد به ابن ماجه ، فتحصل مما ذكرنا : أن الحديث موصول السند ، صحيح المتن مرفوعه ، فدرجته : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث أبي ذر بحديث عائشة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٣٠) - ٢٠١٤ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ ثَوْرٍ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ
.....

(٣٠) - ٢٠١٤ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (الهمداني الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن إسحاق) بن يسار المطلبي مولا هم المدني ، نزيل العراق ، إمام المغازي ، صدوق يدلّس ، والحق أنه ثقة إمام ؛ كما في « التهذيب » ، من الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، ويقال بعدها . يروي عنه : (م عم) .
(عن ثور) بن يزيد بن زياد الكلاعي أبي خالد الحمصي . روى عن محمد بن عبيد بن أبي صالح ، ويروي عنه : (ع) ، وابن إسحاق ، ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر ، من السابعة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، وقيل : ثلاث أو خمس وخمسين ومئة .

(عن عبيد بن أبي صالح) هكذا وقع في « ابن ماجه » ، والصواب كما ذكره ابن أبي حاتم وغيره : (عن محمد بن عبيد بن أبي صالح عن صفية) المكي ، نزيل بيت المقدس ، ضعيف ، من الخامسة . يروي عنه : (د ق) ، وثور بن يزيد الحمصي . وروى عن صفية بنت شيبه .

قال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، روى له أبو داود حديثه عن صفية عن عائشة : (لا طلاق ولا عتاق في إغلاق) ، وأخرجه ابن ماجه من طريقه ، وسماه عبيد بن أبي صالح ، وهو وهم منه .

(عن صفية بنت شيبه) بن عثمان بن أبي طلحة العبدري ، لها رؤية ، وحدثت عن عائشة وغيرها من الصحابة ، وفي « البخاري » التصريح بسماعها من النبي

قَالَتْ : حَدَّثَنِي عَائِشَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا طَلَّاقَ وَلَا عَتَاقَ فِي إِغْلَاقٍ »

صلى الله عليه وسلم ، وأنكر الدارقطني إدراكها ، قال الذهبي في « سير أعلام النبلاء » : أحسب أنها عاشت إلى دولة الوليد بن عبد الملك . يروي عنها : (ع) .
(قالت) صفية : (حدثني عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه محمد بن عبيد بن أبي صالح ، وهو مختلف فيه ؛ كما قد علمت آنفاً .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا طلاق ولا عتاق في إغلاق »)
فسر بعضهم الإغلاق بالغضب ، وهو موافق لما في « الجامع » ، يقال : غَلِقَ ؛ إذا غَضِبَ غضباً شديداً ، لكن غالب أهل الغريب فسروه بالإكراه ، وقالوا : كأنَّ المكرَّهَ أُغْلِقَ عَلَيْهِ بابُ الاختيار حتى يفعل ، بل روى في « مجمع الغرائب » : تفسيره بالغضب ، وقال : إنه غلط ؛ لأن أكثر طلاق الناس في الغضب ، قال : وإنما هو الإكراه .

وفي « التنقيح » : قد فسر الإغلاق بالغضب ؛ كما ظنه أبو داود ، ونص عليه الإمام أحمد ، قال شيخنا : إنه يعم الغضب والجنون وكل أمر أُغْلِقَ عَلَى صاحبه عِلْمُهُ وَقَصْدُهُ ؛ مأخوذ من غلق الباب ، بخلاف مَنْ عِلِمَ ما يتكلَّم به وَقَصْدَهُ وأرادَه ؛ فإنه انفتح بابه ولم يغلق عليه ، وقيل : معناه : لا يغلق التطبيقات في دفعة واحدة حتى لا يبقى منها شيء ، لكن يطلق طلاق السنة ، والله أعلم . انتهى « سندي » .

قال أبو داود في « سننه » : معنى الإغلاق : الغضب ، وفسره علماء الغريب : بالإكراه ، وهو قول ابن قتيبة والخطابي وابن السيد وغيرهم ، وقيل : الجنون ، واستبعده المطرزي ، وقيل : الغضب ، وكذا فسره أحمد ، ورده ابن السيد ، فقال :

لو كان كذلك . . لم يقع على أحد طلاق ؛ لأن أحداً لا يطلق حتى يغضب ، وقال أبو عبيد : الإغلاق : التضييق ، كذا في « التلخيص » .

والحديث أخذ به مَنْ لا يُوقِعُ الطلاقَ والعَتاقَ من المكره ؛ وهو مالك والشافعي وأحمد ، وعند الحنفية يصح طلاقه وعتاقه .

وقال المنذري : وأخرجه ابن ماجه ، وفي إسناده محمد بن عبيد بن أبي صالح المكي ، وهو ضعيف ، والمحفوظ فيه : إغلاق ، وفسروه بالإكراه ؛ لأن المكره يغلق عليه أمره وتصرفه ، وقيل : كأنه يغلق عليه ويحبس ويضيق عليه حتى يطلق .

وقيل : الإغلاق ها هنا الغضب ؛ كما ذكره أبو داود ، وقيل : معناه : النهي عن إيقاع الطلاق الثلاث كله دفعة واحدة لا يبقى منه شيء ، ولكن ليطلق للسنّة ؛ كما أمر . انتهى ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب في الطلاق على غلط ، وأحمد في « المسند » ، والحاكم في « المستدرک » في كتاب الطلاق ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، وابن أبي شيبة في « مصنفه » ، والدارقطني في « سننه » ، والبيهقي في « السنن الكبرى » .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بغيره ؛ لأن له شواهد ؛ كما بيناه ، وسنده حسن ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول منها للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٧) - (٦٤٨) - بَابُ : لَا طَلَّاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ

(٣١) - ٢٠١٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَنْبَأَنَا عَامِرُ الْأَحْوَلِ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ جَمِيعاً ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ،

(١٧) - (٦٤٨) - بَابُ : لَا طَلَّاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ

(٣١) - ٢٠١٥ - (١) (حدثنا أبو كريب) محمد بن العلاء الهمداني الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا هشيم) بن بشير السلمي الواسطي ، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(أنبأنا عامر) بن عبد الواحد (الأحول) البصري ، صدوق يخطئ ، من السادسة ، وهو عامر الأحول الذي روى عن عائذ بن عمرو المزني الصحابي ، ولم يدركه ، مات سنة ثلاثين ومئة (١٣٠ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(ح وحدثنا أبو كريب ، حدثنا حاتم بن إسماعيل) المدني أبو إسماعيل الحارثي مولاهم ، أصله من الكوفة ، صحيح الكتاب ، صدوق يهمل ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن عبد الرحمن بن الحارث) بن عبد الله بن عياش - بتحتانية مشددة ومعجمة - ابن أبي ربيعة المخزومي أبي الحارث المدني ، صدوق له أوهام ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئة (١٤٣ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(جميعاً) أي : كل من عامر الأحول وعبد الرحمن روى (عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، من الخامسة ،

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا طَلَّاقَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ » .

مات سنة ثمانى عشرة ومئة (١١٨ هـ) . يروى عنه : (عم) .

(عن أبيه) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو ، صدوق ، ثبت سماعه من جده ، من الثالثة . يروى عنه : (عم) .

(عن جده) عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله تعالى عنهما ، مات ليالى الحرة على الأصح . يروى عنه : (ع) .

وهذان السندان من سداسياته ، وحكمهما : الحسن .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا طلاق فيما لا يملك ») نكاحه ؛ أي : لا صحة له ، وقد وقع الإجماع على أنه لا يقع الطلاق الناجز على الأجنبية ، وأما التعليق ؛ نحو أن يقول : إن تزوجت فلانة . . فهي طالق . . فذهب جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أنه لا يقع ، وحكى عن أبي حنيفة وأصحابه أنه يصح التعليق مطلقاً .

وذهب مالك في المشهور عنه ، وربيعه والثوري والليث والأوزاعي وابن أبي ليلى إلى التفصيل ؛ وهو أنه إن جاء بحاصر ؛ نحو أن يقول : كل امرأة أتزوجها من بني فلان أو بلد كذا فهي طالق . . صح الطلاق ووقع ، وإن عمم . . لم يقع شيء ، وهذا التفصيل لا وجه له إلا مجرد الاستحسان ؛ كما أنه لا وجه للقول بإطلاق الصحة ، والحق : أنه لا يصح الطلاق قبل النكاح مطلقاً ، كذا في « النيل » .

وزاد ابن الصباح في رواية أبي داود : (ولا وفاء نذرٍ إلا فيما يملك) فلو قال : لله علي أن أعتق هذا العبد ، ولم يكن ملكه وقت النذر . . لم يصح النذر ، فلو ملكه بعد هذا . . لم يعتق عليه ، كذا في « المرقاة » . انتهى من « العون » .

(٣٢) - ٢٠١٦ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ ،
.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب في الطلاق قبل النكاح ، والترمذي في كتاب الطلاق ، باب لا طلاق قبل النكاح ، قال أبو عيسى : حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن صحيح ، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب ، وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، وروي ذلك عن علي بن أبي طالب وابن عباس وجابر بن عبد الله وسعيد بن المسيب والحسن وسعيد بن جبير وعلي بن الحسين وشريح وجابر بن زيد ، وغير واحد من فقهاء التابعين ، وبه يقول الشافعي ، والحاكم في « المستدرک » في كتاب الطلاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال الذهبي في « التلخيص » : صحيح .

قلت : فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وكثرة شواهده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عبد الله بن عمرو بحديث المسور بن مخرمة رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٣٢) - ٢٠١٦ - (٢) (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ (بن صخر (الدارمي) أبو جعفر السرخسي ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث وخمسين ومئتين (٢٥٣ هـ) . يروي عنه : (خ م د ت ق) .

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ (المروزي ، صدوق يهم ، من العاشرة ، مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ (المدني أبو عباد ، صدوق له أوهام ، ورمي بالتشيع ،

عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنِ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا طَلَّاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ ، وَلَا عِتْقَ قَبْلَ مِلْكٍ » .

من كبار السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) ، أو قبلها . يروي عنه : (م عم) .
(عن الزهري) محمد بن مسلم ابن شهاب المدني ، ثقة حجة ، من الرابعة ،
مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .
(عن عروة) بن الزبير الأسدي المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع
وتسعين (٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن المسور بن مخرمة) بن نوفل بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة الزهري
أبي عبد الرحمن ، له ولأبيه صحبة رضي الله تعالى عنهما ، مات سنة أربع
وستين (٦٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن علي بن الحسين وهشام بن
سعد مختلف فيهما .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا طلاق قبل نكاح ، ولا عتق قبل
ملك ») .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد رواه ابن حبان في
« صحيحه » ، والحاكم في « المستدرک » من حديث جابر بن عبد الله ، ورواه الحاكم
في « المستدرک » من حديث عائشة ، وقال : صحيح على شرطهما ، وله شاهد
صحيح ذكره أيضاً ورواه أصحاب السنن الأربعة خلا للنسائي من حديث عبد الله بن
عمرو ، انظر تخريج الحديث السابق ، وأحمد ، وعبد الرزاق في « مصنفه » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح وإن كان سنده حسناً ؛ كما مر آنفاً ؛ لأن
له شواهد من أحاديث صحاح ، وغرضه : الاستشهاد به .



(٣٣) - ٢٠١٧ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ،
أَنْبَأَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ جُوَيْرٍ ، عَنْ الضَّحَّاكِ ، عَنِ النَّزَالِ بْنِ سَبْرَةَ ،
.....

ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عبد الله بن عمرو بحديث علي بن
أبي طالب رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٣٣) - ٢٠١٧ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى (بن عبد الله بن خالد
الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين
ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ (بن همام الحميري الصنعاني ، ثقة ثبت ، من التاسعة ،
مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أَنْبَأَنَا مَعْمَرُ (بن راشد الأزدي البصري ، ثقة ثبت ، من السابعة ، مات سنة
أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن جوير) - تصغير جابر ، ويقال : اسمه جابر ، وجوير لقبه - ابن سعيد
الأزدي أبي القاسم البلخي ، نزيل الكوفة ، راوي التفسير ، ضعيف جداً ، من
الخامسة ، مات بعد الأربعين ومئة . يروي عنه : (ق) .

(عن الضحاك) بن مزاحم الهلالي أبي القاسم الخراساني ، صدوق كثير
الإرسال ، من الخامسة ، مات بعد المئة . يروي عنه : (عم) ، وجوير بن سعيد .
روى عن النزال بن سبرة .

(عن النزال بن سبرة) - بفتح السين وسكون الموحدة - الهلالي الكوفي ،
مختلف في صحبته . روى عن : النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبي بكر ، وعثمان ،
وعلي ، ويروي عنه : (خ د س ق) ، والضحاك بن مزاحم ، ثقة ، من الثانية .

وقال العجلي : كوفي تابعي من كبار التابعين ، وذكره ابن حبان في « الثقات » .

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا طَلَاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ » .

(عن علي بن أبي طالب) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه جوير بن سعيد البجلي ، وهو متفق على ضعفه ، لكن لم ينفرد به جوير ؛ فقد رواه البيهقي في « الكبرى » من طريق معاذ العنبري عن حميد الطويل عن الحسن عن علي بن أبي طالب ، ثم رواه من طريق سعيد عن جوير به موقوفاً من الطريقين جميعاً ، وعبد الرزاق في « مصنفه » .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا طلاق قبل النكاح ») .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن درجته : أنه صحيح بما قبله من حديث المسور بن مخرمة ، فهو ضعيف السند ، صحيح المتن ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :

الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٨) - (٦٤٩) - بَابُ مَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ مِنَ الْكَلَامِ

(٣٤) - ٢٠١٨ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ : سَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ أَيُّ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَعَاذَتْ مِنْهُ ؟ فَقَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ ابْنَةَ الْجَوْنِ

(١٨) - (٦٤٩) - (باب ما يقع به الطلاق من الكلام)

(٣٤) - ٢٠١٨ - (١) (حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم) بن عمرو العثماني مولاهم (الدمشقي) أبو سعيد ، لقبه دحيم - بمهملتين مصغراً - ثقة حافظ متقن ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ د س ق) .

(حدثنا الوليد بن مسلم) القرشي مولاهم الدمشقي ، ثقة كثير التدليس والتسوية ، من الثامنة ، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو أبو عمرو الفقيه ، ثقة فاضل ، من السابعة ، مات سنة سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قال) الأوزاعي : (سألت الزهري : أي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم استعاذت) أي : تعوذت بالله (منه) أي : من قِرْبَانِهِ ؟ (فقال) الزهري : (أخبرني عروة) بن الزبير (عن عائشة) أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن ابنة الجون) قيل : اسمها عمرة بنت الجون ، والصحيح أن اسمها

لَمَّا دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَنَا مِنْهَا . . قَالَتْ : أَعُوذُ
بِاللَّهِ مِنْكَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « عُدْتُ بِعَظِيمٍ ، الْحَقِّي
بِأَهْلِكَ » .

أُميمة بنت النعمان بن شراحيل الكندية ؛ لما في حديث أبي أسيد ، وقال مرة :
أُميمة بنت شراحيل ، فنسبت لجدها ، وقيل : اسمها أسماء ، وقيل : اسمها
فاطمة بنت الضحاك بن سفيان ، فاستعاذت فطلقها ، فكانت تلتقط البَعْرَ ،
وتقول : أنا الشَّقِيَّةُ ، وقال : وتوفيت سنة ستين (٦٠ هـ) ، وقيل غير ذلك . راجع
« فتح الباري » المجلد التاسع (ص ٣٥٧) .

(لما دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فدنا) أي : قرب (منها)
ف (قالت) له : (أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : عُدْتُ)
وتحصنت مني (ب) رب (عظيم ، الحقي بأهلك) .

وقوله : « الحقي » - بكسر الهمزة وفتح الحاء - قاله الحافظ في « الفتح » .

وقوله : « الحقي بأهلك » كان كناية في الطلاق ، فنوى به الطلاق .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الطلاق ، باب
مَنْ طَلَّقَ وَهَلْ يَوَاجِهُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالطَّلَاقِ ، والنسائي في كتاب الطلاق ، باب
مُوجِهُةُ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ بِالطَّلَاقِ ، والبيهقي ، والدارقطني في « سننه » .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به
على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٩) - (٦٥٠) - بَابُ طَلَاقِ الْبَتَّةِ

(٣٥) - ٢٠١٩ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ ، عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَزِيدَ بْنِ رُكَانَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ

(١٩) - (٦٥٠) - بَابُ طَلَاقِ الْبَتَّةِ

(٣٥) - ٢٠١٩ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وعلي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(قالوا : حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن جرير بن حازم) بن زيد بن عبد الله الأزدي أبي النضر البصري والد وهب ، ثقة ، لكن في حديثه عن قتادة ضعف ، وله أوهام إذا حدث من حفظه ، من السادسة ، مات سنة سبعين ومئة (١٧٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الزبير بن سعيد) بن سليمان بن سعيد بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي المدني نزيل المدائن ، لين الحديث ، من السابعة ، مات بعد الخمسين ومئة . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة) - بضم الراء - المطلبي ، وقد ينسب لجدّه ، لين الحديث ، من السادسة . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن أبيه) علي بن يزيد بن ركانة بن عبد يزيد المطلبي ، مستور ، من الرابعة . يروي عنه : (د ق) .

(عن جدّه) ركانة - بضم أوله وتخفيف الكاف - ابن عبد يزيد بن هاشم بن

أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ ، فَاتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ فَقَالَ : « مَا أَرَدْتَ بِهَا ؟ » ، قَالَ : وَاحِدَةً ، قَالَ : « اللَّهُ ؛ مَا أَرَدْتَ بِهَا إِلَّا وَاحِدَةً » ، قَالَ : اللَّهُ ؛ مَا أَرَدْتُ بِهَا إِلَّا وَاحِدَةً ، قَالَ : فَرَدَّهَا عَلَيْهِ ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَاجَهَ : سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ

المطلب بن عبد مناف المطلبي ، من مسلمة الفتح ، ثم نزل المدينة ، ومات في أول خلافة معاوية . يروي عنه : (د ت ق) .

وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأنه اجتمع فيه أربعة ضعفاء .

(أنه) أي : أن ركانة بن عبد يزيد ، وفي رواية أبي داود : (أن ركانة بن عبد يزيد) (طلق امرأته) أي : زوجته سهيمة - بالتصغير - (البتة) بهمزة وصل ؛ أي : قال لها : أنت طالق البتة (فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم) فأخبره (فسأله) عن طلاقه ذلك هل هو واقع عليّ أم لا ؟ (فقال) له النبي صلى الله عليه وسلم : (ما أردت) بتاء الخطاب (بها) أي : بقولك : البتة ؟ (قال) ركانة : أردت بها طلاقاً (واحدة) .

ف (قال) له النبي صلى الله عليه وسلم : (الله) بهمزة القسم ، وفي رواية أبي داود : (والله) أي : أقسم لك بالله (ما) نافية (أردت) بتاء المخاطبة ؛ أي : لم ترد (بها) بالبتة (إلا) طلاقاً (واحدة ؟ قال) ركانة : (الله) بهمزة القسم ، وفي رواية أبي داود : (والله) أي : أقسم لك بالله (ما أردت) بتاء المتكلم أي : لم أرد (بها) أي : بالبتة (إلا) طلاقاً (واحدة ، قال) يزيد بن ركانة : (فردها) أي : فرد النبي صلى الله عليه وسلم امرأته (عليه) أي : على ركانة .

قال أبو الحسن بن بحر تلميذ المؤلف : (قال محمد) بن يزيد (ابن ماجه) يعني : المؤلف رحمه الله تعالى : (سمعت) شيخنا (أبا الحسن علي بن محمد

الطَّنَافِسيُّ يَقُولُ : مَا أَشْرَفَ هَذَا الْحَدِيثَ ! قَالَ ابْنُ مَاجَهَ : أَبُو عُبَيْدٍ تَرَكَهُ نَاحِيَةً ، وَأَحْمَدُ جَبْنَ عَنْهُ .

(الطنافسي) الكوفي (يقول : ما أشرف هذا الحديث !) ، وهذا لبيان شرف إسناده وكثرة فائدته .

(قال) المؤلف محمد بن يزيد (ابن ماجه : أبو عبيد) سعيد بن عبيد الزهري مولى عبد الرحمن بن أزهر ، يكنى أبا عبيد ، ثقة ، من الثانية ، وقيل : له إدراك بالنبي صلى الله عليه وسلم . يروي عنه : (ع) . . (تركه) أي : ترك هذا الحديث (ناحيةً) - بالحاء المهملة - بالنصب على الظرفية ؛ أي : تركه في جانب منه ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ لَشِدَّةِ ضَعْفِهِ (و) كان (أحمد) ابن حنبل (جبن عنه) - بفتح الجيم وضم الباء - من باب ظرف ؛ أي : خاف وصار جباناً عن روايته ؛ لما عرف فيه من شدة الضعف .

قال الخطابي : فيه بيان أن طلاق البتة واحدة إذا لم يرد بها أكثر من واحدة ، وأنها رجعية غير بائن . انتهى ، وقال القاري : طلاق البتة عند الشافعي واحدة رجعية ، وإن نوى بها اثنتين أو ثلاثاً . . فهو ما نوى ، وعند أبي حنيفة واحدة بائنة ، وإن نوى ثلاثاً . . فثلاث ، وعند مالك ثلاث . انتهى من « العون » .

واستدل بالحديث : على أن الطلاق الثلاث مجموعة تقع ثلاثاً ؛ ووجه الاستدلال : أنه صلى الله عليه وسلم أحلفه أنه أراد بالبتة : واحدة ، فدل على أنه لو أراد بها أكثر . . لوقع ما أراده ، ولو لم يفترق الحال لم يُحْلَفْ .

وأجيب : بأن الحديث ضعيف ، ومع ضعفه مضطرب ، ومع اضطرابه معارض بحديث ابن عباس : (إن الطلاق كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدةً) ، فالاستدلال بهذا الحديث ليس بصحيح ، وإن شئت الوقوف على ضعفه واضطرابه . . فراجع « التعليق المغني شرح الدارقطني » فإنه قد بين فيه

.....
أخونا المعظم أبو الطيب ضعف الحديث واضطرابه بالبسط والتفصيل . انتهى
من « العون » .

قال المنذري : وأخرجه الترمذي وابن ماجه ، وقال الترمذي : لا نعرفه إلا من
هذا الوجه ، وسألت محمداً - يعني : البخاري - عن هذا الحديث ، فقال : فيه
اضطراب ، هذا آخر كلامه ، وفي إسناده الزبير بن سعيد الهاشمي ؛ فقد ضعفه
غير واحد ، وذكر الترمذي أيضاً عن البخاري أنه مضطرب ، قيل فيه تارة : ثلاثاً ،
وقيل فيه تارة : واحدة ، وأصححه أنه طلقها البتة ، وأن الثلاث فيه على المعنى ،
وقال الإمام أحمد ابن حنبل : إن طرقه كلها ضعيفة ، وضعفه أيضاً البخاري ، وقد
وقع الاضطراب في إسناده وفي متنه . انتهى كلام المنذري .

وقال ابن القيم : وفي « تاريخ البخاري » : علي بن يزيد بن ركانة القرشي عن
أبيه لم يصح حديثه ، هذا لفظه ، وقال عبد الحق الإشبيلي : في سنده كلهم
ضعيف والزبير أضعفهم . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب
في البتة ، والترمذي في كتاب الطلاق ، باب ما جاء في الرجل يطلق امرأته البتة .
ودرجة هذا الحديث : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده واضطرابه متناً وسنداً ،
فالحديث ضعيف متناً وسنداً (٢) (٢٢١) ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٠) - (٦٥١) - بَابُ : الرَّجُلُ يُخَيِّرُ امْرَأَتَهُ

(٣٦) - ٢٠٢٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ مُسْلِمٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : خَيَّرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْتَرَنَاهُ فَلَمْ يَرَهُ شَيْئًا .

(٢٠) - (٦٥١) - (باب : الرجل يخير امرأته)

(٣٦) - ٢٠٢٠ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن مسلم) بن صبيح أبي الضحى الهمداني الكوفي مشهور بكنيته ، ثقة فاضل ، من الرابعة ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن مسروق) بن الأجدع الهمداني الكوفي ، ثقة مخضرم ، من الثانية ، مات سنة اثنتين ، ويقال : سنة ثلاث وستين . يروي عنه : (ع) .
(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قالت) عائشة : (خيرنا) معاشر أزواجه (رسول الله صلى الله عليه وسلم) بين أن يفارقهن فيذهبن إلى غيره ممن يحصل لهن عنده الدنيا وزخرفها ، وبين الصبر على ما عنده من ضيق الحال ، ولهن عند الله تعالى الثواب الجزيل والأجر العظيم حين أمره الله سبحانه وتعالى بقوله : ﴿ يَتَأَيَّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ... ﴾ الآية (١) .

(فاخترناه) أي : فاخترنا المقام معه مع ضيق الحال (فلم يره) أي : لم ير النبي صلى الله عليه وسلم ذلك التخيير (شيئاً) أي : لم يحسبه شيئاً من الطلاق

(١) سورة الأحزاب : (٢٨) .

رجعياً ولا بائناً ، وفي رواية مسلم : (فلم يعده طلاقاً) .

قال القرطبي : وفي قول عائشة هذا دليل على أن المخيرة إذا اختارت نفسها . . أن نفس ذلك الخيار يكون طلاقاً من غير احتياج إلى النطق بلفظ يدل على الطلاق سوى الخيار ، ويقتبس ذلك من مفهوم لفظها ، فتأمل . انتهى من « المفهم » .

وبهذا الحديث أخذ الأئمة الأربعة وجمهور الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار وأئمة الفتوى ، فقالوا : إذا خير الرجل امرأته فاخترته . . لا يقع بذلك طلاق لا واحدة ولا أكثر .

وحكي عن علي وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهما روايتان ؛ إحداهما : كما قال جماعة السلف وأئمة الفتوى : أنه لا يقع بذلك شيء ، والرواية الثانية : أن نفس الخيار طلقة واحدة بائنة ، وإن اختارت زوجها .

ويؤيد قول الجمهور من حيث المعنى أن التخيير ترديد بين شيئين ، فلو كان اختيارها زوجها طلاقاً . . لاتحدا ، فدل على أن اختيارها لنفسها بمعنى الفراق ، واختيارها لزوجها بمعنى البقاء في العصمة . كذا في « فتح الباري » .

هذا إذا اختارت المخيرة زوجها ، وأما إذا اختارت نفسها . . فهي ثلاث عند مالك والليث ، وهو المروي عن زيد بن ثابت ، وقال أبو حنيفة : هي واحدة بائنة ، وهو المروي عن عمر وابن مسعود وعلي رضي الله تعالى عنهم ، وقال الشافعي وأحمد : هي طلقة رجعية ، وهو مذهب إسحاق والثوري وابن أبي ليلى ، وهو المروي عن ابن عباس . هذا ملخص ما في « فتح الباري » ، والله وأعلم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الطلاق ، باب من

(٣٧) - ٢٠٢١ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ،
أَنْبَأَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ
.....

خير نساءه ، ومسلم في كتاب الطلاق ، باب أن التخيير لا يكون طلاقاً إلا بالنية ،
وأبو داود في كتاب الطلاق ، باب الخيار ، والترمذي في كتاب الطلاق ، باب ما
جاء في الخيار ، والنسائي في كتاب الطلاق ، باب في المخيرة .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة الأول بحديث آخر لها ، فقال :
(٣٧) - ٢٠٢١ - (٢) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله الذهلي
النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين
(٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .
(حدثنا عبد الرزاق) بن همام الحميري الصنعاني ، ثقة ، من التاسعة ، مات
سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(أنبأنا معمر) بن راشد الأزدي البصري ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة أربع
 وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن) محمد بن مسلم (الزهري) المدني ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة
خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .
(عن عروة) بن الزبير الأسدي المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع
وتسعين (٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

قَالَتْ : لَمَّا نَزَلَتْ : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ .. دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « يَا عَائِشَةُ ؛ إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا فَلَا عَلَيْكَ إِلَّا تَعْجَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ » ، قَالَتْ : قَدْ عَلِمَ وَاللَّهِ أَنَّ أَبَوَيَّ لَمْ يَكُونَا لِيَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ ،

(قالت) عائشة : (لما نزلت) آية : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ ^(١) .. دخل عليَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم) قبل دخوله عليَّ أحدٍ من نسائه ، وإنما بدأ بها في التخيير قبل أزواجه ؛ لعقلها ولفضيلتها عليَّ غيرها (فقال) لي : (يا عائشة ؛ إني ذاكرك أمراً) أي : سأذكرك أمراً مهماً ؛ وهو التخيير (فلا) بأس ولا حرج ولا ضرر (عليك) في (ألا تعجلي) أي : في عدم العجلة ، والتأني (فيه) أي : في الجواب في ذلك الأمر .

قال النووي : معناه : لا يضررك ألا تعجلي ، إنما قال ذلك لها ؛ شفقةً عليها وعلى أهلها ؛ لأنه خاف أن يَسْتَغْرِهَا الصَّغُرُ ، فتختار نفسها ، فيجب فراقها ، فتأذى بذلك ، فيتأذى أهلها ، ويتأذى بقية النسوة في الاقتداء بها .

قال القاضي : وقال ذلك ؛ لكرهية فراقها ، وخوف أن تبادر بذلك ؛ إذ جعل ذلك إليها ؛ لما في ظاهره من الزهد فيها بتخييرها وأنفة النساء من مثل هذا مع صغر سنها . انتهى من « الأبوي » .

(حتى تستأمر) وتشاوري (أبويك) أبا بكر وأم رومان ؛ أي : حتى تطلبي منهما أن يبينَا لك رأيهما في ذلك الأمر (قالت) عائشة : وإنما قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم عليك ألا تعجلي حتى تشاوريهما ؛ لأنه (قد علم والله ؛ أن أبوي لم يكونا ليأمراني بفراقه) صلى الله عليه وسلم ؛ أي : لعلمه أن أبويها لا يوافقانها في اختيارها نفسها إن حصل ذلك منها بسبب حداثة سنها وصغرها ،

(١) سورة الأحزاب : (٢٩) .

قَالَتْ : فَقَرَأَ عَلَيَّ ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا
وَزِينَتَهَا ... ﴾ الْآيَاتِ ،

لا يوافقانها في اختيارها نفسها إن حصل ذلك منها بسبب حادثة سنها وصغرها ،
وهذه اللام - أعني : لام (ليأمراني) - لام الجحود الواقعة بعد الكون المنفي
بلم ، أو بما نظير قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ﴾ ^(١) ، والمراد : أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أمرها باستشارة أبيها ؛ خشية أن يحملها
صغر السن على اختيار الشق الآخر .

وفيه منقبة عظيمة لعائشة رضي الله تعالى عنها من وجوه :

الأول : أنه صلى الله عليه وسلم بدأ بها قبل سائر الأزواج ، وما ذلك إلا
لفضيلتها عنده صلى الله عليه وسلم .

والثاني : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يحب فراقها حتى عند
التخيير ، ولذلك أمرها باستشارة أبيها ؛ حباً لها ونصحاً لأمرها .

والثالث : أنها لم تتوقف في اختيار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فدل ذلك
على كمال عقلها وجودة رأيها مع حادثة سنها رضي الله تعالى عنها وأرضاها .

ويستفاد من هذا الحديث أن أم رومان كانت يومئذ موجودة ، فيرد به على
من زعم أنها ماتت سنة ست من الهجرة ؛ فإن التخيير كان في سنة تسع ، كذا
في « فتح الباري » (٤٠١/٨) .

(قالت) عائشة : (فقرأ علي) رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله تعالى :
(﴿ يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا ... ﴾) أي : السعة في
الدنيا وزهرتها (الآيات) أي : أتم الآيات المذكورة بعد هذه ؛ يعني بها : قوله

(١) سورة آل عمران : (١٧٩) .

فَقُلْتُ : فِي هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوَيَّ ؟! قَدْ اخْتَرْتُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ .

تعالى : ﴿ فَتَعَالَى ﴾ أي : أقبلن بإرادتك واختياركن لأحد الأمرين ، ولم يرد نهوضهن إليه بأنفسهن .. ﴿ أُمْتَعَنَّ ﴾ أي : أعطكن متعة الطلاق ﴿ وَأُسْرِحَنَّ ﴾ أي : أطلقكن ﴿ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ لا ضرر فيه ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (١) .

وهذا أمر من الله عز وجل لرسوله صلى الله عليه وسلم أن يخير نساءه بين أن يفارقهن فيذهبن إلى غيره ممن يحصل لهن عنده الدنيا وزخرفها ، وبين الصبر على ما عنده من ضيق الحال ، ولهن عند الله في ذلك الثواب الجزيل ، فاخترن رضا الله ورسوله والدار الآخرة ، فجمع الله تعالى لهن بعد ذلك بين خيري الدنيا وسعادة الآخرة .

قالت عائشة : (فقلت) له صلى الله عليه وسلم : أ (في هذا) المذكور من الأمرين من الفراق والمقام معك (أستأمر) وأستشير (أبوي ؟!) لا حاجة لي إلى استشارتهما ؛ فإنني (قد اخترت الله ورسوله) والدار الآخرة ؛ تعني : أن الأمر واضح لا حاجة فيه إلى مشاوره الأبوين .

(قالت) عائشة : (ثم فعل أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما فعلت) أنا من اختيار الله ورسوله والدار الآخرة .

والحاصل : أن سبب نزول هذه الآية مطالبتهم إياه صلى الله عليه وسلم من زينة الدنيا ما ليس عنده ؛ ففي « تفسير البيضاوي » : روي أنهم سألنه صلى الله عليه وسلم ثياب الزينة وزيادة النفقة ، فنزلت ، فبدأ بعائشة فخيرها ، فاخترت الله ورسوله والدار الآخرة ، ثم اختارت الباقيات اختيارها ، فشكر الله

(١) سورة الأحزاب : (٢٨ - ٢٩) .

.....

تعالى لهن ذلك فنزل : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ الْإِسَاءُ مِنْ بَعْدُ ﴾ ^(١) ، فقصره الله تعالى عليهن ؛ وهن التسع اللاتي تقدم ذكرهن في باب القسم بين الزوجات ، وجاء في بعض الروايات : أنه خير نساء ، فاخترنه جميعاً غير العامرية ، فاختارت قومها ، فكانت بعد تقول : أنا الشقية ، ويقال : إنها كانت ذاهبة العقل حتى ماتت .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب التفسير ، باب تفسير : (قل لأزواجك) ، ومسلم في كتاب الطلاق ، باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً ، والترمذي في كتاب تفسير القرآن ، باب ومن سورة الأحزاب ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد ، وكلاهما لعائشة رضي الله عنها .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١) سورة الأحزاب : (٥٢) .

(٢١) - (٦٥٢) - بَابُ كَرَاهِيَةِ الْخُلْعِ لِلْمَرْأَةِ

(٣٨) - ٢٠٢٢ - (١) حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ أَبُو بَشِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ يَحْيَى بْنِ ثَوْبَانَ ، عَنْ عَمِّهِ عُمَارَةَ بْنِ ثَوْبَانَ ، عَنْ عَطَاءٍ ،
.....

(٢١) - (٦٥٢) - (بَابُ كَرَاهِيَةِ الْخُلْعِ لِلْمَرْأَةِ)

والخلع - بضم المعجمة وسكون اللام - : هو فراق الزوجة على مال ، مأخوذ من خلع الثوب ؛ لأن المرأة لباس الرجل مجازاً ، وضم المصدر تفرقة بين الحقيقي والمجازي .



(٣٨) - ٢٠٢٢ - (١) (حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ أَبُو بَشِيرٍ) البصري ختن المقرئ ، صدوق ، من العاشرة ، مات بعد سنة أربعين ومئتين . يروي عنه : (د ق) .

(حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) النبيل الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين (٢١٢ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن جعفر بن يحيى بن ثوبان) مقبول ، من الثامنة . يروي عنه : (د ق) .
(عن عمه عمار بن ثوبان) حجازي مستور ، من الخامسة . يروي عنه : (د ق) .

(عن عطاء) بن أبي رباح - بفتح الراء والموحدة - اسمه : أسلم ، القرشي مولاهم المكي ، ثقة فقيه فاضل ، لكنه كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات سنة أربع عشرة ومئة (١١٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ فِي غَيْرِ كُنْهِهِ فَتَجِدَ رِيحَ الْجَنَّةِ ، وَإِنْ رِيحَهَا لِيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَاماً » .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه جعفر بن يحيى ، وهو مقبول ، وعمارة بن ثوبان ، وهو مستور .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تسأل المرأة زوجها الطلاق) بعوض ؛ وهو المسمى بالخلع ، أو بغير عوض ؛ وهو المسمى بالطلاق (في غير كنهه) أي : من غير وجود سببه ؛ أي : من غير وجود سبب يقتضي الاختلاع ؛ كسوء خلقه ومعاشرته ، وكونه ضرباً لها . قال السندي : قوله : « في غير كنهه » في « النهاية » : كنه الأمر : حقيقته .

وقيل : وقته ؛ أي : لا تسأله الطلاق في غير وقته ؛ وهو حالة الطهر ، فيكون سنياً ؛ وأن تسأله في حالة الحيض ، فيكون بدعياً ، وقيل : من غير قدره ؛ بأن تسأله طلاقاً بائناً ، وقيل : من غير غايته ؛ أي : من غير أن تبُلِّغ من الأذى ما تُعَذِّر في سؤال الطلاق معها .

(فتجد) - تلك المرأة الطالبة للخلع من زوجها - بالنصب بأن مضمرة بعد الفاء السببية الواقعة في جواب النفي ؛ والتقدير : لا يكون سؤال المرأة زوجها الطلاق من غير سبب يقتضي ذلك السؤال فوجدانها (ريح الجنة ، و) الحال (إن ريحها) أي : إن ريح الجنة (ليوجد من مسيرة أربعين عاماً) أي : من مسافة يكون السير فيها أربعين عاماً ؛ أي : مدة أربعين عاماً .

قيل : إنها لا تجد ريح الجنة وإن دخلت الجنة ، والظاهر أن المراد : أنها لا تستحق أن تدخل الجنة مع من يدخلها أولاً . انتهى منه مع زيادة .

(٣٩) - ٢٠٢٣ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْأَزْهَرِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
الْفَضْلِ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ،
.....

قوله : « فتجد ريح الجنة » أي : ممنوع منها ؛ وذلك على سبيل الوعيد
والمبالغة في التهديد ؛ أو وقوع ذلك متعلق بوقت دون وقت ؛ أي : لا تجد
رائحة الجنة أول ما وجدها المحسنون ، أو لا تجد أصلاً ، وهذا من المبالغة في
التهديد ، ونظير ذلك كثير ، قاله القاضي ، ولا بدع أنها تُحَرَّمُ لذة الرائحة ولو
دخلت ، قاله القاري . انتهى من « العون » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح بما بعده من حديث
ثوبان وإن كان سنده حسناً ، وغرضه بسوقه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث ثوبان رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(٣٩) - ٢٠٢٣ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْأَزْهَرِ (بن منيع أبو الأزهر
العبدى النيسابورى ، صدوق كان يحفظ ، ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه ،
من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث وستين ومئتين (٢٦٣ هـ) . يروي عنه : (س
ق) .

(حدثنا محمد بن الفضل) السدوسي أبو النعمان البصري ، لقبه عارم ، ثقة
ثبت تغير في آخر عمره ، من صغار التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وعشرين
ومئتين (٢٢٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن حماد بن زيد) بن درهم الأزدي أبو إسماعيل البصري ، ثقة ثبت فقيه ،
من كبار الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن أيوب) بن أبي تيممة كيسان السخيتاني العنزي البصري ، ثقة ثبت ،

عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ ، عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتُ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ فِي غَيْرِ مَا بَأْسٍ .. فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ » .

من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي قلابة) عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرمي البصري ، ثقة فاضل كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات بالشام هارباً من القضاء سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي أسماء) الرحبي عمرو بن مرثد الدمشقي ، ثقة ، من الثالثة ، مات في خلافة عبد الملك . يروي عنه : (م عم) .

(عن ثوبان) بن بجدة الهاشمي مولا هم ؛ مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، صحبه ولازمه ، ونزل بعده الشام ، ومات بحمص سنة أربع وخمسين (٥٤ هـ) رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (م عم) .

وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) ثوبان : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيما امرأة سألت زوجها الطلاق في غير ما بأس) ما زائدة ، والبأس : الشدة والضرر ؛ أي : التي تطلب الطلاق في غير حال شدة ملجئة إليه ؛ أي : إلى طلب الطلاق منه بمالٍ أو غيره ؛ كسوء خلقه ومعاشرته ، وكونه فاسقاً لا يصلي أو لا يصوم رمضان مثلاً ؛ أي : تطلب منه الطلاق من غير ضرورة تلجئها إليه .. (فحرام عليها رائحة الجنة) أي : ممنوع عنها ؛ وذلك على نهج الوعيد والمبالغة في التهديد ؛ أي : لا تجد لذة رائحة الجنة ، أو لا تجدها أصلاً ، وهذا من المبالغة في التهديد .

قال القاري : ولا بدع أنها تحرم لذة الرائحة وإن دخلت الجنة .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب الخلع ، والترمذي في كتاب الطلاق ، باب ما جاء في المختلعات ، وقال : هذا حديث حسن .

قال الحافظ في « الفتح » : رواه أصحاب السنن الأربعة ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان . انتهى .
ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٢) - (٦٥٣) - بَابُ الْمُخْتَلَعَةِ يَأْخُذُ مَا أُعْطَاهَا

(٤٠) - ٢٠٢٤ - (١) حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ مَرْوَانَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ،

(٢٢) - (٦٥٣) - (باب المختلعة يأخذ ما أعطاهها)

أي : يأخذ منها زوجها في عوض الخلع ما أعطاهها ؛ أي : ما أمهره لها في عقد النكاح .



(٤٠) - ٢٠٢٤ - (١) (حدثنا أزهر بن مروان) الرقاشي - بتخفيف الراء والقاف والشين - النواء - بنون وواو مشددة - لقبه فُرَيْخٌ - مصغراً بالخاء المعجمة - صدوق ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(حدثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى) البصري السامي - بالمهملة - أبو محمد ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سعيد بن أبي عروبة) مهران اليشكري مولاهم أبو النضر البصري ، ثقة حافظ له تصانيف ، ولكنه كثير التدليس ، وكان من أثبت الناس في قتادة ، من السادسة ، مات سنة ست ، وقيل : سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن قتادة) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن عكرمة) البربري الهاشمي مولاهم ؛ مولى ابن عباس أبي عبد الله عالم

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ جَمِيلَةَ بِنْتَ سَلُولَ أَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : وَاللَّهِ ؛ مَا أَعُتِبْتُ عَلَى ثَابِتٍ فِي دِينٍ وَلَا خُلِقَ ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ ، لَا أُطِيقُهُ بُغْضًا ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَتُرِيدِينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ ؟ » ، قَالَتْ : نَعَمْ ، فَأَمَرَهُ

بالتفسير ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(أن جميلة بنت) أُبَيِّ ابنة (سَلُول) واسمُ أبيها : أُبَيٌّ ، وسَلُولُ : اسمُ أمها ؛ وهي أختُ عبد الله بن أبي بن سلول رئيس المنافقين ، وكانت تحت ثابت بن قيس بن شماس - بمعجمة وميم مشددة آخره مهملة - الأنصاري الخزرجي خطيب الأنصار ، من كبار الصحابة ، وبشره النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة ، واستشهد باليمامة (أتت) أي : جميلة (النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت) لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (والله ؛ ما أعتب) ولا ألوم (على) زوجي (ثابت) بن قيس ولا أكره منه شيئاً (في دين ولا خلق ، ولكنني أكره) وأخاف على نفسي (الكفر) أي : أخلاق الكفر بعد الدخول (في الإسلام) من مخالفة أمر الزوج ، والنشوز عليه ، وسائر المحرمات في الإسلام ، والله ؛ (لا أطيعه) أي : لا أطيق النظر إليه (بغضاً) له ؛ أي : لأجل البغض له .

(فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : أتريدن عليه) أي : أطيعين أن تردي عليه ؛ أي : على ثابت (حديقته ؟) أي : حائطه التي أمهرها لك (قالت) جميلة : (نعم) أرد عليه حديقته ، (فأمره) أي : أمر ثابتاً

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ يَأْخُذَ مِنْهَا حَدِيثَهُ وَلَا يَزْدَادَ .

(رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذ منها حديثه) ويختلعهما عليها
(ولا يزداد) أي : ولا يطلب منها زيادة على الحديث في عوض الخلع .

قوله : (أن جميلة بنت سلول . . .) إلى آخره ، وفي بعض روايات البخاري :
(أن أخت عبد الله بن أبي) يعني : كبير الخزرج ورئيس المنافقين المذكور في
تفسير سورة المنافقين ، فظاهره : أنها جميلة بنت أبي ، ويؤيده أن في رواية
قتادة عن عكرمة عن ابن عباس : (أن جميلة بنت سلول جاءت إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم) ، أخرجه ابن ماجه والبيهقي ، وسلول : امرأة اختلف فيها
هل هي أم أبي أو امرأته ؟

ووقع في رواية النسائي والطبراني من حديث الرُّبَيْع بنت معوذ : (أن ثابت بن
قيس بن شماس ضرب امرأته فكسر يدها ؛ وهي جميلة بنت عبد الله بن أبي ،
فأتى أخوها يشتكي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . . .) الحديث ،
وبذلك جزم ابن سعد في « الطبقات » ، فقال : جميلة بنت عبد الله بن أبي ،
أسلمت وبايعت وكانت تحت حنظلة بن أبي عامر غسيل الملائكة ، فقتل
عنها بأحد وهي حامل ، فولدت له عبد الله بن حنظلة ، فخلف عليها ثابت بن
قيس ، فولدت له ابنه محمداً ، ثم اختلعت منه ، فتزوجها مالك بن الدخشم ،
ثم خبيب بن إساف .

ووقع في رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير
المكي : (أن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده زينب بنت عبد الله بن
أبي ابن سلول ، وكان أصدقها حديثه فكرهته . . .) الحديث ، أخرجه
الدارقطني والبيهقي ، وسنده قوي مع إرساله ، ولا تنافي بينه وبين الذي قبله ؛
لاحتمال أن يكون لها اسمان ، أو أحدهما لقب ، وإن لم يؤخذ بهذا الجمع . .

.....
فالموصول أصح ، وقد اعتضد بقول أهل النسب أن اسمها جميلة ، وبه جزم
الدمياطي ، وذكر أنها كانت أختَ عبد الله بن عبد الله بن أبي شقيقته ، أمُّهما
خولة بنت المنذر بن حرام ، قال الدمياطي : والذي وقع في « البخاري » من
أنها بنتُ أبيّ . . وَهُمْ .

قلت : ولا يليق إطلاق كونه وهماً ؛ فإن الذي وقع أخت عبد الله بن أبي ،
وهي أخت عبد الله بلا شك ، لكن نسب أخوها في هذه الرواية إلى جده أبي ؛
كما نسبت هي في رواية قتادة إلى جدتها سلول ، فبهذا يجمع بين المختلف
من ذلك ، كذا في « فتح الباري » مطولاً (٣٩٨/٩) .

قولها : (والله ؛ ما أعتبُ على ثابت) - بضم المثناة من فوق ويجوز كسرهما -
من العتاب ؛ يقال : عتبتُ على فلان أعتب عُتْباً ، والاسم : المعتبة ، والعتاب :
هو الخطاب بالإذلال ، وفي رواية بكسر العين بعدها تحتانية ساكنة ؛ من العيب ،
وهو أليق بالمراد . انتهى منه .

قولها : (في خلق ولا دين) - بضم الخاء المعجمة واللام ويجوز إسكانها -
أي : لا أريد مفارقتَه لسوء خلقه ولا لنقصان دينه . انتهى .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الطلاق ، باب
الخلع .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث عبد الله بن عمرو رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(٤١) - ٢٠٢٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ، عَنْ حَجَّاجٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : كَانَتْ حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ

(٤١) - ٢٠٢٥ - (٢) (حدثنا أبو كريب) محمد بن العلاء الهمداني الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبو خالد الأحمر) الأزدي سليمان بن حيان الكوفي ، صدوق يخطئ ، من الثامنة ، مات سنة تسعين ومئة (١٩٠ هـ) ، أو قبلها . يروي عنه : (ع) .

(عن حجاج) بن أرطاة - بفتح الهمزة - ابن ثور بن هبيرة - مصغراً - النخعي الكوفي القاضي أحد الفقهاء ، صدوق كثير الخطأ والتدليس ، من السابعة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمانين ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، ثبت سماعه من جده ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .

(عن جده) أي : جد شعيب عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حجاج بن أرطاة ، وهو ضعيف كثير التدليس .

(قال) عبد الله بن عمرو : (كانت حَبِيبَةُ بنت سهل) بن ثعلبة بن الحارث الأنصارية النجارية الصحابية المشهورة رضي الله تعالى عنها ؛ وهي التي

تَحْتَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ وَكَانَ رَجُلًا دَمِيمًا ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛
وَاللَّهِ لَوْلَا مَخَافَةُ اللَّهِ ؛ إِذَا دَخَلَ عَلَيَّ . . لَبَصَقْتُ فِي وَجْهِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَتُرْذِينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ ؟ » ، قَالَتْ : نَعَمْ ، قَالَ : فَرَدَّتْ
عَلَيْهِ حَدِيثَهُ ، قَالَ : فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

اختلعت من ثابت بن قيس فتزوجها أبي بن كعب (تحت ثابت بن قيس بن
شماس) رضي الله تعالى عنهما (وكان) ثابت (رجلاً دميماً) أي : غير جميل ؛
من الدمامة ؛ وهي القَصْرُ والقُبْحُ (فقالت) حبيبة : (يا رسول الله ؛ والله لولا
مخافة الله ، إذا دخل عليّ . . لبصقت في وجهه) أي : لرميت البصاق على
وجهه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لحبيبة : (أتردين عليه) أي :
على ثابت (حديثه) التي أمهرها لك ؟ (قالت) حبيبة : (نعم) أردها عليه ،
(قال) عبد الله بن عمرو : (فردت) حبيبة (عليه) أي : على ثابت (حديثه ،
قال) عبد الله بن عمرو : (ففرق بينهما رسول الله صلى الله عليه وسلم) بعوض
الخلع .

قال الخطابي : وفي هذا الحديث أن الخلع فسخ وليس بطلاق ، ولو كان
طلاقاً . . لاقتضى فيه شرائط الطلاق ؛ من وقوعه في طهر لم تمس فيه المطلقة ،
ومن كونه صادراً من جهة الزوج وحده من غير مرضاة المرأة ، فلما لم يتعرف
النبي صلى الله عليه وسلم الحال في ذلك ، وأذن له في مُخَالَعَتِهَا في مجلسه
ذلك . . دل على أن الخلع فسخ وليس بطلاق ، وإلى هذا ذهب ابن عباس ،
واحتج بقوله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ . . . ﴾ الآية ، قال ثم ذكر الله
الخلع ، فقال : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ ، ثم ذكر
الطلاق ، فقال : ﴿ فَإِنْ طَلَقَهَا ﴾ ثلاثاً ﴿ فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ (١) ،

(١) سورة البقرة : (٢٢٩ - ٢٣٠) .

.....

فلو كان الخلع طلاقاً . . لكان الطلاق أربعاً ، وإلى هذا ذهب طاووس وعكرمة ، وهو أحد قولي الشافعي ، وبه قال أحمد وإسحاق وأبو ثور .

وروي عن علي وعثمان وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم أن الخلع تطليقة بائنة ، وبه قال الحسن وإبراهيم النخعي وعطاء وابن المسيب وشريح والشعبي ومجاهد ومكحول والزهري ، وهو قول سفيان الثوري وأصحاب الرأي ، وكذلك قال مالك والأوزاعي والشافعي في أحد قوليه ، وهو أصحهما ، والله أعلم . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب الخلع ، والنسائي في كتاب الطلاق ، وأحمد في « مسنده » ، والبزار في « مسنده » من حديث أنس ، وله شاهد من حديث ابن عباس المذكور قبله . فدرجته : أنه صحيح بما قبله ، وإن كان ضعيف السند ؛ لما تقدم ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٣) - (٦٥٤) - بَابُ عِدَّةِ الْمُخْتَلَعَةِ

(٤٢) - ٢٠٢٦ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَلَمَةَ النَّيْسَابُورِيُّ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ ، أَخْبَرَنِي عُبَادَةُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ،

(٢٣) - (٦٥٤) - (باب عدة المختلعة)

(٤٢) - ٢٠٢٦ - (١) (حدثنا علي بن سلمة) بن عقبة القرشي (النيسابوري) صدوق ، من كبار الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (خ ق) .

(حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد) بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني نزيل بغداد ، ثقة فاضل ، من صغار التاسعة ، مات سنة ثمان ومئتين (٢٠٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبي) إبراهيم بن سعد الزهري المدني ، من الثامنة ، مات سنة خمس وثمانين ومئة (١٨٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد (بن إسحاق) بن يسار المطلبى مولا هم المدني إمام المغازي ، صدوق يدلّس ، بل هو ثقة ؛ كما في « التهذيب » ، من صغار الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، ويقال بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(أخبرني عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت) الأنصاري ، ثقة من الرابعة . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(عن عبادة بن الصامت) بن قيس الأنصاري الخزرجي أبي الوليد المدني ، أحد النقباء ، البدرى المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات بالرملة سنة أربع وثلاثين (٣٤ هـ) ، وقيل : عاش إلى خلافة معاوية . يروي عنه : (ع) .

عَنِ الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذِ ابْنِ عَفْرَاءَ قَالَ : قُلْتُ لَهَا : حَدِّثِينِي حَدِيثَكَ ، قَالَتْ :
اَخْتَلَعْتُ مِنْ زَوْجِي ، ثُمَّ جِئْتُ عُثْمَانَ فَسَأَلْتُ مَاذَا عَلَيَّ مِنَ الْعِدَّةِ ؟ فَقَالَ :
لَا عِدَّةَ عَلَيْكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكَ ، فَتَمَكُّثِينَ عِنْدَهُ حَتَّى تَحِيضِينَ
حَيْضَةً قَالَتْ : وَإِنَّمَا تَبَعَ فِي ذَلِكَ قَضَاءُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي
مَرْيَمَ الْمُغَالِيَّةِ ، وَكَانَتْ تَحْتَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ فَأَخْتَلَعَتْ مِنْهُ .

(عن الربيع) مصغراً (بنت معوذ) بكسر الواو المشددة (بن عفراء)
الأنصارية النجارية ، من صغار الصحابة ، ماتت في خلافة عبد الملك سنة بضع
وسبعين . يروي عنها : (ع) .

وهذا السند من سبائعه ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قال) عبادة بن الصامت : (قلت لها) أي : للربيع : (حدثيني حديثك)
أي : حديث اختلاعك مع زوجك (قالت) لي الربيع في بيان حديثها واختلاعها
من زوجها : (اختلعت) أي : قبلت الخلع (من زوجي) حين خالعتني (ثم جئت
عثمان) بن عفان ؛ وهو الخليفة رضي الله تعالى عنه .

(فسألت) عثمان (ماذا علي من العدة) هل الأقراء أم الأشهر ؟ (فقال) لي
عثمان : (لا عدة عليك) مطلقاً ؛ لأنك مختلعة ، والعدة ليست على المختلعة
(إلا أن يكون) زوجك (حديث عهد) أي : قريب زمن (بك) أي : بقربانك
وجماعك (ف) إن كان كذلك (تمكثين عنده) أي : عند زوجك في سكنه (حتى
تحيضين حيضة) واحدة فتعرفي براءة رحمك من مائه .

(قالت) الربيع : (وإنما تبع) عثمان (في) قضائه علي بـ (ذلك)
المكث عند زوجي (قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في مريم) بنت
سهل (المغالية) أي : المنسوبة إلى مغالة (وكانت) مريم (تحت ثابت بن
قيس) بن شماس (فاختلعت) أي : قبلت مريم الخلع (منه) أي : من ثابت ،

فحكم النبي صلى الله عليه وسلم عليها أن تعتد بحيضة .

قوله : (في مريم المغالية) - بفتح الميم وتخفيف الغين المعجمة - نسبة إلى مغالة ؛ وهي امرأة من الخزرج ، ولدت لعمر بن مالك بن النجار ولده عدياً ، فبنو عدي بن النجار يعرفون كلهم بني مغالة ، ومنهم عبد الله بن أبي ، وحسان بن ثابت ، وجماعة من الخزرج ، فإذا كان آل عبد الله بن أبي من بني مغالة . . فيكون الوهم في اسمها ، أو يكون مريم اسماً ثالثاً لها ، أو بعضها لقباً لها .

والقول الثاني في اسمها : أنها حبيبة بنت سهل . . أخرجه مالك في « الموطأ » عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن حبيبة بنت سهل أنها كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ، فوجد حبيبة عند بابه في الغلس ، قال : « من هذه ؟ » قالت : أنا حبيبة بنت سهل ، قال : « ما شأنك ؟ » قالت : لا أنا ولا ثابت بن قيس لزوجها . . الحديث . انتهى « فتح الباري » .

واستدل بهذا الحديث من قال : إن عدة المختلعة حيضة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب في الخلع ، والترمذي في كتاب الطلاق ، باب ما جاء في الخلع ، وقال : وفي الباب عن ابن عباس أخرجه البخاري وغيره ، قال أبو عيسى : حديث الربيع بنت معوذ الصحيح أنها أمرت أن تعتد بحيضة ، والنسائي في كتاب الطلاق ، باب في عدة المختلعة .

قال الحافظ زين الدين العراقي في « شرح الترمذي » ما محصله : إنه اختلفت طرق الحديث في اسم امرأة ثابت بن قيس التي خالعتها : ففي أكثر طرقه أن

.....

اسمها حبيبة بنت سهل ، وقد صحَّ أن اسمها جميلة ، وصح أن اسمها مريم ،
وأما تسميتها زينب .. فلم يصح ، قال : وأصح طرقه حديث حبيبة بنت سهل ،
على أنه يجوز أن يكون الخلع قد تعدد غير مرة من ثابت بن قيس لهذه ولهذه ؛
فإن في بعض طرقه أصدقها حديقة ، وفي بعضها حديقتين ، ولا مانع من أن
يكون واقعيتين فأكثر . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوزي » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثاً واحداً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٤) - (٦٥٥) - بَابُ الْإِيلَاءِ

(٤٣) - ٢٠٢٧ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الرَّجَالِ ، عَنْ أَبِيهِ ،
.....

(٢٤) - (٦٥٥) - (بَابُ الْإِيلَاءِ)

والإيلاء لغةً : مشتق من الأليّة على وزن عطية - بتشديد الياء - وهي اليمين مطلقاً سواء كان من زوجته أم لا ، والجمع ألياً على وزن قضايا وعطايا ، قال الشاعر :

قَلِيلُ الْأَلْيَا حَافِظٌ بِيَمِينِهِ فَإِنْ سُبِقَتْ مِنْهُ الْأَلِيَّةُ بُرَّتْ
فَجَمَعَ الشاعر بين المفرد والجمع .
وشرعاً : الحلف الواقع من الزوج على ألا يطاء زوجته أربعة أشهر أو أكثر ،
ويأتي الكلام فيما يتعلق به قريباً .



(٤٣) - ٢٠٢٧ - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير - مصغراً - السلمي
الدمشقي الخطيب ، صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين
ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عبد الرحمن بن أبي الرجال) - بكسر الراء ثم بالجيم - اسمه
محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حارثة الأنصاري المدني ، نزيل الثُّغُور ،
صدوق ربما أخطأ ، من الثامنة . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) محمد بن عبد الرحمن بن حارثة الأنصاري أبي الرجال - بكسر
الراء وتخفيف الجيم - مشهور بهذه الكنية ، وهي لقبه ، وكنيته في الأصل
أبو عبد الرحمن ، ثقة ، من الخامسة . يروي عنه : (خ م س ق) .

عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : أَقْسَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلَّا يَدْخُلَ عَلَى نِسَائِهِ شَهْرًا ، فَمَكَثَ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا حَتَّى إِذَا كَانَ مَسَاءُ ثَلَاثِينَ . . دَخَلَ عَلَيَّ ، فَقُلْتُ : إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَلَّا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا فَقَالَ : « الشَّهْرُ كَذَا » ، يُرْسِلُ أَصَابِعَهُ فِيهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَ« الشَّهْرُ كَذَا » ، وَأَرْسَلَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا وَأَمْسَكَ إِصْبَعًا وَاحِدًا فِي الثَّلَاثَةِ .

(عن عمرة) بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية المدنية ، أكثرت عن عائشة ، ثقة ، من الثالثة ، ماتت قبل المئة ، ويقال بعدها . يروي عنها : (ع) .
(عن عائشة) أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رواته ثقات أثبات .

(قالت) عائشة : (أقسم) أي : حلف (رسول الله صلى الله عليه وسلم) على (ألا يدخل على نسائه شهراً) كاملاً (فمكث) رسول الله صلى الله عليه وسلم في عُلَيْتِهِ (تسعة وعشرين يوماً ، حتى إذا كان) النبي صلى الله عليه وسلم في (مساء) ليلة (ثلاثين) وأولها ، والمساء : من الزوال إلى نصف الليل ؛ أي : حتى في أوائل ليلة ثلاثين . . (دخل علي) في بيتي .

(فقلت) له : (إنك أقسمت) يا رسول الله على (ألا تدخل علينا شهراً) فلم يكمل الشهر ، فكيف دخلت علينا ؟ (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الشهر) يكون (كذا) أي : ثلاثين يوماً كاملاً ، حالة كونه (يرسل) ويبسط (أصابعه) كلها (فيها) أي : في المرات الثلاث (ثلاث مرات) إشعاراً بأن الشهر يكون ثلاثين يوماً (و) قال أيضاً : (الشهر) يكون (كذا) أي : يكون تسعاً وعشرين يوماً (وأرسل أصابعه) العشر (كُلَّهَا) في الإشارة إلى مقدار الشهر (وأمسك) أي : قبَضَ (إصبعاً واحداً في) المرة (الثالثة) إشعاراً بأن الشهر يكون تسعاً وعشرين .

.....

وفي رواية الترمذي زيادة : (آلى من نسائه وحرم ، فجعل الحرام حلالاً) ، وفي « الصحيحين » : أن الذي حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم على نفسه . . العسل ، وقيل : تحريم مارية ، وروى ابن مردويه من طريق عائشة ما يفيد الجمع بين الروایتين ، وهكذا الخلاف في تفسير قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ ^(١) ، فجعل الحرام - وهو الحلف على عدم قربان نسائه - حلالاً .

ومدة إيلائه صلى الله عليه وسلم من نسائه . . شهر ؛ كما ثبت في « صحيح البخاري » .

واختلف في سبب إيلائه صلى الله عليه وسلم : فقليل : سببه الحديث الذي أفشته حفصة ؛ كما في « صحيح البخاري » من حديث ابن عباس ، واختلف أيضاً في ذلك الحديث الذي أفشته حفصة ، ووردت في بيانه روايات مختلفة . وقد اختلف في مقدار الإيلاء : فذهب الجمهور إلى أنها أربعة أشهر فصاعداً ، قالوا : إن من حلف على أنقص منها . . لا يكون مولياً . انتهى من « التحفة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الطلاق ، باب ما جاء في الإيلاء ، وله شاهد في « الصحيحين » وغيرهما من حديث أم سلمة . فدرجته : أنه صحيح ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث آخر لعائشة رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(١) سورة التحريم : (١) .

(٤٤) - ٢٠٢٨ - (٢) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ ، عَنْ حَارِثَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عُمَرَ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا آلَى لِأَنَّ زَيْنَبَ رَدَّتْ عَلَيْهِ هَدِيَّتَهُ ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ : لَقَدْ أَقْمَأْتُكَ ،

(٤٤) - ٢٠٢٨ - (٢) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ (بن سهل الهروي الأصل ثم الحدثاني ، صدوق في نفسه ، من قدماء العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) ، وله مئة سنة . يروي عنه : (م ق) .

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ) الهمداني الكوفي ، ثقة متقن ، من كبار التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومئة (١٨٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن حارثة بن) أبي الرجال (محمد) بن عبد الرحمن بن حارثة الأنصاري النجاري المدني ، ضعيف ، من السادسة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(عن عمرة) بنت عبد الرحمن بن سعد الأنصارية ، ثقة ، من الثالثة ، ماتت قبل المئة ، ويقال بعدها . يروي عنها : (ع) .
(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حارثة بن أبي الرجال ، وهو متفق على ضعفه .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما آلى) وحلف من نسائه (لأن زينب) بنت جحش (ردت عليه) صلى الله عليه وسلم (هديته) التي أهدى إليها (فقالت عائشة) لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (لقد أقمأتك) وأهانتك وأذلتك زينب برد هديتك عليك ؛ أي : ما راعت عظيم شأنك وجلالة

فَغَضِبَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَآلَى مِنْهُنَّ .

(٤٥) - ٢٠٢٩ - (٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ السُّلَمِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ صَيْفِيٍّ ،

قدرك عند الله تعالى (فغضب) رسول (صلى الله عليه وسلم) لقول عائشة ولرد زينب عليه الهدية (فآلى) رسول الله صلى الله عليه وسلم (منهن) أي : من نسائه ؛ أي : من قربانهن كلهن شهراً ؛ تأديباً لكلهن ؛ حتى لا يعدن لمثل هذا .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولا شاهد له ، فدرجته : أنه ضعيف (٣) (٢٢٢) ؛ لضعف سنده ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة الأول بحديث أم سلمة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٤٥) - ٢٠٢٩ - (٣) (حدثنا أحمد بن يوسف) بن خالد الأزدي المهلبى أبو الحسن (السلمي) النيسابوري ، المعروف بحمدان ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة أربع وستين ومئتين (٢٦٤ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) . (حدثنا أبو عاصم) النبيل الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين (٢١٢ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن) عبد الملك بن عبد العزيز (بن جريج) الأموي المكي ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة خمسين ومئة أو بعدها . يروي عنه : (ع) . (عن يحيى بن عبد الله بن محمد) بن يحيى (بن صيفي) المكي ، ثقة ، من السادسة . يروي عنه : (ع) .

عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آلَى مِنْ بَعْضِ نِسَائِهِ شَهْرًا ، فَلَمَّا كَانَ تِسْعَةَ وَعِشْرِينَ . . رَاحَ أَوْ غَدَا فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّمَا مَضَى تِسْعٌ وَعِشْرُونَ ، فَقَالَ : « الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ » .

(عن عكرمة بن عبد الرحمن) بن الحارث بن هشام المخزومي أبي عبد الله المدني ، ثقة مقل ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث ومئة (١٠٣ هـ) . يروي عنه : (خ م س ق) .

(عن أم سلمة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم آلى) وحلف (من) قربان (بعض نسائه شهراً ، فلما كان) الشهر (تسعة وعشرين . . راح) أي : رجع إلى أهله في الرواح ؛ وهو ما بعد الزوال (أو غدا) أي : أو قال الراوي : رجع إلى أهله في الغدوة ؛ أي : قبل الزوال (ف قيل) له : (يا رسول ؛ إنما مضى) من الشهر (تسع وعشرون) فلم يتم الشهر ثلاثين (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم للسائل له : لهذا (الشهر تسع وعشرون) فهو ناقص ، فلذلك خرجت من المشربة ، ورجعت إلى أهلي .

قوله : (آلى من بعض نسائه) أي : حلف من الدخول على نسائه شهراً ؛ أي : حلف على ألا يدخل عليهن ، ولفظة : (بعض) مقحمة في رواية ابن ماجه ، وكذا في رواية مسلم ؛ بدليل حديث عائشة وجابر ، أو في الكلام حذف وتقديم وتأخير ؛ والتقدير : حلف ألا يدخل على نسائه شهراً غضباً على بعض نسائه ؛ أي : أزواجه (فلما كان) وتم الشهر (تسعة وعشرين يوماً . . راح) أي : ذهب من غرفته وخرج آخر النهار (أو غدا) - بالغير

.....
المعجزة - أي : ذهب وخرج من غرفته أول النهار ، والشك من الراوي .
انتهى « قسطلاني » .

وفي بعض الهوامش : قوله : (راح أو غدا) كذا بالترديد ، وأصل الرواح : الرجوع بعشي ، والغدوة : الخروج بغدوة ، ويقال : الغدوة : المرة من الذهاب ، والروحة : المرة من المجيء ، وقد يستعملان في مطلق المجيء والذهاب ؛ كما في « النهاية » ، والمراد : أنه أتاهم مساءً أو صباحاً (فليل) له ، وفي حديث عائشة (دخل علي ، فقلت : إنك أقسمت ...) إلى آخره ، فظهر من هذا أن القائل هو عائشة ؛ أي : قالت له عائشة : (يا رسول الله ؛ إنما مضى من الشهر الذي حلفت عليه تسع وعشرون) فلم تكمل الشهر .

(فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الشهر) الذي حلفت عليه ؛ ف (أل) في الشهر للعهد الذهني ، أو : إن جنس الشهر الصادق بالقليل والكثير (تسع وعشرون) أو كان كذلك ، وهذا محمول عند الفقهاء على أنه صلى الله عليه وسلم أقسم على ترك الدخول على أزواجه شهراً بعينه بالهلال ، وجاء ذلك الشهر ناقصاً ، فلو تم ذلك الشهر ولم ير الهلال فيه ليلة الثلاثين . . لمكث ثلاثين يوماً ، أما لو حلف على ترك الدخول عليهن شهراً مطلقاً . . لَمْ يَبْرَأَ إِلَّا بشهر تام بالعدد . انتهى « قسطلاني » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصيام ، باب إذا رأيت الهلال . . فصوموا ، ومسلم في كتاب الصوم ، باب وجوب الصوم لرؤية الهلال ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب الشهر يكون تسعاً وعشرين ، والنسائي في كتاب الصيام ، باب (١٧) ، ومالك في « الموطأ » في كتاب الصيام ، وغيرهم .

.....
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستئناس ، والثالث للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٥) - (٦٥٦) - بَابُ الظَّهَارِ

(٤٦) - ٢٠٣٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ،
.....

(٢٥) - (٦٥٦) - (باب الظهار)

الظهار - بكسر الظاء المعجمة - لغةٌ : مصدر ظاهر الرباعي ، يقال : ظاهر الرجل ظهاراً ومظاهرةً ؛ إذا بارز لقرنه .

وشرعاً : هو قول الرجل لامرأته : أنت علي كظهر أمي .

قال الحافظ ابن حجر : واختلف فيما إذا لم يعين الأم ؛ كأن قال : أنت كظهر أختي مثلاً : فعن الشافعي في القديم : لا يكون ظهاراً ، بل يختص الظهار بالأم ؛ كما ورد في القرآن ، وكذا حديث خولة التي ظاهر منها أوس ، وقال في الجديد : يكون ظهاراً ، وهو قول الجمهور . انتهى ، انتهى من « العون » .



(٤٦) - ٢٠٣٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ (بن يسار المطلبي مولاهم ، صدوق ، بل ثقة ، من الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة ، ويقال بعدها . يروي عنه : (م عم) .
(عن محمد بن عمرو بن عطاء) القرشي العامري المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات في حدود العشرين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن سليمان بن يسار) الهلالي مولاهم ؛ مولى ميمونة أم المؤمنين المدني ، ثقة فاضل ، أحد الفقهاء السبعة ، من كبار الثالثة ، مات بعد المئة ، وقيل قبلها . يروي عنه : (ع) .

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ الْبَيَاضِيِّ قَالَ : كُنْتُ أَمْرًا أُسْتَكْثَرُ مِنَ النِّسَاءِ لَا أُرَى رَجُلًا كَانَ يُصِيبُ مِنْ ذَلِكَ مَا أُصِيبُ ، فَلَمَّا دَخَلَ رَمَضَانُ .. ظَاهَرْتُ مِنْ أَمْرَاتِي حَتَّى يَنْسَلِخَ رَمَضَانُ ، فَبَيْنَمَا هِيَ تُحَدِّثُنِي ذَاتَ لَيْلَةٍ .. أَنْكَشَفَ لِي مِنْهَا شَيْءٌ فَوُثِّبْتُ عَلَيْهَا فَوَاقَعْتُهَا ،

(عن سلمة بن صخر) بن سلمان بن الصمة الأنصاري الخزرجي ، ويقال : سلمان ، ويقال له : (البياضي) نسبة إلى بني بياضة ؛ بطن من الأنصار ، الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، ظاهر من امرأته . يروي عنه : (د ت ق) .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) سلمة بن صخر : (كنت امرأً أستخدم) أي : أكثر (من) جماع (النساء) وهو كناية عن كثرة شهوته في النساء ووفور قوته على الجماع (لا أرى رجلاً كان يصيب من ذلك) أي : من جماع النساء مثل (ما أصيب) أنا منه ، ولا يقوى مثل قوتي على ذلك (فلما دخل رمضان .. ظاهرت من امرأتي) أي : قلت لها : أنت علي كظهر أمي (حتى ينسلخ) ويتم وينقضي (رمضان) . قال الطيبي : فيه دليل على أن الظهار المؤقت يصح كالمطلق منه ؛ وهو ما إذا ظاهر من امرأته إلى مدة ، ثم أصابها قبل انقضاء تلك المدة .

واختلفوا فيه إذا بر ولم يحنث : فقال : مالك وابن أبي ليلى : إذا قال لامرأته : أنت علي كظهر أمي إلى الليل .. لزمته الكفارة وإن لم يقربها ، وقال أكثر أهل العلم : لا شيء عليه إذا لم يقربها ، وجعل الشافعي في الظهار المؤقت قولين ؛ أحدهما : أنه ليس بظهار ، قاله الخطابي في « المعالم » .

(فبينما هي) أي : امرأتي (تحدثني) أي : تتحدث معي (ذات ليلة) أي : ليلة من ليالي رمضان .. (انكشف لي) أي : ظهر لي (منها) أي : من بدنها (شيء ، فوثبت عليها) أي : هجمت عليها (فواقعها) أي : جامعها

فَلَمَّا أَصْبَحْتُ .. غَدَوْتُ عَلَى قَوْمِي فَأَخْبَرْتُهُمْ خَبْرِي وَقُلْتُ لَهُمْ : سَلُوا لِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالُوا : مَا كُنَّا لِنَفْعَلَ ، إِذَا يُنْزِلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِينَا كِتَابًا أَوْ يَكُونُ فِينَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلٌ فَيَبْقَى عَلَيْنَا عَارُهُ ، وَلَكِنْ سَوْفَ نُسَلِّمُكَ لِجَرِيرَتِكَ ، أَذْهَبَ أَنْتَ فَأَذْكُرْ شَأْنَكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : فَخَرَجْتُ حَتَّى جِئْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ الْخَبَرَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنْتَ بِذَاكَ ؟ » ،

(فلما أصبحت) أي : دخلت في الصباح .. (غدوت) أي : بكرت (على قومي ، فأخبرتهم خبري) أي : خبر ما جرى بيني وبين امرأتي .

(وقلت لهم) أي : لقومي : (سلوا) أي : اسألوا (لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا) لي : (ما كنا لنفعل) لك ذلك السؤال ، (إذا) أي : إذا سألنا لك رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك الذي فعلت أنت .. (ينزل الله عز وجل فينا) أي : في سؤالنا ذلك (كتاباً) يُقرأ (أو يكون فينا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قول) أي : قول شديد لأجل غضبه علينا (فيبقى علينا) آخر الأبد (عاره) أي : عار ما سألنا لك عنه وعيبه ، أو عار قول الرسول لنا .

(ولكن سوف نسلمك) إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (لجريرتك) أي : لجريمتك وذنبك الذي فعلت ، (اذهب أنت) بنفسك (فاذكر شأنك) وقصتك مع امرأتك (لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال) سلمة بن صخر : (فخرجت) من بيتي ، وذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (حتى جئته ، فأخبرته الخبر) أي : خبر ما جرى بيني وبين امرأتي .

(ف) لما أخبرته (قال) لي (رسول الله صلى الله عليه وسلم) : أ (أنت) فعلت (بذاك) الأمر الذي ذكرته لي ؟ والباء في قوله : « بذاك » زائدة ؛ أي : أفعلت ذلك الأمر الذي ذكرته لي من ظهار امرأتك ، ثم وقوعك عليها ؟

فَقُلْتُ : أَنَا بِذَاكَ ، وَهَآنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ صَابِرٌ لِحُكْمِ اللَّهِ عَلَيَّ ، قَالَ : « فَأَعْتَقَ رَقَبَةً » ، قَالَ : قُلْتُ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ؛ مَا أَصْبَحْتُ أَمْلِكُ إِلَّا رَقَبَتِي هَذِهِ ،

(فقلت) لرسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم (أنا) فعلت (بذاك) الأمر الذي أخبرته لك من الظهار عنها ، ثم الجماع بها (وها) أي : وانتبه واستمع (أنا يا رسول الله صابر لحكم الله علي) أي : صابر على قبول حكم حكمه الله تعالى عليّ ؛ أي : منقاد له راضٍ به (قال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (فأعتق رقبة) أي : نفساً مؤمنة بالله تعالى عن كفارة ظهارك .

(قال) سلمة : ف (قلت) لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (و) أقسمت لك بالإله (الذي بعثك بالحق ؛ ما أصبحت) أي : ما كنت في صباح يومي هذا (أملك إلا رقبتني هذه) الحاضرة عندك .

وظاهر قوله : « أعتق » عدم اشتراط كونها مؤمنة ، وبه قال عطاء والنخعي وأبو حنيفة ، وقال مالك والشافعي وغيرهما : لا يجوز ولا يجزئ إعتاق الكافرة ؛ لأن هذا مطلق مقيد بما في كفارة القتل من اشتراط الإيمان .

وأجيب عنه : بأن تقييد حكم بما في حكم آخر مخالف لا يصح ، ولكنه يؤيد اعتبار الإسلام حديث معاوية بن الحكم السلمي ؛ فإنه لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن إعتاق جاريته عن الرقبة التي عليه ، قال لها : « أين الله ؟ » قالت : في السماء ، فقال : « من أنا ؟ » ، فقالت : رسول الله ، قال : « فأعتقها ؛ فإنها مؤمنة » ، ولم يستفصله عن الرقبة التي عليه ، وتزك الاستفصال في مقام الاحتمال يُنزّل منزلة العموم في المقال ، كذا في « النيل » وغيره ، قلت : فيه شيء ، فتفكّر . انتهى من « التحفة » .

قَالَ : « فَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ » ، قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ وَهَلْ دَخَلَ عَلَيَّ مَا دَخَلَ مِنْ أَلْبَآءٍ إِلَّا بِالصَّوْمِ ، قَالَ : « فَتَصَدَّقْ وَأَطْعِمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا » ،

وقوله : « حرر رقبة » قال الخطابي : فيه دليل على أنه إذا أعتق رقبة ما كانت من صغير أو كبير أعور كان أو أعرج . . فإنه يجزئه ، إلا ما يمنع دليل الإجماع منه ؛ وهو الزمن الذي لا حركة له . انتهى .

(قال) النبي صلى الله عليه وسلم لسلمة بن صخر : (فصم شهرين متتابعين) أي : متواليين بقاء الترتيب (قال) سلمة : (قلت) له صلى الله عليه وسلم : (يا رسول الله) لا أستطيع ؛ كما في رواية الترمذي (وهل دخل علي ما دخل) علي (من البلاء) أي : من بلاء الكفارة ومشقتها (إلا بالصوم) أي : إلا بسبب فطري من الصوم بالجماع .

ف (قال) لي النبي صلى الله عليه وسلم : (فتصدق) على ستين مسكيناً ستين مداً (و) قال لي النبي صلى الله عليه وسلم : (أطعم ستين مسكيناً) لكل مسكين مداً ، أخذ بظاهره الثوري وأبو حنيفة وأصحابه ، فقالوا : الواجب لكل مسكين صاع من تمر أو ذرة أو شعير أو زبيب ، أو نصف صاع من بر .

وقال الشافعي : إن الواجب لكل مسكين مد ، وتمسك بالروايات التي فيها ذكر العرق ، وتقديره بخمسة عشر صاعاً .

وظاهر الحديث : أن الكفارة لا تسقط بالعجز عن جميع أنواعها ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعانه بما يكفر به بعد أن أخبره أنه لا يجد رقبة ، ولا يتمكن من إطعام ، ولا يطيق الصوم ، وإليه ذهب الشافعي وأحمد في روايته عنه ، وذهب قوم إلى السقوط ، وذهب آخرون إلى التفصيل ، فقالوا : تسقط كفارة صوم لا غيرها من الكفارات ، كذا في « النيل » . انتهى من « العون » .

قَالَ : قُلْتُ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ؛ لَقَدْ بَنَّا لَيْلَتَنَا هَذِهِ مَا لَنَا عِشَاءً ، قَالَ : « فَأَذْهَبَ إِلَى صَاحِبِ صَدَقَةِ بَنِي زُرَيْقٍ فَقُلَّ لَهُ فَلْيَدْفَعْهَا إِلَيْكَ ، وَأَطْعِمْ سِتِّينَ مَسْكِينًا وَأَنْتَفِعْ بِبَقِيَّتِهَا » .

(قال) سلمة : (قلت) لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (والذي بعثك بالحق ؛ لقد بتنا) أنا وأهلي (ليلتنا هذه) البارحة ؛ أي : القربة والحال أنه (ما لنا عشاء) - بفتح المهملة - وهو ما يؤكل أوائل الليل ، ف (قال) له النبي صلى الله عليه وسلم : (فاذهب إلى صاحب صدقة بني زريق) - بتقديم الزاي على الراء - أي : عاملها (فقل له) : ادفع إلي من صدقتك (فليدفعها) أي : فليدفع صدقة التمر وزكاته (إليك ، وأطعم ستين مسكيناً) لكل مسكينٍ مُدٌّ منها (وانتفع) أنت وأهلك (ببقيتها) أي : بما بقي وفضل عن كفارتك عندك ، وفي رواية أبي داود زيادة : (قال عبد الله ابن إدريس : وبياضة : بطن من زريق) وهو بياضة بن عامر بن زريق بن عبد بن حارثة بن مالك بن زيد مناة ، من ولد جشم بن الخزرج ، كذا في « تاج العروس » . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب في الظهار ، والترمذي في كتاب الطلاق ، باب ما جاء في كفارة الظهار ، وأحمد في « المسند » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث سلمة بن صخر بحديث عائشة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٤٧) - ٢٠٣١ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدَةَ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ تَمِيمِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ : تَبَارَكَ الَّذِي وَسَّعَ سَمْعُهُ كُلَّ شَيْءٍ ، إِنِّي لَأَسْمَعُ كَلَامَ خَوْلَةَ بِنْتِ ثَعْلَبَةَ

(٤٧) - ٢٠٣١ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدَةَ (بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعودي الكوفي ، اسم أبيه : عبد الملك ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمس ومئتين (٢٠٥ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(حَدَّثَنَا أَبِي) عبد الملك بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي أبو عبيدة المسعودي ، ثقة ، من السابعة . يروي عنه : (م د س ق) .

(عن) سليمان (الأعمش) الكاهلي الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن تميم بن سلمة) السلمي الكوفي ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(عن عروة بن الزبير) الأسدي المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قال) عروة : (قالت عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سبائعاته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(تبارك) أي : تزايد وتكاثر خير الإله (الذي وسع سمعه كل شيء) من المسموعات (إني لأسمع كلام خولة بنت ثعلبة) بن أصرم الأنصارية الخزرجية الصحابية رضي الله تعالى عنها ؛ وهي التي ظاهر منها زوجها ، فنزلت فيها

وَيَخْفَى عَلَيَّ بَعْضُهُ وَهِيَ تَشْتَكِي زَوْجَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَهِيَ تَقُولُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ أَكَلْتُ شَبَابِي وَنَثَرْتُ لَهُ بَطْنِي حَتَّى إِذَا كَبُرَتْ سِنِّي
 وَأَنْقَطَعَ وَلَدِي .. ظَاهَرَ مِنِّي ، أَلَلَّهُمَّ ؛ إِنِّي أَشْكُو إِلَيْكَ ، فَمَا بَرَحْتُ حَتَّى
 نَزَلَ جِبْرَائِيلُ بِهِئُذَلِكَ

سورة ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ ^(١) ، ويقال لها : خويلة - بالتصغير - وزوجها : أوس بن
 الصامت . يروي عنها : (د) .

أي : لأسمع بعض كلامها (و) الحال أنه (يَخْفَى عَلَيَّ بَعْضُهُ) أي : بعض
 كلامها (وهي) أي : والحال أنها (تشتكي زوجها) أي : تخبر حال زوجها (إلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم) على سبيل الشكوى منه (وهي) أي : والحال
 أنها (تقول) في شكواها منه (يا رسول الله ؛ أكل) زوجي (شبابي) أي : انتفع
 به (ونثرت) أي : بسطت وشرحت (له بطني) بالولادة منه ؛ تعني : أنها أكثرت
 له الأولاد ؛ تريد أنها كانت شابة تلد الأولاد عنده ، يقال : امرأة نشور : كثيرة
 الأولاد .

(حتى إذا كبرت) بكسر الموحدة (سني) وكنت كبيرة السن (وانقطع
 ولدي) أي : انقطعت وتوقفت ولادتي له .. (ظاهر مني) أي : قال لي : أنت
 علي كظهر أمي ، وكان طلاقاً في الجاهلية ، ثم قالت خولة : (اللهم ؛ إنني أشكو
 إليك) أي : إلهي ؛ أخبر إليك حال زوجي على سبيل الشكوى ، فاسمع لي
 سماع قبول .

قالت عائشة : (فما برحت) وزالت خولة تشتكي إلى الله (حتى نزل
 جبرائيل) الأمين عليه السلام من السماء إلى النبي صلى الله عليه وسلم (بهئُذَلِكَ)

(١) سورة المجادلة : (١) .

الآيات : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ ... ﴾ .

الآيات) التي كانت أوائل سورة المجادلة ؛ وهي قوله تعالى : (﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ ... ﴾)^(١) .

وهذا الأثر شارك المؤلف في روايته : البخاري ؛ أخرجه في كتاب التوحيد ، في باب وكان سمياً بصيراً ، والنسائي ؛ أخرجه في كتاب الطلاق ، باب الظهار ، وقد سبق تخريجه للمؤلف في كتاب السنة ، باب فيما أنكرت الجهمية (١٨٨) . ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .

قال السندي : قول عائشة : (وسع سمعه كل شيء) أي : يدرك كل صوت (ويخفى علي) تريد أنها تشكو سراً حتى خفي عليها بعض كلامها وأنا حاضرة كلامها . انتهى .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١) سورة المجادلة : (١) .

(٢٦) - (٦٥٧) - بَابُ : الْمُظَاهَرُ يُجَامِعُ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ

(٤٨) - ٢٠٣٢ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ الْبَيَاضِيِّ ،

(٢٦) - (٦٥٧) - بَابُ : الْمُظَاهَرُ يُجَامِعُ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ

(٤٨) - ٢٠٣٢ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ (بن حصين الكندي أبو سعيد الأشج الكوفي ، ثقة ، من صغار العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين ومئتين (٢٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ) بن يزيد الأودي الكوفي ، ثقة فقيه عابد ، من الثامنة ، مات سنة اثنتين وتسعين ومئة (١٩٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن إسحاق) بن يسار المطلبي مولاهم المدني إمام المغازي ، صدوق يدلّس ، بل ثقة ، من صغار الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، ويقال بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(عن محمد بن عمرو بن عطاء) القرشي العامري المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات في حدود العشرين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن سليمان بن يسار) الهلالي مولاهم المدني ، ثقة فاضل ، من كبار الثالثة ، مات بعد المئة ، وقيل قبلها . يروي عنه : (ع) .

(عن سلمة بن صخر) بن سلمان بن الصمة الأنصاري الخزرجي (البياضي) الصحابي الشهير رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (د ت ق) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمُظَاهِرِ يُوَاقِعُ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ قَالَ : « كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ » .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم في المظاهر) الذي ظاهر عن زوجته ، ثم (يواقع)ها أي : يجامعها (قبل أن يكفر) أي : قبل أن يعطي الكفارة (قال) النبي صلى الله عليه وسلم : عليه (كفارة واحدة) لا تتعدد الكفارة بذلك الوقاع . وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الطلاق ، باب ما جاء في المظاهر يواقع قبل أن يكفر .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب ، والعمل على هذا عند أهل العلم ، وهو قول سفيان ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق ، وقال بعضهم : إذا واقعها قبل أن يكفر . . فعليه كفارتان ، وهو قول عبد الرحمن بن مهدي . فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

قوله : (باب المظاهر) اسم فاعل من الظهار - بكسر المعجمة - وهو قول الرجل لامرأته : أنت علي كظهر أمي .

وإنما خص الظهر بذلك دون سائر الأعضاء ؛ لأنه محل الركوب غالباً ، ولذلك سمي المركوب ظهراً ، فشبهت الزوجة بذلك ؛ لأنها مركوب الرجل ، فلو أضاف لغير الظهر كَالْبَطْنِ مثلاً . . كان ظهاراً على الأظهر عند الشافعية .

واختلف فيما إذا لم يعين الأم ؛ كأن قال : أنت كظهر أختي مثلاً : فعن الشافعي في القديم : لا يكون ظهاراً ، بل يختص بالأم ؛ كما ورد في القرآن ، وكذا في حديث خولة التي ظاهر منها أوس بن الصامت ، وقال في الجديد : يكون ظهاراً ، وهو قول الجمهور ، وكذا في « فتح الباري » ، ومذهب الحنفية ما ذكره صاحب « شرح الوقاية » بقوله : هو تشبيه زوجته أو ما يعبر به عنها أو

جزء شائع منها بعضو يحرم نظره إليه من أعضاء محارمه نسباً أو رضاعاً ؛ كأنت علي كظهر أمي ، أو رأسك ، أو نحوه ، أو نصفك كظهر أمي ، أو كبطنها ، أو كفخذها ، أو كفرجها ، أو كظهر أختي ، أو عمتي ، ويصير به مظاهراً ، ويحرم وطؤها ودواعيه حتى يكفر . انتهى .

قوله : (في المظاهر يواقع) أي : يجامع (قال) تعلق به الجار والمجرور المتقدم ؛ أي : قال في شأن المظاهر ... إلى آخره .

قول أبي عيسى : (والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ...) إلى آخره ، قال القاري في « المرقاة » : ومذهبنا أنه إن وطئها قبل أن يكفر .. استغفر الله ولا شيء عليه غير الكفارة الأولى ، ولكن لا يعود حتى يكفر .

وفي « الموطأ » قال مالك فيمن يظاهر ، ثم يمسه قبل أن يكفر عنها : يستغفر الله ويكفر ، ثم قال : وذلك أحسن ما سمعت .

قوله : (وهو قول عبد الرحمن بن مهدي) ، وهو منقول عن عمرو بن العاص وقبيصة وسعيد بن جبير والزهري وقتادة ، ونقل عن الحسن البصري والنخعي أنه يجب ثلاث كفارات ، وحديث الباب حجة على هؤلاء كلهم . انتهى من « تحفة الأحوذى » .



ثم استشهد المؤلف لحديث سلمة بن صخر بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٤٩) - ٢٠٣٣ - (٢) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ يَزِيدَ (بن أبي حبيب البحراني

- بالموحدة - البصري ، يلقب عَبَّاسَوِيَّه ، صدوق يخطئ ، من صغار العاشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (ق) .

قَالَ : حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا ظَاهَرَ مِنْ أَمْرَاتِهِ فَغَشِيَهَا قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ : « مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ ؟ » ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛

(قال : حدثنا غندر) محمد بن جعفر الهذلي البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا معمر) بن راشد الأزدي البصري ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الحكم بن أبان) العدني أبي عيسى ، صدوق عابد وله أوهام ، من السادسة ، مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن عكرمة) البربري الهاشمي مولاها ، ثقة عالم بالتفسير ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .
(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .
(أن رجلاً) من المسلمين - لم أر من ذكر اسمه - (ظاهر من امرأته ، فغشيها) أي : فجامعها (قبل أن يكفر) عن ظهاره (فأتى) ذلك الرجل (النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر ذلك) الذي فعل بزوجه من ظهاره عنها ، ثم جماعها قبل أن يكفر عن ظهاره (له) صلى الله عليه وسلم (فقال) له النبي صلى الله عليه وسلم : (ما حملك) أيها الرجل (على ذلك ؟) أي : على جماعها قبل أن تكفر عن ظهارك .

(قال) الرجل للنبي صلى الله عليه وسلم في بيان السبب الذي حمله على جماعها قبل التكفير عن ظهاره : (يا رسول الله) الذي حملني على جماعها أني

رَأَيْتُ بَيَاضَ حِجْلَيْهَا فِي الْقَمَرِ ، فَلَمْ أَمْلِكْ نَفْسِي أَنْ وَقَعْتُ عَلَيْهَا ، فَضَحَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَرَهُ أَلَّا يَقْرَبَهَا حَتَّى يُكْفَرَ .

(رأيت بياض حجليها) هما الخللان ؛ تشية حجل - بكسر الحاء المهملة وبفتح وسكون الجيم - وهو الخلل (في القمر) أي : في ضوئه (فلم أملك) أي : فلم أقدر على أن أمنع (نفسي) من (أن وقعت عليها) أي : من أن أجامعها (فضحك) به (رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمره ألا يقربها) بعد ذلك بالجماع (حتى يكفر) عن ظهاره .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب الظهار ، والترمذي في كتاب الطلاق ، باب في المظاهر يواقع قبل أن يكفر .
ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٧) - (٦٥٨) - (باب اللعان)

وهو موضوع لحفظ الأنساب ، ودفع المضرة عن الأزواج ، واللعان لغةً : مصدر لاعن يلاعن لعاناً وملاعنةً ؛ كما قال ابن مالك : (لفاعل الفاعل والمفاعلة) .
وشرعاً : ألفاظ مخصوصة جعلت حجةً للمضطر إلى قذف من لطح فراشه وألحق العار به .

وتلك الألفاظ هي الكلمات الخمس المعلومة في اللعان ، وسميت تلك الكلمات لعاناً ؛ لقول الرجل فيها : وعليه لعنة الله إن كان من الكاذبين ، وهو من باب التغليب ؛ لأن اللعن لم يذكر إلا في الخامسة ؛ فهو من باب تغليب الأقل على الأكثر .

ولم ينظر للفظ الغضب مع وجوده في اللعان ؛ لقول المرأة : وعليها غضب الله إن كان من الصادقين ؛ لأن اللعن متقدم في الآية على الغضب ، ولأن لعانه قد ينفك عن لعانها ولا ينعكس ، ولأنه من جانب الزوج ، وذاك من جانب الزوجة .
ومعنى كون الكلمات الأربع حجةً للمضطر : لأن كل كلمة منها بمنزلة شاهد ، فالكلمات الأربع بمنزلة الشهود الأربعة الذين هم حجة في الزنا ونحوه .
والحاصل : أن الزوج يتلى بقذف امرأته ؛ لدفع العار الذي ألحقته به والنسب الفاسد إن كان هناك ولد ينفيه ، وقد يتعذر عليه إقامة البينة على زناها ، فجعل اللعان بينة له ، وإن تيسرت له البينة ؛ لأن الغالب ألا يجد بينة . انتهى « بيجوري على ابن قاسم » .

وشرع اللعان في السنة التاسعة من الهجرة في شعبان ، قاله الطبري وابن

(٥٠) - ٢٠٣٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الْعُثْمَانِيُّ ،
 حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ :
 جَاءَ عُيُومِرٌ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ

أبي حاتم ، وجزم به غير واحد من المتأخرين ، واستظهر الحافظ ابن حجر أنه
 في شعبان سنة عشر لا تسع ، راجع « الفتح » (٣٩٧/٩) .



(٥٠) - ٢٠٣٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ (بن خالد
 الأموي (العثماني) المدني نزيل مكة ، صدوق يخطئ ، من العاشرة ، مات سنة
 إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(حدثنا إبراهيم بن سعد) بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ؛
 أي : المدني ، ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة خمس وثمانين ومئة (١٨٥ هـ) .
 يروي عنه : (ع) .

(عن ابن شهاب ، عن سهل بن سعد) بن مالك بن خالد الأنصاري الخزرجي
 (الساعدي) أبي العباس المدني رضي الله تعالى عنه .

يقال : كان اسمه أولاً حزناً ، فغيره النبي صلى الله عليه وسلم إلى سهل ،
 حكاه ابن حبان ، مات النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن خمس عشرة سنة ،
 وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ، مات
 سنة إحدى وتسعين (٩١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) سهل : (جاء عويمر) - مصغر عامر - ابن الحارث بن زيد بن
 الجعد بن عجلان (إلى عاصم بن عدي) الأنصاري ، وهو ابن عم والد عويمر
 وسيد بني عجلان ، وذكر أن امرأة عويمر خولة بنت قيس ، وذكر ابن مردويه

فَقَالَ : سَلْ لِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ أَيْقَتَلُ بِهِ أَمْ كَيْفَ يَصْنَعُ ؟ فَسَأَلَ عَاصِمٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ ، فَعَابَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَسَائِلَ ، ...

أنها بنت أخي عاصم أو بنت عاصم ، وعاش عاصم مئة وعشرين (١٢٠) سنة ، وقيل : مئة وخمس عشرة ، ومات سنة خمس وأربعين (٤٥ هـ) ، رضي الله تعالى عنه .

(فقال) عويمر لعاصم : (سل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم) فقل له : (أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا) يزني بها (فقتله) أي : فقتل زوج المرأة ذلك الزاني على امرأته (أَيْقَتَلُ) أي : هل يقتل زوج المرأة (به ؟) أي : بسبب قتل ذلك الزاني بامرأته (أَمْ كَيْفَ يَصْنَعُ) زوج المرأة بذلك الزاني ؟ أي : أي شيء يفعل زوج المرأة بذلك الزاني ؟

ف (كيف) مفعول مقدم لـ (يصنع) أي : أَيْقَتَلَهُ فقتلونه قصاصاً أم يصبر على ما به من المضض والتألم ؟

وإنما خص عويمر عاصماً بالسؤال ؛ لأنه كبير قومه وسيدهم وصهره على ابنته أو ابنة أخيه ، ولعله كان اطلع على مخايل ما سأله عنه لكن لم يتحققه ، فلذلك لم يفصح به ، أو اطلع على حقيقته ، لكن خشي إذا صرح به من عقوبة القذف ، أشار إلى ذلك ابن العربي .

(فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك) الأمر الذي أمره عويمر بالسؤال عنه (فعاب) أي : كره (رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل) أي : كثرة مسائل الناس عليه التي سألوه عنها من غير ضرورة إليها .

قال النووي : المراد : كراهة المسائل التي لا يحتاج إليها ، لا سيما ما كان فيه هتك ستر مسلم أو مسلمة ، أو فيه إشاعة فاحشة ، وإنما كان سؤال عاصم

ثُمَّ لَقِيَهُ عُؤَيْمِرٌ فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : مَا صَنَعْتَ ؟ فَقَالَ : صَنَعْتُ أَنَّكَ لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ ، سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَابَ الْمَسَائِلَ ، فَقَالَ عُؤَيْمِرٌ : وَاللَّهِ ؛ لَا تَيْنَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا سَأَلَنَّهُ ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَدَهُ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ فِيهِمَا

في هذا الحديث عن قصة لم تقع بعد ولم يحتج إليها ، وفيه شناعة على المسلمين والمسلمات ، وتسليط اليهود والمنافقين ونحوهم على الكلام في أعراض المسلمين .

(ثم لقيه) أي : لقي عاصماً (عويمر) العجلاني (فسأله) أي : فسأل عويمر عاصماً (فقال) عويمر لعاصم : (ما صَنَعْتَ ؟) أي : أي شيء صنعت فيما أمرتك به من سؤال النبي صلى الله عليه وسلم عن حاجتي التي أشكلت عليّ ؟ (فقال) عاصم : نعم (صنعت) ما أمرتني به من سؤاله صلى الله عليه وسلم ولكن (أنك لم تأتني) ولم تأمرني (بخير) فإني (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم) عن ذلك (فعاب) أي : فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم (المسائل) أي : مسائل الناس ؛ لكثرتها عليه فيما لا حاجة إليه .

(فقال عويمر) لعاصم : (والله) لا أنتهي ولا أترك السؤال عنها ؛ (لا تَيْنَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأسألنه) عنها ؛ كما في رواية مسلم ، وإنما عزم عويمر على ذلك بعدما سمع من كراهية النبي صلى الله عليه وسلم لهذا السؤال ؛ لأنه كان يعلم علة الكراهية ؛ وهي المسألة من غير حاجة ، ولما كان متيقناً بأن له إليها حاجة لم ير بالرجوع إليه صلى الله عليه وسلم بأساً .

(فأتى) عويمر (رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوجده) صلى الله عليه وسلم والحال أنه صلى الله عليه وسلم (قد أنزل عليه) الوحي (فيهما) أي :

فَلَا عَن بَيْنَهُمَا ، قَالَ عُوَيْمِرٌ : وَاللَّهِ ؛ لَّئِنْ أُنْطَلَقْتُ بِهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ . . لَقَدْ كَذَبْتُ عَلَيْهَا ، قَالَ : فَفَارَقَهَا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَصَارَتْ سُنَّةً فِي الْمُتَلَاعِنِينَ ،

في شأن عويمر وفي شأن امرأته ، والذي أنزل عليه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ . . ﴾ ^(١) إلى آخر الآيات ، فلما كشف عنه الوحي . . سأله عويمر .

فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « قد نزل فيك وفي صاحبتك الوحي ، فأت بها » ، فذهب عويمر فأتى بها ، فسأله فقذفها ، وسألها فأنكرت الزنا ، وأصر كل واحد منهما على قوله (فلاعن بينهما) أي : أمر باللعان بينهما ، فتلاعنا يوم الجمعة بعد العصر في المسجد النبوي ، قال سهل : فتلاعنا وأنا في ذلك المجلس مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما فرغا من تلاعهما . . (قال عويمر : والله ؛ لئن انطلقت) وذهبت ورجعت (بها) أي : بهذه المرأة التي لاعنتها إلى بيتي وأبقيتها عندي زوجة (يا رسول الله لقد كذبت عليها) فيما قلت لها .

(قال) سهل : (ففارقها) أي : طلقها عويمر في ذلك المجلس (قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم) بطلاقها (قال ابن شهاب) بالسند السابق - كما في رواية مسلم - : (فصارت) أي : الفرقة بينهما (سنة) أي : طريقة شرعية (في) من بعدهما من (المتلاعنين) فلا يجتمعان بعد الملاعة أبداً ، فيحرم عليه بمجرد اللعان نكاحها تحريماً مؤبداً ظاهراً وباطناً ، سواء صدقت أو صدق ، ووطؤها بملك اليمين لو كانت أمة فيملكها ؛ لحديث البيهقي : « المتلاعنان لا يجتمعان أبداً » .

(١) سورة النور : (٦) .

ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنْظَرُوهَا ؛ فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ .. أَسْحَمَ
أَدْعَجَ الْعَيْنَيْنِ عَظِيمَ الْأَلْيَتَيْنِ فَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ صَدَقَ عَلَيْهَا ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ
أَحْمِرَ كَأَنَّهُ وَحَرَةٌ .. فَلَا أَرَاهُ إِلَّا كَاذِبًا » ، قَالَ : فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى النَّعْتِ
الْمَكْرُوهِ .

(ثم) بعد فراغهما من التلاعن (قال النبي صلى الله عليه وسلم) للحاضرين
(انظروها) أي : انتظروا هذه الملاعنة ، وقد كانت حاملاً ؛ أي : انتظروا ولادتها
(فإن جاءت به) أي : بحملها ؛ أي : فإن ولدته حالة كونه (أسحم) أي : أسود
الجسم (أدعج العينين) أي : شديد سواد العينين من الدعج - بالتحريك - وهي
شدة سواد العين ، وقيل : سعتها (عظيم الأليتين) تشنية الألية ؛ وهي العجيزة ..
(فلا أراه) أي : فلا أظن الرجل الملاعن لها (إلا قد صدق عليها) فيما يدعيه
عليها .

(وإن جاءت به) أي : بالولد حالة كونه (أحيمر) - تصغير أحمر - أي : قليل
الحمرة (كأنه وحره) في قلة حمرة ، والوحره : دويبة حمراء تلتصق بالأرض
سريعة في جريها ؛ كأن لونها مائل إلى الغبرة .. (فلا أراه) أي : فلا أظن لهذا
الملاعن (إلا كاذباً) عليها فيما يدعي عليها ، (قال) سهل : (فجاءت) المرأة
(به) أي : بذلك الولد حالة كونه كائناً (على النعت المكروه) لها وللناس ؛
وهو كونه أسحم أدعج العينين ؛ كأنه وصف الزاني بها .

قوله : (لئن انطلقت بها) أي : لئن رجعتُ بها إلى بيتي وأبقيتها عندي
زوجةً ؛ يريد : أن مقتضى ما جرى من اللعان ألا أمسكها إن كنت صادقاً فيما
قلت لها ، فإن أمسكتها .. كنت كاذباً عليها فيما قلت ، فلا يليق الإمساك .

وظاهره : أنه لا يقع التفريق بمجرد اللعان ، بل يلزم أن يفرق الحاكم بينهما أو
الزوج يفرق بنفسه ، ومن يقول بخلافه .. يعتذر بأنه ما كان عالماً بالحكم ، وفيه

(٥١) - ٢٠٣٥ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ
قَالَ : أَنْبَأَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ ، حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ ،
.....

أنه لو كان عن جهل كيف قرره النبي صلى الله عليه وسلم ؟! انتهى « سندي » .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الطلاق ، باب
اللعان ومن طلق بعد اللعان ، ومسلم في كتاب الطلاق ، باب اللعان ، وأبو داود
في كتاب الطلاق ، باب في اللعان ، والنسائي في كتاب الطلاق ، باب الرخصة
في ذلك .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث سهل بن سعد بحديث ابن عباس رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(٥١) - ٢٠٣٥ - (٢) (حدثنا محمد بن بشار) العبد البصري ، ثقة ، من
العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا) محمد بن إبراهيم (بن أبي عدي) وقد ينسب إلى جده ، وقيل :
هو إبراهيم ، أبو عمر البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة
(١٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قال : أنبأنا هشام بن حسان) الأزدي القردوسي - بالقاف وضم الدال -
أبو عبد الله البصري ، ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين ، وفي روايته عن الحسن
وعطاء مقال ، من السادسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عكرمة) البربري الهاشمي مولا هم ؛ مولى ابن عباس أبو عبد الله

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَلْبَيِّنَةُ أَوْ حَدُّ فِي ظَهْرِكَ » ، فَقَالَ هِلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ؛ إِنِّي لَصَادِقٌ ، وَلَيُنْزِلَنَّ فِي أَمْرِي مَا يُبْرِئُ ظَهْرِي ، قَالَ : فَنَزَلَتْ : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ... ﴾ حتى بلغ : ﴿ وَلَخَسَّةٌ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ ، فَأَنْصَرَفَ

المكي ، ثقة ثبت ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن هلال بن أمية) بضم الهمزة وفتح الميم وتشديد الياء (قذف امرأته) أي : نسبها إلى الزنا (عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحماء) بفتح أوله ، (فقال) له (النبي صلى الله عليه وسلم : البينة) بالنصب ؛ أي : أقم البينة على زناها (أو) يقع (حد في ظهرك) أي : على ظهرك ؛ يعني : حد قذفها ، (فقال هلال بن أمية) للنبي صلى الله عليه وسلم : (والذي بعثك بالحق ؛ إني لصادق) فيما قلت لها (ولينزلن) بفتح اللام وضم التحتية وسكون النون وكسر الزاي المخففة آخره نون مشددة (في أمري) أي : في شأني (ما يبرئ) بتشديد الراء وتخفيفها (ظهري) عن الحد ويدفعه عنه .

(قال) ابن عباس : (فنزلت) آية : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ﴾ (أي : يقذفون أزواجهم) ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ... ﴾ حتى بلغ (المُنْزَلُ من القرآن قوله تعالى : ﴿ وَلَخَسَّةٌ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ ^(١) ، فانصرف) أي :

(١) سورة النور : (٦ - ٩) .

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمَا فَجَاءَا ، فَقَامَ هَلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ فَشَهِدَ
وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ فَهَلْ
مِنْ تَائِبٍ ؟ » ، ثُمَّ قَامَتْ فَشَهِدَتْ ، فَلَمَّا كَانَ عِنْدَ الْخَامِسَةِ ﴿ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا
إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ .. قَالُوا لَهَا :

فرغ (النبي صلى الله عليه وسلم) مما كان مشغولاً به من الوحي .

(فأرسل) النبي صلى الله عليه وسلم مَنْ عنده (إليهما) أي : إلى هلال بن
أمية وامراته (فجاءا) - بألف التثنية - أي : جاء كل منهما إلى النبي صلى الله
عليه وسلم (ف) لما جاءا .. (قام هلال بن أمية ، فشهد) أي : لاعن (والنبي)
أي : والحال أن النبي (صلى الله عليه وسلم يقول) لكل منهما : (إن الله) عز
وجل (يعلم أن أحدكما كاذب ، فهل) منكما (من تائب ؟) .

قال عياض : ظاهره أنه قال هذا الكلام بعد فراغهما من اللعان ، فيؤخذ
منه : عرض التوبة على المذنب ولو بطريق الإجمال ، وأنه يلزم مَنْ كَذَبَ التَّوْبَةَ
من ذلك ، وقال الداودى : قال ذلك قبل اللعان تحذيراً لهما منه ، والأول
أظهر وأولى بسياق الكلام ، قال الحافظ : والذي قاله الداودى أولى من جهة
أخرى ؛ وهو مشروعية الموعظة قبل الوقوع في المعصية ، بل هو أحرى مما
بعد الوقوع . انتهى .

قلت : وسياق هذا الحديث ظاهر فيما قاله الداودى . انتهى من « العون » .

(ثم) بعدما فرغ هلال من لعانه (قامت) المرأة (فشهدت) أي : لاعنت
(فلما كان) لعانها (عند) الشهادة (الخامسة) وفي رواية الترمذي : (فلما
كانت) أي : المرأة (عند الخامسة) يعني الراوي بالخامسة : قوله تعالى : ﴿ أَنْ
غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ ^(١) .. قَالُوا (أي : قال الحاضرون (لها) أي :

(١) سورة النور : (٩) .

إِنَّهَا الْمُوجِبَةُ ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَتَلَكَّأَتْ وَنَكَصَتْ حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهَا سَتَرْجِعُ
فَقَالَتْ : وَاللَّهِ ؛ لَا أَفْضَحُ قَوْمِي سَائِرَ الْيَوْمِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« أَنْظُرُوهَا ؛ »

للمرأة (إنها) أي : إن هذه الخامسة (الموجبة) أي : للعذاب الأليم إن كانت
كاذبة ، جعل الغضب في جانبها ؛ لأن النساء يستعملن اللعن كثيراً ؛ كما ورد
الحديث بذلك ، فربما يجترئن على الإقدام ؛ لكثرة جري اللعن على ألسنتهن
وسقوط وقوعه عن قلوبهن ، فذكر الغضب في جانبهن ؛ ليكون رادعاً لهن .
انتهى من « التحفة » .

(قال ابن عباس : ف) لما قالوا ذلك . . (تَلَكَّأَتْ) - بتشديد الكاف - أي :
توقفت المرأة عن المضي في كلامها ، يقال : تَلَكَّأَ في الأمر إذا تَبَطَّأَ عنه وتوقف
فيه (ونكصت) أي : تأخرت ورجعت ، وفي القرآن : ﴿ نَكَصَ عَلَى عَقَبَيْهِ ﴾ ^(١) .
والمعنى : أنها سكنت بعد الكلمة الرابعة ، وفي رواية الترمذي : (ونكست)
- بالسین المهملة - أي : خفضت رأسها وطأطأت إلى الأرض ، وفي رواية
البخاري : (نكصت) - بالصاد المهملة - أي : رجعت وتأخرت ، والمعنى : أنها
سكنت بعد الكلمة الرابعة (حتى ظننا أنها سترجع) عن لعانها ومقالها في
تكذيب الزوج ودعوى البراءة عما رماها به (فقالت) المرأة : (والله ؛ لا أفصح
قومي سائر اليوم) وباقيه ؛ أي : في جميع الأيام وأبد الدهر ، والمراد : مدة
عمرهم أو فيما بقي من الأيام بالإعراض عن اللعان والرجوع إلى تصديق الزوج ،
وأريد باليوم : الجنس ، ولذلك أجراه مجرى العام ، والسائر كما يطلق للباقي
يطلق للجميع . انتهى من « التحفة » و« العون » .

(فقال النبي صلى الله عليه وسلم) للحاضرين : (انظروها) أي : انتظروا

(١) سورة الأنفال : (٤٨) .

فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلَ الْعَيْنَيْنِ سَابِغَ الْأَلْيَتَيْنِ خَدَلَجَ السَّاقَيْنِ . . فَهُوَ لِشَرِيكَ بْنِ سَحْمَاءَ ، فَجَاءَتْ بِهِ كَذَلِكَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَوْلَا مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ . . لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ » .

هذه الملائنة ، وكانت حاملاً ؛ أي : انظروا وتأملوا فيما تأتي به من ولدها (فإن جاءت به) أي : بولدها حالة كونه (أكحل العينين) وهو الذي يعلو جفون عينيه سواد مثل الكحل من غير اكتحال ، وحالة كونه (سابغ الأليتين) أي : تامهما وعظيمهما ؛ من سبوغ النعمة والثوب ؛ تشبیه الألية - بفتح الهمزة وسكون اللام - وهي العجيزة ، أو ما ركب العجز من شحم أو لحم (خَدَلَجَ السَّاقَيْنِ) أي : سمينهما - بمعجمة ومهملة ولام مشددة مفتوحات وبالجيم - أي : عظيمهما . . (فهو) أي : فذلك الولد (لشريك بن سحماء ، فجاءت) المرأة (به) أي : بالولد (كذلك) أي : حالة كونه كائناً كذلك ؛ أي : موصوفاً بالوصف الذي ذكره النبي صلى الله عليه وسلم .

(ف) لما جاءت به كذلك . . (قال النبي صلى الله عليه وسلم : لولا ما مضى من كتاب الله عز وجل) (ف) (من) بيان لـ (ما) أي : لولا ما سبق من حكم كتاب الله تعالى بدرء الحد من المرأة بلعانها . . (لكان لي ولها) أي : لهذه المرأة (شأن) عظيم بإقامة الحد عليها ، أو المعنى : لولا أن القرآن حكم بعدم الحد على المتلاعنين ، وعدم التعزير لهما . . لفعلت بها ما يكون عبرة للناظرين وتذكرة للسامعين .

قال الطيبي : وفي إتيان الولد على الوصف الذي ذكره النبي صلى الله عليه وسلم هنا وفي قصة عويمر بأحد الوصفين المذكورين مع جواز أن يكون على خلاف ذلك . . معجزة وإخبار بالغيب .

فإن قلت : الحديث الأول من الباب يدل على أن عويمراً هو الملائنة ، والآية

.....

نزلت فيه ، والولدُ شَابَهَهُ ، وهذا الحديث يدل على أَنَّ هلالاً هو الملاعنُ ، والآية نزلت فيه ، والولدُ شَابَهَهُ .

ويجاب : بأن النووي قال : اختلفوا في نزول آية اللعان ؛ هل هو بسبب عويمر أم بسبب هلال ؟ وقال الأكثرون : إنما نزلت في هلال ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم لعويمر : « إن الله قد أنزل فيك وفي صاحبتك » . . فقالوا : معناه : الإشارة إلى ما نزل في قصة هلال ؛ لأن ذلك حكم عام لجميع الناس .

ويحتمل : أنها نزلت فيهما جميعاً ، فلعلهما سألَا في وقتين متقاربين ، فنزلت الآية فيهما ، وسبق هلال باللعان . انتهى ، كذا في « القسطلاني » . انتهى من « العون » .

قال الحافظ : قد اختلف الأئمة في هذا الموضع : فمنهم مَنْ رجَّح أنها نزلت في شأن عويمر ، ومنهم من رجح أنها نزلت في شأن هلال ، ومنهم من جَمَعَ بينهما ؛ بأن أول من وقع له السؤال . . هلال ، وصادف مجيء عويمر أيضاً ، فنزلت في شأنهما معاً في وقت واحد ، وقد جنح النووي إلى هذا ، وسبقه الخطيب ، فقال : لعلهما اتفقا كونهما جاءا في وقت واحد ، ولا مانع من أن تتعدد القصصُ ويتحد النزولُ .

ويحتمل أن النزول سبق بسبب هلال ، فلما جاء عويمر ، ولم يكن علم بما وقع لهلال . . أعلمه النبي صلى الله عليه وسلم بالحكم ، ولهذا قال في قصة هلال : (فنزل جبريل) ، وفي قصة عويمر : (قد أنزل فيك) ، فيؤول قوله : « قد أنزل الله فيك » أي : وفيمن كان مثلك ، وبهذا أجاب ابن الصباغ في « الشامل » ، وجنح القرطبي إلى تجويز نزول الآية مرتين ، قال : وهذه الاحتمالات وإن

(٥٢) - ٢٠٣٦ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ
إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبٍ قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ،
.....

بعدت . . أولى من تغليط الرواة الحفاظ . انتهى كلام الحافظ ملخصاً . انتهى من
« تحفة الأحوزي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الشهادات ، باب
إذا قذف أو ادعى . . فله أن يلتمس البينة ، وأبو داود في كتاب الطلاق ، باب
في اللعان ، والترمذي في كتاب التفسير ، باب ومن سورة النور ، قال أبو عيسى :
هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه من حديث هشام بن حسان .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه
بسوقه : الاستشهاد به لحديث سهل بن سعد .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث سهل بن سعد بحديث عبد الله بن مسعود
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٥٢) - ٢٠٣٦ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدٌ (بن خلاد) بن كثير
(الباهلي) البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) .
يروى عنه : (م د س ق) .

(وإسحاق بن إبراهيم بن حبيب) بن الشهيد الحبيبي أبو يعقوب البصري
الشهيد ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين ومئتين (٢٥٧ هـ) . يروي
عنه : (ت س ق) .

(قالوا : حدثنا عبدة بن سليمان) الكلابي أبو محمد الكوفي ، يقال : اسمه
عبد الرحمن ، ثقة ثبت ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة
(١٨٧ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : كُنَّا فِي الْمَسْجِدِ
لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ رَجُلٌ :

(عن) سليمان بن مهران (الأعمش) الكاهلي الكوفي ، ثقة قارئ ، من
الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن إبراهيم) بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي أبي عمران الكوفي ، ثقة
إلا أنه يرسل ويدلس ، من الخامسة ، مات سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عن علقمة) بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي ، ثقة فقيه عابد ، من
الثانية ، مات بعد الستين ، وقيل : بعد السبعين . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله) بن مسعود الهذلي الكوفي رضي الله تعالى عنه .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) عبد الله : (كنا) في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسين
(في المسجد) النبوي (ليلة الجمعة) ، وفي رواية أبي عوانة عند أحمد : (كنا
جلوساً عشية الجمعة في المسجد) ، وفي رواية : (إذ جاء رجل من الأنصار)
(فقال) ذلك الـ (رجل) كذا وقع مبهماً في جميع الروايات ، واستظهر صاحب
« البذل » أنه عويمر العجلاني ، والأظهر عندي أنه هلال بن أمية ؛ لأن سياق هذا
الحديث يناسب سياق قصة هلال ؛ فإن قوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم ؛
افتح » إنما روي في قصة هلال ، ولم يرو في قصة عويمر مثل ذلك ، وإنما قال
له النبي صلى الله عليه وسلم : « قد نزل فيك وفي صاحبك . . . » إلى آخره ؛
كما سبق في حديث سهل ابن سعد .

ثم زاد أحمد من طريق أبي عوانة في آخر الحديث : (قال : فكان الرجل
أول من ابتلي به) ، وهذا عين ما ذكره في قصة هلال ؛ كما مر في حديث

لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ . . قَتَلْتُمُوهُ ، وَإِنْ تَكَلَّم . . جَلَدْتُمُوهُ ،
وَاللَّهُ ؛ لَاذْكُرَنَّ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ آيَاتِ اللَّعَانِ ، ثُمَّ جَاءَ الرَّجُلُ بَعْدَ ذَلِكَ
يَقْذِفُ امْرَأَتَهُ ، فَلَاعَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا وَقَالَ : « عَسَى

ابن عباس ، فقال الرجل الأنصاري لنا معاصر الجالسين : (لو أن رجلاً وجد
مع امرأته رجلاً) أجنبياً يزني بها (فقتله) أي : فقتل زوج المرأة الرجل
الذي رأى مع امرأته . . (قتلتموه) قصاصاً ، وهذا خطاب للمسلمين (وإن
تكلم) فيها بكلام قذف . . (جلدتموه) أي : ضربتموه جلد الحد ؛ لقذفه
إياها (أو سكت) عنها (سكت على غيظ) وغضب ؛ كما في رواية مسلم
(والله ؛ لأذكرن ذلك) الرجل (للنبي صلى الله عليه وسلم) وأسألنه عن
حكمه (فذكره) أي : فذكر ذلك الواجد على امرأته رجلاً أجنبياً الموجود
على امرأته (للنبي صلى الله عليه وسلم) وسأله عن حكمه أيقنته عليها أو
يتركه ؟

وفي رواية مسلم زيادة : (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اللهم ؛
افتح) أي : بين لنا الحكم في هذا الأمر المسؤول عنه (فأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
آيَاتِ اللَّعَانِ) يعني قوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ . . . ﴾
الآيات ^(١) (ثم جاء الرجل) الذي وجد على امرأته رجلاً ؛ يعني : زوج المرأة
(بعد ذلك) أي : بعدما أنزلت آيات اللعان حالة كونه (يقذف امرأته) أي :
يرميها بالزنا (فلاعن النبي صلى الله عليه وسلم) أي : أمر النبي صلى الله عليه
وسلم باللعان (بينهما) أي : بين ذلك الرجل وامرأته .

(وقال) النبي صلى الله عليه وسلم بعد اللعان بينهما : (عسى) أي : أرجو

(١) سورة النور : (٦) .

أَنْ تَجِيءَ بِهِ أَسْوَدَ ، فَجَاءَتْ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا .

(٥٣) - ٢٠٣٧ - (٤) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ ،

وأظن (أن تجيء) وتلد (به) أي : بالولد ؛ أي : أرجو مجيئها بالولد حالة كونه (أسود) أي : متصفاً بالسواد (جعداً) كما في رواية مسلم ؛ أي : قططاً ؛ أي : متصفاً بالجعودة ؛ وهي التواء الشعر وانقباضه ؛ كشعر السودان ، قال الراوي : (فجاءت) المرأة (به) أي : بذلك الولد حالة كونه (أسود جعداً) مثل ما وصفه النبي صلى الله عليه وسلم .

قال الخطابي في « معالم السنن » : قوله : « عسى أن تجيء به . . . » إلى آخره ، دليل على أن المرأة كانت حاملاً ، وأن اللعان وقع على الحمل ، وممن رأى اللعان على نفي الحمل مالك والأوزاعي وابن أبي ليلى والشافعي ، وقال أبو حنيفة : لا تلاعن بالحمل ؛ لأنه لا يدرى لعله ریح . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الطلاق ، باب اللعان ، وأبو داود في كتاب الطلاق ، باب في اللعان .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث سهل بن سعد بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٥٣) - ٢٠٣٧ - (٤) (حدثنا أحمد بن سنان) بن أسد بن حبان - بكسر المهملة بعدها موحدة - أبو جعفر القطان الواسطي ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة تسع وخمسين ومئتين (٢٥٩ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (خ م د ق) .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ وَأَنْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا ، فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا ، وَالْحَقُّ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ .

(حدثنا عبد الرحمن بن مهدي) بن حسان العنبري مولا هم أبو سعيد البصري ، ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن مالك بن أنس) الأصبحي المدني إمام حجة فقيه ، من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع) مولى ابن عمر .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رجلاً) هو عويمر العجلاني (لاعن امرأته) أي : زوجته خولة بنت عاصم بن عدي أو بنت أخيه على الخلاف المار (وانتفى) ذلك الرجل الملاعن ؛ أي : أظهر انتفائه (من ولدها) أي : قال في لعانه : إن ولدها ليس مني (ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما) أي : بين هذين المتلاعنين ؛ تنفيذاً لما أوجب الله تعالى بينهما من المباحة بنفس الملاعنة ، وتمسك بظاهره الحنفية ، فقالوا : إنما يكون التفريق من الحاكم (وألحق) رسول الله صلى الله عليه وسلم (الولد بالمرأة) الملاعنة ؛ لتحقيق كونه منها ، فترثه ويرثها .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الطلاق ، باب يلحق الولد بالملاعنة ، ومسلم في كتاب الطلاق ، باب ما يتبع اللعان من الأحكام ؛ كالتفريق بينهما ، وإلحاق الولد بالمرأة ، وأبو داود في كتاب

(٥٤) - ٢٠٣٨ - (٥) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَلَمَةَ النَّيْسَابُورِيُّ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ قَالَ : ذَكَرَ

الطلاق ، باب في اللعان ، والترمذي في كتاب التفسير ، باب ومن سورة النور ، والنسائي في كتاب الطلاق .
وهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف رابعاً لحديث سهل بن سعد بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٥٤) - ٢٠٣٨ - (٥) (حدثنا علي بن سلمة) بن عقبة القرشي اللَّبْقِيُّ - بفتح اللام والموحدة ثم كاف - (النيسابوري) صدوق ، من كبار الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (خ ق) ، وهو في البخاري على الاحتمال .

(حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد) الزهري المدني ، ثقة فاضل ، من صغار التاسعة ، مات سنة ثمان ومئتين (٢٠٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبي) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة حجة ، من الثامنة ، مات سنة خمس وثمانين ومئة (١٨٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد (بن إسحاق) بن يسار المطلبي مولا هم المدني ، صدوق يدلّس ، بل هو ثقة إمام ؛ كما في « التهذيب » ، من الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، ويقال بعدها . يروي عنه : (م عم) .

وهنا صرح بصيغة السماع بقوله : (قال) ابن إسحاق : (ذكر) لنا

طَلْحَةُ بْنُ نَافِعٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : تَزَوَّجَ رَجُلٌ مِنْ الْأَنْصَارِ امْرَأَةً مِنْ بَلْعِجْلَانَ ، فَدَخَلَ بِهَا فَبَاتَ عِنْدَهَا ، فَلَمَّا أَصْبَحَ . . قَالَ : مَا وَجَدْتُهَا عَذْرَاءً ، فَرَفَعَ شَأْنَهَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَدَعَا الْجَارِيَةَ فَسَأَلَهَا فَقَالَتْ : بَلَى ، قَدْ كُنْتُ عَذْرَاءً ، فَأَمَرَ بِهِمَا فَتَلَاعَنَا وَأَعْطَاهَا الْمَهْرَ .

(طلحة بن نافع) فلا يتهم بالتدليس ؛ أي : حدثنا طلحة بن نافع الواسطي أبو سفيان الإسكافي ، نزل مكة ، صدوق ، من الرابعة . يروي عنه : (ع) .
(عن سعيد بن جبير) الأسدي مولا هم الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، من الثالثة ، قتل بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .
(قال) ابن عباس : (تزوج رجل من الأنصار) لم أر من ذكر اسمه (امرأة) مِنْ بَلْعِجْلَانَ)

قال السندي : أصله : من بني عجلان ، اسم قبيلة معروفة ، لعلها من الحضارمة (فدخل) ذلك الرجل (بها) أي : بتلك المرأة ؛ أي : وطئها (فبات عندها) ليلة (فلما أصبح) الرجل ؛ أي : دخل في الصباح . . (قال) للناس : (ما وجدتُها) أي : ما وجدت هذه المرأة (عذراء) أي : بكرة ؛ لأنها ثيب ، والحال أنه تزوجها ظاناً أنها بكر .

(فرفع شأنها) أي : أمرها (إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فدعا) النبي صلى الله عليه وسلم (الجارية) أي : تلك المرأة (فسألها) عن بكارتها (فقالت) الجارية : (بلَى) أي : لست أنا كما قال الرجل ، بل (قد كنت عذراء) أي : بكرة (فأمر) النبي صلى الله عليه وسلم (بهما) أي : بتلاعنها (فتلاعنا ، وأعطاهما المهر) أي : وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بإعطاء المهر

(٥٥) - ٢٠٣٩ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا حَيَّوَةُ بْنُ شَرِيحٍ
الْحَضْرَمِيُّ ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ رَبِيعَةَ ، عَنْ ابْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ أَبِيهِ ،
.....

كله لها ؛ لأنه دخل بها ، قال السندي : ومقتضى الحديث : أنه إذا قذف زوجته
بالزنا السابق على الزواج .. فالحكم هو اللعان . انتهى .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ،
وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(٥٥) - ٢٠٣٩ - (٦) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله الذهلي
النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين
(٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا حيوة بن شريح) بن يزيد (الحضرمي) أبو العباس الحمصي ، ثقة ،
من العاشرة ، مات سنة أربع وعشرين ومئتين (٢٢٤ هـ) . يروي عنه : (خ د ق) .
(عن ضمرة بن ربيعة) الفلسطيني أبي عبد الله ، أصله دمشقي ، صدوق يهمل
قليلاً ، من التاسعة ، مات سنة اثنتين ومئتين (٢٠٢ هـ) . يروي عنه : (عم) .
(عن) عثمان (بن عطاء) بن أبي مسلم الخراساني أبي مسعود المقدسي ،
ضعيف ، من السابعة ، مات سنة خمس وخمسين ومئة (١٥٥ هـ) ، وقيل : سنة
إحدى وخمسين . يروي عنه : (ق) .

(عن أبيه) عطاء بن أبي مسلم أبي عثمان الخراساني ، واسم أبيه : ميسرة ،
وقيل : عبد الله ، صدوق يهمل كثيراً ويرسل ويدلس ، من الخامسة ، مات سنة
خمس وثلاثين ومئة (١٣٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَرْبَعٌ مِنَ النِّسَاءِ لَا مُلَاعَنَةَ بَيْنَهُنَّ : النَّصْرَانِيَّةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ ، وَالْيَهُودِيَّةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ ، وَالْحُرَّةُ تَحْتَ الْمَمْلُوكِ ، وَالْمَمْلُوكَةُ تَحْتَ الْحُرِّ » .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمان مائة وثمان مائة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو ، صدوق ، ثبت سماعه من جده ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن جده) أي : روى شعيب عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي أبي محمد الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من ثمانية ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عثمان بن عطاء ، وهو متفق على ضعفه .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أربع من النساء لا ملاعنة بينهن) وبين أزواجهن : (النصرانية تحت المسلم ، واليهودية تحت المسلم ، والحررة تحت المملوك ، والمملوكة تحت الحر) .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف (٤) (٢٢٣) ؛ لضعف سنده ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ستة أحاديث :

الأول منها للاستدلال ، والأخير للاستئناس ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٨) - (٦٥٩) - بَابُ الْحَرَامِ

(٥٦) - ٢٠٤٠ - (١) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ قَزَعَةَ ، حَدَّثَنَا مَسْلَمَةُ بْنُ عَلْقَمَةَ ، حَدَّثَنَا دَاوُودُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ ، عَنْ عَامِرٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : أَلَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نِسَائِهِ

(٢٨) - (٦٥٩) - (باب الحرام)

(٥٦) - ٢٠٤٠ - (١) (حدثنا الحسن بن قزعة) الهاشمي مولا هم البصري ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين تقريباً (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (ت س ق) .

(حدثنا مسلمة بن علقمة) المازني أبو محمد البصري ، صدوق له أوهام ، من الثامنة . يروي عنه : (م ت س ق) .

(حدثنا داوود بن أبي هند) القشيري مولا هم أبو بكر البصري أو المصري ، واسم أبي هند : دينار بن عذافر ، ثقة متقن كان يهتم بأخرة ، من الخامسة ، مات سنة مئة وأربعين (١٤٠ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (م عم) .

(عن عامر) بن شراحيل الحميري الشعبي ، ثقة متقن ، من الثالثة ، مات بعد المئة . يروي عنه : (ع) .

(عن مسروق) بن الأجدع النخعي الكوفي ، ثقة مخضرم ، من الثانية ، مات سنة اثنتين ، ويقال : ثلاث وستين . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قالت) عائشة : (ألى رسول الله صلى الله عليه وسلم من) قربان (نسائه) ووطئهن ؛ من الإيلاء ؛ وهو لغة : مطلق الحلف ، وشرعاً : الحلف الواقع من

وَحَرَّمَ ، فَجَعَلَ الْحَلَالَ حَرَامًا ، وَجَعَلَ فِي الْيَمِينِ كَفَّارَةً .

الزوج على ألا يطأ زوجته أربعة أشهر أو أكثر (وَحَرَّمَ) هُنَّ على نفسه (فَجَعَلَ
الحلال حراماً) وفي « الصحيحين » : أن الذي حرمه رسول الله صلى الله عليه
وسلم على نفسه هو العسل .

وقيل : تحريمٌ مارية ، وروى ابن مَزْدَوِيَه من طريق عائشة ما يفيد الجمع بين
الروایتين ، وهكذا الخلاف في تفسير قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا النَّيُّ لِمَ تَحْرِمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ
لَكَ . . . ﴾ الآية (١) .

ومدة إيلائه صلى الله عليه وسلم من نسائه . . شهر ؛ كما ثبت في
« صحيح البخاري » ، واختلف في سبب إيلائه صلى الله عليه وسلم : ف قيل :
سببه الحديث الذي أفشته حفصة ؛ كما في « صحيح البخاري » من حديث
ابن عباس ، واختلف أيضاً في الحديث الذي أفشته ، وقد وردت في بيانه
روايات مختلفة .

وقد اختلف في مقدار مدة الإيلاء : فذهب الجمهور إلى أنها أربعة أشهر
فصاعداً ، قالوا : فإن مَنْ حَلَفَ على أنقص منها . . لم يكن مؤلياً .
(وجعل) النبي صلى الله عليه وسلم (في اليمين) أي : في يمينه ذلك
(كفارةً) أي : كفارة يمين .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الطلاق ، باب
ما جاء في الإيلاء ، قال : وفي الباب عن أبي موسى وأنس ، وحديث مسلمة بن
علقمة مرسلًا عن داود رواه علي بن مسعر وغيره عن داود عن الشعبي أن
النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا ، وليس فيه عن مسروق عن عائشة ، وهذا
أصح من حديث مسلمة بن علقمة ، وأخرجه أي : فيما سيأتي ابن ماجه .

(١) سورة التحريم : (١) .

.....
قال الحافظ في « الفتح » : رجاله موثقون ، ولكن رجح الترمذي إرساله على وقفه . انتهى .

قال أبو عيسى : والإيلاء : أن يحلف الرجل ألا يقرب امرأته أربعة أشهر وأكثر ، فلو قال : لا أقربك ، ولم يقل : والله .. لم يكن مولياً .
وعند أبي حنيفة وأصحابه والشافعي في الجديد : إذا حلف على ترك قربان زوجته أربعة أشهر .. يكون مولياً ، واشترط مالك أن يكون مضراً بها ، أو يكون في حالة الغضب ، فإن كان للإصلاح .. لم يكن مولياً ، ووافقه أحمد ، وأخرج نحوه عبد الرزاق عن علي ، وكذلك أخرج الطبري عن ابن عباس وعلي والحسن ، وحجة من أطلق .. إطلاق قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ ... ﴾ الآية (١) .

واتفق الأئمة الأربعة وغيرهم على أنه لو حلف ألا يقرب أقل من أربعة أشهر .. لا يكون مولياً ، وكذلك أخرجه الطبري وسعيد بن منصور وعبد بن حميد عن ابن عباس ، قال : كان إيلاء الجاهلية السنة والسنتين ، فوقَّت الله لهم أربعة أشهر وعشراً ، فمن كان إيلاؤه أقل .. فليس بإيلاء . انتهى « تحفة الأحوذى » باختصار .

قال السندي : قوله : (وحرم) من التحريم ، ظاهره أنه حرمهن على نفسه ، لكن الثابت أنه حرم مارية باليمين (فجعل الحرام) أي : ما حرم على نفسه (حلالاً) له بالمباشرة (وجعل في اليمين) أي : أعطى وأدى (كفارته) فضمير الجعل في الموضعين له صلى الله عليه وسلم ، ويمكن جعله لله تعالى ، ويمكن بناء الجعلين للمفعول . انتهى منه .

(١) سورة البقرة : (٢٢٦) .

(٥٧) - ٢٠٤١ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِي ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ

ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٥٧) - ٢٠٤١ - (٢) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا وهب بن جرير) بن حازم بن زيد أبو عبد الله الأزدي البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا هشام) بن أبي عبد الله سنبر - بوزن جعفر - (الدستوائي) أبو بكر البصري ، ثقة ثبت ، وقد رمي بالقدر ، من كبار السابعة ، مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يحيى بن أبي كثير) صالح بن المتوكل الطائي اليمامي ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن يعلى بن حكيم) الثقفي مولا هم المكي نزيل البصرة ، ثقة ، من السادسة . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(عن سعيد بن جبير) الأسدي مولا هم الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، من الثالثة ،

قَالَ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي الْحَرَامِ يَمِينٌ ، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ .

قتله الحجاج الجائر سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) ، ولم يكمل خمسين سنة .
يروى عنه : (ع) .

(قال) سعيد : (قال ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سباعاته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
أي : قال ابن عباس : (في الحرام) أي : فيما إذا حرم على نفسه ما هو
الحلال له ، ولم ينو بتحريمه الطلاق ؛ كوطء زوجته أو أمته . . (يمين) أي :
كفارة يمين .

(قال) سعيد : إن ابن عباس كان يقول : (في الحرام) أي : في تحريم الرجل
امراته على نفسه ؛ بأن قال لها : أنت علي حرام . . فهو عند ابن عباس (يمين)
يكفرها ؛ أي : يجب التكفير عنها بكفارة يمين ، وليس بطلاق ، واستدل عليه
بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ؛ حيث حرم عليه بعض نسائه (وكان ابن عباس
يقول) في الاستدلال عليه : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﴾ (صلى الله عليه وسلم
(أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾)^(١) ؛ أي : قدوة حسنة فيما حرم وأحل وفعل وترك ، أشار
بذلك إلى قصة مارية . انتهى « كوكب » .

وفي رواية عن ابن عباس قال : (إذا حرم الرجل امرأته . . فهي يمين
يكفرها) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب التفسير ، باب
﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾^(٢) ، وفي كتاب الطلاق ، باب لم تحرم ما

(١) سورة الأحزاب : (٢١) .

(٢) سورة التحريم : (١) .

.....
أحل الله لك ، ومسلم في كتاب الطلاق ، باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق ، والنسائي في كتاب الطلاق .

قال النووي : وقد اختلف العلماء فيما إذا قال لزوجته : أنت علي حرام : فمذهب الشافعي أنه إن نوى به طلاقها .. كان طلاقاً ، وإن نوى الظهار .. كان ظهاراً ، وإن نوى تحريم عينها بغير طلاق ولا ظهار .. لزمه بنفس اللفظ كفارة يمين ، ولا يكون ذلك يميناً ، وإن لم ينو شيئاً .. ففيه قولان للشافعي ، أصحهما : يلزمه كفارة ، والثاني : لغو لا شيء فيه ، ولا يترتب عليه شيء من الأحكام ، هذا مذهبنا .

وحكى القاضي عياض في المسألة أربعة عشر مذهباً :

أحدها : المشهور من مذهب مالك أنه يقع به ثلاث تطليقات ، سواء كانت مدخولاً بها أم لا ، لكن لو نوى أقل من الثلاثة .. قُبِلَ في غير المدخول بها خاصة ، وبهذا المذهب قال أيضاً علي بن أبي طالب ، وزيد ، والحسن ، والحكم .

والثاني : أنه يقع به ثلاث طلاقات ، ولا تقبل نيته في المدخول بها ولا في غيرها ، قاله ابن أبي ليلى ، وعبد الملك بن الماجشون المالكي .

والثالث : أنه يقع به على المدخول بها ثلاث طلاقات ، وعلى غيرها واحدة ، قاله أبو مصعب ، ومحمد بن عبد الحكم المالكيان .

والرابع : أنه يقع به طلاقة واحدة بائنة سواء المدخول بها وغيرها ، وهو رواية عن مالك .

والخامس : أنها طلاقة رجعية ، قاله عبد العزيز بن أبي مسلمة المالكي .

.....

والسادس : أنه يقع ما نوى ، ولا يكون أقل من طلقة واحدة ، قاله الزهري .
والسابع : أنه إن نوى واحدة أو عدداً أو يميناً .. فهو ما نوى ، وإلا .. فلغو ،
قاله سفيان الثوري .

والثامن : مثل السابع إلا أنه إذا لم ينو شيئاً .. لزمه كفارة يمين ، قاله
الأوزاعي ، وأبو ثور .

والتاسع : مذهب الشافعي ، وسبق أيضاً إيضاحه ، وبه قال أبو بكر ، وعمر ،
وغيرهما من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم أجمعين .

والعاشر : إن نوى الطلاق .. وقعت طلقة ، وإن نوى ثلاثاً .. وقع الثلاث ،
وإن نوى اثنتين .. وقعت واحدة ، وإن لم ينو شيئاً .. فيمين ، وإن نوى الكذب ..
فلغو ، قاله أبو حنيفة وأصحابه .

والحادي عشر : مثل العاشر إلا أنه إذا نوى اثنتين .. وقعتا ، قاله زفر .

والثاني عشر : أنه تجب كفارة الظهار ، قاله إسحاق بن راهويه .

والثالث عشر : هي يمين فيها كفارة اليمين ، قاله ابن عباس وبعض التابعين .

والرابع عشر : أنه كتحريم الماء والطعام ، فلا يجب فيه شيء أصلاً ، ولا يقع
به شيء ، بل هو لغو ، قاله مسروق ، والشعبي ، وأبو سلمة ، وأصبغ المالكي .

هذا كله إذا قال لزوجته الحرة ، أما إذا قاله لأمة .. فمذهب الشافعي : أنه
إذا نوى عتقها .. عتقت ، وإن نوى تحريم عينها .. لزمه كفارة يمين ، ولا يكون
يميناً ، وإن لم ينو شيئاً .. وجبت كفارة يمين على الصحيح من المذهب .

وقال مالك : هذا في الأمة لغو لا يترتب عليه شيء ، قال القاضي : وقال عامة
العلماء : عليه كفارة يمين بنفس التحريم ، وقال أبو حنيفة : يحرم عليه ما حرمه

.....

من ماء وطعام وغيره ، ولا شيء عليه حتى يتناوله ، فيلزمه حينئذ كفارة يمين .
ومذهب مالك والشافعي والجمهور : أنه إذا قال : هذا الطعام حرام علي ،
وهذا الماء ، أو هذا الثوب ، أو دخول البيت ، أو كلام زيد ، أو سائر ما يحرمه
غير الزوجة والأمة . . يكون لغواً لا شيء فيه ، ولا يحرم عليه ذلك الشيء ، فإذا
تناوله . . فلا شيء عليه ، وأم الولد كالأمة فيما ذكرناه ، والله تعالى أعلم . انتهى
منه .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه به :
الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٩) - (٦٦٠) - بَابُ خِيَارِ الْأَمَةِ إِذَا أُعْتِقَتْ

(٥٨) - ٢٠٤٢ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَعْتَقَتْ بَرِيرَةَ ، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ لَهَا زَوْجٌ حُرٌّ .

(٢٩) - (٦٦٠) - (بَابُ خِيَارِ الْأَمَةِ إِذَا أُعْتِقَتْ)

(٥٨) - ٢٠٤٢ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ (بن طلق بن معاوية النخعي أبو عمر الكوفي القاضي ، ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر ، من الثامنة ، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) سليمان بن مهران (الأعمش) الكاهلي الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن إبراهيم) بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي ثقة فقيه ، من الخامسة ، مات سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الأسود) بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي ، ثقة فقيه مخضرم ، من الثانية ، مات سنة أربع أو خمس وسبعين . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أنها) أي : أن عائشة (أعتقت بريرة) بعدما أدت نجوم الكتابة عنها (فخيرها) أي : خير بريرة (رسول الله صلى الله عليه وسلم) بين المقام مع زوجها وبين فراقه ، فاختارت فراقه (وكان لها زوج حر) وكان الحديث بهذا اللفظ شاذاً ، والمحفوظ : (وكان زوجها عبداً) كما في الحديثين التاليين .

.....

قال السندي : قوله : (وكان لها زوج حر) أي : حينَ أُعْتِقْتُ ، قيل : حديث عائشة قد اختلف فيه ؛ كما سيأتي ، وحديث ابن عباس لا اختلاف فيه بأنه كان عبداً ، فالأخذُ به أحسن ، وقيل : كان في الأصل عبداً ، ثم أُعْتِقَ وكان حراً ، فلعلَّ مَنْ قال : عبداً . . لم يطلع على إعتاقه ، فاعتمد على الأصل ، فقال : (وكان عبداً) بخلاف مَنْ قال : إنه مُعْتَقٌ ، فمعه زيادة علم ، ولعل عائشة اطلعت على ذلك بعد الاختلاف في خبرها ، فالتوفيقُ ممكن بهذا الوجه ، فالأخذُ به أحسن . انتهى منه .

قوله : (وكان لها زوج حر) استدللَّ به أبو حنيفة على أن للأمة المعتقة الخيار إذا كان زوجها حراً ، ولكن في كونِ قوله : (كان حراً) موصولاً كلامٌ .

قال المنذري : وقوله : (كان حراً) هو من كلام الأسود بن يزيد ، جاء ذلك مفسراً ، وإنما وقع مدرجاً في الحديث ، وقال البخاري : قول الأسود : (كان حراً) منقطع ، وقولُ ابن عباس : (رأيته عبداً) أصحُّ ، هذا آخر كلامه .

وقد روي عن الأسود عن عائشة أن زوجها كان عبداً ، فاختلفت الرواية عن الأسود ، ولم تختلف عن ابن عباس وغيره ممن قال : (كان عبداً) ، وقد جاء عن بعضهم أنه قولُ إبراهيم النخعي ، وعن بعضهم أنه من قول الحكم بن عتيبة ، قال البخاري : وقولُ الحكم مرسل ، هذا آخر كلامه .

وروى القاسم بن محمد وعروة بن الزبير عن عائشة ومجاهد وعمرة بنت عبد الرحمن كلهم عن عائشة أن زوجَ بريرة كان عبداً ، والقاسمُ هو ابن أخي عائشة ، وعروة هو ابن أختها ، وكانا يَدْخُلان عليها بلا حجاب ، وعمره كانت في حجر عائشة ، وهؤلاء أخصُّ الناس بها .

وأيضاً فإن عائشة رضي الله تعالى عنها كانت تَذْهَبُ إلى خلافِ ما روي

.....

عنها ، وكان رَأْيُهَا : لا يثبتُ لها الخيارُ تَحْتَ الحر ، وروى نافع عن صفية بنت أبي عبيد أن زوج بريرة كان عبداً ، قال البيهقي : إسناده صحيح ، وقال إبراهيم بن أبي طالب : خالفَ الأسودُ بن يزيد الناسَ في زوجِ بريرة ، فقال : إنه حر ، وقال الناسُ : إنه عبد . انتهى كلام المنذري .

قال الحافظ في « الفتح » : وحاول بعض الحنفية ترجيح رواية من قال : (كان حرّاً) على رواية من قال : (كان عبداً) ، فقال : الرق تعقبه الحرية بلا عكس ، وهو كما قال .

لكن محل طريق الجمع إذا تساوت الروايات في القوة ، أما مع التفرد في مقابلة الاجتماع . فتكون الرواية المنفردة شاذة ، والشاذ مردود ، ولهذا لم يعتبر الجمهور طريق الجمع بين الروایتين مع قولهم : إنه لا يصار إلى الترجيح مع إمكان الجمع ، والذي يظهر من كلام محققهم - وقد أكثر منه الشافعي ومن تبعه - أن محل الجمع إذا لم يظهر الغلط في إحدى الروایتين ، ومنهم من شرط التساوي في القوة . انتهى ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب من قال : كان حرّاً ، والترمذي في كتاب الرضاع ، باب المرأة تُعتق ولها زوج .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، هكذا روى هشام عن أبيه عن عائشة قالت : كان زوج بريرة عبداً ، وروى عكرمة عن ابن عباس قال : رأيت زوج بريرة عبداً ، وكان يقال له : مغيث ، وهكذا روي عن ابن عمر ، والعمل على هذا عند أهل العلم ، وقالوا : إذا كانت الأمة تحت الحر وأعتقت . . فلا خيار لها ، وإنما يكون لها الخيار إذا أُعتقت وكانت تحت عبد ، وهو قول الشافعي

(٥٩) - ٢٠٤٣ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ خَلَادٍ
الْبَاهِلِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءُ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ،

وأحمد وإسحاق ، وأخرجه النسائي في كتاب الزكاة ، باب إذا تحولت الصدقة
وفي كتاب الطلاق ، باب خيار الأمة .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة ، والله أعلم .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحدِيث ابن عباس رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(٥٩) - ٢٠٤٣ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى (العنزي البصري ،
ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(ومحمد بن خلاد) بن كثير (الباهلي) أبو بكر البصري ، ثقة ، من العاشرة ،
مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(قالوا : حدثنا عبد الوهاب) بن عبد المجيد (الثقفي) البصري ، ثقة ، من
الثامنة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا خالد) بن مهران أبو المنازل - بفتح الميم ، وقيل : بضمها وكسر
الزاي - البصري (الحذاء) ، ثقة ، من الخامسة ، ولكنه يرسل ، مات سنة إحدى
أو اثنتين وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن عكرمة) البربري الهاشمي مولاهاهم ؛ مولى ابن عباس ، ثقة ، عالم
بالتفسير والعلم ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعدها . يروي عنه :
(ع) .

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا يُقَالُ لَهُ : مُغِيثٌ ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَطُوفُ خَلْفَهَا وَيَبْكِي وَدُمُوعُهُ تَسِيلُ عَلَى خَدِّهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْعَبَّاسِ : « يَا عَبَّاسُ ؛ أَلَا تَعْجَبُ مِنْ حُبِّ مُغِيثِ بَرِيرَةَ ، وَمِنْ بُغْضِ بَرِيرَةَ مُغِيثًا » ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَوْ رَاجَعْتِيهِ ؛ فَإِنَّهُ أَبُو وَلَدِكَ » ، قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ تَأْمُرُنِي ،

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قال) ابن عباس : (كان زوج بريرة عبداً ، يقال له : مغيث) - بضم أوله وكسر المعجمة ثم تحتانية ساكنة ثم مثلثة - اسم زوج بريرة مولاة عائشة رضي الله تعالى عنهما ، وعند الترمذي من طريق أيوب وقتادة عن عكرمة عن ابن عباس : أن زوج بريرة كان عبداً أسود لبني المغيرة يوم أعتقت بريرة ، وهذا يرد قول من قال : كان عبداً قبل العتق حراً بعده .

قال ابن عباس : (كأنني أنظر إليه) الآن وهو (يطوف) ويمشي (خلفها) أي : وراءها (ويبكي) لفراقها (و) الحال أن (دموعه تسيل) وتجري (على) خده ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم للعباس (بن عبد المطلب) : (يا عباس ؛ ألا تعجب من حب مغيث) زوجته (بريرة ومن بغض بريرة) زوجها (مغيثاً ؟) قيل : إنما كان التعجب ؛ لأن الغالب في العادة ، أن المحب لا يكون إلا محبوباً ، وفي رواية أبي داود زيادة : (فقال) مغيث : (اشفع لي إليها) أي : إلى بريرة ؛ لترجع إلى عصمتي (فقال لها) أي : لبريرة (النبي صلى الله عليه وسلم : لو راجعتيه) أي : لو رجعتي إلى مغيث ، ولم تفارقيه (فإنه) أي : فإن مغيثاً (أبو ولدك) .

(قالت) بريرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (يا رسول الله ؛ تأمرني)

قَالَ : « إِنَّمَا أَشْفَعُ » ، قَالَتْ : لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ .

(٦٠) - ٢٠٤٤ - (٣) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ،

بالرجوع إليه أمراً من عند الله ومن عندك ؛ أي : أأمرني بالرجوع إليه على سبيل الحتم ، وعند ابن مسعود من مرسل ابن سيرين بسند صحيح : فقالت : يا رسول الله ؛ أشيء واجب عليّ ؟ قال : « لا » ف (قال) لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ؛ أي : لا أمرك حتماً ، قال الخطابي : في قول بريرة : (أأمرني بذلك يا رسول الله ؟) دليل على أن أصل أمره صلى الله عليه وسلم على الحتم والوجوب (إنما أشفع) له إليك ؛ أي : أقول ذلك على سبيل الشفاعة لا على سبيل الحتم عليك .

ف (قالت) بريرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم : إني إذاً (لا حاجة لي فيه) أي : في الرجوع إليه ؛ فإنه ليس كفؤاً لي ؛ لأنه عبد ، وأنا رزقت الحرية من عند الله تعالى ، وفيه : أنه لا إثم في ردّ شفاعته الصالحين .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الطلاق ، باب شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم في زوج بريرة ، وأبو داود في كتاب الطلاق ، باب في المملوكة تعتق ، وهي تحت حر أو عبد ، والنسائي في كتاب آداب القاضي ، باب شفاعته الحاكم للخصوم قبل فصل الحكم .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عائشة الأولى بحديث آخر لها رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(٦٠) - ٢٠٤٤ - (٣) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن إسحاق الطنافسي

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ :
مَضَى فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ سُنَنِ ؛ خَيْرَتْ حِينَ أُعْتِقَتْ ، وَكَانَ زَوْجُهَا مَمْلُوكًا ،
وَكَانُوا يَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهَا ، فَتُهْدِي

الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين
(٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح .

(عن أسامة بن زيد) الليثي مولاهم أبي زيد المدني ، صدوق يهم ، من
السابعة ، مات سنة ثلاث وخمسين ومئة (١٥٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن القاسم بن محمد) بن أبي بكر الصديق التيمي ، ثقة ، أحد الفقهاء
بالمدينة ، قال أيوب : ما رأيت أفضل منه ، من كبار الثالثة ، مات سنة ست ومئة
(١٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قالت) عائشة : (مَضَى) وَتَمَّ وَثَبَتْ وَشُرِعَ (في بريرة) مولاتي (ثلاثُ
سُنَنِ) من السنن الشرعية ؛ أي : ثلاثُ قضايا ، وفي حديث ابن عباس عند
أبي داود وأحمد : (قضى فيها النبي صلى الله عليه وسلم أربع قضايا) ،
وذكر نحو حديث عائشة ، وزاد : (وأمرها أن تعتد عدة الحرة) ، وهذه الزيادة
أخرجها الدارقطني . انتهى « تكملة فتح الملهم » .

أحدها : أنها (خيرت) أي : خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين
المقام مع زوجها العبد وبين مفارقتة (حين أعتقت) فاخترت نفسها .

(و) ثانيها : أنه (كان زوجها) عبداً (مملوكاً) للناس فلا ينفق عليها
(وكانوا) أي : كان الناس (يتصدقون عليها) أي : على بريرة (فتهدي) من

إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَقُولُ : « هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ » ،
وَقَالَ : « الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » .

تلك الصدقة (إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فيقول) أي : النبي صلى الله عليه وسلم : (هو) أي : ذلك اللحم الذي أهدته لنا (عليها) أي : على بريرة (صدقة) وَصَلَتْ إِلَى محلها (وهو) أي : وهذا اللحم (لنا) أي : لأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم (هدية) مقبولة أهدتها لنا بريرة .

(و) ثالثها : أنه صلى الله عليه وسلم (قال) لعائشة في شأن بريرة حين أبى أهلها أن يبيعوا لها إلا بشرط أن يكون ولاؤها لهم ، فقال لعائشة : اشتر منهم بذلك الشرط الذي طلبوه منك ، فلا يمنعك ذلك الشرط من شرائها وعتقها ؛ فإنما (الولاء) أي : فائدته وثمرته (لمن أعتق) أي : لمن باشر العتق ، لا لمن شرطه لنفسه بلا مباشرة للعتق ؛ فإنه شرط باطل خالف كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

قال السندي : قوله : « وهي لنا هدية » فبين أن العين الواحدة تختلف حكماً باختلاف جهات الملك . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب الحرية تحت العبد ، وفي كتاب الطلاق ، باب لا يكون بيع الأمة طلاقاً ، ومسلم في كتاب العتق ، باب الولاء لمن أعتق .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث عائشة الأولى بحديث آخر لها رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(٦١) - ٢٠٤٥ - (٤) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : أُمِرْتُ بِرَبْرَةٍ أَنْ تَعْتَدَ بِثَلَاثِ حِيضٍ .

(٦١) - ٢٠٤٥ - (٤) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع ، عن سفيان) بن سعيد الثوري الكوفي ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن منصور) بن المعتمر بن عبد الله السلمي الكوفي ، ثقة ثبت ، وكان لا يدلّس ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن إبراهيم) بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي ، ثقة فقيه ، من الخامسة ، مات سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن الأسود) بن يزيد النخعي الكوفي ، ثقة مخضرم ، من الثانية ، مات سنة أربع أو خمس وسبعين . يروي عنه : (ع) .
(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سبائعه ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قالت) عائشة : (أمرت بريرة) أي : أمرها النبي صلى الله عليه وسلم (أن تعتد) من فراقها (ب) عدة الحرة الأصلية (ثلاث حيض) أي : بثلاثة أقراء .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



(٦٢) - ٢٠٤٦ - (٥) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ تَوْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ
الْعَوَّامِ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أُذَيْنَةَ ، عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرَ بَرِيرَةٍ .

ثم استشهد المؤلف رابعاً لحديث عائشة الأول بحديث أبي هريرة رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(٦٢) - ٢٠٤٦ - (٥) (حدثنا إسماعيل بن توبة) بن سليمان بن زيد
الثقفي أبو سليمان الرازي ، أصله من الطائف ثم نزل قزوين ، صدوق ، من
العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) . يروي عنه : (ق) .
(حدثنا عباد بن العوام) بن عمر الكلابي مولاهم أبو سهل الواسطي ، ثقة ،
من الثامنة ، مات سنة خمس وثمانين ومئة (١٨٥ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه :
(ع) .

(عن يحيى بن أبي إسحاق) الحضرمي مولاهم البصري النحوي ، صدوق ،
ربما أخطأ ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه :
(ع) ، وعباد بن العوام .

وروى هو : (عن عبد الرحمن بن أذينة) - بنون مصغراً - العبدى الكوفي
قاضي البصرة ثقة ، من الثالثة ، وَهَمَ مَنْ ذَكَرَهُ فِي الصَّحَابَةِ ، مات سنة خمس
وتسعين تقريباً . يروي عنه : (ق) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير بريرة) بين المقام مع زوجها العبد
وبين فراقه ، فاختارت فراقه ، وأن تعتد لفراقه بعدة الحرة ، وفي رواية زيادة : (إن
قُرْبَكَ) أي : جامعك قريباً . . (فلا خيار لك) .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لأن رجاله ثقات ،
وغرضه : الاستشهاد به .

وهذه الأحاديث التي ذكرها المؤلف في هذا الباب باختلاف طرقها . . فيها
أبواب من الفقه ؛ فمنها : جواز إظهار الرجل محبة زوجته ، وجواز التذلل والرغبة
والبكاء بسبب ذلك ؛ إذ لم يُنكر النبي صلى الله عليه وسلم على مغيث شيئاً من
ذلك ولا نَبَّهه عليه ، وفيه جواز عرض الاستشفاع والتلطف فيه ، وتَنَزُّل الرجل
الكبير للمشفوع عنده وإن كان نازل القدر ، وفيه ما يدل على فقه بريرة ؛ حيث
فرقت بين الأمر والاستشفاع ، وأن أمر النبي صلى الله عليه وسلم كان محمولاً
عندهم على الوجوب ؛ بحيث لا يرد ولا يخالف .

وفيه النصوص على أن الزوج كان عبداً ، وفيه ما يدل على أن تمكين المخيرة
من نفسها طائعة . . يبطل خيارها ، ويفهم منه أن كل من له الخيار في شيء
فتصرف فيه تصرف الملاك مختاراً . . أن تصرفه فيه يسقط حق الخيار فيه ، وفيه
جواز تصريح المرأة بكرهة الزوج ، وفيه ما يدل على أن نفس اختيارها لنفسها
كان بمنزلة وقوع الطلاق إذا لم يُصْرَح زوجها بلفظ طلاق ولا غيره ، لكن الحال
دَلَّ على ذلك ، فاكْتَفَى بِهِ ، ووقع الطلاق عليها من زوجها ، ولذلك أمرها أن
تعتد عدة الحرة . انتهى من « المفهم » .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : خمسة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٠) - (٦٦١) - بَابُ : فِي طَلَاقِ الْأَمَةِ وَعِدَّتِهَا

(٦٣) - ٢٠٤٧ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدِ الْجَوْهَرِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ شَبِيبٍ الْمُسْلِيُّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى ، عَنْ عَطِيَّةَ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ
.....

(٣٠) - (٦٦١) - بَابُ : فِي طَلَاقِ الْأَمَةِ وَعِدَّتِهَا)

(٦٣) - ٢٠٤٧ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ (بن خليفة البجلي أبو جعفر الكوفي ، من صغار العاشرة ، صدوق ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (م د ت ق) .

(وإبراهيم بن سعيد الجوهري) أبو إسحاق الطبري ، نزيل بغداد ، ثقة حافظ ، من العاشرة ، مات في حدود خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(قالوا : حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ شَبِيبٍ (مكبراً (الْمُسْلِيُّ) - بضم الميم وسكون السين المهملة بعدها لام - نسبة إلى مُسْلِيَّةَ بن عامر الكوفي ، ضعيف ، من صغار الثامنة ، مات بعد المئتين . يروي عنه : (ق) .

(عن عبد الله بن عيسى) بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي ، ثقة فيه تشيع ، من السادسة ، مات سنة ثلاثين ومئة (١٣٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عطية) بن سعد بن جنادة - بضم الجيم بعدها نون خفيفة - العوفي الجدلي - بفتحيتين - أبي الحسن الكوفي ، صدوق يخطئ كثيراً ، وكان شيعياً مدلساً ، من الثالثة ، مات سنة إحدى عشرة ومئة (١١١ هـ) . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « طَلَقُ الْأُمَةِ اثْنَتَانِ وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ » .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ، قال البوصيري : لضعف عطية بن سعيد العوفي وعمر بن شبيب الكوفي .
(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : طلاق الأمة اثنتان ، وعدتها حيضتان) .

قال السندي : قوله : (طلاق الأمة) يدل على أن الطلاق والعدة باعتبار الأمة كذلك ، وعليه أبو حنيفة رحمه الله تعالى ، خلافاً للأئمة الثلاثة ، وكذلك يدل على أن القرء المعتبر في العدة بمعنى الحيض ؛ كما يقول أبو حنيفة ، لا الطهر . انتهى .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن رواه البيهقي في « سننه الكبرى » في كتاب الرجعة ، باب ما جاء في عدد الطلاق . . . إلى آخره ، من طريق سعدان بن نصر عن عمر بن شبيب به مرفوعاً ، وقال : الصحيح أنه موقوف على ابن عمر ، ورواه مالك في « الموطأ » موقوفاً على ابن عمر في كتاب الطلاق ، باب ما جاء في طلاق العبد ، وكذا رواه الدارقطني في « سننه » من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، ومن طريق الدارقطني وغيره رواه البيهقي في « سننه الكبرى » ، وله شاهد من حديث عائشة رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه ، وهو الحديث الذي رواه المؤلف بعد هذا الحديث .

فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف متناً وسنداً (٥) (٢٢٤) ؛ لضعف سنده ، وشاهده المذكور بعده ضعيف أيضاً ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



ثم استأنس المؤلف للترجمة ثانياً بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(٦٤) - ٢٠٤٨ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، حَدَّثَنَا
أَبْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ مُظَاهِرِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « طَلَاقُ الْأَمَةِ تَطْلِيقَتَانِ وَقُرْؤُهَا حَيْضَتَانِ » ،

(٦٤) - ٢٠٤٨ - (٢) (حدثنا محمد بن بشار) (حدثنا محمد بن بشار) بشار بن بشار ، ثقة
ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(حدثنا أبو عاصم) (حدثنا أبو عاصم) النزيل البصري الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم
الشبلي ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين (٢١٢ هـ) ، أو
بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا) (حدثنا) عبد الملك بن عبد العزيز (بن جريج) الأموي المكي ، ثقة ، من
السادسة ، مات سنة خمسين ومئة ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن مظاهر) (عن مظاهر) بصيغة اسم الفاعل (ابن أسلم) المخزومي المدني ، ضعيف ،
من السادسة . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن القاسم) (عن القاسم) بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي المدني ، ثقة فقيه
من فقهاء المدينة ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن عائشة) (عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه مظاهر بن أسلم ،
وهو مجهول عند أهل الحديث .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : طلاق الأمة) (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : طلاق الأمة) مصدر مضاف إلى
مفعوله ؛ أي : تطليق الأمة (تطليقتان) سواء كانت تحت حر أو عبد (وقرؤها)
أي : قرء عدتها (حيضتان)

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب في سنة طلاق العبد ، والترمذي في كتاب الطلاق ، باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان ، قال : وفي الباب عن عبد الله بن عمر ، قال أبو عيسى : حديث عائشة غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر بن أسلم ، ولا نعرف له في العلم غير هذا الحديث ، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق .

قال القاري في « المرقاة » : دل ظاهر الحديث على أن العبرة في العدة بالمرأة ، وأن لا عبرة بحرية الزوج وكونه عبداً ؛ كما هو مذهبنا ، ودل على أن العدة بالحيض دون الأطهار ، وقال المظهر بهذا الحديث .

وقال أبو حنيفة : الطلاق يتعلق بالمرأة ، فإن كانت أمة . . يكون طلاقها اثنتين ، سواء كان زوجها حراً أو عبداً ، وقال الشافعي ومالك وأحمد : الطلاق يتعلق بالرجل ؛ فطلاق العبد اثنان ، وطلاق الحر ثلاث ، ولا نظر للزوجة ، وعدة الأمة حيضتان ؛ لأنه لا نصف للحيض ، وإن كانت تعتد بالأشهر . . فعدة الأمة شهر ونصف ، وعدة الحرة ثلاثة أشهر . انتهى ما في « المرقاة » .

قال الخطابي في « المعالم » : اختلف العلماء في هذا : فقالت طائفة : الطلاق بالرجال ، والعدة بالنساء ، روي ذلك عن ابن عمر وزيد بن ثابت وابن عباس ، وإليه ذهب عطاء بن أبي رباح ، وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق ، فإذا كانت أمة تحت حر . . فطلاقها ثلاث وعدتها قرآن ، وإن كانت حرة تحت عبد . . فطلاقها ثنتان ، وعدتها ثلاثة أقراء ، في قول هؤلاء .

وقال أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري : الحرة تعتد بثلاثة أقراء ، سواء تحت حر أو تحت عبد ، وطلاقها ثلاث ؛ كالعدة ، والأمة تعتد قرئين وتطلق

قَالَ أَبُو عَاصِمٍ : فَذَكَرْتُهُ لِمُظَاهِرٍ فَقُلْتُ : حَدِّثْنِي كَمَا حَدَّثْتَ ابْنَ جُرَيْجٍ ، فَأَخْبَرَنِي عَنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « طَلَاقُ الْأُمَةِ تَطْلِيقَتَانِ وَقُرُؤُهَا حَيْضَتَانِ » .

تطليقتين ، سواء كانت تحت حر أو عبد ، والحديث حجة لأهل العراق إن ثبت ، ولكن أهل الحديث ضعفوه ، وقال أبو داود : هو حديث مجهول ؛ لجهالة راويه مظاهر بن أسلم .

قلت : فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف (٦) (٢٢٥) ؛ لضعف سنده ، وغرضه : الاستئناس به أيضاً .

قال محمد بن بشار : (قال) لنا (أبو عاصم) النبيل : (فذكرته) أي : فذكرت هذا الحديث الذي سمعته من ابن جريج (لمظاهر) بن أسلم حين لقيناه (فقلت) له : (حدثني) يا مظاهر هذا الحديث (كما حدثت) له (ابن جريج) من غير تغيير (فأخبرني) مظاهر (عن القاسم عن عائشة) رضي الله تعالى عنها ، (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : طلاق الأمة) أي : تطليقها وفكها من عقدة النكاح (تطليقتان) سواء كان زوجها حراً أو عبداً (وقروها) أي : قرء الأمة التي تعتد بها حين طلقت (حيضتان) أي : إن كانت من ذوات الأقراء ، وإلا . . فشهرا ونصف شهر .

والغرض من ذكر هذا : أن أبا عاصم حصل له العلو في السند بعد نزوله .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين ، كلاهما للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣١) - (٦٦٢) - بَابُ طَلَاقِ الْعَبْدِ

(٦٥) - ٢٠٤٩ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو لَهْيَعَةَ ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَيُّوبَ الْغَافِقِيِّ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

(٣١) - (٦٦٢) - (باب طلاق العبد)

(٦٥) - ٢٠٤٩ - (١) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد الذهلي النيسابوري ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير) المخزومي مولا هم المصري ، ثقة ، من كبار العاشرة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئتين (٢٣١ هـ) . يروي عنه : (خ م ق) .
(حدثنا) عبد الله (بن لهيعة) بن عقبة الحضرمي المصري القاضي ، صدوق ، من السابعة ، خلط بعد احتراق كتبه ، صدوق ، من السابعة ، ثقة فيما رواه عنه العبادلة . يروي عنه : (م د ت ق) ، مات سنة أربع وسبعين ومئة (١٧٤ هـ) .
(عن موسى بن أيوب) بن عامر (الغافقي) - بغين معجمة وفاء وقاف - المصري ، مقبول ، من السادسة ، مات سنة ثلاث وخمسين ومئة (١٥٣ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(عن عكرمة) البربري أبي عبد الله الهاشمي مولا هم ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .
(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لضعف ابن لهيعة فيما روى عنه غير العبادلة ، ولأن الغافقي مقبول .

قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّ سَيِّدِي زَوْجَنِي أَمَتَهُ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا ، قَالَ : فَصَعِدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَنْبَرَ فَقَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ؛ مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يُزَوِّجُ عَبْدَهُ أَمَتَهُ ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا ؛ إِنَّمَا الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ » .

(قال) ابن عباس : (أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل) من المسلمين ، لم أر من ذكر اسمه (فقال : يا رسول الله ؛ إن سيدي زوجني أمته ، وهو يريد أن يفرق بيني وبينها ، قال) ابن عباس : (فصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم المنبر ، فقال : يا أيها الناس ؛ ما بال أحدكم يزوج عبده أمته ، ثم يريد أن يفرق بينهما ؛ إنما الطلاق لمن أخذ بالساق) أي : إن الطلاق حق الزوج الذي له أن يأخذَ بساقِ المرأةِ لاحقَ المولى .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه حسن ؛ لأن ابن لهيعة لم ينفرد به في روايته عن موسى بن أيوب الغافقي ؛ فقد رواه الحاكم من طريق بقية بن الوليد قال : حدثني أبو الحجاج المهري عن موسى بن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبو الحجاج المهري هذا اسمه : رشدين بن سعد بن مُفْلِحِ بن هلال المهري المصري ؛ وهو رشدين بن أبي رشدين ، مختلف فيه ، من السابعة ، مات سنة ثمان وثمانين ومئة (١٨٨ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٢) - (٦٦٣) - بَابُ مَنْ طَلَّقَ أُمَّةً تَطْلِيقَتَيْنِ ثُمَّ اشْتَرَاهَا

(٦٦) - ٢٠٥٠ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ زَنْجَوِيهِ أَبُو بَكْرٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُعْتَبٍ ،
.....

(٣٢) - (٦٦٣) - (باب من طلق أمةً تطليقتين ثم اشتراها)

(٦٦) - ٢٠٥٠ - (١) (حدثنا محمد بن عبد الملك بن زنجويه) البغدادي (أبو بكر) الغزال ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(حدثنا عبد الرزاق) بن همام الحميري الصنعاني ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا معمر) بن راشد الأزدي البصري ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يحيى بن أبي كثير) صالح بن المتوكل الطائفي اليمامي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن عمر بن مُعْتَبٍ) بصيغة اسم الفاعل ، ويقال فيه : ابن أبي مُعْتَبٍ المدني ، وقال في « التقريب » : ضعيف ، من السادسة . انتهى ، وقال في « التهذيب » : روى عن أبي الحسن مولى بني نوفل ، وعنه : يحيى بن أبي كثير ، قال الميموني قال لنا أحمد : أما أبو الحسن . . فمعروف ، ولكن لا أعرف عمر ، وقال ابن المديني : منكر الحديث ، وقال أبو حاتم : لا أعرفه ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال ابن عدي : قليل الحديث ، له عندهم حديث ، يأتي في أبي الحسن .

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مَوْلَى بَنِي نُوْفَلٍ قَالَ : سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ عَبْدٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ
تَطْلِيقَتَيْنِ ثُمَّ أُعْتِقَا أَيْتَزَوَّجُهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فَقِيلَ لَهُ : عَمَّنْ ، قَالَ : قَضَى بِذَلِكَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ :

قلت : وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وذكره العقيلي وغيره في « الضعفاء » ،
فهو مختلف فيه . يروي عنه : (د س ق) .

(عن أبي الحسن مولى بني نوفل) مقبول ، من الرابعة . يروي عنه : (د س
ق) ، ولم أر من ذكر اسمه .

(قال) أبو الحسن : (سئل ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .
وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه عمر بن معتب ، فهو
مختلف فيه .

(عن عبد طلق امرأته تطليقتين) وهما رقيقان (ثم أعتقا) بالبناء للمفعول ؛
أي : العبد وامرأته هل (يتزوجها) أي : هل يراجعها ؛ أي : سئل ابن عباس هل
يجوز ذلك له أم لا ؟ (فقال) ابن عباس للسائل : (نعم) يجوز ذلك له ، فترجع
إليه بطلقة واحدة ، قال السندي : ظاهره أن العبد إذا أعتق . . صار له ثلاث
تطليقات ، فيمكن له الرجعة بعد الطلقتين ؛ لبقاء الثالث الحاصل بالعتق ،
ولكن العمل على خلافه ، فيمكن أن يُقال : إنَّ هذا حين كانت الطلقات الثلاث
واحدة ؛ كما رواه ابن عباس . . فالطلقتان للعبد حينئذ كانتا واحدة ، وهذا قد
تقرر أنه منسوخ الآن ، فلا إشكال فيه ، والله أعلم . انتهى منه .

(ف قيل له) أي : ف قيل لابن عباس ، لم أر من ذكر اسم هذا القائل : (عمن)
رويت هذا الحكم ، أمن رأيك أم رويته من النبي صلى الله عليه وسلم ؟ (قال)
ابن عباس : (قضى بذلك) أي : بجواز مراجعته (رسول الله صلى الله عليه
وسلم . قال عبد الرزاق) بالسند السابق : (قال عبد الله ابن المبارك) الحنظلي

لَقَدْ تَحَمَّلَ أَبُو الْحَسَنِ هَذَا صَخْرَةً عَظِيمَةً عَلَى عُنُقِهِ .

مولاهم المروزي ، ثقة متقن ، من الثامنة ؛ أي : قال معمر : فوالله (لقد تحمَّلَ أبو الحسن) مولى بني نوفل برواية (هذا) الحديث ؛ أي : فكأنما تحمل بروايته (صخرة عظيمة على عنقه) يريد بذلك إنكار ما جاء به من هذا الحديث . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داوود في كتاب الطلاق ، باب في سنة طلاق العبد ، والنسائي في كتاب الطلاق ، باب طلاق العبد . فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ، والله أعلم .

قال الخطابي في « المعالم » : لم يذهب إلى هذا أحد من العلماء فيما أعلم ، وفي إسناده مقال ، ومذهب عامة الفقهاء أن المملوكة إذا كانت تحت مملوك فطلقها تطليقتين . . أنها لا تصلح له إلا بعد زوج ، وأبو الحسن هذا قد ذُكِرَ بخيرٍ وصلاح ، وقد وثَّقه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان ، غير أن الراوي عنه عمر بن معتب ، وقد قال علي بن المديني : عمر بن معتب منكر الحديث ، وسئل عنه أيضاً ، فقال : مجهول ، لم يرو عنه غير يحيى ؛ يعني : ابن أبي كثير ، وقال أبو عبد الرحمن النسائي : عمر بن معتب ليس بالقوي ، وقال الأمير أبو نصر : منكر الحديث ، هذا آخر كلامه ، ومعتب - بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد التاء ثالث الحروف وكسرها وبعدها باء موحدة - انتهى كلام المنذري ، انتهى من « العون » .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ؛ كما مر .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٣) - (٦٦٤) - بَابُ عِدَّةِ أُمِّ الْوَلَدِ

(٦٧) - ٢٠٥١ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ مَطَرٍ الْوَرَّاقِ ، عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيَّوَةَ ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُرَيْبٍ ،

(٣٣) - (٦٦٤) - (بَابُ عِدَّةِ أُمِّ الْوَلَدِ)

(٦٧) - ٢٠٥١ - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن سعيد بن أبي عروبة) مهران اليشكري البصري ، ثقة حافظ له تصانيف ، من السادسة ، مات سنة ست ، وقيل : سبع : وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن مطر) بن طهمان (الوراق) أبي رجاء السلمي مولاهم الخراساني ، سكن البصرة ، صدوق كثير الخطأ وحديثه عن عطاء ضعيف ، من السادسة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة (١٢٥ هـ) ، ويقال : سنة تسع . يروي عنه : (م عم) .

(عن رجاء بن حيوة) - بفتح المهملة وسكون التحتية وفتح الواو - الكندي أبي المقدام الفلسطيني ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئة (١١٢ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن قبيصة بن ذؤيب) - بالمعجمة مصغراً - ابن حلحلة - بمهملتين

عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ : لَا تُفْسِدُوا عَلَيْنَا سُنَّةَ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا .

مفتوحتين بينهما لام ساكنة - الخزاعي أبي سعيد المدني ، وله رؤية من أولاد الصحابة ، مات سنة بضع وثمانين (٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن العاص) بن وائل السهمي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، أسلم عام الحديبية ، مات سنة ست وأربعين (٤٦ هـ) ، وقيل : بعد الخمسين . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) عمرو بن العاص : (لا تفسدوا علينا سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم) وفي رواية أبي داود : (لا تلبسوا علينا) - بفتح حرف المضارعة وكسر الباء المخففة - أي : لا تخلطوها بالرأي ، ويجوز التشديد ، كذا في « فتح الودود » ، أي : لا تغيروها عما وردت ، وتلك السنة (عدة أم الولد) وهي الجارية التي ولدت عن سيدها ، ثم مات عنها ، والمعنى : أن عدة أم الولد التي مات عنها سيدها (أربعة أشهر وعشراً) .

قال السندي : أي : عدتها من مولاهما (أربعة أشهر وعشراً) ونصب عشراً ؛ كما في الأصل على حكاية لفظ القرآن ، وروي (وعشر) بالرفع عطفاً على أربعة ؛ أي : أربعة أشهر وعشر ليال ؛ كالحررة المتوفى عنها زوجها وهي حائل ، والحديث حكمه الرفع ، لكن كثير من العلماء أخذوا به . انتهى منه .

قال الخطابي في « المعالم » : يحتمل هذا الحديث وجهين من التأويل ؛ أحدهما : أن يكون أراد بذلك سنة كان يرويها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نصاً وتوقيفاً .

والوجه الآخر : أن يكون ذلك منه اجتهداً على معنى السنة في الحرائر ، ولو

.....
كان معنى السنة التوقيف . . لأشبه أن يصرح به ، وأيضاً فإن التلبيس لا يقع في النصوص ، إنما يكون غالباً في الرأي والاجتهاد .

وقد تأوله بعضهم على أنه إنما جاء في أم الولد بعينها ؛ كأن أعتقها صاحبها ، ثم تزوجها ، وهذه إذا مات عنها مولها الذي هو زوجها . . كانت عدتها أربعة أشهر وعشراً ، إن لم تكن حاملاً ، بلا خلاف بين أهل العلم .

وقد اختلف العلماء في عدة أم الولد : فذهب الأوزاعي وإسحاق بن راهويه في ذلك إلى حديث عمرو بن العاص ، وقالوا : تعتد أم الولد أربعة أشهر وعشراً ؛ كالحرّة ، وروي ذلك عن ابن المسيب وسعيد بن جبير والحسن وابن سيرين .

وقال سفيان الثوري وأصحاب الرأي : عدتها ثلاث حيض ، وهو قول عطاء والنخعي ، وقد روي ذلك عن علي بن أبي طالب وابن مسعود .

وقال مالك والشافعي وأحمد ابن حنبل : عدتها حيضة ، وروي ذلك عن ابن عمر ، وهو قول عروة بن الزبير والقاسم بن محمد والشعبي والزهري . انتهى ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب في عدة أم الولد .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٤) - (٦٦٥) - بَابُ كَرَاهِيَةِ الزَّيْنَةِ لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا

(٦٨) - (٢٠٥٢) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَنْبَأَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْنَبَ ابْنَةَ أُمِّ سَلَمَةَ تُحَدِّثُ أَنَّهَا سَمِعَتْ أُمَّ سَلَمَةَ وَأُمَّ حَبِيبَةَ

(٣٤) - (٦٦٥) - (بَابُ كَرَاهِيَةِ الزَّيْنَةِ لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا)

أي : في مدة عدتها .



(٦٨) - (٢٠٥٢) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ (بن زاذان السلمي مولا هم الواسطي ، ثقة متقن ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا يحيى بن سعيد) بن قيس الأنصاري المدني القاضي ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن حميد بن نافع) الأنصاري أبي أفلح المدني ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .

(أنه سمع زينب ابنة أم سلمة) بنت أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومية ، ربيبة النبي صلى الله عليه وسلم رضي الله تعالى عنها ، ماتت سنة ثلاث وسبعين (٧٣ هـ) وحضر ابن عمر جنازتها قبل أن يَحْجَّ وَيَمُوتَ بمكة ، رضي الله تعالى عنهما (تُحَدِّثُ) للناس (أنها) أي : أن زينب (سمعت) والدتها (أم سلمة وأم حبيبة) بنت أبي سفيان رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

تَذْكُرَانِ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : إِنَّ ابْنَةً لَهَا تُؤْفِي عَنْهَا زَوْجَهَا فَأَشْتَكْتُ عَيْنُهَا ، فَهِيَ تُرِيدُ أَنْ تَكْحَلَها ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَرْمِي بِالْبُعْرَةِ عِنْدَ رَأْسِ الْحَوْلِ ،

أي : سمعتهما حالة كونهما (تذكران) وترويان للناس (أن امرأة) اسمُها عاتكة بنت نعيم بن عبد الله بن النخام ؛ كما في « معرفة الصحابة » لأبي نعيم (أتت) أي : جاءت (النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت) المرأة : يا رسول الله ؛ (إن ابنة) كائنة (لها) أي : لتلك المرأة ، ولم أر من ذكر اسم البنت ، وفيه التفات ، والحق أن يقال : ابنة لي (توفي عنها زوجها) المغيرة المخزومي (فاشتكت) أي : وجعت وآلمت ورمدت (عينيها) بالرفع على الفاعلية ، وعليه اقتصر النووي ، ويجوز النصب على أن الفاعل ضمير مستتر في (اشتكت) يعود على البنت ، ورجحه المنذري ، وقال الحريري : إنه الصواب والرفع لحن ، وفي بعض روايات مسلم : (عيناها) بلفظ التثنية ، وهي ترجح رواية الرفع (فهي) أي : بنتي (تريد أن تكحلها) أي : أن تعالجها بالاكتحال ؛ أي : هل تكتحلها أم تتركها على حالها وجعة ؟

(فقال) لها (رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي رواية مسلم زيادة : (لا) النافية هنا ؛ أي : قال لها : لا تكتحلنها ؛ أي : قال لها ذلك مرتين أو ثلاث ؛ كما في رواية مسلم ؛ لأنه (قد كانت إحداكن) أيها المُحدّاثُ على أزواجهن في الجاهلية عند الخروج من العدة والفراغ منها (ترمي بالبعرة) أي : ببعرة الإبل أو الغنم (عند رأس الحول) وتمامه من موت زوجها ؛ كأنها تقول عند رميها : كان جلوسُها في البيت وحبسُها نفسها سنة كاملة بالنسبة إلى حق الزوج عليها . . كالرُميّة بالبعرة .

وَإِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ وَعَشْرًا .

(وإنما هي) أي : العدة الشرعية ؛ أي : عدة الوفاة في الشرع كانت (أربعة أشهر وعشرًا) من الليالي على حكاية ما في القرآن ، ويجوز الرفع في الجزأين على الخبرية لضمير هي ؛ أي : وإنما هي ؛ أي : العدة الشرعية أربعة أشهر وعشر ليال ، والمراد بذكره تقليل المدة وتمرين الصبر عما منعت منه ؛ وهو الاكتحال في العدة ، والمعنى : لا تَسْتَكْثِرُ مدتها وَمَنْعَ الاكتحال فيها ؛ فإنها مدة قليلة ، ولذا قال : (وقد كانت إحداكن في الجاهلية إذا مات عنها زوجها . . تعتد كامل الحول ، ثم ترمي بالبعرة على رأس الحول وتماهه) والبعرة - بفتح الموحدة والعين وتسكن - : وهي روث البعير ، قال في « القاموس » : البعرة : رجيع ذي الخف والظلف ، واحدها بالهاء ، والجمع بعار .

وفي ذكر الجاهلية إشارة إلى أن الحكم في الإسلام صار بخلافه في الجاهلية ، وهو كذلك بالنسبة لما وصف من الصنيع ، لكن التقدير بالحول استمر في الإسلام بنص قوله تعالى : ﴿ وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَلَعًا إِلَى الْحَوْلِ ﴾ ^(١) ، ثم نسخت بالآية التي قبلُ ؛ وهي : ﴿ يَرْزُقْنَ أَنْفُسَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ ^(٢) ، والناسخ مقدم عليه تلاوةً ومتأخر نزولاً ؛ كقوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ ﴾ ^(٣) مع قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ ^(٤) . انتهى من « الإرشاد » .

قال النووي : وفي الحديث دليل على تحريم الاكتحال على المحدة ، سواء احتاجت إليه أم لا ، وجاء في الحديث الآخر في « الموطأ » وغيره في حديث أم سلمة : « اجعليه بالليل ، وامسحيه بالنهار » ، ووجه الجمع بين الأحاديث :

(١) سورة البقرة : (٢٤٠) .

(٢) سورة البقرة : (٢٣٤) .

(٣) سورة البقرة : (١٤٢) .

(٤) سورة البقرة : (١٤٤) .

.....

أنها إذا لم تحتج إليه . . لا يحل لها ، وإن احتاجت . . لم يجز بالنهار ، ويجوز في الليل ، مع أن الأولى تركه ، فإن فعلته . . مسحته بالنهار . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الطلاق ، باب تُجَدُّ المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرًا ، ومسلم في كتاب الطلاق ، باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة ، وأبو داود في كتاب الطلاق ، باب إحداد المتوفى عنها زوجها ، والترمذي في كتاب الطلاق ، باب ما جاء في عدة المتوفى عنها زوجها ، قال : وفي الباب عن فريضة بنت مالك أخت أبي سعيد الخدري وحفصة بنت عمر ، قال أبو عيسى : حديث زينب حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ؛ أن المتوفى عنها زوجها تبقى في عدتها الطيب والزينة ، وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحاق ، والنسائي في كتاب الطلاق ، باب عدة المتوفى عنها زوجها ، باب النهي عن الكحل للحادة ، والدارمي في كتاب الطلاق ، باب في إحداد المرأة على الزوج .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثاً واحداً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٥) - (٦٦٦) - بَابُ : هَلْ تُحَدُّ الْمَرْأَةُ عَلَى غَيْرِ زَوْجِهَا ؟

(٦٩) - ٢٠٥٣ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تُحَدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ » .

(٣٥) - (٦٦٦) - (بَابُ : هل تحد المرأة على غير زوجها ؟)

(٦٩) - ٢٠٥٣ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يحل لامرأة) تؤمن بالله واليوم الآخر ؛ كما في رواية مسلم (أن تحد) أي : تمتنع من الطيب والزينة (على ميت) أي : لأجل التفجع والتحزن على موت ميت أياً كان (فوق ثلاث) ليال مع أيامها (إلا على) موت (زوج) لها فتحد عليه أربعة أشهر وعشرة أيام .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الطلاق ، باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة وتحريمه في غير ذلك .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

قوله : « أن تحد » من الإحداد - بكسر الهمزة - من أحد الرباعي ، ويقال فيه : الحداد - بكسر الحاء المهملة - من حد الثلاثي ، ويروى بالجيم ؛ من جددت الشيء ؛ إذا قطعته ؛ لأنها قطعت نفسها من الزينة والطيب .

وأما الاستحداد - بالسين - فهو استعمال الحديد ؛ كالموسى في حلق الشعر على العانة ؛ كما هو معلوم ؛ أي : فمعنى الإحداد لغةً : المنع ، وشرعاً : امتناع

(٧٠) - ٢٠٥٤ - (٢) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ،

المرأة من الزينة ؛ أي : من استعمال الزينة في البدن ؛ بترك لبس مصبوغ يقصد
لزينة ؛ كثوب أصفر أو أحمر ، وبترك حلي من ذهب أو فضة أو غيرهما إن مُوِّهَ
بأحدهما ، وإنما حرم عليها ذلك ؛ لأنه يزيد في حسنها وجمالها ؛ كما قيل :

وما الحلبي إلا زينة لنقيصة يتم من حسن إذا الحسن قصرا
فأما إذا كان الجمال موفرا كحسنك لم يحتج إلى أن يزورا
وامتناعها من الطيب ؛ أي : من استعماله في بدن أو ثوب أو طعام أو كحل
غير محرم ، وضابط الطيب الذي يحرم على المعتدة : هو كل ما حرم على
المحرم ، لكن لا فدية عليها في استعماله ، بخلاف المحرم في ذلك .

وخرج بالمرأة : الرجل ، فلا يجوز له الإحداد مطلقاً ولو لحظة ؛ لأن
الإحداد إنما شرع ؛ لنقص عقلهن المقتضي عدم صبرهن ، وأحكامه مبسطة
في كتب الفروع ، فراجعها إن شئت . انتهى من « الكوكب » ، وله سابقة في
الجاهلية .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث حفصة زوج النبي صلى الله
عليه وسلم رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٧٠) - ٢٠٥٤ - (٢) (حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ) - بكسر الراء المخففة -

ابن مصعب التميمي أبو السري الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث
وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ) سلام بن سليم الحنفي مولاهم الكوفي ، ثقة متقن
صاحب حديث ، من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ ، عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحَدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ » .

(عن يحيى بن سعيد) بن قيس الأنصاري المدني ، ثقة متقن ، من الخامسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع) مولى ابن عمر الفقيه المدني ، ثقة ثبت ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة ، أو بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن صفية بنت أبي عبيد) بن مسعود الثقفية زوج ابن عمر ، قيل : لها إدراك ، وأنكره الدارقطني ، وقال العجلي : ثقة ، من الثانية . يروي عنها : (م د س ق) .

(عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قالت) حفصة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت) أي كان أباً كان أو أمّاً ، ابناً أو بنتاً ، أخاً أو أختاً ، إلى غير ذلك (فوق ثلاث) ليالٍ (إلا على زوج) فإنها تحد عليه أربعة أشهر وعشراً .

وإنما خص الله تعالى عدة الوفاة بأربعة وعشر ؛ لأن غالب الحمل يبين تحركه في تلك المدة ؛ لأن النطفة تبقى في الرحم أربعين ، ثم تصير علقة أربعين ، ثم مضغة في مثل ذلك ، فتلك أربعة أشهر ، ثم ينفخ فيه الروح بعد ذلك ، فتظهر حركته في العشر الزائد على الأربعة الأشهر . انتهى من « المفهم » .

وقد شدّد الحسن ، فقال : لا إحداد على المطلقة ولا على المتوفى عنها زوجها ، وهو قول يدل على إبطاله نصّ الأحاديث المتقدمة .

(٧١) - ٢٠٥٥ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ،
.....

وأما مَنْ رأى أن الإحداً على المطلقة . . فمستنده إلحاقها بالمتوفى عنها زوجها ، وليس بصحيح ، وللحصر الذي في الحديث ؛ لوجود الفرق بينهما ؛ وذلك أن الإحداً إنما هو مبالغة في التحرُّز من تعرُّضها لأسباب النكاح في حق المتوفى عنها ؛ لعدم الزوج فافتراقاً ، هذا إن قلنا : إن الإحداً معقول المعنى ، فإن قلنا : إنه تعبدى . . انقطع الإلحاق القياسي ، ولو سلّم صحة الإلحاق القياسي . . لكان التمسُّك بظاهر اللفظ أولى ، وقد بيَّنا أنه يدل على الحصر ، والله تعالى أعلم . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الطلاق ، باب وجوب الإحداً في عدة الوفاة وتحريمه في غير ذلك ، والنسائي في كتاب الطلاق ، باب عدة المتوفى عنها زوجها ، وابن أبي شيبة في « مصنفه » .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث عائشة .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عائشة بحديث أم عطية رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(٧١) - ٢٠٥٥ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (العبسي الكوفي ، ثقة متقن له تصانيف ، من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حدثنا عبد الله بن نمير) الهمداني الكوفي ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ ، عَنْ حَفْصَةَ ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يُحَدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا أَمْرَأَةٌ تُحَدُّ عَلَى زَوْجِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ ، »

(عن هشام بن حسان) الأزدي القردوسي البصري ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن حفصة) بنت سيرين الأنصارية البصرية ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنها : (ع) ، ماتت بعد المئة .

(عن أم عطية) نُسبية - مصغراً - بنت كعب الأنصارية المدنية ، وكانت من أفضل الصحابيات ، كانت تُمَرِّضُ المَرَضَى ، وتُداوي الجَرْحَى ، وتَغْسِلُ الموتى في مشاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله تعالى عنها ، ولأجل ذلك تُلقَّبُ بالغاسلة .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قالت) أم عطية : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يحد على ميت فوق ثلاث) ليال (إلا امرأة) بالرفع على أنه استثناء مفرغ ؛ أي : لا تحد امرأة على ميت فوق ثلاث إلا الزوجة ؛ فإنها (تحد على زوجها أربعة أشهر وعشراً) من الليالي (ولا تلبس) أي : المرأة المُحَدَّةُ على زوجها (ثوباً مصبوغاً) بأيّ صبغ كان ، سواء كان أحمر أو أصفر مثلاً ، إذا قُصد ذلك المصبوغ لزينة (إلا ثوبَ عَصَبٍ) من إضافة المسمى إلى الاسم ؛ أي : ثوباً يسمى بالعصب ؛ فإنها تلبسه ؛ لأنه ليس للزينة ، والعصب على وزان فلس : بُزْدٌ يُصْبَغُ غَزْلُهُ ثم يُنْسَجُ ، وهو من برود اليمن ؛ فإن العَصَبَ - وهو الورس - : صِبْغٌ لَا يَنْبُتُ إِلَّا بِالْيَمَنِ ، أفاده الفيومي .

قال القسطلاني : سمي بالعصب ؛ لأنه يُعَصَّبُ غزلها ؛ أي : يُربط ثم يصبغ

وَلَا تَكْتَحِلْ وَلَا تَطَيَّبُ إِلَّا عِنْدَ أَذْنَى طَهْرَهَا بِنُبْذَةٍ مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ .

ثم ينسج مصبوغاً ، فيخرج مُوشى ؛ لبقاء ما عصب منه أبيضَ ولم ينصبغ ، وإنما يعصب الذي دون اللحمية (ولا تكتحل) إلا لضرورة ليلاً فتمسحه نهاراً (ولا تَطَيَّبُ) - بفتح التاء وفتح الياء المشددة - أصله : ولا تتطيب ؛ من باب تفعل الخماسي ، حذفت إحدى التائين ؛ للتخفيف ؛ أي : ولا تتطيب المعتدة لموت زوجها (إِلَّا عِنْدَ أَذْنَى) وأَوَّل (طهرها) من الحيض ؛ أي : إلا عند أول طهرها ، فتطَيَّبُ عند أول طهرها (بِنُبْذَةٍ) أي : بقطعة (مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ) فتستعملها إذا طهرت من حيضها أو نفاسها ؛ أي : تبخر بها فَرَجَهَا ليزول عنها رائحةُ الدم .

والنُبْذَةُ - بضم النون وسكون الموحدة وفتح الذال المعجمة - : القِطْعَةُ من الشيء واليسيرُ منه ، وأما القُسْطُ والأظفار . . فنوعان من البخور ، وليس المقصودُ منه الطيبُ الذي رُخِّص فيه للمغتسلة من الحيض لإزالةِ الرائحةِ الكريهة ، تُتْبِعُ به أثرَ الدم لا للتطيب ، أفاده النووي ، وتقدم استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة ممسكة في موضع الدم في بابه ، فالمفهوم من المقام : أن استحباب ذلك لغير المحدة ، وإنما الجائز لها التبخر بالبخور المذكور ، وفي الكلام تقديم وتأخير ، والأصل : ولا تتطيب عند أدنى طهرها وأوله إلا بنبذة من قسط أو أظفار ، قال القرطبي : وأكثر ما يستعمل القسط والأظفار مع غيرهما فيما يتبخَّرُ به لا بمجردهما . انتهى « مفهوم » .

والقسط : عرق نباتٍ يُتْبَخَّرُ به عند مَسِّ العجن ، يُسَمَّى بالقبروش ، والأظفار : نوع من الطيب على شكلِ ظفرِ الإنسان .

فإن قلت : ما الحكمة في وجوب الإحداد في عدة الوفاة دون الطلاق ؟

فالجواب : أن الزينة والتطيب يستدعيان النكاح ، فنهيت عنه ؛ زجراً لها عن

.....

ذلك ؛ لأن الميت لا يتمكن عن منع معتدته من النكاح ، بخلاف المطلق الحي ؛ فإنه يُسْتَعْنَى بوجوده عن زاجر آخر . انتهى من « الإرشاد » .

قوله : « ولا تلبس ثوباً مصبوغاً » اعلم : أن الثوب إذا كان مصبوغاً بما فيه طيب أو لبسته المرأة للزينة . . فلا خلاف في حرمة على المعتدة إلا الثوب الأسود ؛ فإنه يجوز عند الأئمة الأربعة ، وأما إذا كان مصبوغاً بما ليس فيه طيب أو لبسته المرأة لغير الزينة ؛ مثل أن يكون الثوب خَلِقاً لا رائحة له . . فيجوز ، وكذلك إذا لم يكن عندها إلا ثوب مصبوغ ؛ فإنه لا بأس به ؛ لضرورة ستر العورة ، ولكن لا تقصد الزينة ؛ كما صرح الحاكم في « الكافي » ، وقيده ابن الهمام بقدر ما تَسْتَحْدِثُ ثوباً غَيْرَهُ ؛ إِمَّا ببيعِهِ والاستخلاف بثمنِهِ ، أو مِنْ مَالِهَا إن كان لها مال .

قوله : « إلا ثوب عصب » قال ابن دقيق العيد في « إحكام الأحكام » (٦٢/٤) :
العصب : ثياب تجلب من اليمن فيها بياض وسواد ، ولعله اسْتُثْنِيَ مِنَ الحرمة ؛ لخشونته وسواده ؛ فإنه لا تقصد به الزينة .

فأما إن كان مصبوغاً بلون آخر ، أو قصد به الزينة . . فلا يجوز ، ولذلك ذكر أكثر فقهاء الأحناف كراهة لبس العصب ، وكرهه أيضاً المالكية والشافعية ؛ كما في « شرح الأبي » .

فالحاصل : أن الذي أَذِنَ به صلى الله عليه وسلم هو المصبوغ بالسواد ، والذي كرهه الفقهاء ما كان مصبوغاً بغيره ، والله أعلم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الطلاق ، باب القسط للحادة عند الطهر ، وفي كتاب الجنائز ، ومسلم في كتاب الطلاق ، باب وجوب الإحداد ، وأبو داود في كتاب الطلاق ، باب فيما تجتنبه المعتدة

.....

في عدتها ، والنسائي في كتاب الطلاق ، باب ما تجتنب الحادة من الثياب
المصبوغة ، والدارمي في كتاب الطلاق .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٦) - (٦٦٧) - بَابُ الرَّجُلِ يَأْمُرُهُ أَبُوهُ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ

(٧٢) - (٢٠٥٦) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَعُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ ، عَنْ خَالِهِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ

(٣٦) - (٦٦٧) - (باب الرجل يأمره أبوه بطلاق امرأته)

(٧٢) - (٢٠٥٦) - (١) (حدثنا محمد بن بشار) ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا يحيى بن سعيد) بن فروخ التَّمِيمِيُّ (القطان) البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(وعثمان بن عمر) بن فارس العبدي البصري ، أصله من بخارى ، ثقة ، قيل : كان يحيى بن سعيد لا يرضاه ، من التاسعة ، مات سنة تسع ومئتين (٢٠٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قالا : حدثنا) محمد بن عبد الرحمن (بن أبي ذئب) المغيرة بن الحارث القرشي العامري المدني ، ثقة فقيه فاضل ، من السابعة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئة (١٥٨ هـ) ، وقيل : تسع وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن خاله الحارث بن عبد الرحمن) القرشي العامري ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة تسع وعشرين ومئة (١٢٩ هـ) . يروي عنه : (عم) .
(عن حمزة بن عبد الله بن عمر) بن الخطاب العدوي المدني شقيق سالم ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .
(عن عبد الله بن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

قَالَ : كَانَتْ تَحْتِي أُمْرَأَةٌ وَكُنْتُ أُحِبُّهَا وَكَانَ أَبِي يُبْغِضُهَا ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ
لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَمَرَنِي أَنْ أُطَلِّقَهَا فَطَلَّقْتُهَا .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) ابن عمر : (كانت تحتي امرأة) أي : زوجة (وكنت أحبها) محبة
شديدة (وكان أبي يبغضها) أي : يكرهها ، فأمرني أبي أن أطلقها ، فأبيت ؛ أي :
امتنعت من طلاقها (فذكر ذلك) الذي جرى بيني وبينه (عمر للنبي صلى الله
عليه وسلم ، فأمرني) رسول الله صلى الله عليه وسلم (أن أطلقها ، فطلقتها)
امتنالاً لأمر النبي صلى الله عليه وسلم وإرضاءً لوالدي .

وفي هذا الحديث دليل صريح يقتضي أنه يجب على الرجل إذا أمره أبوه
بطلاق زوجته . . أن يطلقها وإن كان يحبها ؛ فليس ذلك عذراً له في الإمساك ،
ويلحق بالأب الأم ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد بين أن لها من الحق على
الولد ما يزيد على حق الأب ؛ كما في حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال :
قلت : يا رسول الله ؛ من أبر ؟ قال : « أمك » ، قلت : ثم من ؟ قال : « أمك » ،
قلت : ثم من ؟ قال : « أمك » ، قلت : ثم من ؟ قال : « أباك . . . » الحديث .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأدب ، باب
في بر الوالدين ، والترمذي في كتاب الطلاق ، باب ما جاء في الرجل يسأله أبوه
أن يطلق زوجته ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، إنما نعرفه من
حديث ابن أبي ذئب ، والنسائي في كتاب الطلاق ، وسكت عنه أبو داود ، ونقل
المنذري تصحيح الترمذي وأقره .

ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



(٧٣) - ٢٠٥٧ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَجُلًا أَمَرَهُ أَبُوهُ أَوْ أُمُّهُ - شَكَّ شُعْبَةُ - أَنْ يُطْلَقَ أَمْرَاتُهُ ، فَجَعَلَ عَلَيْهِ مِئَةً مُحَرَّرٍ ، فَأَتَى أَبَا الدَّرْدَاءِ

ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمر بحديث أبي الدرداء رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٧٣) - ٢٠٥٧ - (٢) (حدثنا محمد بن بشار) العبدى البصرى ، لقبه بNDAR ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا محمد بن جعفر) الهذلى البصرى ربيب شعبة ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا شعبة) بن الحجاج العتكي البصرى ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عطاء بن السائب) الثقفى أبى محمد الكوفى صدوق اختلط ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(عن أبى عبد الرحمن) السلمى عبد الله بن حبيب بن ربيعة - بضم الراء وفتح الموحدة وتشديد الياء ثم العين المهملة - الكوفى المقرئ مشهور بكنيته ، ولأبيه صحبة ، ثقة ثبت ، من الثانية ، مات بعد السبعين . يروي عنه : (ع) .

(أن رجلاً) من المسلمين ، لم أر من ذكر اسمه (أمره أبوه أو) قال عطاء : أمرته (أمه ، شك شعبة) فيما قاله عطاء ؛ أي : أن رجلاً أمره أبوه (أن يطلق امرأته ، فجعل) الولد (عليه) أي : على نفسه ؛ أي : نذر على نفسه أن يحرر (مئة محرر) أي : نذر الولد على نفسه أن يعتق مئة رقبة إن طلق زوجته (فأتى) الولد (أبا الدرداء) ليسأله عن نذره وطلاق زوجته .

فَإِذَا هُوَ يُصَلِّي الضُّحَى وَيُطِيلُهَا ، وَصَلَّى مَا بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ : أَوْفِ بِنَذْرِكَ وَبِرِّ وَالِدَيْكَ ، وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « الْوَالِدُ أَوْسَطُ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ ، فَحَافِظُ عَلَى وَالِدَيْكَ أَوْ أَتْرَكَ » .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(فإذا هو) أي : أبو الدرداء (يصلي الضحى ويطيلها) أي : يطيل أبو الدرداء صلاة الضحى (وصلّى) أبو الدرداء (ما بين الظهر والعصر) أي : صلى الظهر والعصر وما بينهما من النوافل (فسأله) أي : فسأل الولد أبا الدرداء عن نذره وطلاق زوجته (فقال أبو الدرداء) للولد : (أوف بنذرك) بإعتاق مئة رقبة (وبِرِّ) أي : أطع (والديك) بطلاق زوجتك .

(وقال أبو الدرداء) بعدما أمر الولد بوفاء نذره وطاعة والديه ؛ استدلالاً على ما قاله للولد : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الوالد) أي : بر الوالد أباً كان أو أمّاً وطاعته وإرضاءه . . سبب لدخول الولد الجنة ، من (أوسط) وخيار وأفضل (أبواب الجنة ، فحافظ على والديك) الفاء فيه للإفصاح ؛ والتقدير : إذا عرفت أيها الولد ما قلته لك ؛ من أن بر الوالدين سبب ووسيلة إلى دخول الجنة ، وأردت بيان ما هو النصيحة لك . . فأقول لك : حافظ على بر الوالدين إن شئت دخول الجنة من أوسط أبوابها (أو اترك) بر الوالدين إن شئت عدم دخولك الجنة .

قوله : « أوسط أبواب الجنة » قال القاضي : أي : خير الأبواب وأعلاها .

والمعنى : إن أحسن ما يتوسل به إلى دخول الجنة ، ويتوسل به إلى وصول أعلى درجاتها العالية . . مطاوعة الوالد ومراعاة جانبه .

.....
وقال غيره : إن للجنة أبواباً ، وأحسنها دخولاً أوسطها ، وإن سبب دخول ذلك الباب الأوسط هو محافظة حقوق الوالد . انتهى .

والمراد بالوالد : الجنس ، وإذا كان حكم الوالد هذا . . فحكم الوالدة أقوى ، وبالاعتبار أولى .

قوله : (فأضع) فعل أمر من الإضاعة ، قوله : (ذلك الباب) بترك المحافظة عليه (أو احفظه) أي : داوم على تحصيله . انتهى « تحفة الأحوذى » .

قال أبو عيسى : هذا حديث صحيح ، أخرجه ابن حبان ، وأبو داود الطيالسي ، والحاكم في « مستدركه » ، وصححه وأقره الذهبي .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

کتابُ الکفارات

(٩) - كِتَابُ الْكُفَّارَاتِ

(٣٧) - (٦٦٨) - بَابُ يَمِينِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
الَّتِي كَانَ يَحْلِفُ بِهَا

(٧٤) - ٢٠٥٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ مُصْعَبٍ ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ هَلَالِ بْنِ
أَبِي مَيْمُونَةَ ،
.....

(٩) - (كِتَابُ الْكُفَّارَاتِ)

(٣٧) - (٦٦٨) - (بَابُ يَمِينِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
الَّتِي كَانَ يَحْلِفُ بِهَا)

(٧٤) - ٢٠٥٨ - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
مُصْعَبٍ) بن صدقة القرقساني - بقافين مضمومتين ومهملة - صدوق كثير
الغلط ، من صغار التاسعة ، مات سنة ثمان ومئتين (٢٠٨ هـ) . يروي عنه : (ت
ق) .

(عن) عبد الرحمن بن عمرو (الأوزاعي) الدمشقي ، ثقة فقيه فاضل ، من
السابعة ، مات سنة سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن يحيى بن أبي كثير) صالح بن المتوكل الطائي اليمامي ، ثقة ثبت ،
من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه :
(ع) .

(عن هلال) بن علي (بن أبي ميمونة) أسامة ، ويقال : هلال بن أبي هلال
العامري المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة بضع عشرة ومئة (١١٣ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ رِفَاعَةَ الْجُهَنِيِّ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا حَلَفَ . . قَالَ : « وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ » .

(عن عطاء بن يسار) الهلالي أبي محمد المدني مولى ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة ، من صغار الثانية ، مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن رفاعه) بن عرابة - بفتح المهملة والراء - (الجهني) المدني الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه ، له حديث واحد . يروي عنه : (ق) .

وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه محمد بن مصعب ، وهو ضعيف ، لكن لم ينفرد به عن الأوزاعي .

(قال) رفاعه الجهني : (كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا حلف) أي : إذا أراد الحلف على شيء تركاً كان أو فعلاً . . (قال) في حلفه : (والذي) أي : أقسمت بالإله الذي (نفس محمد بيده) المقدسة ؛ ليس الأمر كذا ، أو كان الأمر كذا .

قوله : (إذا حلف) أي : إذا أراد أن يحلف على شيء تركاً كان أو فعلاً ، وفيه : أنه ينبغي للإنسان أن يلاحظ أنه يبره تعالى ، وأنه تعالى قادر على التصرف فيه كيف شاء ، سيما عند الحلف باسمه تعالى ؛ ليرده ذلك عن الاجترار على المعاصي ، والحلف به تعالى كاذباً .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح وإن كان سنده ضعيفاً ؛ لأن محمد بن مصعب لم ينفرد به في روايته عن الأوزاعي ؛ لأن النسائي رواه في « عمل اليوم والليلة » عن هشام بن عمار عن يحيى بن حمزة عن الأوزاعي . . . إلى آخر السند ، ويحيى بن حمزة من رجال الشيخين ، فهو ثقة أي ثقة .

(٧٤) - ٢٠٥٨ - (م) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْعَانِيُّ ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ هَلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ عَرَابَةَ الْجُهَنِيِّ قَالَ : كَانَتْ يَمِينُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن ، ضعيف السند ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث رفاعه الجهني رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٧٤) - ٢٠٥٨ - (م) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عبد الملك بن محمد) الحميري البرسمي - بفتح الموحدة والمهملة بينهما راء ساكنة - (الصنعاني) من أهل صنعاء دمشق ، لين الحديث ، من التاسعة . يروي عنه : (د س ق) .

(حدثنا الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن هلال بن أبي ميمونة ، عن عطاء بن يسار ، عن رفاعه بن عرابة الجهني) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سبأياته أيضاً ، غرضه بسوقه : بيان متابعة عبد الملك بن محمد لمحمد بن مصعب في رواية هذا الحديث عن الأوزاعي ، ولكن هذا السند أيضاً ضعيف ، فحكمه : الضعف كالأول ؛ لأن فيه عبد الملك بن محمد ، فهو ضعيف أيضاً ؛ كمحمد بن مصعب .

(قال) رفاعه الجهني : (كانت يمينُ رسول الله صلى الله عليه وسلم) المراد باليمين : المحلوف به .

الَّتِي يَخْلِفُ بِهَا : « أَشْهَدُ عِنْدَ اللَّهِ » ، « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ » .

فقوله : (التي يحلف بها) صفة كاشفة لليمين . . لفظة : (أشهد عند الله) أي : أقسم بالله ؛ أن الأمر كذا وكذا ، أو كانت يمينه صلى الله عليه وسلم لفظة : (والذي نفسي بيده) أي : أقسم بالإله الذي نفسي وروحي بيده المقدسة . قال السندي : قوله : « أشهد عند الله » يحتمل : أنه من اليمين ، ويحتمل : أنه من كلام الصحابي ذكره تقديراً ؛ لصدقه فيما يقول ، وهذا هو الموافق للرواية الأولى . انتهى ، وإنما كرر المتن في المتابعة ؛ لما بين الروایتين من المخالفة . فهذه المتابعة أيضاً : صحيح متنها ، ضعيف سندها ؛ لأن فيه محمد بن عبد الملك ، فهو ضعيف .

قال البوصيري : وهذان الإسنادان المذكوران لابن ماجه في حديث رفاة الجهني . . ضعيفان ؛ لضعف محمد بن مصعب في السند الأول ، وضعف عبد الملك بن محمد في السند الثاني ، لكن لم ينفرد بالرواية عن الأوزاعي ، بل رواه النسائي في « عمل اليوم والليلة » بإسنادين : تارة رواه عن إسحاق بن منصور عن أبي المغيرة عن الأوزاعي به ، وتارة أخرى رواه عن هشام بن عمار عن يحيى بن حمزة عن الأوزاعي به ، فالسند الأول من سندي النسائي على شرط الشيخين ، والثاني على شرط البخاري ورفاعة ، هذا ليس له عند المؤلف سوى هذا الحديث الواحد ، وليس له في الأصول الخمسة شيء أصلاً . انتهى منه بتصرف .

فهذا الحديث المذكور في « ابن ماجه » صحيح المتن أصلاً ومتابعةً ، ضعيف السند أصلاً ومتابعةً ، والله تعالى أعلم .



ثم استشهد المؤلف لحديث رفاة الجهني بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٧٥) - ٢٠٥٩ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّافِعِيُّ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْعَبَّاسِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءِ الْمَكِّيُّ ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِيهِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : كَانَتْ أَكْثَرُ أَيْمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا وَمُصَرِّفٍ »

(٧٥) - ٢٠٥٩ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّافِعِيُّ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْعَبَّاسِ (المطلبي المكي ابن عم الإمام الشافعي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة سبع ، أو ثمان وثلاثين ومئتين (٢٣٨ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءِ الْمَكِّي) أَبُو عَمْرٍو البصري ، نزيل مكة ، ثقة تغير حفظه قليلاً ، من صغار الثامنة ، مات في حدود التسعين ومئة (١٩٠ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(عَنْ عَبَّادِ بْنِ إِسْحَاقَ) وَهُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ كِنَانَةَ الْمَدَنِيِّ نَزِيلُ الْبَصْرَةِ ، صدوق رمي بالقدر ، من السادسة . يروي عنه : (م عم) .

(عَنْ) مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ (ابْنِ شِهَابٍ) الزهري المدني ، ثقة إمام ، من الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ سَالِمٍ) بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، ثقة متقن ، من الثالثة ، مات في آخر سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِيهِ) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قَالَ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو : (كَانَتْ أَكْثَرُ) وَأَغْلَبُ (أَيْمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا) أَي : ليس الأمر كذلك أقسمت (وَ) اللَّهُ (مُصَرِّفٍ)

القلوب) أي : مقلبها من حالة إلى حالة أخرى ؛ أي : بالإله الذي يقلب القلوب من وهم إلى شك ، ومن شك إلى ظن ، ومن ظن إلى علم ، ومن علم إلى يقين ، ومن يقين إلى عين اليقين ، ومن عين اليقين إلى حق اليقين ، ومن حق اليقين إلى المراقبة ، ومن المراقبة إلى المشاهدة ومن المشاهدة إلى الوحدة ، وفي هذا المقام قال بعض العارفين :

خَلَّيَ الْخَلْقَ جَانِبًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ صَاحِبًا
وَلَا يَغْرِفُ الْوَاحِدَ حَقًّا إِلَّا الْوَاحِدُ صَدَقًا
قال السندي : قوله : « لا ، ومصرف القلوب » كلمة (لا) زائدة لتأكيد القسم ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ ^(١) ، أو لنفي ما تقدم من الكلام مثلاً ؛ كأن يقال له : هل الأمر كذا ؟ فيقول : لا ، وأقسمت بمصرف القلوب . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في كتاب الإيمان والندور ، باب الحلف بمصرف القلوب .
ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث رفاعة الجهني .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث رفاعة الجهني بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١) سورة البلد : (١) .

(٧٦) - ٢٠٦٠ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ ح وَحَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ كَاسِبٍ ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى جَمِيعاً ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هِلَالٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : كَانَتْ يَمِينُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا ، وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ » .

(٧٦) - ٢٠٦٠ - (٣) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا حماد بن خالد) (الخياط القرشي أبو عبد الله البصري ، نزيل بغداد ، ثقة أُمي ، من التاسعة . يروي عنه : (م عم) .

(ح ، وحدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب) المدني نزيل مكة ، صدوق ربما وهم ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) ، أو إحدى وأربعين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا معن بن عيسى) بن يحيى الأشجعي مولا هم أبو يحيى المدني القزاز ، ثقة ثبت ، قال أبو حاتم : هو أثبت أصحاب مالك ، من كبار العاشرة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(جميعاً) أي : كل من حماد بن خالد ومعن بن عيسى (عن محمد بن هلال) بن أبي هلال المدني مولى بني كعب ، صدوق ، من السادسة ، مات سنة اثنتين وستين ومئة (١٦٢ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(عن أبيه) هلال بن أبي هلال المدني مولى بني كعب ، مقبول ، من الرابعة . روى عن أبي هريرة ، ويروي عنه : (د س ق) ، وابنه محمد . (عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهلذان السندان من خماسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات . (قال) أبو هريرة : (كانت يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم لا) أي : ليس الأمر كما قلت (وأستغفر الله) من الخطأ والكذب في يميني ؛ أي :

.....

كانت يمينُ رسول الله صلى الله عليه وسلم أحياناً إذا حلف أن يقول : (لا ، وأستغفر الله) أي : أستغفر الله إن كان الأمر على خلاف ذلك ، وهو وإن لم يكن يميناً ، لكن شابهه من حيث إنه أكّد الكلام وقرّره وأعرب عن مخرجه من الكذب فيه وتحرّزه عنه ، فلذلك سماه يميناً ، قاله البيضاوي .

قال الطيبي : والوجه أن يقال : إن الواو في قوله : « وأستغفر الله » للعطف ، وهو يقتضي معطوفاً عليه محذوفاً ، والقرينة لفظة : (لا) لأنها لا تخلو إما أن تكون توطئة للقسم ؛ كما في قوله تعالى جل جلاله : ﴿ لَا أَقْسِمُ ﴾^(١) رداً للكلام السابق ، أو إنشاء قسم ، وعلى كلا التقديرين المعنى : لا أقسم بالله ، وأستغفر الله ، ويمكن أن يكون التقدير : كانت يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حلف مقرونة : (لا ، وأستغفر الله) يعني : إذا حلف وبالغ بقوله : لا ، وأستغفر الله ؛ يعني : مما يعلم به الله على خلاف ما وقع مني وصدر عني ؛ فإنه ولو لم يكن فيه المؤاخذه ، لكن حسناً الأبرار سيئات المقربين ، قاله القاري . انتهى من « العون » .

وعبارة السندي : قوله : (لا ، وأستغفر الله » أي : وأستغفر الله إن كان الأمر على خلاف ذلك ، وذلك وإن لم يكن يميناً ، لكنه مشابه به من حيث إنه أكّد الكلام ، فلذلك سماه يميناً ، قاله البيضاوي .

والوجه أن يقال : إن الواو في قوله : « وأستغفر الله » للعطف على محذوف ؛ وهو أقسم بالله ، وكلمة (لا) زائدة ؛ لتأكيد القسم ، أو لرد كلام سابق ، ولذلك قيل : الاستغفار كان لما يجري على لسانه من اليمين اللغو من غير قصد ، وهو

(١) سورة البلد : (١) .

.....
وإن كان معفواً عنه ، لكنه استغفر ؛ ليكون دليلاً على أن الاحتراز عنه أولى ،
والله أعلم . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الإيمان والنذور ،
باب ما جاء في يمين النبي صلى الله عليه وسلم ما كانت .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستشهاد به لحديث رفاة الجهنني .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للمتابعة ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٨) - (٦٦٩) - بَابُ النَّهْيِ أَنْ يُحْلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ

(٧٧) - ٢٠٦١ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَهُ يُحْلِفُ بِأَبِيهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ » ،

(٣٨) - (٦٦٩) - (باب النهي) عن (أن يُحلف بغير الله) بالبناء للمفعول .



(٧٧) - ٢٠٦١ - (١) (حدثنا محمد) بن يحيى (بن أبي عمر العدني) المكي ، ويقال : إن أبا عمر كنية يحيى ، صدوق صنف « المسند » ، وكان لازم ابن عيينة ، لكن قال أبو حاتم : كانت فيه غفلة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .

(حدثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه) عبد الله ، (عن عمر) بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعه) أي : سمع عمر حالة كون عمر (يحلف بأبيه) الخطاب (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله) عز وجل (ينهاكم) أيها الناس نهى تحريم عن (أن تحلفوا بآبائكم) مثلاً ؛ فإن المراد بالنهي : النهي عن الحلف بغير الله تعالى ، ولو ملكاً مقرباً ونبيّاً مرسلأ ، وإنما خص الآباء ؛ لأن الحلف بهم كان عادة الأبناء ، كذا في « المرقاة » .

وفي « سنن أبي داود والنسائي » : عن أبي هريرة : « لا تحلفوا بآبائكم ، ولا

قَالَ عُمَرُ : فَمَا حَلَفْتُ بِهَا ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا .

بأمهاتكم ، ولا بالأنداد - أي : بالأصنام - ولا تحلفوا إلا بالله ، ولا تحلفوا إلا وأنتم صادقون » .

(قال عمر) بالسند السابق : (ف) والله - كما في رواية مسلم - أي : فأقسمت لكم بالله الذي لا ناهي ولا أمر إلا هو ؛ (ما حلفت بها) أي : بالآباء ، أو بهذه اللفظة ؛ وهي لفظة : (وأبي) منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها ؛ كما في مسلم ؛ أي : نهى عن الحلف بالآباء حالة كوني (ذاكرًا) أي : قائلاً بها من قبل نفسي (ولا آثراً) أي : ولا حاكياً لها عن غيري ؛ بأن أقول : قال فلان : وأبي ؛ يعني : ما أجريت على لساني الحلف بها أصلاً ، لا بالقول ولا بالنقل .

والمعنى : لم يقع مني الحلف بها ولا تحدثت بالحلف بها عن غيري ، يقال : أثرت الحديث ؛ إذا نقلته عن غيرك ، قال القرطبي : إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الحلف بالآباء ؛ لما فيه من تعظيمهم بصيغ الأيمان .

لأن العادة جارية بأن الحالف منا إنما يحلف بأعظم ما يَعْتَقِدُهُ ، وإذا كان كذلك .. فلا أعظم عند المؤمن من الله تعالى ، فينبغي ألا يحلف بغيره تعالى ، فإذا حلف بغير الله .. فقد عظم ذلك الغير بمثل ما عظم به الله تعالى ، وذلك ممنوع منه ، وهذا الذي ذكرناه في الآباء جارٍ في كل محلوف به غير الله تعالى .

وإنما جرى ذكر الآباء هنا ؛ لأنه هو السبب الذي أثار الحديث حين سمع النبي صلى الله عليه وسلم عمر يحلف بأبيه ، وقد شهد لهذا المعنى قوله : « من كان حالفًا .. فلا يحلف إلا بالله » ، وهذا حصر ، وعلى ما قررناه ؛ فظاهر النص التحريم ، ويدخل في عموم هذا الحديث الحلف بالأشراف والولاة وحياتهم ؛ كما يوجد في بعض البلدان ، فلا ينبغي أن يُخْتَلَفَ في تحريمه ،

.....

وكذا الحلف بما كان معظماً في الشرع ؛ مثل : والنبي صلى الله عليه وسلم ،
والكعبة ، والعرش ، والكرسي ، وحرمة الصالحين ؛ فهو حرام داخل في عموم
هذا الحديث .

فإن قلت : كيف يحكم بتحريم الحلف بالآباء والنبي صلى الله عليه وسلم
قد حلف بذلك حين قال : « أفلح وأبيه إن صدق » وكيف يحكم بتحريم الحلف
بغير الله ، وقد أقسم الله تعالى بغيره ، فقال : ﴿ وَالضُّحَىٰ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَالشَّمْسِ ﴾ ^(٢) ،
﴿ وَالْعَدِيدِ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَاللَّيْلِ ﴾ ^(٤) ، إلى غير ذلك مما كان في كتاب الله تعالى
من ذلك ؟

قلت : فالجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم : « أفلح وأبيه » قد تقدم في
كتاب الأيمان ، وحاصله : أن ذلك يحتمل أن يكون صدر منه قبل أن يوحى إليه
بهذا النهي ، ويحتمل أن يكون ذلك جرى على لسانه من غير قصد إلى الحلف
به ؛ كما يجري في لغو اليمين الذي هو : (لا ، والله) ، (ويلى ، والله) .

وأما الجواب عن قسمه تعالى بتلك الأمور .. فمن وجهين :
أحدهما : أن المقسم به محذوف ؛ تقديره : ورب الضحى ، ورب الشمس ،
مثلاً ، قاله أكثر أئمة المعاني .

وثانيهما : أن الله تعالى يقسم بما يريد ؛ كما يفعل ما يريد ؛ إذ لا حكم
عليه ولا حاكم فوقه ، ونحن المحكوم عليهم ، وقد أبلغنا حكمه على لسان نبيه

(١) سورة الضحى : (١) .

(٢) سورة الشمس : (١) .

(٣) سورة العاديات : (١) .

(٤) سورة النازعات : (١) .

(٧٨) - ٢٠٦٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا
عَبْدُ الْأَعْلَى ، عَنْ هِشَامٍ ،
.....

صلى الله عليه وسلم ، فقال : « من كان حالفاً . . فليحلف بالله أو ليصمت ، ومن
كان حالفاً . . فلا يحلف إلا بالله » فيجب علينا الانقياد والامتثال لحكم ذي العزة
والجلال . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الأيمان والنذور ،
باب لا تحلفوا بآبائكم ، ومسلم في كتاب الأيمان ، باب النهي عن الحلف بغير الله
تعالى ، وأبو داود في كتاب الأيمان ، باب كراهية الحلف بالآباء ، والترمذي
في كتاب النذور والأيمان ، باب كراهية الحلف بغير الله ، قال أبو عيسى : هذا
حديث حسن صحيح . والنسائي في كتاب الأيمان والنذور ، باب كراهية الحلف
بالآباء ، والدارمي في كتاب النذور والأيمان ، باب النهي عن أن يحلف بغير الله
عن ابن عمر .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عمر بن عبد الرحمن بن سمرة رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(٧٨) - ٢٠٦٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا
عَبْدُ الْأَعْلَى (بن عبد الأعلى السامي - بالمهمله - البصري ، ثقة ، من الثامنة ،
مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن هشام) بن حسان الأزدي القردوسي أبي عبد الله البصري ، ثقة من
أثبت الناس في ابن سيرين ، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال ؛ لأنه قيل :

عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاغِي وَلَا بِآبَائِكُمْ » .

كان يرسل عنهما ، من السادسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن الحسن) بن أبي الحسن يسار البصري الأنصاري مولاهم ، ثقة فقيه فاضل مشهور ، رأس أهل الطبقة الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الرحمن بن سمرة) بن حبيب بن عبد شمس العبشمي أبي سعيد البصري ، من مسلمة الفتح رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (ع) ، مات بالبصرة سنة خمسين (٥٠ هـ) ، أو بعدها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) عبد الرحمن : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تحلفوا بالطواغي) أي : بالأصنام ؛ جمع طاغية ؛ وهو كل ما عبد من دون الله ، وقيل : الطاغية مصدر ؛ كالعافية ، سمي بها الصنم ؛ للمبالغة ، ثم جمع على طواغٍ ، (ولا) تحلفوا (بآبائكم) وأمهاتكم .

قوله : « بالطواغي » جمع طاغية على وزن فاعلة ؛ من الطغيان ، والمراد بها : الأصنام ، سميت بذلك ؛ لأنها سبب الطغيان ، فهي كالفاعلة له .

وقيل : الطاغية مصدر كالعافية ، سمي بها الصنم ؛ للمبالغة ، ثم جمعت على طواغٍ ، على وزن جوارٍ . انتهى « ملا علي » .

وقيل : يحتمل أن يسمى بها كل من طغى وجاوز الحد في الشر ، وهم عظماء الكفار ، وروي هذا الحديث في غير مسلم بلفظ : « لا تحلفوا بالطواغيت » وهو جمع طاغوت ؛ وهو الصنم ؛ كما في النووي .

.....

قوله : « ولا بآبائكم » كانت العرب في جاهليتهم يحلفون بالطواغي وبآبائهم ، فنهوا عن ذلك ؛ ليكونوا على تيقظ في محاوراتهم ؛ حتى لا يسبق به لسانهم ؛ جرياً على ما تعودوه . انتهى .

قال القرطبي : قوله : « بالطواغي » الطواغي جمع طاغية ؛ كالروابي جمع رابية ، والدوالي جمع دالية ، والسواني جمع سانية ؛ مأخوذة من الطغيان ؛ وهو الزيادة على الحد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلَتُكُمُ فِي الْجَارِيَةِ ﴾ ^(١) ؛ أي : زاد ، وقد تقدم أن الطواغي والطواغيت : كل معبود سوى الله ، في كتاب الأيمان ، وقد تقرر أن اليمين بذلك محرم ، ومع ذلك فلا كفارة فيه عند الجمهور لأجل الحلف بها ، ولا لأجل الحنث .

أما الأول . . فلأن النبي صلى الله عليه وسلم قد قال : « من قال : والللات والعزى . . فليقل : لا إله إلا الله » ، ولم يذكر كفارة ، ولو كانت . . لوجب تنبيهنا عليها ؛ لتعيين الحاجات إلى ذلك .

وأما الثاني . . فلأنها ليست بيمين منعقدة ولا مشروعة فيلزم بالحنث فيها الكفارة ، وقد شذ بعض الأئمة وتناقض فيما إذا قال : أشرك بالله ، أو أكفر بالله ، أو هو يهودي ، أو هو نصراني ، أو بريء من الإسلام ، أو من النبي صلى الله عليه وسلم ، أو من القرآن ، وما أشبه ذلك ، فقال : هي أيمان يلزم بها كفارة إذا حنث فيه .

أما شذوذه . . فلأنه لا سلف له فيه من الصحابة ، ولا موافق له من أئمة الفتوى فيما أعلم ، وأما تناقضه . . فلأنه قال : لو قال : واليهودية والنصرانية والنبي والكعبة . . لم يحنث وعليه كفارة عنده مع أنها على صيغ الأيمان

(١) سورة الحاقة : (١١) .

(٧٩) - ٢٠٦٣ - (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ ،
حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ ،

اللغوية ، فأوجب الكفارة فيما لا يقال عليه يمين ، لا لغة ولا شرعاً ، ولا هو من ألفاظهما ، ولو عكس . . لكان أولى وأمسّ ، ولا حجة له في كفارة ؛ إذ تلك الكلمات ليست أيماناً ؛ كما بيناه ، ولو سلمنا أنها أيمان . . فليست بمنعقدة ، فلا يتناولها العموم ، ثم يلزم بحكم العموم أن يوجب الكفارة في كل ما يقال عليه يمين لغة وعرفاً ، ولم يُقَلْ بذلك أحد ، والله أعلم . انتهى من « المفهم » .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الأيمان ، باب لا يحلف باللات والعزى ولا بالطوغيت معلّقاً ، ومسلم في كتاب الأيمان ، باب من حلف باللات والعزى . . فليقل : لا إله إلا الله ، والنسائي في كتاب الأيمان والنذور .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه به :
الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عمر بن حديث أبي هريرة رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(٧٩) - ٢٠٦٣ - (٣) (حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم) بن عمرو
العثماني مولاهم (الدمشقي) أبو سعيد ، لقبه دحيم - مصغراً - ثقة حافظ
متقن ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه :
(خ د س ق) .

(حدثنا عمر بن عبد الواحد) بن قيس السلمى الدمشقي ، ثقة ، من التاسعة ،
مات سنة مئتين (٢٠٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (د س ق) .

عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ حَمِيدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ حَلَفَ فَقَالَ فِي يَمِينِهِ : بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى .. فَلْيَقُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

(عن) عبد الرحمن بن عمرو (الأوزاعي) الدمشقي ، ثقة فقيه إمام ، من السابعة ، مات سنة سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن مسلم ابن شهاب (الزهري) ثقة ، من الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبلها بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن حميد) بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة ، من الثانية ، مات سنة خمس ومئة (١٥٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من حلف) منكم - كما في رواية مسلم - أيها المسلمون (فقال في يمينه) : أقسم (باللات) اسم صنم كان لثقيف بالطائف (و) أقسم بـ (العزى) اسم سمرة تعبد ، لها حمى ؛ أي : حلف بهما بلا قصد ، بل سبق إليه لسانه على عاداتهم .. (فليقل : لا إله إلا الله) كفارة لما قاله بلا قصد .

فإن قيل : كيف يتصور من مسلم أن يحلف باللات أو بغيره من الأصنام ؟

فالجواب : أن القوم كانوا حديثي العهد بالشرك ، وكانت أيمان الجاهلية جارية على ألسنتهم ، فربما كانت ألسنتهم تنطق بمثل هذه الأيمان من غير أن يتعمدوا ذلك باختيارهم ، ويؤيده ما أخرجه النسائي في باب الحلف باللات والعزى عن سعد بن أبي وقاص قال : كنا نذكر الأمر وأنا حديث عهد

.....
بالجاهلية ، فحلفت بالللات والعزى ، فقال لي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : بئس ما قلت ، ائت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره ؛ فإننا لا نراك إلا قد كفرت ، فأتيته فأخبرته ، فقال لي : « قل : لا إله إلا إله وحده لا شريك له ثلاث مرات ، وتعوذ بالله من الشيطان ثلاث مرات ، واتفل عن يسارك ثلاث مرات ، ولا تعد له » ، وأخرجه أيضاً ابن ماجه وابن حبان وصححه ؛ كما في « فتح الباري » .

قوله : « فليقل : لا إله إلا الله » قال الخطابي : واليمين إنما تكون بالمعبود المعظم ، فإذا حلف بالللات ونحوه . . فقد ضاهى الكفار ، فأمر أن يتدارك بكلمة التوحيد ، وقال ابن العربي : من حلف بها جاداً . . فهو كافر ، ومن قالها جاهلاً أو ذاهلاً . . يقول : لا إله إلا الله ، يكفر الله عنه ويرد قلبه عن السهو إلى الذكر ، ولسانه إلى الحق ، وينفي عنه ما جرى به من اللغو ، كذا في « فتح الباري » (٤٧١/٨) .

وخص اللات بالذكر في هذا الحديث ؛ لأنها كانت أكثر ما تجري على ألسنتهم ، وحكم غيرها من أسماء آلهتهم حكمها ؛ إذ لا فرق بينها وبين العزى وغيرها . انتهى من « المفهم » .

قال النووي : قال أصحابنا : إذا حلف بالللات والعزى وغيرهما من الأصنام ، أو قال : إن فعلت كذا . . فأنا يهودي ، أو نصراني ، أو بريء من الإسلام ، أو بريء من النبي صلى الله عليه وسلم ، أو نحو ذلك . . لم تنعقد يمينه ، بل عليه أن يستغفر الله تعالى ويقول : لا إله إلا الله ، ولا كفارة عليه ، سواء فعله أم لا ، هذا مذهب الشافعي ومالك وجماهير العلماء ، وقال أبو حنيفة : تجب الكفارة في كل ذلك إلا في قوله : أنا مبتدع .

وتوهم هذه العبارة أن الحنفية تجب عندهم الكفارة بالحلف بالللات والعزى ،

.....

وليس الأمر كذلك ؛ فإن الحلف بغير الله تعالى لا ينعقد ؛ كما هو مصرح في كتبهم .

نعم ؛ إذا حلف بقوله : إن لم أفعل كذا وكذا . . فأنا كافر ، أو يهودي ، أو نصراني . . فإن ذلك ينعقد عندهم يميناً ؛ لأن العرف شائع بذلك ، ومبنى الأيمان على العرف . انتهى .

مبحث

في اللات والعزى وتاريخهما

اللات والعزى كلاهما صنمان يعبدهما الجاهليون ؛ فأما اللات . . فقد روي بتخفيف التاء وبتشديدها ؛ كما في « لسان العرب » (٣٨٨/٢) ، وهي من الأصنام القديمة المشهورة عند العرب ، وذكر ابن الكلبي في كتاب الأصنام له أنه كان صخرة مربعة بيضاء ، بنت ثقيف عليها بيتاً ، صاروا يسيرون إليه ، يضاهون به الكعبة ، وله حجة وكسوة ، ويحرمون واديه ، وكانت سدنته لآل أبي العاص أو لبني عتاب بن مالك ، وكانت قريش وجميع العرب يعظمونه أيضاً ، ويتقربون إليه ، حتى إن ثقيفاً كانوا إذا قدموا من سفر . . توجهوا إلى بيت اللات أولاً ؛ للتقرب إليه وشكره على السلامة ، ثم يذهبون بعد ذلك إلى بيوتهم . انتهى من « معجم البلدان » للحموي (٤/١٧) .

واختلف المؤرخون في موضع اللات : فقليل : إنه كان بالطائف ، وقيل : بنخلة ، وقيل : بعكاظ ، وقيل : في جوف الكعبة ، والأصح : أنه كان بالطائف في موضع منارة مسجد الطائف اليسرى اليوم ؛ كما حكاها الحموي في « معجم البلدان » (٤/١٧) عن ابن المنذر ، فهدمه المغيرة بن شعبة رضي الله تعالى عنه بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم .

.....
واختلفوا أيضاً في وجه تسميته : فذكر ابن جرير في « تفسيره » (٣٤/٢٧)
أن اللات هي من الله ، ألحقت فيه التاء فأنت ؛ كما قيل : عمرو للذكر ، وعمرة
للأنثى ، وحكاه العيني أيضاً عن الثعلبي ، ثم قال : أرادوا أن يسموا آلهتهم
بلفظة الله ، فصرفها الله إلى اللات ؛ صيانة لهذا الاسم الشريف ، كذا في « عمدة
القاري » (٣٥/١١) .

وذكر غير واحد من العلماء أنه بتشديد التاء اسم فاعل ؛ من لت السوق
والسمن ، وكان في ذلك الموضع رجل يلت السوق للحجاج ، فلما مات ..
عكفوا على قبره فعبدوه ، وإليه أشار ابن عباس عند البخاري في تفسير سورة
النجم من « صحيحه » .

واختلفوا في اسم ذلك الرجل : فقيل : إنه عامر بن الظرب العدواني ، وقيل :
صِزْمَةُ بن غُثْم ، وقيل : غيره ، راجع كتب التفسير ، و« لسان العرب » ، و« تاج
العروس » ، « وعمدة القاري » ، « وفتح الباري » .

وأما العزى .. فهي صنمٌ أنثى كذلك ، وهي أخذت عهداً في رأي ابن الكلبي
من اللات ومناة ، اتخذها ظالم بن أسعد ، ووُضعت بِوَادٍ من نخلة الشام ، يقال
له : الحُرَّاض بِإِزاء الغُمير ، عن يمين المصعد إلى العراق من مكة ؛ وذلك فوق
ذات عرق إلى البستان بتسعة أميال ، ويظهر أنَّ العزى كانت سمرة لها حمى ،
وكان الناس يتقربون إليها بالندور ، وهي عبادة من العبادات المعروفة للشجر ،
وقد ذكر الطبري روايات عديدة تفيد أن العزى شَجِيرَات ، ولكنه أورد روايات
أخرى تفيد أنها حجر أبيض ، راجع « تفسيره » (٣٥/٢٧) ، وذكر ابن حبيب في
« المحبر » (٣/٥) أن العزى شجرة بنخلة عندها وثن تعبدها غطفان ، سدنُّها
من بني صِرمة بن مرة .

(٨٠) - ٢٠٦٤ - (٤) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ
الْخَلَّالُ.....

وكانت قريش تعظمها ، وكانت غني وباهلة تعبدها معهم ، فبعث رسول الله
صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد ، فقطع الشجرة ، وهدم البيت ، وكسر
الوثن ، راجع للتفصيل « أخبار مكة » للأزرقي (ص ٧٨) وما بعدها ، و« معجم
البلدان للحموي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الأيمان
والنذور ، باب لا يحلف باللات ، ومسلم في كتاب الأيمان ، باب من حلف
باللات والعزى .. فليقل : لا إله إلا الله ، وأبو داود في كتاب الأيمان
والنذور ، باب الحلف بالأنداد ، والترمذي في كتاب النذور والأيمان ، باب
(١٧) ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب
الأيمان والنذور ، باب الحلف باللات ، وأحمد في « المسند » ، والبغوي في
« شرح السنة » .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث عمر بن الخطاب رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(٨٠) - ٢٠٦٤ - (٤) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين .
يروى عنه : (ق) .

(والحسن بن علي) بن محمد الهذلي أبو علي (الخلال) المكي ، ثقة حافظ

قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ سَعْدٍ قَالَ : حَلَفْتُ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (قُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ،)

له تصانيف ، من الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) .
يروي عنه : (خ م د ت ق) .

كلاهما (قال : حدثنا يحيى بن آدم) بن سليمان الكوفي ، ثقة حافظ فاضل ، من كبار التاسعة ، مات سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن إسرائيل) بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن) جده (أبي إسحاق) عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني الكوفي ، ثقة مكثر عابد ، من الثالثة ، مات سنة تسع وعشرين ومئة (١٢٩ هـ) ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن مصعب بن سعد) بن أبي وقاص الزهري المدني ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة ثلاث ومئة (١٠٣ هـ) .

(عن سعد) بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) سعد : (حلفت باللات والعزى) بعدما أسلمت وأنا حديث عهد بالجاهلية ، فقال لي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : بئس ما قلت ، ائت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره ؛ فإننا لا نراك إلا قد كفرت ، فأخبرته فأخبرته (فقال) لي (رسول الله صلى الله عليه وسلم قل : لا إله إلا الله وحده لا شريك له) استدراكاً لما فاتك من تعظيم الله تعالى في محله ، ونفياً لما تعاطيت من تعظيم الأصنام صورة ، وأما من قصد الحلف بالأصنام تعظيماً

ثُمَّ أَنْفُثُ عَنْ يَسَارِكَ ثَلَاثًا ، وَتَعَوِّذُ وَلَا تَعُدُّ .

لها . . فهو كافر - والعياذ بالله تعالى - (ثم انفث) أي : اتفل (عن يسارك ثلاثاً) من المرات طرداً للشيطان وإهانة له (وتعوذ) بالله من شره ووسوسته فيما يستقبل (ولا تعد) إلى ما قلته أولاً من الحلف بالأصنام .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في « سننه » في كتاب الأيمان ، باب الحلف باللات والعزى ، وأخرجه ابن حبان وصححه ؛ كما في « فتح الباري » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٩) - (٦٧٠) - بَابُ مَنْ حَلَفَ بِمَلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ

(٨١) - ٢٠٦٥ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ حَلَفَ بِمَلَّةٍ سِوَى »

(٣٩) - (٦٧٠) - (بَابُ مَنْ حَلَفَ بِمَلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ)

(٨١) - ٢٠٦٥ - (١) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد الذهلي النيسابوري ، ثقة حافظ متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا) محمد بن إبراهيم (بن أبي عدي) وقد ينسب لجدّه ؛ كما هنا ، البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن خالد) بن مهران أبي المنازل - بفتح الميم ، وقيل : بضمها - (الحذاء) البصري ، ثقة يرسل ، من الخامسة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي قلابة) عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي البصري ، ثقة فاضل كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات بالشام هارباً من القضاء سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن ثابت بن الضحاك) بن خليفة الأشهلي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (ع) ، وأبو قلابة ، مات سنة أربع وستين (٦٤ هـ) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) ثابت : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من حلف بملة سوى

الإِسْلَامُ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا .. فَهُوَ كَمَا قَالَ .

الإِسْلَامُ) كاليهودية والنصرانية مثلاً ، والملة - بكسر الميم وتشديد اللام - : الدين والشريعة .

وهي نكرة في سياق الشرط ، فتعم جميع الملل ؛ كاليهودية والنصرانية والدهرية ونحوها ؛ كالمجوسية والصابئة وأهل الأوثان وعبدة الشياطين والملائكة ، (سوى) بالجر المقدر صفة لملة ، حالة كونه (كاذباً) فيما حلف عليه (متعمداً) أي : قاصداً الكذب لا ناسياً ، قال القسطلاني : يستفاد منه أن الحالف إن كان مُطْمَئِنّاً بالإيمان وهو كاذب في تعظيم ما لا يعتقد تعظيمه .. لم يكفر ، وإن قاله معتقداً لليمين بتلك الملة ؛ لكونها حقاً .. كفر ، وإن قاله لمجرد التعظيم لها باعتبار ما كان قبل النسخ .. فلا يكفر . انتهى .

(فهو) أي : ذلك الحالف ، وهو جواب الشرط (كما قال) وقوله : « فهو » مبتدأ ، و « كما قال » في موضع الخبر ؛ أي : فهو كائن كما قال ، وظاهره : أنه يكفر بذلك ، قال الحافظ : ويحتمل أن يكون المراد بهذا الكلام التهديد والمبالغة في الوعيد لا الحكم ، وكأنه قال : فهو مستحق مثل عذاب من اعتقد ما قال ، ونظيره : « من ترك الصلاة .. فقد كفر » أي : استوجب عقوبة من كفر . قال ابن المنذر : قوله : « فهو كما قال » ليس على إطلاقه في نسبته إلى الكفر ، بل المراد أنه كاذب ككذب المعظم لتلك الملة . انتهى ، انتهى من « العون » .

وقال ابن المنذر : اختلف فيمن قال : أكفر بالله ونحوه إن فعلت كذا ، ثم فعل : فقال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء وقتادة وجمهور فقهاء الأمصار : لا كفارة عليه ولا يكون كافراً ، إلا إن أضمر ذلك بقلبه ، قال الأوزاعي والثوري والحنفية وأحمد وإسحاق : هو يمين وعليه الكفارة ، قال ابن المنذر : والأول أصح ؛ لقوله

صلى الله عليه وسلم : « من حلف باللات والعزى . . فليقل : لا إله إلا الله » ، ولم يذكر كفارة ، زاد غيره : وكذا قوله : « من حلف بملة سوى الإسلام . . فهو كما قال » ، فأراد التغليظ في ذلك حتى لا يجترئ أحد عليه .

قال ابن دقيق العيد : الحلف بالشيء حقيقة : هو القسم به ، وإدخال بعض حروف القسم عليه ؛ كقوله : والله ، وقد يطلق على التعليق بالشيء يمين ؛ كقولهم : من حلف بالطلاق ، فالمراد : تعليق الطلاق ، وأطلق عليه الحلف ؛ لمشابهته باليمين في اقتضاء الحنث والمنع . انتهى من « التحفة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الأدب ، باب ما ينهى من السباب واللعن ، ومسلم في كتاب الأيمان ، باب تحريم قتل الإنسان نفسه ، وأبو داود مطولاً في كتاب الأيمان والنذور ، والترمذي في كتاب الأيمان والنذور ، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير ملة الإسلام ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب الأيمان والنذور ، باب الحلف بملة غير الإسلام .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ثابت بحديث أنس بن مالك رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٨٢) - ٢٠٦٦ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَرَّرٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ : سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا يَقُولُ : أَنَا إِذَا لَيْهُودِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَجَبَتْ » .

(حدثنا بقية) بن الوليد بن صائد الكلاعي الميتمي الحمصي ، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء ، من الثامنة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عبد الله بن محرز) - بصيغة اسم الفاعل ؛ من حرر المضعف بمهمات - الجزري القاضي ، متروك ، من السابعة ، مات في خلافة أبي جعفر . يروي عنه : (ق) .

(عن قتادة) بن دعامة .

(عن أنس) بن مالك رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عبد الله بن محرز ، وهو متروك ، ولتدليس بقية عنه .

(قال) أنس : (سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً) من المسلمين ، ولم أر من ذكر اسمه (يقول) ذلك الرجل في حلفه : (أنا إذا) أي : إذا لم يكن الأمر كذا وكذا (ليهودي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لذلك الرجل الحالف : (وجبت) اليهودية عليك وثبتت .

قال السندي : قوله : « وجبت » أي : هذه الكلمة ؛ أي : مقتضاها ، أو اليهودية على ذلك التقدير .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث ثابت بن الضحاك ، رواه الأئمة الستة ، وهو المذكور قبل هذا الحديث ، ورواه أيضاً أبو داود والنسائي من حديث بريدة .

(٨٣) - ٢٠٦٧ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَمُرَةَ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رَافِعِ الْبَجَلِيِّ ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ ،

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن بغيره ، ضعيف السند ؛ لما تقدم آنفاً ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث ثابت .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ثابت بحديث بريدة بن الحصيب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٨٣) - ٢٠٦٧ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَمُرَةَ (الأحمسي أبو جعفر السراج ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ستين ومئتين (٢٦٠ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (ت س ق) .

(حَدَّثَنَا عمرو بن رافع) بن الفرات القزويني (البجلي) أبو حجر - بضم المهملة وسكون الجيم - ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة سبع وثلاثين ومئتين (٢٣٧ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا الفضل بن موسى) السيناني - بمهملة مكسورة ونونين - أبو عبد الله المروزي ، ثقة ثبت ، من كبار التاسعة ، مات سنة اثنتين وتسعين ومئة (١٩٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الحسين بن واقد) المروزي أبي عبد الله القاضي ، ثقة له أوهام ، من السابعة ، مات سنة تسع وخمسين ومئة (١٥٩ هـ) ويقال : سبع وخمسين ومئة . يروي عنه : (م عم) .

(عن عبد الله بن بريدة) بن الحصيب الأسلمي أبي سهل المروزي قاضيهما ،

عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ قَالَ : إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا .. فَهُوَ كَمَا قَالَ ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا .. لَمْ يَعُدْ إِلَى الْإِسْلَامِ سَالِمًا » .

ثقة ، من الثالثة ، مات سنة خمس ومئة (١٠٥ هـ) وقيل : بل خمس عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) بريدة بن الحصيبي الأسلمي المروزي رضي الله تعالى عنه .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قال) بريدة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قال : إني بريء من الإسلام) إن فعلت كذا أو إن لم أفعله (فإن كان كاذباً) في حلفه .. فهو كما قال) فيه مبالغة تهديد وزجر مع التشديد عن ذلك القول .

قال الحافظ : قال ابن المنذر : اختلف فيمن قال : أكفر الله ونحو ذلك إن فعلت كذا ، ثم فعله : فقال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء وقتادة وجمهور فقهاء الأمصار : لا كفارة عليه ولا يكون كافراً إلا إن أضمر ذلك في قلبه ، وقال الأوزاعي والثوري والحنفية وأحمد وإسحاق : هو يمين وعليه الكفارة ، قال ابن المنذر : والأول أصح ؛ لقوله : « من حلف باللات والعزى .. فليقل : لا إله إلا الله » ، ولم يذكر فيه كفارة ، زاد غيره : ولذا قال : « من حلف بملة غير الإسلام .. فهو كما قال » ، فأراد التغليظ في ذلك حتى لا يجترئ أحد عليه . انتهى .

قال الخطابي : فيه دليل على أن من حلف بالبراءة من الإسلام .. فإنه يأثم ولا تلزمه الكفارة ؛ وذلك لأنه جعل عقوبتها في دينه ، ولم يجعل في ماله شيئاً ، وقد ذكرنا اختلاف أهل العلم في الباب الأول . انتهى .

(وإن كان صادقاً) أي : في حلفه ؛ يعني : مثلاً حلف إن فعلت كذا .. فأنا بريء من الإسلام ، فلم يفعل ، فبر في يمينه .. (لم يعد إلى الإسلام سالماً) من

.....
الكفارة ، بل تجب عليه الكفارة ؛ لأن فيه نوع استخفاف بالإسلام ، فيكون بنفس
هذا الحلف آثماً . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأيمان والندور ،
باب ما جاء في الحلف بالبراءة وبملة غير الإسلام ، والنسائي في كتاب الأيمان
والندور ، باب الحلف بالبراءة وبملة الإسلام .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٠) - (٦٧١) - بَابُ : مِنْ حُلِفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرِضَ

(٨٤) - ٢٠٦٨ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَمُرَةَ ، حَدَّثَنَا
أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ :
سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا يَحْلِفُ بِأَبِيهِ فَقَالَ :

(٤٠) - (٦٧١) - (باب : من حلف له) بالبناء للمفعول (بالله فليرض)



(٨٤) - ٢٠٦٨ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَمُرَةَ (الأحمسي
أبو جعفر السراج ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ستين ومئتين ، وقيل قبلها .
يروي عنه : (ت س ق) .

(حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن عبد الرحمن بن خالد بن ميسرة القرشي
مولاهم ؛ مولى السائب بن يزيد أبو محمد الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، لكن
ضعف في الثوري ، مات سنة مئتين (٢٠٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن عجلان) القرشي مولاهم ؛ مولى فاطمة بنت الوليد بن عتبة
المدني ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي
عنه : (م عم) .

(عن نافع) مولى ابن عمر .

(عن ابن عمر) رضي الله عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) ابن عمر : (سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يحلف بأبيه)
لم أر من ذكر اسمه ؛ أي : يحلف على أنه فعل كذا ، أو لم يفعل كذا باسم
أبيه (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم على جهة العموم : أيها المسلمون

« لَا تَخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ ، مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ فَلْيَصْدُقْ ، وَمَنْ حَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ . .
فَلْيَرْضَ ، وَمَنْ لَمْ يَرْضَ بِاللَّهِ . . فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ » .

(لا تحلفوا) على أمر من الأمور تركاً كان أو فعلاً (ب) أسماء (آبائكم) ولا تحلفوا بالله كذباً تعظيماً باسم الله (من حلف ب) أي اسم من أسماء (الله) تعالى أو صفة من صفات ذاته . . (فليصدق) أي : فليكن حلفه على أمر صدق لا على كذب ؛ صوناً لاسم الله عن جعله عرضةً لأيمانكم .

(وَمَنْ حَلَفَ لَهُ) بالبناء للمفعول ؛ أي : ومن حلف لأجل إرضائه وإكرامه (ب) اسم (الله . . فليرض) ذلك الحلف ولْيَقْبَلْهُ ولا يَرُدَّهُ عَلَى الحالف ، وَلِيُظَنَّ صِدْقَهُ فيما حلف عليه ؛ اخْتِزَاماً لاسم الله تعالى (وَمَنْ لَمْ يَرْضَ) أي : ومن لم يُصَدِّقْ ولم يَقْبَلْ بِحَلْفِ مَنْ حَلَفَ لَهُ (ب) اسم (الله . . فليس) ذلك المحلوف له الذي رَدَّ حَلْفَ مَنْ حَلَفَ لَهُ باسم الله (مِنْ) أَهْلِ قُرْبِ (الله) تعالى وصيدقه ورضاه ؛ لِمَا عِنْدَهُ مِنْ اسْتِخْفَافِ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ حيث لم يحترم ولم يُقَدِّرَ اسم الله تعالى .

قال السندي : قوله : « فَلْيَصْدُقْ » من الصِدْق ضِدَّ الكذب لا من التصديق ؛ أي : فَلْيَكُنْ صادقاً في حلفه « وَمَنْ حَلَفَ لَهُ » بالبناء للمفعول ؛ أي : حَلَفَ بِاللَّهِ لِإِرضائه . . « فليس من الله » أي : مِنْ قُرْبِهِ « في شيء » .

والحاصل : أَنَّ أَهْلَ الْقُرْبِ والمنزلة عند الله تعالى يُصَدِّقُونَ الحالفَ باسم الله فيما حَلَفَ عليه ؛ تعظيماً لاسمه تعالى ، واحتراماً له ، وَمَنْ لَمْ يُصَدِّقْهُ مع إمكان التصديق له . . فليس من أهلِ الْقُرْبِ عند الله تعالى . انتهى .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ؛ كما في « تحفة الأشراف » ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(٨٥) - ٢٠٦٩ - (٢) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنِ كَاسِبٍ ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ يَحْيَى بْنِ النَّضْرِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « رَأَى عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَجُلًا يَسْرِقُ فَقَالَ : أَسْرَقْتَ ؟ قَالَ : لَا »

ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمر بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٨٥) - ٢٠٦٩ - (٢) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنِ كَاسِبٍ (المكيُّ صدوق ربما وهم ، من العاشرة ، مات سنة أربعين أو إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) الحارثي مولا هم المدني ، صدوق يهيم ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي بكر) اسمه كنيته (ابن يحيى بن النضر) الأنصاري المدني ، مستور ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .

(عن أبيه) يحيى بن النضر الأنصاري المدني ، ثقة ، من الرابعة . يروي عنه : (ق) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : رأى عيسى ابن مريم) عليه السلام (رجلاً يسرق) أي : يأخذ مال الناس خفية (فقال) عيسى عليه السلام للرجل السارق : (أسرفت ؟) أي : هل سرفت مال الناس ؟ (قال) الرجل لعيسى : (لا)

وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَقَالَ عِيسَى : آمَنْتُ بِاللَّهِ وَكَذَّبْتُ بِصَرِي .

أي : ما سرقْتُ مال الناس (و) الله ؛ أي : أقسمْتُ لك بالإله (الذي لا إله إلا هو ، فقال عيسى) للرجل : (آمَنْتُ بالله) الذي أَقْسَمْتُ لي باسمِه (وكذَّبْتُ بصري) فيما ظنَّنتُ بك من سرقتك .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء ، باب قول الله تعالى : ﴿ وَذَكَرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ ﴾ ^(١) ، ومسلم في كتاب الفضائل ، باب فضائل عيسى عليه السلام ، وأحمد في « المسند » ، والبغوي في « شرح السنة » ، باب الستر ، وقال : هذا حديث متفق عليه ، والنسائي ، والبيهقي .

قال السندي : قوله : (آمَنْتُ بالله) أي : صدقت بأنه عظيم ينبغي تصديق من حلفَ به (وكذَّبْتُ بصري) فإن البصر قد يُخطئ ، فينبغي تصديق الحالف باسم الله بِتَخَطُّةِ البصر ، فمقتضى تعظيمه تعالى أن يُصدَّق الحالفُ به بتخطئةِ البصر . انتهى منه .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١) سورة مريم : (١٦) .

(٤١) - (٦٧٢) - بَابُ الْيَمِينِ حِنْثٌ أَوْ نَدَمٌ

(٨٦) - ٢٠٧٠ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ بَشَّارِ بْنِ كِدَامٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّمَا الْحَلْفُ حِنْثٌ »

(٤١) - (٦٧٢) - بَابُ الْيَمِينِ حِنْثٌ أَوْ نَدَمٌ

(٨٦) - ٢٠٧٠ - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا أبو معاوية) محمد بن خازم الضرير التميمي مولاهم ، ثقة ، من التاسعة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) .

(عن بشار بن كدام) - بكسر الكاف - السلمي الكوفي ، قيل : هو أخو مسعر ، وردَّ ذلك الدارقطني ، ضعيفٌ ، من السادسة . يروي عنه : (ق) .

(عن محمد بن زيد) بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي المدني ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .

(عن) جده عبد الله (بن عمر) بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما . وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه بشار بن كدام ، متفق على ضعفه .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما الحلف) بوزن الكَتِف (حِنْثٌ) - بكسر فسكون - أي : ذَنْبٌ يَحْتَاجُ تَكْفِيرَهُ ؛ أي : تكفير ذلك الذنب والتوبة عنه إلى كفارة ؛ أي : إلى إخراج كفارة يمين فيما إذا حلفت على ترك المأمورات ؛ كالصلاة ، وحنثت بفعلها ، فيجب عليك التكفير عن حنثك

(أَوْ نَدَمٌ) - بفتحيتين - ولفظة (أَوْ) بمعنى الواو ؛ أي : غالباً ؛ أي : حنث إن أتى بالمحلوف عليه ؛ لكونه واجباً ، وَنَدَمٌ في تكفيره على إخراج المال إذا كَفَّرَ ، وفي الحديث أنه لا ينبغي الحلف للمؤمن ؛ لإفضائه إلى الإثم والندم .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه ابن حبان في « صحيحه » : في كتاب الأيمان والنذور وصححه ، وابنُ أبي شيبة في « مسنده » ، وأبو يعلى الموصلي ، والحاكم في « مستدركه » ، والبيهقي في « سننه » من طريق سلم بن جنادة ، فذكره بإسناده ومثله سواء ، وقال : بَشَّارُ بْنُ كَدَامٍ هو أخو مِصْعَرِ بْنِ كَدَامٍ ، ثُمَّ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَاصِمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : (الْيَمِينُ أَثْمَةٌ أَوْ مَنْدَمَةٌ) فلم ينفرد به بشار بن كدام .

قال البيهقي : قال البخاري : حديث عُمَرُ أَوْلَى ، وأخرجه القضاة في « مسند الشهاب » ، والطبراني في « المعجم الصغير » .
فدرجةُ هذا الحديث : أنه صحيحُ المتن بغيره ؛ لأن له شواهداً ؛ كما قد عَلِمَتْ ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

وَاللَّهُ سَجَانُهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ

(٤٢) - (٦٧٣) - بَابُ الْأِسْتِثْنَاءِ فِي الْيَمِينِ

(٨٧) - ٢٠٧١ - (١) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَنْبَأَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ حَلَفَ فَقَالَ : »

(٤٢) - (٦٧٣) - بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْيَمِينِ

(٨٧) - ٢٠٧١ - (١) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ (بن إسماعيل العنبري) أبو الفضل البصري ، ثقة حافظ ، من كبار الحادية عشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن همام الصنعاني ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أَنْبَأَنَا مَعْمَرٌ) بن راشد الأزدي البصري ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ) عبد الله (بن طاووس) بن كيسان أبي محمد اليماني ، ثقة عابد فاضل ، من السادسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِيهِ) طاووس بن كيسان اليماني أبي عبد الرحمن الحميري مولاهم الفارسي ، يقال : اسمه ذكوان ، ولقبه طاووس ، ثقة فقيه فاضل ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قَالَ) أبو هريرة : (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ حَلَفَ فَقَالَ)

في حلفه : (إِنْ شَاءَ اللَّهُ) متصلاً بيمينه . . (فله ثنياء) أي : فله الإتيان بإن شاء الله في حلفه ؛ كأن يقول : والله ؛ لا أدخل هذه الدار إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فإذا دخل . . فلا كفارة عليه ؛ لأن يمينه لم تنعقد عليه ؛ لتعليقه بمشيئة الله تعالى ، ومشية الله وعدمها مُغيبة .

قوله : « فله ثنياء » والثنيا - بوزن الدنيا - : اسم مصدر ؛ مِنْ اسْتَنْتَى الخماسي ، فهو بمعنى الاستثناء ؛ أي : إِنْ الاستثناء يَنْفَعُهُ حَيْثُ لَا حِنْثٌ وَلَا كِفَارَةٌ عَلَيْهِ ، سواءً أَتَى بالمحلف عليه أم لا . انتهى « سندي » .

قال الحافظ : الاستثناء في الاصطلاح : إخراج بعض ما يتناولها اللفظ ، وأداتها : إِلَّا وأخواتها ، وتُطلق أيضاً على التعليق ؛ ومنها : التعليق على المشيئة ، وهو المراد في هذه الترجمة ، فإذا قال : لأفعلن كذا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى . . فَقَدْ اسْتَنْتَى ، وكذا إذا قال : لا أفعل كذا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأيمان والنذور ، باب الاستثناء في اليمين ، والترمذي في كتاب النذور والأيمان ، باب ما جاء في الاستثناء في اليمين ، قال أبو عيسى : سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ، فقال : هذا حديث خطأ ، أخطأ فيه عبد الرزاق حيث اختصره من حديث معمر عن ابن طاووس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : إِنْ سليمان بن داود قال : لأطوفن الليلة على سبعين امرأة . . . إلى آخره ، والنسائي في كتاب الأيمان والنذور ، باب الاستثناء .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(٨٨) - ٢٠٧٢ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ حَلَفَ وَأَسْتَثْنَىٰ إِنْ شَاءَ .. رَجَعَ ، وَإِنْ شَاءَ .. تَرَكَ غَيْرُ حَانِثٍ » .

ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٨٨) - ٢٠٧٢ - (٢) (حدثنا محمد بن زياد) بن عبيد الله الزياتي أبو عبد الله البصري ، لقبه يُؤْيُؤُ - بتحتانيتين مضمومتين - صدوق يخطئ ، من العاشرة ، مات في حدود الخمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (خ ق) .
(حدثنا عبد الوارث بن سعيد) بن ذكوان العنبري مولا هم أبو عُبَيْدَةَ التَّنُورِيُّ ، ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة ثمانين ومئة (١٨٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن أيوب) بن أبي تميمة العنزي السخثياني ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ حَلَفَ) عَلَى يَمِينٍ - كما في رواية أبي داود - أي : عَلَى مَحْلُوفٍ عَلَيْهِ ؛ مِنْ فِعْلِ شَيْءٍ أَوْ تَرْكِهِ (واستثنى) عن يمينه ، فقال في استثنائه : إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى متصلاً بيمينه ؛ كَأَنْ قَالَ : لأَفْعَلَنَّ كَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، أَوْ لَا أَفْعَلَنَّ كَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ (إِنْ شَاءَ .. رَجَعَ) عن يمينه ، فَيَتْرُكُ المَحْلُوفَ عَلَى فِعْلِهِ مثلاً (وَإِنْ شَاءَ .. تَرَكَ) يَمِينَهُ عَلَى حَالِهِ ، فَيَفْعَلُ المَحْلُوفَ عَلَى فِعْلِهِ حَالَهُ كونه (غَيْرُ حَانِثٍ) يَمِينَهُ فِي تَرْكِ المَحْلُوفِ عَلَيْهِ أَوْ فِي فِعْلِهِ ؛ أي : فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ تَرْكاً وَلَا فِعْلاً .

قوله : (مَنْ حَلَفَ وَاسْتَثْنَى ...) إلى آخره ، قال الخطابي : معناه : أن يستثني بلسانه نطقاً دون أن يستثني بقلبه ؛ لأنَّ في هذا الحديث من غير رواية أبي داود : « مَنْ حَلَفَ ، فقال : إن شاء الله » ، فعَلَّقَ بالقول ، وقد دَخَلَ في هذا كلُّ يمين كَانَتْ ؛ بطلاق ، أو عِتَاق ، أو غيرهما ؛ لأنَّه صلى الله عليه وسلم عَمَّ ولم يَخْصَّ ، ولم يختلف الناس في أنه لو حَلَفَ بالله لَيَفْعَلَنَّ كذا ، أو لا أفعلن كذا واستثنى ، أَنَّ الحِنْث عنه ساقط .

فأما إذا حلف بطلاق أو عتاق ، واستثنى . . فإن مالك بن أنس والأوزاعي ذهبوا إلى أن الاستثناء لا يغني عنه شيئاً ؛ فالطلاق والعتاق واقعان ، وَعِلَّةُ أصحابِ مالك في هذا أن كُلَّ يمين تدخلها الكفارة . . فإن الاستثناء يُعْمَلُ فيها ، وما لا تَدْخُلُهُ الكفارة . . فالاستثناء فيه باطل ، قال مالك : إذا حلف بالمشي إلى بيت الله الحرام ، واستثنى . . فإن استثناءه ساقط والحنث فيه لازم . انتهى .

قال الحافظ : قال ابن المنذر : واختلفوا في وقت الاستثناء : فالأكثر على أنه يشترط أن يتصل بالحلف ، قال مالك : إذا سكت أو قطع كلامه . . فلا تُنْيَا ، وقال الشافعي : يُشْتَرَطُ وَضَلُّ الاستثناء بالكلام الأول ، وَوَضَلُّهُ : أن يكون نَسَقاً - أي : متصلاً - ، فإن كان بينهما سكوت . . انقطع إلا إن كانت سكتة تذكُّرٍ ، أو تنفُّسٍ أو عِيٍّ أو انقطاع صوت ، وكذا يقطعُه الأخذُ في كلام آخر .

ولَخَّصَهُ ابنُ الحاجب فقال : شرطُه الاتصالُ لفظاً ، أو فيما في حُكْمِهِ ؛ كقَطْعِهِ لتنفُّسٍ ، أو سُعالٍ ، ونحوه مما لا يمنعُ الاتصالَ عرفاً ، ومن الأدلة على اشتراط اتصال الاستثناء بالكلام قوله تعالى لأيوب : ﴿ وَخَذَ بِيَدِكَ ضَرْبًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَتْ ﴾ ^(١) ؛ فإنه لو كان الاستثناء يُفِيدُ بَعْدَ قطع الكلام . . لقال : استثنى ؛ لأنه

(١) سورة ص : (٤٤) .

أسهل من التحيل ؛ لحلّ اليمين بالضرب ، وللزم منه بطلان الإقرارات والطلاق والعق ، فيستثنى من أقرّ أو طلق أو عتق بعد زمان ، ويرتفع حكم ذلك . انتهى ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأيمان والنذور ، باب الاستثناء في اليمين ، والنسائي في كتاب الأيمان ، باب إذا حلف فقال له رجل : إن شاء الله هل له استثناء ، وأحمد في « المسند » ، والترمذي في كتاب النذور والأيمان ، باب ما جاء في الاستثناء في اليمين ، قال : وفي الباب عن أبي هريرة ، قال أبو عيسى : حديث ابن عمر قد رواه عبيد الله بن عمر وغيره عن نافع عن ابن عمر ، وهكذا روي عن سالم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما موقوفاً ، ولا نعلم أحداً رفعه غير أيوب السخيتاني .

وقال إسماعيل بن إبراهيم : وكان أيوب أحياناً يرفعه وأحياناً لا يرفعه ، والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ؛ أن الاستثناء إذا كان موصولاً باليمين . . فلا حث عليه ، وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس وعبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق . فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث أبي هريرة .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، فقال : (٨٨) - ٢٠٧٢ - (م) (حدثنا عبد الله بن محمد) بن عبد الرحمن بن المسور بن مخزومة (الزهري) المخرمي البصري ، صدوق ، من صغار العاشرة ، مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَوَايَةً قَالَ :
« مَنْ حَلَفَ وَأَسْتَثْنَى .. فَلَنْ يَحْنُثَ » .

(حدثنا سفيان بن عيينة ، عن أيوب) السخثياني .

(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات ،
وغرضه بسوقه : بيان متابعة سفيان بن عيينة لعبد الوارث بن سعيد في رواية هذا
الحديث عن أيوب .

وقوله : (رواية) أي : روى ابن عمر هذا الحديث رواية عن النبي صلى الله
عليه وسلم ورفعاً إليه لا وقفاً على نفسه .

قال ابن عمر : (قال) النبي صلى الله عليه وسلم : (من حلف) يميناً
(واستثنى) أي : قال : إن شاء الله متصلاً بيمينه .. (فلن يحنث) بترك ما حلف
على فعله ، وبفعل ما حلف على تركه ؛ أي : لا كفارة عليه بمخالفة ما حلف
عليه تركاً كان أو فعلاً .

والفاء في قوله : « فلن يحنث » رابطة للجواب بالشرط وجوباً ؛ لاقتراحه بلن ؛
كما هو مقرر في محله .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا ثلاثة أحاديث :
الأول منها للاستدلال ، والثاني للاستشهاد ، والثالث للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٣) - (٦٧٤) - بَابُ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا

(٨٩) - ٢٠٧٣ - (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ ، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، حَدَّثَنَا غِيلَانُ بْنُ جَرِيرٍ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ أَبِي مُوسَى قَالَ : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ ،

(٤٣) - (٦٧٤) - (باب من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها)

(٨٩) - ٢٠٧٣ - (١) (حدثنا أحمد بن عبدة) بن موسى الضبي أبو عبد الله البصري ، ثقة زُمي بالنَّضِبِ ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(أخبرنا حماد بن زيد) بن درهم الأزدي البصري ، ثقة ثبت فقيه ، من كبار الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا غيلان بن جرير) المَعُولِي الأزدي البصري ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة تسع وعشرين ومئة (١٢٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي بردة) عامر بن أبي موسى الأشعري ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) ، وقيل غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري الكوفي رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو موسى : (أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في رهط) أي : مع جماعة (من الأشعريين) وذلك في غزوة تبوك ؛ كما هو مصرَّح في بعض روايات مسلم ، حالة كوننا (نستحملة) أي : نطلب منه ما يحملنا ويحمل أثقالنا من الإبل . انتهى « نووي » أي : نطلب منه أن يحملنا على ناقة أو بعير ،

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَاللَّهِ ؛ مَا أَحْمِلُكُمْ ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ » ، قَالَ : فَلَبِثْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ أُتِيَ بِإِبِلٍ ، فَأَمَرَ لَنَا بِثَلَاثَةِ ذَوْدٍ

يقال : استحملتُ الإنسانَ ؛ إذا طَلَبْتَ منه شيئاً تركبه أو تحمل عليه متاعك ، كذا في « جامع الأصول » لابن الأثير .

(فقال) لنا (رسول الله صلى الله عليه وسلم : والله ؛ لا أحملكم) أي : لا أعطي لكم الحُمُولَةَ (وما عندي ما أحملكم عليه) وفي رواية موسى بن عقبة عن ابن شهاب : (وجاء نفرٌ كُلُّهم مُعْسِرُونَ يستحملونه لا يحبون التخلف عنه ، فقال : « لا أجد » ، قال : ومن هؤلاء نفرٌ من الأنصار ومن بني مُزَيْنَةَ) .

وفي « مغازي ابن إسحاق » : إن البكَّائين سبعة نفر : سالم بن عمير ، وأبو ليلى بن كعب ، وعمرو بن الحِمَام ، وعبد الله بن مغفل ، وقيل : ابن غُثْمَةَ ، وعُليَّةُ بن زيد ، وهَرَمِيُّ بن عبد الله ، وعِزْبَاضُ بن سارية ، وسَلَمَةُ بن صخر ، كذا في « فتح الباري » (٨٥/٨) .

قال أبو بردة : (قال) لنا أبو موسى : (فلبثنا) معاشر المستحملين منه ؛ أي : مكثنا بعد ذلك الوقت (ما شاء الله) تعالى من الزمن (ثم) بعدما لبثنا سُويعة (أُتي) بالبناء للمجهول ؛ أي : جيء النبي صلى الله عليه وسلم (بإبل) أي : بنَهَبِ إبل ؛ أي : بغنيمتها ، والنَّهْبُ : الغنيمة ، وكان أبو بكر رضي الله تعالى عنه إذا أُوتِرَ من أول الليل .. قال : أحرزتُ نَهْبي ؛ أي : غنيمتي . انتهى من « المفهم » .

وفي بعض روايات مسلم : أنه ابتاعهن من سعد بن عُبادة ، فلا معارضة ؛ لاحتمال أن يكون بعضها من نهب ، وبعضها اشتراه من سعد (فأمر لنا) بلائاً (بـ) أَنْ يُعْطِينَا (ثلاثة ذود) من الإبل ، والذَّودُ من الإبل : ما بين الثلاث إلى

غُرِّ الذُّرَى ، فَلَمَّا انْطَلَقْنَا . . قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ : أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَسْتَحِمِلُهُ فَحَلَفَ أَلَّا يَحْمِلَنَا ثُمَّ حَمَلَنَا ،

العشر ، فهو من إضافة الشيء إلى نفسه ، والمراد : ثلاث من الذود لا ثلاثة أذود ، وفي بعض رواية مسلم أنها كانت ستة أبعرة ، ولكنها لما كانت كل اثنتين منها مشدودة بعضها ببعض . . أطلق على كل زوج منها أنها ذود واحدة ، فصارت ثلاث ذود ؛ أي : ثلاث أزواج ، ووقع في رواية عند البخاري ذكره بخمس ذود ، وذلك لا يتنافي كونها ستة ؛ لأن الأقل يدخل في الأكثر .

وقال السندي في « حاشيته على صحيح مسلم » (ص ٦٤) : والأقرب أن مثل هذا لنسيان بعض الرواة بعض العدد ، والاعتماد في مثله على أكثر العديدين أو الأعداد ، والله أعلم .

(غُرِّ الذُّرَى) أي : بيض الأسنمة ، بالجر صفة لذود ، فالغر : جمع الأغر ؛ وهو الأبيض ، والذرى جمع ذروة ؛ وذروة كل شيء : أعلاه ، يجوز في ذاله الضم والكسر ، ويتبعه في ذلك جمعه ، قال ابن حجر : ولعل أسنمتها كانت بيضاء حقيقة ، أو أراد وصفها بأنها لا علة فيها ولا دبر . انتهى ، والمراد بغير الذرى : أي : تلك الإبل كانت بيض الأسنمة ، وقد روي (بُقِعَ الذُّرَى) أي : في أسنمتها لمع بيض وسود ، والبُقْعُ : - بضم الباء وفتح القاف - جمع أبقع ؛ وهو ما فيه بياض وسواد ، ومنه الغراب الأبقع ، والشاة البقعاء ؛ إذا كانتا كذلك .

(فَلَمَّا) أخذناها و(انْطَلَقْنَا) أي : ذهبنا من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال بعضنا لبعض) : لا يُبارِكُ الله لنا (أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حالة كوننا (نَسْتَحِمِلُهُ ، فَحَلَفَ أَلَّا يَحْمِلَنَا) أي : على ألا يعطينا الحمولة (ثم حَمَلَنَا) أي : أعطانا الحمولة ، فَلَعَلَّنَا أَغْفَلْنَاهُ يَمِينَهُ وَشَغَلْنَاهُ عَنْ تَذَكُّرِهَا

أَرْجِعُوا بَنَاهُ فَأَتَيْنَاهُ ، فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّا أَتَيْنَاكَ نَسْتَحْمِلُكَ فَحَلَفْتَ أَلَّا
تَحْمِلَنَا ثُمَّ حَمَلْتَنَا فَقَالَ : « وَاللَّهِ ؛ مَا أَنَا حَمَلْتُكُمْ ، بَلِ اللَّهُ حَمَلَكُمْ ، . . . »

(ارجعوا بنا) إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لندكره يمينه (فأتيناه) أي :
فرجعنا إليه (فقلنا) له : (يا رسول الله ؛ إِنَّا أَتَيْنَاكَ نَسْتَحْمِلُكَ) أي : نطلب
منك الحمولة (فحلَفْتَ) أول مرة على (ألا تحمِلنا) على شيء (ثم حملتنا)
أي : أعطيتنا الحمولة ، فهل نسيت يمينك يا رسول الله ؟

(فقال) لنا : ما نسيت يميني ، ولكن (والله ؛ ما أنا حملتكم ، بل الله) عزَّ
وجلَّ (حملكم) أي : أعطاكم الحمولة ، وهذا كلام سيق لنفي ما توهموه ؛ أن
هذا الفعل وقع نسياناً منه ، فأخبرهم بأنه لم يفعله نسياناً ، وإنما فعله بأمر الله
تعالى .

قال في « الفتح » : وهذا الكلام يحتمل معنيين ؛ الأول : أن يكون المراد
منه : نفي حنثه صلى الله عليه وسلم ؛ وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم إنما
حلف على أنه لا يحملهم على بيع مملوك له ، ثم حملهم من بيت المال ؛ وهو
مال الله ، فلم يقع منه الحنث ؛ لأجل ذلك ، وعليه فيكون قوله : « لا أحلف على
يمين ، ثم أرى غيرها خيراً منها . . إلا كفرتُ . . » إلى آخره . . فائدة مبتدأة
مستقلة لا علاقة لها بقصة الباب ، فكأنه قال : إني لم أحنث بحملكم على هذه
النوق ، ولو كنت أحنث بذلك . . لما كان ذلك مانعاً من حملكم عليها ؛ لأنني
إذا حلفت بشيء ثم رأيت ترك ما حلفت عليه خيراً منه . . لأخيت نفسي وكفرتُ
عن يميني ، وهذا الاحتمال اختاره ابن المنير ، وهو الأظهر من صنيع البخاري ؛
حيث ترجم عليه (اليمينُ فيما لا يملك) .

والاحتمال الثاني : أنه صلى الله عليه وسلم لم ينف كونه حائثاً بحملهم
على النوق ، وإنما أخبرهم بأن الذي فعله خير مما حلف عليه ، وأنه إذا حلف

إِنِّي وَاللَّهِ إِن شَاءَ اللَّهُ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ - أَوْ قَالَ - : أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي » .

فرأى خيراً من يمينه . . فعل الذي حلف ألا يفعله وكفر عن يمينه ، وأما قوله : « ما أنا حملتكم ، ولكن الله حملكم » . . فلا علاقة له بمسألة الكفارة والحنث ، وإنما أصدر كلامه به ؛ لنفي ما توهموه أن هذا الفعل وقع منه نسياناً ، فأخبرهم بأنه لم يفعله نسياناً ، وإنما فعله بأمر الله تعالى ، راجع « فتح الباري » (٨ / ٤٩٠ - ٤٩١) .

و (إِنِّي وَاللَّهِ إِن شَاءَ اللَّهُ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ) أي : على محلوف عليه ؛ من الفعل أو الترك المحلوف عليه يميناً لتلبسه باليمين . انتهى « مرقاة » ، (فأرى خيراً منها) أي : من تلك اليمين ؛ أي : فأرى خيراً من المحلوف عليه الذي حلفت منه تركاً كان أو فعلاً ، أنت الضمير نظراً إلى لفظة اليمين ، وإلا . . فالمحلوف عليه مذكر . . (إلا كفرت عن يميني) أي : إلا أعطيت كفارة يميني بعد حنثها .

والواو في قوله : (وأتيت الذي هو خير) منها لمطلق الجمع ؛ كما في « المرقاة » ، قال : وفيه ندب الحنث إذا كان خيراً ؛ كما إذا حلف ألا يكلم والده أو ولده ؛ فإن فيه قطع الرحم . انتهى ، والحديث دليل على أن من حلف على معصية ، أو مكروه ، أو ما هو خلاف الأولى ؛ فإنه يجوز له أن يحنث في يمينه ذلك ، بل يجب ذلك إذا كان الشيء المحلوف عليه معصية ، وتجب عليه الكفارة .

(أو قال) النبي صلى الله عليه وسلم - بالشك من الراوي - : (أتيت الذي هو خير ، وكفرت عن يميني) بعدما فعلت المحلوف عليه ، ولا دلالة في كل من

.....

الروایتین علی تقديم الکفارة علی الحنث ، ولا علی تأخيرها ؛ إذ الواو لا تدل علی الترتیب ؛ كما نقلناه عن « المرقاة » آنفاً ، فلذلك جاءت الرواية بالوجهين . نعم ؛ قد يقال : الأمر في الرواية الآتية لا دلالة فيه علی وجوب تقديم الحنث ؛ كما لا دلالة له علی وجوب تقديم الکفارة ، ومقتضى هذا الإطلاق : أن المأمور به فعل المجموع كيفما اتفق ، وهذا الإطلاق دليل علی جواز الوجهين ، فقول من أوجب تقديم الحنث . . مخالف لهذا الإطلاق ، فلا بد له من دليل يعارض هذا الإطلاق ويرجح علیه ؛ حتى يستقيم الأخذ به وترك هذا الإطلاق ، والله أعلم . انتهى من « السندي » .

وهذا الذي ذكرناه من وجوب الکفارة علیه متفق علیه بين جميع الفقهاء ، ثم اختلفوا هل يجوز أن يكفر قبل أن يحنث ؟ فقال أبو حنيفة : لا تجزئ الکفارة قبل الحنث ، وإنما يجب علیه أن يحنث أولاً ثم يكفر بعد الحنث ، وهو قول أشهب من المالكية وداود الظاهري ؛ كما في « فتح الباري » (٥٢٦/١١) .

وقال الشافعي ومالك وأحمد : إن الکفارة تجزئ قبل الحنث ، وهو قول ربيعة والأوزاعي والليث بن سعد والثوري وابن المبارك وإسحاق وأبي عبيد وأبي خيثمة وسليمان بن داود والحسن وابن سيرين ، غير أن الشافعي استثنى الصيام ، فقال : إن الصيام لا يجوز إلا بعد الحنث ؛ لأنه عبادة بدنية ، فلم يجز فعلها قبل وجوبها لغير ضرورة ؛ كالصلاة . كذا في « المغني » لابن قدامة (٢٢٣/١١) .

وقد روي عن مالك أنه استثنى الصدقة والعق ، فقال : إنهما لا يجزئان إلا بعد الحنث ، حكاه الحافظ في « الفتح » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الأيمان والنذور ،

(٩٠) - ٢٠٧٤ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ بْنُ زُرَّارَةَ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ ،
.....

باب قول الله تعالى : ﴿ لَا يُؤْخَذُكَ اللَّهُ بِاللَّعْنَةِ فِي إِيْمَانِكُمْ ... ﴾ الآية (١) ، ومسلم في كتاب الأيمان والنذور ، باب ندب من حلف يميناً ، فرأى غيرها خيراً منها . . أن يأتي الذي هو خير ، وأبو داود في كتاب الأيمان والنذور ، باب الرجل يكفر قبل أن يحنث ، والنسائي في كتاب الأيمان والنذور ، باب الكفارة قبل الحنث . فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه بسوقه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي موسى الأشعري بحديث عدي بن حاتم رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٩٠) - ٢٠٧٤ - (٢) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(وعبد الله بن عامر بن زرارة) الحضرمي مولا هم أبو محمد الكوفي ، صدوق ، من العاشرة . يروي عنه : (م د ق) ، مات سنة سبع وثلاثين ومئتين (٢٣٧ هـ) .

كلاهما (قالوا : حدثنا أبو بكر بن عياش) بن سالم الأسدي الكوفي الحنط ، مشهور بكنيته ، والأصح أنها اسمه ، وقيل : اسمه محمد ، أو عبد الله ، أو سالم ، أو شعبة ، أو غير ذلك ، ثقة عابد ، من السابعة . يروي عنه : (مق عم) ، مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) ، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين .

(١) سورة البقرة : (٢٢٥) .

عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ ، عَنْ تَمِيمِ بْنِ طَرْفَةَ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا .. فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ » .

(عن عبد العزيز بن ربيع) - مصغراً - الأسدي المكي نزيل الكوفة ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة ثلاثين ومئة (١٣٠ هـ) ، ويقال بعدها . يروي عنه : (ع) .
(عن تميم بن طرفة) - بفتحات - الطائي المسلي - بضم الميم وسكون المهملة - ثقة ، من الثالثة ، مات دون المئة سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(عن عدي بن حاتم) بن عبد الله بن سعد أبي طريف الطائي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة ثمان وستين (٦٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) عدي : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من حلف على يمين) أي : على محلوف عليه ، ويحتمل كون (على) زائدة ، وكون (يمين) مفعولاً مطلقاً معنوياً ؛ أي : من حلف يميناً (فرأى غيرها) أي : غير تلك اليمين (خيراً منها) أي : أحسن من إبرارها ؛ كأن حلف على ألا يحسن إلى رَجْمِهِ أو إلى جَارِهِ .. (فليأت) أي : فليفعل الأمر (الذي هو خير) منها ؛ كصلة الرحم ، والإحسان إلى الجار في المثال السابق ؛ أي : فليَحْنُثْ (وليكفر عن يمينه) أي : عن حنثها .

ففي هذا الحديث دليل على جواز تقديم الحنث بفعل المحلوف عليه أو تركه على التكفير ، والخيرية المفهومة من الحديث تارة تكون من جهة الثواب وكثرته ؛ كما في المثال المذكور ، وتارة من جهة المصلحة الراجحة الدنيوية

(٩١) - ٢٠٧٥ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الزَّعْرَاءِ عَمْرُو بْنُ عَمْرٍو عَنْ عَمِّهِ أَبِي الْأَحْوَصِ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ

التي تَطَرُّأُ عليه بسبب تركها حَرْجٌ ومشقَّةٌ ؛ يعني : أن استمراره على مقتضى يمينه إذا أفضى به إلى الحرج - وهو المشقة - قد يفضي به إلى أن يَأْثِمَ ؛ كأن حلف على ألا يكلم والده ، فالأولى به أن يفعل ما شرع الله له من تحنيته نفسه وفعل الكفارة . انتهى من « المفهم » بتصرف .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الأيمان ، باب ندب من حلف يميناً ، ورأى غيرها خيراً منها . . أن يأتي الذي هو خير ، ويكفر عن يمينه ، والنسائي في كتاب الأيمان والنذور ، باب الكفارة بعد الحنث ، وأحمد . فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي موسى الأشعري بحديث مالك بن نضلة ، رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٩١) - ٢٠٧٥ - (٣) (حدثنا محمد) بن يحيى (بن أبي عمر العدني) نشأة ، المكي نزولاً ، وقيل : إن أبا عمر كنية يحيى ، صدوق صنف « المسند » ، وكان لازم ابن عيينة ، لكن قال أبو حاتم : فيه غفلة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .

(حدثنا سفيان بن عيينة ، حدثنا أبو الزعراء) - بفتح الزاي وسكون المهملة - الصغير (عمرو بن عمرو) أو ابن عامر بن مالك بن نضلة الجشمي - بضم الجيم وفتح المعجمة - الكوفي ، ثقة ، من السادسة . يروي عنه : (د س ق) .

(عن عمه أبي الأحوص عوف بن مالك) بن نضلة - بفتح النون وسكون

الْجُشْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ يَأْتِينِي ابْنُ عَمِّي فَأَخْلِفُ أَلَا أُعْطِيَهُ وَلَا أَصِلُهُ قَالَ : « كَفَرُ عَنْ يَمِينِكَ » .

المعجمة - (الجشمي) الكوفي ، مشهور بكنيته ، ثقة ، من الثالثة ، قتل قبل المئة في ولاية الحجاج على العراق . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبيه) مالك بن نضلة الجشمي والد أبي الأحوص ، الصحابي المشهور ، قليل الحديث ، رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) مالك : (قلت) يوماً : (يا رسول الله ؛ يأتيني ابن عمي) لطلب المعروف والجائزة (فأحلف ألا أعطيه) شيئاً من مالي (ولا أصله) أي : لا أعطيه صلةً وجائزةً ، ذ (قال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (كفر عن يمينك) كفارة ، وأعطه صلة وجائزة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في كتاب الأيمان والندور ، باب الكفارة بعد الموت ، وأحمد في « المسند » ، والطبراني في « المعجم الكبير » مطولاً ، والحميدي في « مسنده » .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :

الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٤) - (٦٧٥) - بَابُ مَنْ قَالَ : كَفَّارَتُهَا تَرْكُهَا

(٩٢) - ٢٠٧٦ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ حَارِثَةَ بْنِ أَبِي الرَّجَالِ ، عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ حَلَفَ فِي قَطِيعَةٍ »

(٤٤) - (٦٧٥) - (بَابُ مَنْ قَالَ : كَفَّارَتُهَا تَرْكُهَا)

(٩٢) - ٢٠٧٦ - (١) (حَدَّثَنَا عَلِي بْنُ مُحَمَّدٍ) الطنافسي الكوفي ، ثقة ، عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .
(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ) الهمداني الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ حَارِثَةَ بْنِ أَبِي الرَّجَالِ) - بكسر الراء ثم جيم - الأنصاري ثم النجاري المدني ، ضعيف ، من السادسة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

وأما (أَبُو الرَّجَالِ) .. فاسمه محمد بن عبد الرحمن بن حارثة الأنصاري ، مشهور بهذه الكنية ، وهي لقبه ، وكنيته في الأصل أبو عبد الرحمن ، ثقة ، من الخامسة . يروي عنه : (خ م س ق) .

(عَنْ عَمْرَةَ) بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية المدنية ، ثقة ، من الثالثة ، ماتت قبل المئة ، ويقال بعدها . يروي عنها : (ع) .

(عَنْ عَائِشَةَ) أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حارثة بن أبي الرجال ، وهو متفق على ضعفه .

(قَالَتْ) عائشة : (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ حَلَفَ فِي قَطِيعَةٍ

رَحِمٍ أَوْ فِيمَا لَا يَصْلُحُ .. فَبِرُّهُ إِلَّا يَتِمَّ عَلَى ذَلِكَ » .

رحم أو فيما لا يصلح) ولا يحل ؛ كالهجران لأخيه المسلم فوق ثلاثة أيام ..
(فَبِرُّهُ) أي : فَأَجْزُهُ (إِلَّا يَتِمَّ) أي : أَلَا يَسْتَمِرَّ (عَلَى ذَلِكَ) الْحَلْفِ ، بل يحثه
ويصلُّ رحمه .

قوله : « فبره » - بكسر الموحدة وتشديد الراء - أي : فأجر ذلك الحلف وثوابه
وخيره كائن في « ألا يتم » - بفتح ياء المضارعة - أي : في ألا يستمر « على
ذلك » الحلف ولا يدوم عليه ؛ وهو حثه بصلة الرحم ، ولا يستمر على قطيعته
الذي هو المحلوف عليه .

قال السندي : ظاهره أنه البر شرعاً ، فلا حاجة معه إلى كفارة أخرى ؛ كما في
صورة البر ، لكن الأحاديث المشهورة تدل على وجوب الكفارة ، فهذا الحديث
إن صح .. يحمل على أنه بمنزلة البر في كونه مطلوباً شرعاً ؛ فإن المطلوب
هو البر إلا في مثل هذا الحلف ؛ فإن المطلوب فيه الحنث ، فصار الحنث فيه
كالبر ، فمن هذا الاعتبار قيل : إنه البر ، وهذا لا ينافي وجوب الكفارة ، وهذا
هو المراد في الحديث الآتي ، إن صح أن يراد بالكفارة : البر ، فليتأمل . انتهى
منه .

فهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح بغيره ؛ لأن له شاهداً
من حديث أبي موسى وحديث مالك بن نضلة الجشمي ، وسنده ضعيف ؛ لأن
فيه حارثة بن أبي الرجال ، وهو متفق على ضعفه ، وغرضه : الاستدلال به على
الترجمة ، فالحديث : صحيح المتن ، ضعيف السند .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص
رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٩٣) - ٢٠٧٧ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ الْوَاسِطِيُّ ، حَدَّثَنَا عَوْنُ بْنُ عُمَارَةَ ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ
.....

(٩٣) - ٢٠٧٧ - (٢) (حدثنا عبد الله بن عبد المؤمن) بن عثمان الأرحبي - بفتح الهمزة وسكون الراء بعدها مهملة مفتوحة ثم موحدة - (الواسطي) الطويل ، مقبول ، من الحادية عشرة . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عون بن عمار) القيسي أبو محمد البصري ، ضعيف ، من التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين (٢١٢ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا روح بن القاسم) التميمي العنبري أبو غياث البصري - بالمعجمة والمثلثة - ثقة حافظ ، من السادسة ، مات سنة إحدى وأربعين ومئة (١٤١ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(عن عبيد الله بن عمر) بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمانين عشرة ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) شعيب بن محمد بن عبد الله ، صدوق ثبت سماعه من جده عبد الله بن عمرو ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن جده) عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي رضي الله تعالى عنهما ، مات في ليالي الحرة . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عون بن عمار ، وهو متفق على ضعفه .

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا .. فَلْيَتْرُكْهَا ؛ فَإِنْ تَرَكَهَا كَفَّارَتُهَا » .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من حلف على يمين) أي : على محلوف عليه (فرأى غيرها) أي : غير تلك اليمين (خيراً منها) أي : من تلك اليمين ؛ كأن حلف على قطيعة رحم ، فغيرها صلة رحم ، فهو خير من القطيعة .. (فليتركها) أي : فليترك بر تلك اليمين ووفائها ؛ وذلك يكون باستمراره على قطيعة الرحم ؛ لأن في حنثها بوصل الرحم أجراً ؛ (فإن) أجر (ترك) وفاء (ها) بحنثها بصلة الرحم (كفارتها) أي : كفارة حنثها ؛ أي : فإن أجر صلة الرحم يمحو ذنب حنثها ؛ فهو من باب : ﴿ إِنَّ الْأَحْسَنَ يُدْهِنُ السَّيِّئَاتِ ﴾ ^(١) .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد في « الصحيحين » وغيرهما ، من حديث عبد الرحمن بن سمرة ؛ ففي البخاري في كتاب الأيمان ، باب : ﴿ لَا يُؤْخَذُكَ اللَّهُ بِاللَّعْنَةِ فِي أَيْمَانِكَ ﴾ ^(٢) عن عبد الرحمن بن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يا عبد الرحمن بن سمرة ؛ لا تسأل الإمارة ؛ فإنك إن أوتيتها عن مسألة .. وكلت إليها ، وإن أوتيتها من غير مسألة .. أعنت عليها ، وإذا حلفت على يمين ، فرأيت غيرها خيراً منها .. فكفر عن يمينك ، واث الذي هو خير » ، وهذا الحديث أخرجه مسلم في « صحيحه » في كتاب الإمارة ، باب النهي عن طلب الإمارة والحزص عليها ، والنسائي في كتاب الأيمان والنذور ، باب الكفارة قبل الحنث ، وأحمد في « المسند » ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ، والطيالسي في « مسنده » .

(١) سورة هود : (١١٤) .

(٢) سورة المائدة : (٨٩) .

.....

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بغيره ؛ لأن له شاهداً ، وسنده ضعيف ؛
لأن فيه عون بن عمارة ، فالحديث : ضعيف السند ، صحيح المتن ، وغرضه
بسوقه : الاستشهاد به لحديث عائشة .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : حديثان :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٥) - (٦٧٦) - بَابُ : كَمْ يُطْعَمُ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ ؟

(٩٤) - ٢٠٧٨ - (١) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ يَزِيدَ ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَكَّائِيُّ ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَعْلَى الثَّقَفِيُّ ، عَنْ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
.....

(٤٥) - (٦٧٦) - بَابُ : كَمْ يُطْعَمُ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ ؟

(٩٤) - ٢٠٧٨ - (١) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ يَزِيدَ (بن أبي حبيب البحراني - بالموحدة والمهمله - البصري ، يلقب عباسويه ، ويعرف بالعبدى ، كان قاضي همدان - بالذال المعجمة - صدوق يخطئ ، من صغار العاشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن الطفيل العامري (البكائي) - بفتح الموحدة وتشديد الكاف - نسبة إلى البكاء ؛ وهو ربيعة بن عامر أبو محمد الكوفي ، صدوق ثبت في المغازي ، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين ، ولم يثبت أن وكيعاً كذبه ، وله في « البخاري » موضع واحد متابعه ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) . يروي عنه : (خ م ت ق) .

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَعْلَى) بن مرة (الثقفي) الكوفي ، وقد ينسب إلى جده ، ضعيف ، من الخامسة . يروي عنه : (د ق) .

(عَنْ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو) الأسدي مولا هم الكوفي ، صدوق ربما يهمل ، من الخامسة . يروي عنه : (خ عم) .

(عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) الأسدي مولا هم الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، من الثالثة ، قتل بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله تعالى عنهما .

قَالَ : كَفَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ وَأَمَرَ النَّاسَ بِذَلِكَ ،
فَمَنْ لَمْ يَجِدْ . . فَنِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عمر بن عبد الله بن
يعلى ، وهو متفق على ضعفه .

(قال) ابن عباس : (كفر رسول الله صلى الله عليه وسلم) عن يمينه ؛ من
التكفير (بصاع من تمر) والصاع : أربعة أمداد (وأمر) رسول الله صلى الله عليه
وسلم (الناس بذلك) أي : بأن يكفروا عن أيماهم بصاع تمر (فمن لم يجد)
بصاع تمر . . (ف) يجزئه (نصف صاع من بر) .

قال السندي : ظاهره أنه من كلام الصحابي أو من كلام رسول الله صلى الله
عليه وسلم بتقدير ، وقال : فمن لم يجد . . . إلى آخره ، وعلى كلا التقديرين ؛
ففيه إيناسٌ لقول من قال في صدقة الفطر : إنها نصف صاع من بر .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف (٧) (٢٢٦) ؛
لضعف سنده ، ولعدم المشاركة فيه ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثاً واحداً استثناسياً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٦) - (٦٧٧) - بَابُ : مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ

(٩٥) - ٢٠٧٩ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي الْمُهَافِرَةِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : كَانَ الرَّجُلُ يَقُوتُ أَهْلَهُ قُوْتًا فِيهِ سَعَةٌ ، وَكَانَ الرَّجُلُ يَقُوتُ أَهْلَهُ قُوْتًا فِيهِ شِدَّةٌ

(٤٦) - (٦٧٧) - (بَابُ : مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ)

(٩٥) - ٢٠٧٩ - (١) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله النيسابوري التميمي ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عبد الرحمن بن مهدي) بن حسان الأزدي البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سفيان بن عيينة ، عن سليمان بن أبي المغيرة) العباسي بالموحدة الكوفي أبي عبد الله ، صدوق ، من السادسة . يروي عنه : (ق) .

(عن سعيد بن جبیر ، عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) ابن عباس : (كان الرجل) منا (يقوت) ويطعم (أهله) وعياله (قوتاً) أي : طعاماً (فيه سعة) أي : بسط ولذة وجودة ؛ لكونه موسراً .

وفي « الصحاح » : قات أهله يقوتهم قوتاً - بفتح القاف - وقياةً ، والاسم : القُوت - بالضم - (وكان الرجل) الآخر منا (يقوت أهله) أي : يطعمهم (قوتاً فيه شدة) وضيق ورداءة وبشاعة ، وأشكل عليهم ؛ أي : على الناس ، من أيّ

فَنَزَلَتْ : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ .

النوعين يُطعمون الفقراء في كفارتهم ؟ (فنزلت) آية ﴿ مِنْ أَوْسَطِ ﴾ (أي : من وسط) ﴿ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ ^(١) ؛ أي : ليس بالجيد الغالي ، ولا بالرديء السافل ؛ أي : أطعموا في كفارتكم من وسط قوت بلدكم .

وهذا الأثر انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وإن كان موقوفاً ؛ لأنه تفسير للآية من المفسر الذي كان حبر الأمة في التفسير ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الأثر .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١) سورة المائدة : (٨٩) .

(٤٧) - (٦٧٨) - بَابُ النَّهْيِ أَنْ يَسْتَلِجَ الرَّجُلُ فِي يَمِينِهِ وَلَا يُكْفِرَ

(٩٦) - ٢٠٨٠ - (١) حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الْمَعْمَرِيُّ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ هَمَّامٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَسْتَلَجَ »

(٤٧) - (٦٧٨) - (باب النهي أن يستلج الرجل في يمينه ولا يكفر)

(٩٦) - ٢٠٨٠ - (١) (حدثنا سفيان بن وكيع) بن الجراح أبو محمد الرؤاسي الكوفي ، كان صدوقاً ، إلا أنه ابتلي بوراقه ، فأدخل عليه ما ليس بحديثه ، فنصح فلم يقبل ، فسقط حديثه ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(حدثنا محمد بن حميد) الشكري أبو سفيان (المعمر) نزيل بغداد ، ثقة ، من التاسعة مات سنة اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (م س ق) .

(عن معمر) بن راشد الأزدي البصري ، ثقة ثبت ، من السابعة ، مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن همام) بن منبه بن كامل الصنعاني أخو وهب ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قال) همام : (سمعت أبا هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن سفيان بن وكيع متروك ، ولكن لا يضر في صحة الحديث ؛ لأن الحديث صحيح بالسند الآتي .

(يقول) أبو هريرة : (قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم : إذا استلج)

أَحَدُكُمْ فِي الْيَمِينِ .. فَإِنَّهُ آثَمُ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْكَفَّارَةِ الَّتِي أَمَرَ بِهَا » .

واستمر (أحدكم في اليمين) بلا حنث فيه ، مع علمه بأن غيرها خير منها ؛ كأن حلف على قطيعة رحم .. (فإنه آثم له عند الله من الكفارة التي أمر بها) في الكلام تقديم وتأخير ؛ والتقدير : إذا استلج واستمر ودام أحدكم في اليمين التي غيرها خير منها ، وأبى من الحنث والكفارة التي أمر بها .. فإنه ؛ أي : فإن ذلك الحلف آثم له - بصيغة أفعل التفضيل - أي : أكثر إثماً وأعظم جرماً له ؛ لأنه ورد في الأحاديث : أنه من حلف على يمين ، فرأى غيرها خيراً منها .. فليأت الذي هو خير ، وليكفر عن يمينه .

ففي استلجاجة واستمراره على اليمين التي لا خير فيها مخالفة للأمر بالحنث والإتيان بما هو خير منها ، فيكتب عليه الإثم في استمراره عليها بلا حنث .

قال السندي : قوله : « إذا استلج » قال السيوطي : بجيم مشددة . وفي « النهاية » : هو استفعال ؛ من اللجاج ، ومعناه : أن يحلف على شيء ؛ كقطيعة رحم ، ويرى أن غيره خير منه ؛ كصلة رحم ، فيستمر على يمينه ولا يحنث ولا يكفر .. فذلك مؤثم له ، وقيل : هو أن يرى أنه صادق فيها مصيب ، فيلج فيها ولا يكفرها ، وقد جاء في بعض الطرق : (إذا استلجج أحدكم) بفك الإدغام ، والله أعلم . انتهى منه .

وهذا الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأيمان والنذور ، باب : ﴿ لَا يُؤْخَذُكَ اللَّهُ بِاللَّعْوِ فِي أَيْمَانِكَ ﴾ ^(١) ، وأخرجه عبد الرزاق في « مسنده » ، وأحمد في « مسنده » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بغيره ؛ لأن له شواهد في « الصحيحين »

(١) سورة المائدة : (٨٩) .

(٩٦) - ٢٠٨٠ - (م) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ
الْوَحَاطِيُّ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ،
.....

وغيرهما ؛ كالأحاديث التي سبقت في « ابن ماجه » ، وسنده ضعيف ؛ لما قد
عرفت آنفاً ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، فقال :
(٩٦) - ٢٠٨٠ - (م) (حدثنا محمد بن يحيى) الذهلي النيسابوري ، ثقة ،
من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه
(خ عم) .

(حدثنا يحيى بن صالح الوحاظي) - بضم الواو وتخفيف المهملة ثم
معجمة - الحمصي ، صدوق من أهل الرأي ، من صغار التاسعة ، مات سنة اثنتين
وعشرين ومئتين (٢٢٢ هـ) . يروي عنه : (خ م د ت ق) .

(حدثنا معاوية بن سلام) - بتشديد اللام - ابن أبي سلام أبو سلام
الدمشقي ، وكان يسكن حمص ، ثقة ، من السابعة ، مات في حدود سنة سبعين
ومئة (١٧٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يحيى بن أبي كثير) صالح بن المتوكل الطائي اليمامي ، ثقة ، من
الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن عكرمة) البربري الهاشمي مولاهم ؛ مولى ابن عباس أبي عبد الله
المفسر ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه :
(ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوُهُ .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(عن النبي صلى الله عليه وسلم) وساق عكرمة (نحوه) أي : نحو حديث
همام بن منبه .
غرضه بسوق هذا السند : بيان متابعة عكرمة لهما ، وفائدة هذه المتابعة
تقوية السند الأول .
فالحديث صحيح بهذا السند ؛ أخرجه البخاري في كتاب الأيمان والنذور ،
باب ﴿ لَا يُؤْخَذُكَ اللَّهُ بِاللَّعْوِ فِي أَيْمَانِكَ ﴾ ^(١) ، ولا يضر ذكر سفيان بن وكيع في السند
الأول .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١) سورة المائدة : (٨٩) .

(٤٨) - (٦٧٩) - بَابُ إِبْرَارِ الْمُقْسِمِ

(٩٧) - ٢٠٨١ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدٍ بْنِ مَقْرِنٍ ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ

(٤٨) - (٦٧٩) - بَابُ إِبْرَارِ الْمُقْسِمِ

(٩٧) - ٢٠٨١ - (١) (حدثنا علي بن محمد) الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن علي بن صالح) بن صالح بن حَيٍّ الهمداني أبي محمد الكوفي ، ثقة عابد ، من السابعة ، مات سنة إحدى وخمسين ومئة (١٥١ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(عن أشعث بن أبي الشعثاء) سليم المحاربي الكوفي ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة (١٢٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن معاوية بن سويد بن مقرن) - بضم الميم وتشديد الراء المكسورة - المزني أبي سويد الكوفي ، ثقة ، من الثالثة ، لم يصب من زعم أن له صحبة . يروي عنه : (ع) .

(عن البراء بن عازب) بن الحارث بن عدي الأنصاري الأوسي الصحابي بن الصحابي رضي الله تعالى عنهما ، نزل الكوفة ، استصغر يوم بدر ، وكان هو وابن عمر لدة ، مات سنة اثنتين وسبعين (٧٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِبْرَارِ الْمُقْسِمِ .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) البراء : (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بإبرار المقسم) بصيغة اسم الفاعل ، قال السندي : وإبراره : هو أن يجعله باراً مهما أمكن ، ولا يجعله حائثاً ؛ بأن يأتي بالمحلف عليه . انتهى « سندي » .

أي : وإبرار المقسم عليك في قسمه ؛ أي : جعله باراً في قسمه بفعل المقسم عليه ما لم يخف مفسدة ، وقيل : إبرار المقسم : تصديق من أقسم عليك ؛ وهو أن يفعل ما سأله الْمُلتَمِسُ ، وقال الطيبي : يقال : المقسم . . الحالف ، ويكون المعنى : أنه لو حلف أحد على أمر يستقبل ، وأنت تقدر على تصديق يمينه ؛ كما لو أقسم ألا يفارقك حتى تفعل وأنت تستطيع فعله . . فافعل ؛ كيلا يحنث في يمينه ، كذا في « عمدة القاري » (٧ / ٤) ، وقال القرطبي : إبرار المقسم : هو إجابته إلى ما حلف عليه ولا يحنث ، لكن إذا كان على أمر جائز ، وفي رواية مسلم : (أو إبرار القسم) بالشك من الراوي .

ومعنى إبرار القسم : هو أن يباشر المرء ما أقسم عليه ويبر في يمينه ، وهذا سنة ؛ كقوله : والله ؛ لأدخلن هذا البيت ، وهذا سنة ما لم يخف مفسدة . انتهى من « الكوكب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الجنائز ، باب الأمر باتباع الجنائز ، ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء ، والترمذي في كتاب الأدب ، باب ما جاء في كراهية لبس المعصفر للرجل والقسي مطولاً ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب الجنائز ، باب الأمر باتباع الجنائز .

(٩٨) - ٢٠٨٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
فُضَيْلٍ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ
أَوْ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيِّ

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث البراء بحديث عبد الرحمن بن صفوان ، أو
صفوان بن عبد الرحمن رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٩٨) - ٢٠٨٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
فُضَيْلٍ (بن غزوان الضبي مولاهم الكوفي ، صدوق عارف ، من التاسعة ، مات
سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يزيد بن أبي زياد) الهاشمي مولاهم الكوفي ، ضعيف ، كبر فتغير
حفظه ، وصار يتلقن ، وكان شيعياً ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة
(١٣٦ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن مجاهد) بن جبر أبي الحجاج المخزومي مولاهم المكي ، ثقة إمام في
التفسير وفي العلم ، من الثالثة ، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومئة
(١٠٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الرحمن بن صفوان) بن قدامة الجمحي (أو) قال مجاهد : (عن
صفوان بن عبد الرحمن القرشي) والشك من يزيد بن أبي زياد ، يقال : له
صحبة ، وقال البخاري : لا يصح . يروي عنه : (د ق) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه يزيد بن أبي زياد ،
أخرج له مسلم في المتابعات ، وضعفه الجمهور .

قَالَ : لَمَّا كَانَ يَوْمُ فَتْحِ مَكَّةَ . . جَاءَ بِأَبِيهِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ أَجْعَلْ لِأَبِي نَصِيباً فِي الْهَجْرَةِ فَقَالَ : « إِنَّهُ لَا هِجْرَةَ » ، فَأَنْطَلَقَ فَدَخَلَ عَلَى الْعَبَّاسِ فَقَالَ : قَدْ عَرَفْتَنِي ؟ قَالَ : أَجَلْ ، فَخَرَجَ الْعَبَّاسُ فِي قَمِيصٍ لَيْسَ عَلَيْهِ رِدَاءٌ

(قال) عبد الرحمن أو صفوان : (لما كان يوم فتح مكة . . جاء) عبد الرحمن أو صفوان (بأبيه) إلى النبي صلى الله عليه وسلم (فقال) عبد الرحمن أو صفوان : (يا رسول الله ؛ اجعل لأبي نصيباً) أي : حظاً (في) ثواب (الهجرة ، فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إنه) أي : إن الشأن والحال (لا هجرة) أي : لا نقلة من مكة إلى المدينة بعد الفتح ؛ لصيرورتها دار إسلام ، أو إلى المدينة من أي موضع كان ؛ لظهور عزة الإسلام ، فما بقيت هذه الهجرة الآن فرضاً ، وأما الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام ونحوها . . فهي واجبة على الدوام .

(فانطلق) عبد الرحمن أو صفوان ؛ أي : ذهب من عند النبي صلى الله عليه عليه وسلم (فدخل على العباس) بن عبد المطلب ، قوله : (فانطلق فدخل على العباس) هكذا في بعض الأصول ، وفي بعضها : (فانطلق مُدِلًّا) وهو اسم فاعل من أدل - بتشديد اللام - إذا وثق بمحبته ؛ أي : خرج إلى بيت العباس معتمداً على محبته . انتهى « سندي » .

(فقال) عبد الرحمن أو صفوان للعباس : (قد عرفتني ؟) أي : هل عرفتني ؛ أي : هل عرفت من أنا ؟ و (قد) هنا بمعنى : (هل) ، ف (قال) له العباس : (أجل) أي : نعم عرفتكَ ، أنت عبد الرحمن أو : نعم عرفتكَ ، أنت صفوان ، فأخبر عبد الرحمن أو صفوان للعباس خبر ما جرى بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم (فخرج العباس) من بيته (في قميص) له (ليس عليه رداء) فدخل على

فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ قَدْ عَرَفْتَ فَلَانًا وَالَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ ، وَجَاءَ بِأَبِيهِ لِتُبَايَعَهُ عَلَى الْهَجْرَةِ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّهُ لَا هَجْرَةَ » ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ : أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ ، فَمَدَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ ، فَمَسَّ يَدَهُ فَقَالَ : « أَبْرَزْتُ عَمِّي وَلَا هَجْرَةَ » .

رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقال) العباس : (يا رسول الله ؛ قد عرفت فلاناً) أي : هل عرفت عبد الرحمن بن صفوان أو : هل عرفت صفوان بن عبد الرحمن (و) الود (الذي بيننا وبينه ، و) قد (جاء) إليك (بأبيه لتبايعه على الهجرة ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنه) أي : إن الشأن والحال (لا هجرة) أي : لا انتقال من مكة ولا من غيرها إلى المدينة بعد الفتح .

(فقال العباس) للنبي صلى الله عليه وسلم : (أقسمت عليك) أي : حلفت لك يا رسول الله ، إلا بايعته على الهجرة ، (فمد) أي : بسط (النبي صلى الله عليه وسلم يده) الشريفة إلى والد عبد الرحمن أو إلى والد صفوان (فمس) النبي صلى الله عليه وسلم بيده الشريفة (يده) أي : يد والد عبد الرحمن أو يد والد صفوان (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم : (أبررت) أي : جعلت (عمي) العباس باراً صادقاً في قسمه بمصافحة يد والد عبد الرحمن أو بمصافحة يد والد صفوان (و) الحال أنه (لا هجرة) بعد الفتح .

قوله : « أبررت عمي » فيه أن قول القائل : (أقسمت عليك) .. قسم في حقه ، وهذا موضع الترجمة من الحديث .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه الإمام أحمد في « مسنده » من طريق مجاهد ، ورواه ابن أبي شيبة في « مسنده » هكذا بإسناده ومثنه ، والطحاوي في « مشكل الآثار » ، وعبد الرزاق في « مصنفه » .

(٩٨) - ٢٠٨٢ - (م) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ بِإِسْنَادِهِ نَحْوَهُ ، قَالَ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ : يَعْنِي : لَا هِجْرَةَ

فهذا الحديث صحيح المتن بما قبله في إبرار المقسم ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث البراء بن عازب ، ضعيف السند ؛ لما قد علمت .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث عبد الرحمن بن صفوان ، أو صفوان بن عبد الرحمن رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٩٨) - ٢٠٨٢ - (م) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد بن فارس الذهلي النيسابوري ، ثقة حافظ من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا الحسن بن الربيع) البجلي الكوفي البُوراني ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة عشرين ومئتين (٢٢٠ هـ) ، أو إحدى وعشرين ومئتين . يروي عنه : (ع) .
 (عن عبد الله بن إدريس) بن يزيد الأودي الكوفي ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة اثنتين وتسعين ومئة (١٩٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .
 (عن يزيد بن أبي زياد) .

وهذا السند من سداسياته ، غرضه : بيان متابعة عبد الله بن إدريس لمحمد بن فضيل في رواية هذا الحديث عن يزيد بن أبي زياد ، وساق عبد الله بن إدريس (بإسناده) أي : بإسناد محمد بن فضيل ؛ يعني : عن مجاهد عن عبد الرحمن بن صفوان أو صفوان بن عبد الرحمن (نحوه) أي : نحو حديث محمد بن فضيل . قال عبد الله بن إدريس بالسند السابق : (قال) لنا (يزيد بن أبي زياد : يعني) النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : (لا هجرة) أي : لا هجرة بعد الفتح

مِنْ دَارٍ قَدْ أَسْلَمَ أَهْلُهَا .

(من دار قد أسلم أهلها) واطمأنوا على الإسلام إلى المدينة ؛ لأن دارهم كانت دار إسلام .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد ، والثالث للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٩) - (٦٨٠) - بَابُ النَّهْيِ أَنْ يُقَالَ : مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئَتْ

(٩٩) - ٢٠٨٣ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ،
حَدَّثَنَا الْأَجْلَحُ الْكِنْدِيُّ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

(٤٩) - (٦٨٠) - (بَابُ النَّهْيِ أَنْ يُقَالَ : مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئَتْ)

(٩٩) - ٢٠٨٣ - (١) (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ) بن نصير السلمي الدمشقي ،
صدوق مقرئ خطيب ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين
(٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ) بن أبي إسحاق السبيعي ، أخو إسرائيل الكوفي ،
ثقة مأمون ، من الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وقيل : سنة
إحدى وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا الْأَجْلَحُ) بن عبد الله بن حُجَّيَّةَ - مصغراً بالمهملة ثم الجيم -
أبو حُجَّيَّةَ (الكندي) اسمه يحيى ، صدوق شيعي ، من السابعة ، مات سنة
خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ) اسمه عمرو بن عبيد بن معاوية البكائي - بفتح الموحدة
والتشديد - أبي عوف الكوفي ، نزل الرقة ، وهو ابن أخت ميمونة أم المؤمنين ،
يقال : له رؤية ولا تثبت ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث ومئة (١٠٣ هـ) .
يروي عنه : (م عم) .

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الْحُسْنُ ؛ لأن أجلاح بن عبد الله مختلف
فيه ، ضعفه أحمد وأبو حاتم والنسائي وأبو داود وابن سعد ، ووثقه ابن معين
والعجلي ويعقوب بن سفيان ، وباقي رجال الإسناد ثقات .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا حَلَفَ أَحَدُكُمْ .. فَلَا يَقُلْ : مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ ، وَلَكِنْ لِيَقُلْ : مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شِئْتُ » .

(١٠٠) - ٢٠٨٤ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ،

(قال) ابن عباس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا حلف أحدكم) أي : أراد أن يحلف .. (فلا يقل : ما شاء الله وشئت) بتاء المخاطب ؛ لإيهام التشريك بين الله وبين المخاطب ، ولعله تعارف عندهم الإكثار من هذا اللفظ عند الحلف ، فذكر هذا القيد ؛ جرياً على المعتاد ، وإلا .. فهذا اللفظ ممنوع مطلقاً ؛ لأنه يوهم المساواة ، واللائق أن يقال : ما شاء الله ثم شئت ؛ كما قال : (ولكن ليقُلْ : ما شاء الله ، ثم شئت) لما في : « ثم شئت » من الدلالة على النزول .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه النسائي في « عمل اليوم والليلة » عن علي بن خشرم عن عيسى بن يونس به ، وأحمد في « مسنده » من حديث ابن عباس أيضاً ، وأبو بكر ابن أبي شيبة في « مسنده » ، وله شاهد من حديث قتيلة رواه الثلاثة .

فدرجته : أنه صحيح ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث حذيفة بن اليمان رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٠٠) - ٢٠٨٤ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ (بن سويد اللخمي ، حليف بني عدي الكوفي ، ويقال : له الفرسي : نسبة إلى فرسٍ له سابقةٌ ، ثقة فصيح عالم تغير حفظه وربما دلس ،

عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَأَى فِي النَّوْمِ أَنَّهُ لَقِيَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَقَالَ : نِعَمْ الْقَوْمُ أَنْتُمْ لَوْلَا أَنْتُمْ تَشْرِكُونَ تَقُولُونَ : مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ ، وَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « أَمَا وَاللَّهِ ؛ إِنْ كُنْتُ لَأَعْرِفُهَا لَكُمْ قُولُوا : مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شَاءَ مُحَمَّدٌ » .

من الرابعة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن رباعي بن حراش) - بكسر المهملة آخره معجمة - أبي مريم العباسي - بفتحيتين - الكوفي ، ثقة عابد مخضرم ، من الثانية ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) ، وقيل غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن حذيفة بن اليمان) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، ولكنه منقطع بين سفيان وبين عبد الملك بن عمير .

(أن رجلاً من المسلمين) لم أر من ذكر اسمه (رأى في النوم أنه لقي رجلاً من أهل الكتاب ، فقال) الكتابي للمسلم : (نعم القوم أنتم) أيها المسلمون (لولا أنكم تشركون) بالله حيث (تقولون : ما شاء الله وشاء محمد ، وذكر) الرجل الرائي للمنام (ذلك) المنام الذي رأى (للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال) النبي صلى الله عليه وسلم للرجل الذي رأى المنام : (أما) أي : انتبه واستمع ما أقول لك : (والله ؛ إن) مخففة من الثقيلة ؛ أي : إن الشأن والحال (كنت) أنا (لأعرفها) أي : لأظن هذه الكلمة أن تقع (لكم) يعني كلمة : ما شاء الله وشاء محمد (قولوا) إذا أردتم الحلف : (ما شاء الله ، ثم شاء محمد) . والمعنى : ما عرفت لكم هذه الكلمة ، وما تفكرت في كلامكم فأعرف أن هذه الكلمة تصدر منكم ، ولو عرفت . . لنهيكم عنها ، وبالجمل : فالنهي ليس

(١٠١) - ٢٠٨٥ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ ، عَنْ الطُّفَيْلِ بْنِ سَخْبَرَةَ أَخِي عَائِشَةَ لِأُمِّهَا ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

مبنياً على مجرد الرؤيا ، بل هو مبني على أنه علم قبح هذه الكلمة ؛ لأنها توهم المساواة . انتهى « سندي » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عباس بحديث الطفيل بن سخبرة رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٠١) - ٢٠٨٥ - (٣) (حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب) الأموي البصري ، واسم أبي الشوارب : محمد بن عبد الرحمن بن أبي عثمان ، صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .

(حدثنا أبو عوانة) الوضاح بن عبد الله الإشكري الواسطي ، ثقة ثبت ، من السابعة ، مات سنة خمس أو ست وسبعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الملك) بن عمير .

(عن رباعي بن حراش ، عن الطفيل بن سخبرة) ويقال : ابن عبد الله بن الحارث بن سخبرة - بفتح المهملة وسكون المعجمة ثم بالموحدة - (أخي عائشة) أم المؤمنين (لأمها) رضي الله تعالى عنهما (عن النبي صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، وسنده موصول ، غرضه : بيان متابعة أبي عوانة لسفيان بن عيينة من حيث السند ، وساق أبو عوانة (بنحوه) أي : بنحو حديث سفيان عن حذيفة ، وهذا إحالة للشاهد على ما قبله اختصاراً للكلام ؛ لاتحاد لفظهما مع أنه حديث مستقل ، والطفيل هذا صحابي ، وله حديث واحد ، وهو هذا المذكور .

تمة

قال البوصيري : حديث الطفيل هذا . . إسناده صحيح موصول ، رجاله ثقات على شرط مسلم ، انفرد به ابن ماجه ، لكن رواه الدارمي في « مسنده » عن يزيد بن هارون عن شعبة عن عبد الملك بن عمير به ، ورواه الإمام أحمد في « مسنده » من حديث الطفيل بن سخبرة أيضاً ، ورواه أبو بكر ابن أبي شيبة عن عثمان بن عفان عن حماد بن سلمة عن عبد الملك بن عمير ، فذكره مطولاً جداً ، وكذا رواه أبو يعلى من طريق عبد الملك به . انتهى منه .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٠) - (٦٨١) - بَابُ مَنْ وَرَى فِي يَمِينِهِ

(١٠٢) - (٢٠٨٦) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا
عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ ، عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ،
.....

(٥٠) - (٦٨١) - (بَابُ مَنْ وَرَى فِي يَمِينِهِ)

من التورية ؛ وهي أن يكون للفظ معنيان ؛ بعيد وقريب ، فيقصد المتكلم
المعنى البعيد مع قرينة .



(١٠٢) - (٢٠٨٦) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ
مُوسَى (بن أبي المختار باذام العبسي الكوفي أبو محمد ، ثقة كان يتشيع ، من
التاسعة ، قال أبو حاتم : كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم ، واستصغر في
سفيان الثوري ، مات سنة ثلاث عشرة ومئتين (٢١٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن إسرائيل) بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي أبي يوسف الكوفي ،
ثقة ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه :
(ع) .

(ح ، وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ) المقوم - ويقال : المقومي - أبو سعيد
البصري ، ثقة حافظ عابد مصنف ، من العاشرة ، مات سنة ست وخمسين ومئتين
(٢٥٦ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(عن عبد الرحمن بن مهدي) بن حسان الأزدي البصري ، ثقة متقن ، من
التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن إسرائيل) بن يونس .

عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى ، عَنْ جَدَّتِهِ ، عَنْ أَبِيهَا سُوَيْدِ بْنِ حَنْظَلَةَ قَالَ :
خَرَجْنَا نُرِيدُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَنَا وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ ، فَأَخَذَهُ
عَدُوُّ لَهُ ، فَتَحَرَّجَ النَّاسُ أَنْ يَحْلِفُوا ، فَحَلَفْتُ أَنَا أَنَّهُ أَخِي فَحَلَّى

(عن إبراهيم بن عبد الأعلى) الجعفي مولا هم الكوفي ، ثقة ، من السادسة .
يروي عنه : (م د س ق) .

(عن جدته) أي : عن جدة لإبراهيم بن عبد الأعلى ، وهي مجهولة لا تعرف .
(عن أبيها) أي : عن أبي الجدة (سويد) بدل من أبيها (بن حنظلة) الكوفي
الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، له حديث وقصة مع وائل بن حجر نزل
الكوفة .

وهذان السندان من سداسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات إلا
أن جدة إبراهيم بن عبد الأعلى مجهولة .

(قال) سويد : (خرجنا) من منازلنا من اليمن حالة كوننا (نريد) لقاء
(رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنا) أي : معاشر الرفقة (وائل بن حجر) بن
سعد بن مسروق الحضرمي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، وكان من
ملوك اليمن ، ثم سكن الكوفة ، مات في ولاية معاوية (فأخذه) أي : فأخذ وائلاً
(عدوله) أي : لوائل (فتحرَّج الناس) أي : عَدَّ قومنا ورفقتنا (أن يحلفوا)
على أن وائلاً من رفقتنا وأخونا ؛ أي : عدوا الحلف على أن وائلاً أخوهم حرجاً
وذنباً ؛ لكونه كذباً .

وعبارة « العون » : (فتخرج القوم) أي : ضيقوا على أنفسهم ، والخرج : الإثم
والضيق ، قاله في « النهاية » . انتهى .

(أن يحلفوا) يعني : كرهوا الحلف وظنوه إثماً ، قال سويد : (فحللت
أنا) على (أنه) أي : على أن وائل بن حجر (أخي) وشقيقي (فحلَّى) العدو

سَبِيلَهُ ، فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّ الْقَوْمَ تَحَرَّجُوا أَنْ يَحْلِفُوا وَحَلَفْتُ أَنَا أَنَّهُ أَخِي فَقَالَ : « صَدَقْتَ الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ » .

الذي أراد إمساكه وقتله ؛ أي : ترك (سبيله) أي : سبيلَ وائل سالمًا ناجيًا من شره .

قال سُويد : (فَأَتَيْنَا) معاشرَ الرفقة (رسولَ الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته) صلى الله عليه وسلم (أن القوم) أي : قوم رفقتنا (تخرجوا) أي : تخرج القوم (أن يحلفوا) على أن وائلاً أخونا ؛ أي : عدوهُ حرجاً وذنباً ؛ لأنه كذبٌ بَحَثٌ (وحلفتُ أنا) على (أنه أخي ، فقال) النبي صلى الله عليه وسلم : (صدقت) في حلفك وما كذبت ؛ لأنه أخوك في الدين ؛ ف (المسلم أخو المسلم) فالتورية في قوله : (إنه أخي) أنه أراد المعنى البعيد ؛ وهو أخوةُ الدين ، والمعنى القريب له : أخوةُ النسب .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الإيمان والنذور ، باب المعاريض في اليمين .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لأن رجاله ثقات ، ويحتمل كون الجدة المجهولة صحابية ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

وفي « العون » : وليس المرادُ بالأخوة المذكورة في هذا الحديث إلا أخوة الإسلام ؛ لأن كل اتفاق بين شيئين في أمرٍ ما . . يطلق عليه اسم الأخوة ، ويشترك في ذلك الحر والرقيق ، وiber الحالف إذا حلف أن هذا المسلم أخوه ، ولا سيما إذا كان في ذلك قرابة ؛ كما في حديث الباب ، ولذلك استحسَن النبي صلى الله عليه وسلم ذلك من الحالف ، وقال : « صدقت » ، قاله الشوكاني ، قال المنذري : والحديث أخرجه ابن ماجه ، وسويد بن حنظلة لم يُنسب ولا يُعرف له غيرُ هذا الحديث . انتهى .

(١٠٣) - ٢٠٨٧ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا
يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَنْبَأَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ عَبَادِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّمَا الْيَمِينُ عَلَى

وفي « الإصابة » : قال الأزدي : ما روى عنه إِلَّا ابْنَتُهُ وهي تلك الجدة ، قال
ابن عبد البر : لا أعلم له نسباً . انتهى من « العون » .



ثم استشهد المؤلف لحديث حنظلة بحدث أبي هريرة رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(١٠٣) - ٢٠٨٧ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ
هَارُونَ (بن زاذان السلمي مولاهم الواسطي ، ثقة متقن عابد ، من التاسعة ، مات
سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا هشيم) بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي الواسطي ، ثقة ثبت
كثير التدليس والإرسال الخفي ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة
(١٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عباد) ويقال له : عبد الله (بن أبي صالح) ذكوان السمان المدني
القيسي مولاهم ، لين الحديث ، من السادسة . يروي عنه : (م د ت ق) .

(عن أبيه) أبي صالح السمان ، ثقة ، من الثالثة .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه عبد الله بن أبي صالح ،
وهو لين الحديث .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما اليمين على

نية المستحلف (على صيغة اسم الفاعل ؛ أي : على نية مَنْ طَلَبَ منه الحلف ؛ كالقاضي والمُحَكِّم ، ولا تنفع الحالف التورية .

ومعنى الحديث : أن من توجهت عليه يمين في حق ادَّعَى عليه به ، فحلفَ على ذلك لفظاً وهو ينوي غَيْرَهُ . . لم تنفعه نيته ، ولا يخرج بها عن إثم تلك اليمين . انتهى « مفهوم » .

والحاصل : أن هذا الحكم يعني : كون اليمين على نية المستحلف فيما إذا كان الاستحلاف عند القاضي بحق ، وكان اليمين بالله أو بصفاتِه دون اليمين بالطلاق والعتاق ، فإن فات أحد هذه الشروط الثلاثة . . جاز فيه نية الحالف ؛ وهو ألا يكون الاستحلاف عند القاضي ، أو يكون عنده بغير حق ، أو يكون عنده بالطلاق والعتاق .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الأيمان والندور ، باب اليمين على نية المستحلف ، وأبو داود في كتاب الأيمان والندور ، باب المعارض في اليمين ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء اليمين على ما يصدقه صاحبه ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب ، وعبد الله بن أبي صالح هو أخو سهيل بن أبي صالح ، لا نعرفه إلا من حديث هُشيم عن عبد الله بن أبي صالح ، والعملُ على هذا الحديث عند بعض أهل العلم ، وبه يقول أحمد وإسحاق .

وروي عن إبراهيم النخعي أنه قال : إذا كان المستحلف ظالماً . . فالنية نية الحالف ، فالتورية تنفعه ، وإذا كان المستحلف مظلوماً . . فالنية نية الذي استحلف ، فالحالف لا تنفعه التورية ، فيأثم بيمينه .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ،

(١٠٣) - ٢٠٨٧ - (م) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَنْبَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ » .

وغرضه : الاستشهاد به لحديث سويد بن حنظلة .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، فقال : (١٠٣) - ٢٠٨٧ - (م) (حدثنا عمرو بن رافع) بن الفرات القزويني البجلي أبو حجر - بضم المهملة وسكون الجيم - ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة سبع وثلاثين ومئتين (٢٣٧ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا هشيم ، أنبأنا عبد الله بن أبي صالح ، عن أبيه) ذكوان السمان .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، غرضه : بيان متابعة عمرو بن رافع ليزيد بن هارون في رواية هذا الحديث عن هشيم .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يمينك) أيها الحالف ، وهو مبتدأ ، خبره قوله : (على ما يصدقك به صاحبك) أي : خصمك ومدعيك ومحاورك ، كذا في « المرقاة » ، فلا يختص المستحلف الواقع في الحديث الماضي بالقاضي .

قال ابن الملك في « شرحه » : سواء كان متبرعاً في يمينه أو بقضاء عليه . . يُعتبر فيه نية المستحلف ؛ كالقاضي والمحكم والمدعي ، لا نية الحالف وتوريثه ، وهذا إذا استحلفه القاضي بالله .

وأما إذا استحلفه بالطلاق مثلاً . . فيعتبر فيه نية الحالف ؛ لأن القاضي ليس

.....

له إلزامُ الحالفِ الطلاقَ . انتهى ، ومثله الحلفُ بالعتاق ، وينبغي فيما إذا كان الحاكم يرى جوازَ التحليف بذلك ألا تنفعه التورية ، قاله ابن حجر .

والتورية : إضمار الحالف معنى على غير نية المستحلف ، والحديث - كما قال الأبي - حَضُّ على الصِّدْقِ في اليمين .

قال القرطبي : معنى هذه الرواية ؛ يعني : قوله : « يمينك على ما يصدق به صاحبك » : أن يمينك التي يجوز لك أن تحلفها هي التي تكون صادقة في نفسها ؛ بحيث لو اطلع عليها صاحبك . . لعلم أنها حقٌ وصِدْقٌ ، وأن ظاهر الأمر فيها كباطنه ، وسره كعلنه ، فيُصدِّقك فيما حلفت عليه ، فهذا خطاب لمن أراد أن يُقدم على يمين ، فحقه أن يعرض اليمين على نفسه ؛ فإن رآها كما ذكرناه . . حلف إن شاء ، وإلا . . أمسك عنها ؛ لأنها لا تحلُّ له . انتهى من « المفهم » .

وقال أيضاً : ويظهر من كلام الأئمة على هذين الحديثين أن معنى الثاني مردود إلى الأول ، وما ذكرته أولى - إن شاء الله تعالى - من الفرق بينهما ، ويتبين لك ذلك الذي ذكرته من سياق لفظيهما ، فتأمل . . تجد ما ذكرته . انتهى من « المفهم » .

وهذا الحديث الأخير لمتابعة ما قبله ، وقد تقدم بيان من خرج في الحديث الذي قبله ، وإنما كرر المتن ؛ لما بين الروایتين من المخالفة في بعض الألفاظ .

فائدة

والتورية : إضمار الحالف معنى على غير نية المستحلف ، وأما التورية عند البديعيين : أن يكون للكلمة معنيان قريب وبعيد ، ويريد الحالف المعنى البعيد ، والمستحلف القريب ؛ كلفظ : (درهم) يطلق على النقد ، وهو المعنى القريب

.....

له ، وعلى الثوب ، وهو المعنى البعيد له ، فادعى عليه رجل بأن له عليه درهماً ، وهو يريد : النقد ، وليس له بينة ، فطلب تحليفه عند القاضي ، فحلف المدعى عليه بأنه ليس له عليّ درهمٌ ، وهو يريد : الثوب ، فهذه التورية لا تنفعه ، فيأثم بيمينه ، ولا يسقط عنه الدرهم الذي أراده المدعي في دعواه . انتهى من « الكوكب » .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد ، والثالث للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥١) - (٦٨٢) - بَابُ النَّهْيِ عَنِ النَّذْرِ

(١٠٤) - (٢٠٨٨) - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ النَّذْرِ

(٥١) - (٦٨٢) - (باب النهي عن النذر) المعلق .



(١٠٤) - (٢٠٨٨) - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرُّؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن سفیان) بن سعيد الثوري الكوفي ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن منصور) بن المعتمر بن عبد الله السلمي الكوفي ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن مرة) الهمداني الكوفي ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) ابن عمر : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم) الناس (عن النذر) والحال أن الناذر يظن أنه يفيد في حصول المطلوب والخلاص عن المكروه

وَقَالَ : « إِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ اللَّئِيمِ » .

(وقال) الرسول صلى الله عليه وسلم : (إنما يستخرج) بالبناء للمفعول ؛ أي : إنما يخرج الله المال (به) أي : بالنذر (من) يد (اللئيم) أي : البخيل ؛ أي : من البخيل الذي لا يأتي بهذه الطاعة إلا في مقابلة شفاء مريض ونحوه مما علق عليه النذر .

وقال الخطابي : نهى عن النذر تأكيداً لأمره ، وتحذيراً للتهاون به بعد إيجابه ، وليس النهي لافادة أنه معصية ، وإلا . . لما وجب الوفاء به بعد كونه معصية . انتهى « سندي » ، وفي رواية مسلم زيادة : (إنه) أي : إن النذر المعلق (لا يرد) أي : لا يدفع (شيئاً) من الشر ولا يجلب شيئاً من النفع .

ففي الكلام اكتفاء ؛ يعني : أن النذر المعلق لا يغني عن القدر شيئاً (وإنما يستخرج به) بالبناء للمجهول ، والفاعل المحذوف هو الله سبحانه ؛ أي : إنما يستخرج الله به المال من يد البخيل ؛ فإن البخيل لا تطاوعه نفسه بإخراج شيء من يده إلا في مقابلة عوض يستوفي أولاً ، فيلتزمه في مقابلة ما سيحصل له ، ويعلقه على جلب نفع أو دفع ضرر ، وذلك لا يسوق إليه خيراً لم يقدر له ، ولا يرد عنه شراً قضى عليه ، ولكن النذر قد يوافق القدر ، فيخرج من البخيل ما لولاه . . لم يكن يريد أن يخرج ، أفاده ملا علي .

وفي « شرح القاضي عياض على مسلم » : عادة الناس تعليق النذور على حصول المنافع ودفع المضار ، فنهى عنه ؛ فإن ذلك فعل البخل ؛ إذ السخي إذا أراد أن يتقرب إلى الله تعالى . . استعجل فيه وأتى به في الحال . انتهى .

قال المازري : يحتمل أن يكون سبب النهي عن النذر المعلق كون الناذر يصير ملتزماً له ، فيأتي به تكلفاً بغير نشاط ، وقال القاضي عياض : ويحتمل

(١٠٥) - ٢٠٨٩ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ،

أَنْ النَّهْيَ ؛ لَكُونَهُ قَدْ يَظُنُّ بَعْضُ الْجَهْلَةِ أَنَّ النَّذْرَ يَرُدُّ الْقَدَرَ ، وَيَمْنَعُ مِنْ حَصُولِ
الْمَقْدَرِ ، فَنَهَى عَنْهُ ؛ خَوْفًا مِنْ جَاهِلٍ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ . انْتَهَى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب القدر ، باب إلقاء
النذر العبد إلى القدر ، ومسلم في كتاب النذر ، باب النهي عن النذر المعلق
وأنه لا يرد شيئاً ، وأبو داود في كتاب الأيمان والنذور ، باب النهي عن النذور ،
والترمذي في كتاب النذور والأيمان ، باب في كراهية النذر ، قال : وفي الباب عن
ابن عمر ، قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن ، والعمل على هذا
عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ؛ كرهوا
النذر .

وقال عبد الله بن المبارك : معنى الكراهية في النذر في الطاعة
والمعصية ، وإن نذر الرجل فوقه به . . فله أجر ، ويكره له النذر . انتهى من
« السندي » .

فدرجة هذا الحديث : أنه في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ،
وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمر بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(١٠٥) - ٢٠٨٩ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ (بن خالد الأزدي

أبو الحسن النيسابوري المعروف بحمدان ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات
سنة أربع وستين ومئتين (٢٦٤ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) بن موسى بن أبي المختار باذام العبسي الكوفي أبو محمد ،

عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ النَّذْرَ لَا يَأْتِي ابْنَ آدَمَ بِشَيْءٍ إِلَّا مَا قُدِّرَ لَهُ ، وَلَكِنْ يَغْلِبُهُ الْقَدَرُ مَا قُدِّرَ لَهُ ، فَيُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ ، فَيُيَسَّرُ عَلَيْهِ »

ثقة كان يتشيع ، من التاسعة ، قال أبو حاتم : كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم ، واستصغر في سفيان الثوري ، مات سنة ثلاث عشرة ومئتين (٢١٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سفيان) بن سعيد الثوري الكوفي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان الأموي مولا هم المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة ثلاثين ومئة ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرمز الهاشمي مولا هم المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن النذر) المعلق (لا يأتي ابن آدم بشيء) من الخير والشر ؛ أي : لا يأتي له بجلب نفع وبدفع ضرر ؛ أي : لا يأتي له بشيء من الأشياء من المنافع والمضار (إلا) ب (ما قُدِّرَ) وقُضِيَ (له) في الأزل (ولكن يغلبه القدر) أي : يَضْعُبُ عليه القدر ؛ أي : حصول ما قُدِّرَ له ، فقلوله : (ما قدر له) بدل من القدر ؛ أي : يصعب عليه حصول ما قدر له ، فينذر لذلك فيحصل المقدر له بعد النذر .

(فيستخرج به) أي : بالنذر (من البخيل) الذي ينذر لأجل حصول ذلك المقدر (فييسر عليه) بياين أولاهما مضمومة وثانيتها مفتوحة وسين مهملة

مَا لَمْ يَكُنْ يُيَسِّرْ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ : أَنْفَقْ أَنْفَقْ عَلَيْكَ .

مشددة بصيغة المبني للمجهول ؛ أي : يُسَهِّلُ عليه إعطاءً (ما لم يكن ييسر)
وَيُسَهِّلُ (عليه) إعطاءً (من قبل ذلك) النذر (و) الحال أنه (قد قال الله) له
على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم : (أَنْفَقْ) بصيغة الأمر ؛ من الإنفاق ؛ أي :
اصرف يا بن آدم ما عندك من المال في الخيرات . . (أَنْفَقْ) بصيغة المضارع
المسند إلى المتكلم المجزوم بالطلب السابق ؛ أي : أَنْفَقْ أَنَا (عليك) ما في
خزائني ؛ أي : فلو أَنْفَقَ من غير نذر . . لأنفق الله تعالى عليه من فضله . انتهى
« سندي » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ،
وغرضه بسوقه : الاستشهاد به لحديث ابن عمر .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول منهما للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٢) - (٦٨٣) - بَابُ النَّذْرِ فِي الْمَعْصِيَةِ

(١٠٦) - (٢٠٩٠) - (١) حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ عَمِّهِ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا نَذَرَ »

(٥٢) - (٦٨٣) - (بَابُ النَّذْرِ فِي الْمَعْصِيَةِ)

(١٠٦) - (٢٠٩٠) - (١) (حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ) زنجلة بن أبي الصغدي الرازي أبو عمرو الخياط الحافظ ، صدوق ، من العاشرة ، مات في حدود الأربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) بن أبي تميمه كيسان السخثياني العنزي البصري ، ثقة حافظ حجة من كبار الفقهاء العباد ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي البصري ، ثقة فاضل كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ عَمِّهِ) أبي المهلب الجرمي البصري ، اسمه عمرو بن معاوية أو عبد الرحمن بن معاوية ، وقيل : غير ذلك ، ثقة مخضرم ، من الثانية . يروي عنه : (م عم) .

(عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ) بن عُبَيْدِ بْنِ خَلْفٍ الْخَزَاعِي الْبَصْرِي الصَّحَابِي المشهور رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قَالَ) عمران : (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا نَذَرَ) جائزٌ أو

فِي مَعْصِيَةٍ ، وَلَا نَذَرَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ » .

صحيح (في معصية) الله ؛ كأن نذر أن يشرب الخمر ؛ فإنه لا يصح ذلك النذر ولا يُوفى (ولا نذر) جائز (فيما لا يملك ابن آدم) أي : في نذر ما لا يملكه حالة النذر وإن ملك بعد ذلك ؛ كأن يقول : لله علي عتق عبد زيد ، فلا يلزمه الوفاء ، وإن ملك بعد النذر ، قال النووي : وفي رواية : « لا نذر في معصية الله تعالى » ، وفي هذا الحديث دليل على أن من نذر معصية ؛ كشرب الخمر ، وقتل النفس المحرمة مثلاً . فنذره باطل لا ينعقد ، ولا تلزمه كفارة يمين ولا غيرها ، وبهذا قال مالك والشافعي وأبو حنيفة وداود وجمهور العلماء .

وقال أحمد : تجب فيه كفارة اليمين ، واستدل بالحديث المروي عن عمران بن الحصين وعائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا نذر في معصية الله ، وكفارته كفارة يمين » ، واحتج الجمهور بحديث عمران المذكور في الباب ، وأما حديث « كفارته كفارة يمين » . . فضعيف باتفاق المحدثين ، وأما قوله : « ولا فيما لا يملك ابن آدم » . . فهو محمول على ما إذا أضاف النذر إلى معين لا يملكه ؛ بأن قال : إن شفى الله مريضى . . فله علي أن أعتق عبد فلان ، أو أن أتصدق بثوبه أو بداره ، أو نحو ذلك .

وأما إذا التزم في الذمة شيئاً لا يملكه . . فيصح نذره ؛ مثل أن قال : إن شفى الله مريضى . . فله علي عتق رقبة ، وهو في ذلك الحال لا يملك رقبة ولا قيمتها ، فيصح نذره ، ثم إن شفى المريض . . ثبت العتق في ذمته . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب النذور ، باب لا وفاء لنذر في معصية ولا فيما لا يملك العبد مطولاً ، والحاكم في كتاب النذور ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » .

(١٠٧) - ٢٠٩١ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ الْمِصْرِيُّ
أَبُو طَاهِرٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَنَّبَانَا يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ،
عَنْ عَائِشَةَ
.....

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة ، وغرضه : الاستدلال به على
الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عمران بن حصين بحديث عائشة رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(١٠٧) - ٢٠٩١ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ الْمِصْرِيُّ
أَبُو طَاهِرٍ (الأموي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) .
يروى عنه : (م د س ق) .

(حدثنا) عبد الله (بن وهب) بن مسلم القرشي مولاهم المصري ، ثقة فقيه
حافظ عابد ، من التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(أنبأنا يونس) بن يزيد الأموي مولاهم ؛ مولى آل أبي سفيان ، ثقة إلا أن
في روايته عن الزهري وهماً قليلاً ، وفي غير الزهري خطأ ، من كبار السابعة ،
مات سنة تسع وخمسين ومئة (١٥٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن شهاب) محمد بن مسلم ، ثقة حجة ، من الرابعة ، مات سنة خمس
وعشرين ومئة ، وقيل : قبلها بسنة أو سنتين . يروي عنه (ع) .

(عن أبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف ، ثقة ، من الثالثة ، مات
سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا نَذِرُ فِي مَعْصِيَةٍ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه انقطاعاً ؛ لأن الزهري لم يسمع من أبي سلمة .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا نذر في معصية) الله ، (وكفارته) أي : وكفارة ذلك النذر (كفارة يمين) أي : مثلها .

قال السندي : قوله : « لا نذر في معصية » ليس معناه : أنه لا ينعقد أصلاً ؛ إذ لا يناسب ذلك قوله : « وكفارته ... » إلى آخره ، بل معناه : أنه ليس في ذلك النذر وفاء بفعل تلك المعصية ، وهذا صريح بعض الروايات الصحيحة ؛ فإن فيها « لا وفاء للنذر في معصية » .

وقوله : « وكفارته كفارة يمين » معناه : أنه ينعقد يميناً يجب فيه الحنث ، وهذا هو مذهب أبي حنيفة ، ولا حجة للمخالف في حديث : « من نذر أن يَعْصِيَ اللَّهَ » وأمثاله ؛ فإنه لا يَنْفِي وجوب الكفارة . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأيمان والنذور ، باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية ، والترمذي في كتاب النذور والأيمان ، باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا نذر في معصية ، قال أبو عيسى : هذا الحديث حديث لا يصح ؛ لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة ، قال : سمعت محمداً يقول : روى غير واحد ؛ منهم : موسى بن عقبة ، وابن أبي عتيق عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال محمد : والحديث هو هذا المذكور في الباب ، والنسائي في كتاب النذور والأيمان ، باب كفارة النذر .

(١٠٨) - ٢٠٩٢ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بما قبله من حديث عمران بن حصين ، وسنده ضعيف ؛ لما ذكر ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عمران بن حصين آخر لعائشة رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٠٨) - ٢٠٩٢ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (حماد بن أسامة الهاشمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة إحدى ومئتين (٢٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبيد الله) بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني أبي عثمان ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن طلحة بن عبد الملك) الأيلي - بفتح الهمزة بعدها ياء ساكنة - ثقة ، من السادسة . يروي عنه : (خ عم) .

(عن القاسم بن محمد) بن أبي بكر الصديق التيمي المدني ، ثقة أحد الفقهاء بالمدينة ، قال أيوب : ما رأيت أفضل منه ، من كبار الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ .. فليُطِعه ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ .. فَلَا يَعْصِهِ » .

(قالت) عائشة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من نذر أن يطيع الله) عز وجل وكلمة (أن) مصدرية .. (فليطعه) بالجزم ؛ لأنه جواب الشرط (ومن نذر أن يعصِيَ الله .. فلا يعصه) بالجزم أيضاً ؛ لأنه جواب الشرط ، والإطاعة أعم من أن تكون في واجب أو مستحب ، يتصور النذر في فعل الواجب بأن يُؤقَّت ؛ كمن نذر أن يصلى الصلاة في أول وقتها ، فيجب عليه ذلك بقدر طاقته .

وأما المستحب من جميع العبادات المالية والبدنية .. فينقلب بالنذر واجباً ، ويتقيد بما قيده به الناذر ، والخبر صريح في الأمر بوفاء النذر إذا كان في طاعة ، وفي النهي عن ترك الوفاء به إذا كان في معصية .

« ومن نذر أن يعصِيَ الله .. فلا يعصه » قال في « شرح السنة » : فيه دليل على أن من نذر معصية .. لا يجوز الوفاء به ، ولا يلزمه الكفارة ؛ إذ لو كانت الكفارة .. لبَيَّنَّه النبي صلى الله عليه وسلم ، قال القاري : لا دلالة في الحديث على نفي الكفارة ولا على إثباتها ، قلت : الأمر كما قال القاري . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

قال الخطابي : في هذا بيان أن النذر في المعصية غير لازم ، وأن صاحبه منهي عن وفائه ، وإذا كان كذلك .. لم تجب فيه كفارة ، ولو كان فيه كفارة .. لَأَشْبَهَ أَنْ يَجْرِيَ ذِكْرُهَا فِي الْحَدِيثِ وَأَنْ يُوجَدَ مَقْرُوناً بِهِ ، وهذا على مذهب مالك والشافعي .

وقال أصحاب الرأي وسفيان الثوري : إذا نذر في معصية .. فكفارته كفارة يمين ، قال : واحتجوا على ذلك بحديث الزهري ، وقد رواه أبو داود في هذا

.....
الباب ، قال المنذري : وأخرجه البخاري وأبو داوود والترمذي والنسائي وابن
ماجه . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الأيمان والندور ،
باب الوفاء بالندور ، وأبو داوود في كتاب الأيمان والندور ، باب النذر في
المعصية ، والترمذي في كتاب النذر ، باب من نذر أن يطيع الله . . فليطعه .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وقد رواه يحيى بن أبي كثير عن
القاسم بن محمد ، وهو قول بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم وغيرهم ، وبه يقول مالك والشافعي ، قالوا : لا يعصي الله ، وليس فيه
كفارة يمين إذا كان النذر في معصية .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٣) - (٦٨٤) - بَابُ مَنْ نَذَرَ نَذْرًا وَلَمْ يُسَمِّهِ

(١٠٩) - ٢٠٩٣ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَافِعٍ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ نَذَرَ نَذْرًا »

(٥٣) - (٦٨٤) - (بَابُ مَنْ نَذَرَ نَذْرًا وَلَمْ يَسْمِهِ)

(١٠٩) - ٢٠٩٣ - (١) (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَافِعٍ) بن عويمر الأنصاري المدني القاص نزيل البصرة ، يكنى أبا رافع ، ضعيف الحفظ ، من السابعة ، مات في حدود الخمسين ومئة (١٥٠ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ) ويقال : خالد بن زيد الجهني المدني ، قال في « التقريب » : مقبول ، من الثالثة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، روى عن عقبة بن عامر في حديث النذر ، ويروي عنه : إسماعيل بن رافع .

(عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ) - بضم الجيم وفتح الهاء وبنون - منسوب إلى جهينة بن زيد ، أبي الحسن ، الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه إسماعيل بن رافع ، وهو ضعيف الحفظ .

(قَالَ) (عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ) : (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ نَذَرَ نَذْرًا

وَلَمْ يُسَمِّهِ . . فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » .

ولم يسمه (أي : لم يعين الناذر ذلك المنذور ؛ بأن قال : إني نذرت نذراً ، أو عليّ نذراً ، ولم يعين أنه صوم أو غيره . . (فكفارته) أي : فكفارة ذلك النذر المبهم (كفارة يمين) فيه دليل على أن كفارة اليمين إنما تجب فيما كان من النذور غير مُسمّى .

قال النووي : اختلف العلماء في المراد بهذا الحديث ؛ يعني : حديث عقبة بن عامر الذي أخرجه مسلم بلفظ : « كفارة النذر كفارة يمين » : فحمله جمهور أصحابنا على نذر اللجاج ، فهو مخير بين الوفاء بالنذر أو الكفارة ، وحمله مالك وكثيرون أو الأكثرون على النذر المطلق الذي لم يعين ؛ كقوله : علي نذر ، وحمله جماعة من فقهاء الحديث على جميع أنواع النذر ، فقالوا : هو مخير في جميع أنواع المنذورات بين الوفاء بما التزم وبين كفارة اليمين . انتهى .

قال الشوكاني : والظاهر : اختصاص الحديث - يعني : حديث مسلم المذكور - في النذر الذي لم يسم ؛ لأن حمل المطلق على المقيد واجب ، وأما النذور المسماة ؛ إن كانت طاعة ؛ فإن كانت غير مقدورة . . ففيها كفارة يمين ، وإن كانت مقدورة . . وجب الوفاء بها ، سواء كانت متعلقة بالبدن أو بالمال ، وإن كانت معصية . . لم يجز الوفاء بها ، ولا ينعقد ولا يلزم فيها الكفارة ، وإن كانت مباحة مقدورة . . فالظاهر الانعقاد ولزوم الكفارة ؛ لوقوع الأمر بها في الأحاديث الصحيحة الواردة في قصة الناذر بالمشي إلى بيت الله ، وإن كانت غير مقدورة . . ففيها الكفارة ؛ لعموم : « ومن نذر نذراً لم يطقه » ، هذا خلاصة ما يستفاد من الأحاديث الصحيحة . انتهى ، انتهى « تحفة الأحوزي » .

وهذا الحديث رواه البيهقي في « سننه الكبرى » من طريق إسماعيل بن رافع عن خالد بن سعيد عن عقبة بن عامر ، قال : وأظنه خالد بن زيد ، قال : والرواية

(١١٠) - ٢٠٩٤ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ،

الصحيحة عن أبي الخير عن عقبة بن عامر الجهني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كفارة النذر كفارة يمين » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب النذور ، باب في كفارة النذر بدون زيادة : (إذا لم يسم) ، وأخرجه أيضاً أبو داود في كتاب الأيمان ، باب من نذر نذراً لم يسمه ، والترمذي في كتاب النذور ، باب ما جاء في كفارة النذر إذا لم يسم ، وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب ، والنسائي في « المجتبى » في كتاب الأيمان ، باب كفارة النذر ، وأحمد في « المسند » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لأن له شواهد بأسانيد صحيحة ؛ كما بينها ، وسنده ضعيف في رواية المؤلف ؛ لما قد علمت ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

وفي « تحفة الأحوزي » : وفي الباب عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ : « من نذر ولم يسمه .. فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذراً لم يطقه .. فكفارته كفارة يمين » أخرجه أبو داود وابن ماجه .

قال الحافظ في « بلوغ المرام » : إسناده صحيح إلا أن الحفاظ رجحوا وقفه . انتهى منه ، وهو هذا الحديث الآتي .



ثم استشهد المؤلف لحديث عقبة بن عامر بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١١٠) - ٢٠٩٤ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْعَانِيُّ ، حَدَّثَنَا خَارِجَةُ بْنُ مُصْعَبٍ ، عَنْ
بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ،
.....

(حدثنا عبد الملك بن محمد) الحميري البَرْسَمِيُّ - بفتح الموحدة والمهملة
بينهما راء ساكنة - (الصنعاني) أي : المنسوب إلى صنعاء دمشق ، لين الحديث ،
من التاسعة . يروي عن خارجة بن مصعب ، ويروي عنه : (د س ق) ، وهشام بن
عمار ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : يكتب حديثه ، وقال حميد بن زنجويه :
حدثنا أبو أيوب ، حدثنا عبد الملك بن بحر الصنعاني ، قال : وهو ثقة من
أصحاب الأوزاعي ، فهو حينئذ مختلف فيه .

(حدثنا خارجة بن مصعب) بن خارجة أبو الحجاج السرخسي ، متروك ،
وكان يدلّس عن الكذابين ، ويقال : إن ابن معين كذبه ، من الثامنة ، مات سنة
ثمان وستين ومئة (١٦٨ هـ) . يروي عنه : (ت ق) . انتهى « تقريب » .

وقال مسلم : سمعت يحيى بن يحيى وسئل عن خارجة ، فقال : مستقيم
الحديث عندنا ، ولم يكن ينكر من حديثه إلا ما يدلّس عن غياث بن إبراهيم ؛
فإننا كنا قد عرفنا تلك الأحاديث فلا نُعَرِّضُ لها . انتهى « تهذيب » ، فهو إذاً
مختلف فيه .

(عن بكير بن عبد الله بن الأشج) المخزومي مولا هم أبي عبد الله المدني
نزىل مصر ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة عشرين ومئة (١٢٠ هـ) ، وقيل بعدها .
يروي عنه : (ع) .

(عن كريب) بن أبي مسلم الهاشمي مولا هم ؛ مولى ابن عباس أبي رشدين
المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات قبل المئة سنة ثمان وتسعين (٩٨ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ نَذَرَ نَذْرًا وَلَمْ يُسَمِّهِ .. فَكَفَّارَتُهُ
كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُطِقْهُ .. فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا
أَطَاقَهُ .. فَلَيْفٍ بِهِ » .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه عبد الملك بن محمد
وخارجة بن مصعب ، وهما مختلف فيهما .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من نذر نذراً ولم يسمه) أي : ولم
يعين ذلك المنذور ؛ بأن قال : علي نذر ، أو قال : نذرت ، ولم يزد على ذلك
شيئاً .. (فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذراً لم يطقه) كأن نذر المشي إلى
بيت الله وهو زَمْنٌ .. (فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذراً أطاقه) أي : أطاق
وقدر الإتيان به ؛ أي : ولم يكن معصية .. (فليف به) مضارع من الوفاء مجزوم
بلام الأمر .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأيمان والنذور ،
باب من نذر نذراً لا يطيقه .

وفي « العون » قوله : « ومن نذر نذراً لا يطيقه » كرفع جبل ، أو رفع حِمْلٍ
ثَقِيلٍ ، أو المشي إلى بيت الله ونحوه .

قوله : « فليف به » أمر غائب ؛ من وفى يفي ، والمعنى : فليف به أو ليكفر ،
ولنما اقتصر على الأول ؛ لأن البر في اليمين أولى إلا إذا كانت معصية .

قال المنذري : وأخرجه ابن ماجه ، وفي إسناده حديثه من لا يعتمد عليه ،
وليس في روايته لفظة : (ومن نذر نذراً في معصية) . انتهى من « العون » .

قال أبو داود في « سننه » في هذا الباب : (وروى هذا الحديث وكيع
وغيره عن عبد الله بن سعيد بن أبي الهند ، أوقفوه) أي : أوقف هذا الحديث
وكيع وغيره عن عبد الله بن سعيد عن عبد الله بن عباس ، ولم يرفعوه إلى

.....
النبى صلى الله عليه وسلم ، وأما طلحة بن يحيى الأنصارى . . فرفعه إلى النبى
صلى الله عليه وسلم .

فهذا الحديث درجته : أنه صحيح وإن كان سنده في « ابن ماجه » حسناً ،
وأما أبو داود . . فرواه بسندٍ صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث عقبة بن
عامر .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٤) - (٦٨٥) - بَابُ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ

(١١١) - ٢٠٩٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ : نَذَرْتُ نَذْرًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَمَا أَسْلَمْتُ ،

(٥٤) - (٦٨٥) - (بَابُ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ)

(١١١) - ٢٠٩٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ (بن طلق بن معاوية النخعي الكوفي القاضي ، ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر ، من الثامنة ، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبيد الله بن عمر) بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر بن الخطاب) رضي الله عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) عمر : (نذرت نذراً) والتزمته (في الجاهلية) أي : في حالة شركي ، فالمراد بالجاهلية : حالة الشرك ؛ لأنَّ جاهلية كل رجل حاله كفره .

ووقع للدارقطني ما يعين هذا المعنى ، ولفظه : (نذر عمر أن يعتكف في الشرك) ، وفي رواية له : (نذرت أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام) أي : حول الكعبة ؛ لأنه لم يكن إذ ذاك جدار يحُوط عليها ، قاله القسطلاني .

(فسألت النبي صلى الله عليه وسلم بعدما أسلمت) هل يجب عليّ وفاء

فَأَمَرَنِي أَنْ أُوفِيَ بِنَذْرِي .

(١١٢) - ٢٠٩٦ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى

ذلك النذر أم لا ؟ (فأمرني) النبي صلى الله عليه وسلم (أن أوفي بنذري) فقال لي : « أوف بنذكرك » ظاهر هذا الأمر لزوم نذر الكافر إذا أوجبه على نفسه في حال كفره إذا كان من نوع القرب التي يوجبها المسلمون ، غير أنه لا يصح منه إيقاعه في حالة كفره ؛ لعدم شرط الأداء الذي هو الإسلام .

فأما إذا أسلم . . فوجب عليه الوفاء ، وبذلك قال الشافعي وأبو ثور والمغيرة المخزومي والبخاري والطبري ، ورأوا ؛ أي : حملوا قوله صلى الله عليه وسلم : « أوف بنذكرك » على الوجوب ، وذهب مالك والكوفيون إلى أنه لا يلزمه شيء من ذلك ولا صوم ولا اعتكاف ؛ لعدم تصور نية القرية منهم حالة كفرهم ، وفيه نظر . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الأيمان والنذور ، باب نذر الكافر وما يفعل فيه .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عمر بن حدير بن عباس رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١١٢) - ٢٠٩٦ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى (بن عبد الله بن خالد الذهلي النيسابوري ، ثقة حافظ فاضل ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . (خ عم) .

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْحَاقَ الْجَوْهَرِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ ، أَنبَأَنَا
الْمَسْعُودِيُّ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
أَنَّ رَجُلًا

(وعبد الله بن إسحاق الجوهري) البصري مستملي أبي عاصم ، ويُلقَّب
بِدُعَاةٍ - بكسر الموحدة وسكون المهملة - ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات
سنة سبع وخمسين ومئتين (٢٥٧ هـ) . يروي عنه : (عم) .

كلاهما (قالوا : حدثنا عبد الله بن رجاء) بن عمر الغداني - بضم الغين
المعجمة وبالتخفيف البصري - صدوق يهم قليلاً ، من التاسعة ، مات سنة
عشرين ومئتين (٢٢٠ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (خ س ق) .

(أنبأنا المسعودي) عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن
مسعود الكوفي المسعودي ، صدوق اختلط قبل موته ، وضابطه : أن من سمع منه
ببغداد . . فَبَعْدَ الاختلاطِ ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) ، وقيل :
سنة خمس وستين ومئة . يروي عنه : (عم) .

(عن حبيب بن أبي ثابت) قيس ، ويقال : هند بن دينار الأسدي مولاهم
أبي يحيى الكوفي ، ثقة فقيه فاضل ، وكان كثير الإرسال والتدليس ، من الثالثة ،
مات سنة تسع عشرة ومئة (١١٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سعيد بن جبیر) الأسدي مولاهم ، ثقة ثبت فقيه ، من الثالثة ، مات
سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) ، قتل بين يدي الحجاج . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن رجلاً) من المسلمين ، لم أر من ذكر اسمه ، ويحتمل كونه كردماً الآتي

جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ
أَنْحَرَ بِبُؤَانَةٍ ، فَقَالَ : « فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ ؟ » ، قَالَ : لَا ، قَالَ :
« أَوْفِ بِنَذْرِكَ » .

في الحديث التالي (جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ؛
إني نذرت أن أنحر) قُرباني (ب) موضع يُسَمَّى : (بُؤَانَةٌ) - بضم الموحدة
وتخفيف الواو - اسم موضع بأسفل مكة أو وراء ينبع ، وفي الحديث : (أن من
نذر أن يضحي في مكان . . لزمه الوفاء به) ، ومثله أن ينذر التصديق على أهل
بلد ، وكل ذلك إذا لم يكن فيه معصية . انتهى « سندي » .

(فقال) له النبي صلى الله عليه وسلم : هل (في نفسك شيء من أمر
الجاهلية) كالذبح للنُّصَبِ والأصنام ؟ (قال) الرجل للنبي صلى الله عليه
وسلم : (لا) شيء في نفسي من أمر الجاهلية ؛ كاعتقاد أن الأصنام تنفع وتضر
ويذبح لها .

(قال) النبي صلى الله عليه وسلم للرجل : (أوف بنذرك) أي : اذبح ذبيحتك
في أي مكان شئت إذا كان ذبحها لله لا لغيره ؛ فإنه حينئذ شرك .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه البيهقي في « سننه » عن
الحاكم ، ورواه الحاكم من طريق عبد الله بن رجاء الغداني عن المسعودي ،
فذكره بإسناده .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شاهداً من حديث
عمر المذكور قبله ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عمر بحديث كردم بن سفيان رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(١١٣) - ٢٠٩٧ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّائِفِيِّ ، عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ كُرْدَمِ الْيَسَارِيَّةِ أَنَّ أَبَاهَا لَقِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهِيَ رَدِيفَةٌ لَهُ فَقَالَ : إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ بِبُؤَانَةٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « هَلْ بِهَا وَثْنٌ ؟ » ،

(١١٣) - ٢٠٩٧ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ (بن الحارث بن أسماء الفزاري أبو عبد الله الكوفي نزيل مكة ودمشق ، ثقة حافظ ، وكان يدلّس أسماء الشيوخ ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وتسعين ومئة (١٩٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن عبد الرحمن) بن يعلى بن كعب (الطائفي) أبي يعلى الثقفي ، صدوق يخطئ ويهم ، من السابعة . يروي عنه : (م د س ق) .
 (عن ميمونة بنت كردم) - بوزن جعفر - ابن سفيان (اليسارية) ويقال :
 الثقفية ، روت عن النبي صلى الله عليه وسلم . وروى عنها : عبد الله بن عبد الرحمن ، و (د ق) .

وقال ابن حبان : من صغار الصحابة ، لها حديث واحد ، وهو هذا الحديث رضي الله تعالى عنها (أن أباه) كردم بن سفيان الثقفي رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .
 (لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهي) أي : والحال أن ميمونة (رديفة له)
 أي : لأبيها ؛ أي : راكبة خلفه على ناقة (فقال) كردم بن سفيان : (إني نذرت)
 والتزمت (أن أنحر) وأذبح (ببؤانة) اسم موضع ؛ كما مر آنفاً (فقال) له
 (رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل بها) أي : ببؤانة (وثن) أي : صنم يذبح

قَالَ : لَا ، قَالَ : « أَوْفِ بِنَذْرِكَ » .

له ؟ (قال) كردم : (لا) أي : ليس بها وثن ، ف (قال) له رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذاً (أوف بنذر) بذبح ما شئت فيها ؛ إذ لا شرك فيه .

وفي رواية أبي داود بسنده إلى ميمونة بنت كردم : قالت : خرجت مع أبي في حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فدنا أبي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على ناقه له ، فأخذ بقدمه ، قالت : فأقر له ؛ أي : اعترف له بالشهادتين ، ووقف رسول الله صلى الله عليه وسلم له ، واستمع منه حاجته ، فقال : يا رسول الله ؛ إني نذرت إن ولد لي ولد ذكر أن أنحر وأذبح على رأس بوانة في عقبة من الثنايا عدة من الغنم ، قال الرواي عنها : لا أعلم إلا أنها قالت : خمسين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هل بها من الأوثان شيء ؟ » قال : لا ، قال : « فأوف بما نذرت به لله » .

قالت : فجمعها فجعل يذبحها ، فانفلت منها شاة ، فطلبها ، وهو يقول : « اللهم ؛ أوف عني نذري » فظفرها فذبحها .

وفي « الإصابة » : قال البخاري وابن السكن وابن حبان : له - أي : لكردم - صحبة .

وأخرج أحمد من طريق ميمونة بنت كردم عن أبيها أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نذر نذره في الجاهلية ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « أَلَوْثَنٍ أَوْ لِنُصْبٍ ؟ » قال : لا ، وَلَكِنْ لِلَّهِ ، قال : « أوف بنذر » .

وأخرجه ابن أبي شيبه من هذا الوجه ، فقال : عن ميمونة أن أباه لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي رديفة له ، فقال : إني نذرت . . . وذكر الحديث ، وأخرجه أحمد والبخاري مطولاً ، ولفظه : قال : إني كنت نذرت في الجاهلية أن أذبح على بوانة عدة من الغنم . . . فذكر القصة . انتهى ، انتهى من « العون » .

(١١٣) - ٢٠٩٧ - (م) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ دُكَيْنٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ مِقْسَمٍ ، عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ كَرْدَمٍ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَحْوِهِ .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في هذا الحديث ، فقال :

(١١٣) - ٢٠٩٧ - (م) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا) الفضل (بن دكين) الكوفي ، واسم دكين : عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولا هم الأحول أبو نعيم الملائي - بضم الميم - مشهور بكنيته ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة ثمانى عشرة ومئتين (٢١٨ هـ) ، وقيل : تسع عشرة ومئتين . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن عبد الرحمن) الطائفي الثقفي ، صدوق ، من السابعة . يروي عنه (م د س ق) .

(عن يزيد بن مقسم) الثقفي مولا هم الطائفي ، ويعرف بابن ضبة ، وهي أمه ، مقبول ، من الخامسة . يروي عنه : (ق) .

(عن ميمونة بنت كردم ، عن النبي صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، إلا أنه منقطع ؛ لأن يزيد بن مقسم لم يسمع من ميمونة بنت كردم .

غرضه بسوق هذا السند : بيان متابعة الفضل بن دكين لمروان بن معاوية ، وساق الفضل بن دكين (بنحوه) أي : بنحو حديث مروان بن معاوية في رواية هذا الحديث عن عبد الله بن عبد الرحمن .

.....

قال البوصيري : هذا إسناد رجاله ثقات ، إلا أنه منقطع ؛ لأن يزيد بن مقسم لم يسمع من ميمونة بنت كردم ، وأصله في « الصحيحين » وغيرهما من حديث عمر بن الخطاب .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال به على الترجمة ، والأخير للمتابعة ، والباقيان للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٥) - (٦٨٦) - بَابُ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ

(١١٤) - ٢٠٩٨ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَنبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ،
عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ سَعْدَ بْنَ
عُبَادَةَ.....

(٥٥) - (٦٨٦) - (باب من مات وعليه نذر)

(١١٤) - ٢٠٦٢ - (١) (حدثنا محمد بن رُمح) بن المهاجر التجيبي
مولاهم المصري ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين
(٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(أنبأنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري ، ثقة
ثبت فقيه إمام مشهور ، قرين مالك بن أنس ، من السابعة ، مات في شعبان سنة
خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن مسلم (ابن شهاب) الزهري المدني ، ثقة حجة ، من
الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، أو قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه
(ع) .

(عن عبيد الله بن عبد الله) بن عتبة بن مسعود الهذلي المدني الأعمى
الفقيه ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين وقيل : ثمان وتسعين ، وقيل
غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن سعد بن عبادة) الأنصاري الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ،
شهد العقبة ، وكان أحد النقباء ، وكان مشهوراً بالجدود ، وهو وأبوه وجده وولده

أَسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ تُؤَفِّتُ وَلَمْ تَقْضِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَقْضِهِ عَنْهَا » .

خرج إلى الشام ، ومات بالحوارن سنة خمس عشرة (١٥ هـ) كما في « الإصابة » .
(استفتى) وسأل (رسول الله صلى الله عليه وسلم في نذر كان على أمه)
أي : على أم سعد (توفيت) أي : ماتت (و) الحال أنها (لم تقضه) أي : لم
توف ذلك النذر (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لسعد : (اقضه) أي :
فاقض ذلك النذر (عنها) أي : عن أمك .

قوله : (في نذر كان على أمه) اختلف العلماء في تعيين هذا النذر : ف قيل :
كان صوماً ، وقيل : كان عتقاً ، وقيل : كان نذراً مطلقاً مبهماً ، وليس عند أحد
منهم دليل على قوله وتعيينه ، وقد ساق الحافظ في « الفتح » (٥٠٧/١١) جميع
الأقوال والروايات التي استدلو بها وتعقب جميعها ، ورجح أن النذر كان معيناً
لا مبهماً .

قلت : وقد ذكر ابن الأثير في « جامع الأصول » (٥٥٤/١١) رواية عزاها
للنسائي ، وفيه : أن سعداً أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ
وعليها نذر ، أفيجزئ عنها أن أعتق عنها ؟ قال : « أعتق عن أمك » ، فهذه
الرواية تفيد أن النذر كان إعتاقاً ، والله أعلم .

قوله : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اقضه عنها » زاد البخاري في
النذور من طريق شعيب : (فكانت سنة بعد) يعني : كان قضاء الوارث ما على
المورث طريقة شرعية أعم من أن يكون وجوباً أو ندباً ، وأن هذه الزيادة مما
تفرد بها شعيب من بين تلامذة الزهري ، ورجح الحافظ في « الفتح » أنها من
كلام الزهري ، ويحتمل : أن يكون من شيخه ، والله أعلم .

قال القرطبي : وفي الحديث من الفقه : استفتاء الأعم ما أمكن ، وقد اختلف

.....

أهل الأصول في ذلك ؛ هل يجب على العامي أن يبحث عن الأعلم ، أو يكتفي بسؤال عالم أي عالم كان ؟ فيه قولان : وقد أوضحناهما في الأصول ، وبيننا أنه يجب عليه أن يبحث ؛ لأن الأعلم أرجح ، والعمل بالراجح واجب .

وقد اختلف في هذا النذر الذي على أم سعد : فقيل : إنه كان نذراً مطلقاً ، وقيل : صوماً ، وقيل : عتقاً ، وقيل : صدقة ، والكل محتمل ولا معين ، فهو مجمل ، ولا خلاف أن حقوق الأموال من العتق والصدقة تصح فيها النيابة ، وتصح توفيتها عن الميت والحي ، وإنما اختلف في الحج والصوم ؛ كما تقدم ذلك في كتابيهما . انتهى من « المفهم » .

قوله : « فاقضه عنها » أمر بالقضاء على جهة الفتوى فيما سئل عنه ، فلا يحمل على الوجوب ، بل على جهة بيان أنه إن فعل ذلك . . صح ، بل نقول : لَوْ وَرَدَ ذَلِكَ ابْتِدَاءً وافتتاحاً . . لَمَّا حُمِلَ عَلَى الْوَجوب ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ النَّذْرُ مَالِيًّا وتركت مالا ، فيجب على الوارث إخراج ذلك من رأس المال ، أو من الثلث ؛ كما ذكرناه في الوصايا .

وإن كان حقاً بدنياً ؛ فمن يقول : إن الولي يقضيه عن الميت . . لم يقل : إن ذلك يجب على الولي ، بل ذلك على النذب إن طاعت ذلك نفسه ، ومن تخيل شيئاً من ذلك . . فهو محجوج بقوله صلى الله عليه وسلم : « من مات وعليه صيام . . صام عنه وليه لمن شاء » ، رواه أحمد والبخاري وأبو داود ، وهو نص في الفرض . انتهى من « الكوكب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الوصايا ، باب ما يستحب لمن توفي فجأة أن يتصدقوا عنه وقضاء النذور عن الميت ، ومسلم في كتاب النذر ، باب الأمر بقضاء النذر ، وأبو داود في كتاب الأيمان والنذور ، باب

(١١٥) - ٢٠٩٩ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ، حَدَّثَنَا أَبُو لَهِيعة ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ،
.....

في قضاء النذر عن الميت ، والترمذي في كتاب الأيمان والنذور ، باب قضاء النذر عن الميت ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب الوصايا ، باب فضل الصدقة عن الميت .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١١٥) - ٢٠٩٩ - (٢) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا يحيى) بن عبد الله (بن بكير) المخزومي مولا هم المصري ، وقد ينسب إلى جده ، ثقة في الليث ، وتكلموا في سماعه من مالك ، من كبار العاشرة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئتين (٢٣١ هـ) . يروي عنه : (خ م ق) .

(حدثنا) عبد الله (بن لهيعة) بن عقبة الحضرمي المصري القاضي ، صدوق ، من السابعة ، خلط بعد احتراق كتبه ، مات سنة أربع وسبعين ومئة (١٧٤ هـ) . يروي عنه : (م د ت ق) .

(عن عمرو بن دينار) الجمحي المكي ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ أُمَّرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ :
إِنَّ أُمِّي تُؤَفِّيْتُ وَعَلَيْهَا نَذْرٌ صِيَامٍ ، فَتُؤَفِّيْتُ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لِيَصُمْ عَنْهَا الْوَلِيُّ » .

(عن جابر بن عبد الله) الأنصاري الصحابي المشهور رضي الله تعالى
عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عبد الله بن لهيعة ،
فهو ضعيف في غير ما روى عنه العبادلة .

(أن امرأة) لم أر من ذكر اسمها (أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
فقالت : إن أمي توفيت وعليها نذر صيام ، فتوفيت قبل أن تقضيه) أي : قبل أن
توفي ذلك النذر ، فهل يصام عنها ؟

(فقال) لها (رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليصم عنها الولي) أي :
قريبها الوارث لها .

فهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح بما قبله ، وسنده
ضعيف ؛ لما ذكرناه آنفاً ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٦) - (٦٨٧) - بَابُ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ مَاشِيًا

(١١٦) - ٢١٠٠ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَحْرٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الرَّعِنِيِّ

(٥٦) - (٦٨٧) - (بَابُ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ مَاشِيًا)

(١١٦) - ٢١٠٠ - (١) (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ) الهمداني الكوفي ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) بن قيس الأنصاري المدني أبي سعيد القاضي ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَحْرٍ) - بفتح الزاي وسكون الحاء المهملة - الضمري مولاهم ، الإفريقي ، صدوق يخطئ ، من السادسة . يروي عنه : (عم) .

وقال الآجري عن أبي داود : سمعت أحمد - يعني : ابن صالح - يقول : عبيد الله بن زحر ثقة ، وقال أبو زرعة : صدوق لا بأس به ، وقال النسائي : ليس به بأس ، ونقل الترمذي في « العلل » عن البخاري عن أنه وثقه ، وبالجمل : الاختلاف فيه لا يقدر في السند ، راجع « التهذيب » .

(عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الرَّعِنِيِّ) القَتَبَانِي - بكسر القاف وسكون المثناة بعدها موحدة - المصري ، اسمه جُعْثُل - بضم الجيم المثناة بينهما مهملة ساكنة - ابن هاعان - بتقديم الهاء المفتوحة ثم عين مهملة - ابن عمرو المصري ، روى عن

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ أُخْتَهُ نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ حَافِيَةً غَيْرَ مُخْتَمِرَةٍ ، وَأَنَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ

أبي تميم الجيشاني ، ويروي عنه : عبيد الله بن زحر الإفريقي ، له عندهم حديث واحد في النذر ، حسنه الترمذي ، وكان تابعياً ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : صدوق فقيه ، من الرابعة . يروي عنه : (عم) ، وكان أحد القراء الفقهاء ، وتوفي قريباً من سنة مئة وخمس عشرة (١١٥ هـ) .

(أن عبد الله بن مالك) بن أبي الأسحَم أبي تميم الجيشاني - بجيم ويا ساكنة بعدها معجمة - مشهور بكنيته المصري ، ثقة ، مخضرم من الثانية ، مات سنة سبع وسبعين (٧٧ هـ) . يروي عنه : (خ م ت س ق) .

(أخبره) أي : أخبر عبد الله بن مالك أبا سعيد الرعيني (أن عقبة بن عامر) الجهني الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، ولي إمرة مصر لمعاوية ثلاث سنين ، وكان فقيهاً فاضلاً ، مات في قرب الستين (٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(أخبره) أي : أخبر لعبد الله بن مالك .

وهذا السند من سبائعاته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه عبد الله بن زحر ، وهو مختلف فيه ، وباقي رجال السند ثقات .

(أن أخته) أي : أخت عقبة بن عامر ، اسمها أُمُّ حَبَّان - بكسر الحاء المهملة بعدها باء موحدة مشددة - بنت عامر ، أسلمت وبايعت ، قاله الحافظ . انتهى من « العون » (نذرت أن تمشي) أي : نذرت أن تحج ماشية برجلها (حافية) أي : غير لابسة في رجلها شيئاً من خف ولا نعل (غير مختمرة) - بضم الميم الأولى وكسر الثانية - أي : غير مغطاة رأسها بخمارها ، قال في « الْمُغْرِب » : الخمار ما تغطي به المرأة رأسها ، ويقال : قد اختمرت وتخمرت ؛ إذا لبست الخمار (وأنه) أي : وأن عقبة بن عامر (قد ذكر ذلك) أي : نذرها أن تحج ماشية حافية

لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « مُرَّهَا فَلْتَرْكَبْ وَلْتَحْتَمِرْ ، وَلْتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » .

غير مختمرة (لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم لعقبة بن عامر : (مرها) أي : مر أختك بالركوب (فلتركب ، و) مرها بالاختمار ف (لتحتمر ، و) مرها بالصيام ، ف (لتصم ثلاثة أيام) كفارة لنذرها .

فأمرها بالاختمار ؛ لأن تركه معصية ، فلا نذر فيه ، وأما المشي حافياً . . فيصح النذر فيه ، فلعلها عجزت عن المشي ، واللازم حينئذ الهدي ؛ كما جاء في بعض الأحاديث ، فلعله تركه الراوي اختصاراً ، وأما الأمر بالصوم . . فمبني على أن كفارة النذر بمعصية كفارة اليمين ، وقيل : عجزت عن الهدي ، فأمرها بالصوم لذلك ، أو عجزت عن أنواع كفارة اليمين ؛ من الإعتاق ، والإطعام ، والكسوة ، قاله القاري .

قال في « السبل » : ولعل الأمر بصيام ثلاثة أيام لأجل النذر بعدم الاختمار ؛ فإنه نذر بمعصية ، فوجب كفارة يمين ، وهو من أدلة من يوجب الكفارة في النذر بمعصية ، إلا أنه ذكر البيهقي أنه في إسناده اختلاف . قوله : « ولتصم ثلاثة أيام » أي : متوالية إن كان عن كفارة اليمين ، وإلا . . فكيف شاءت .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأيمان والنذور ، باب النذر في المعصية ، والترمذي في كتاب الأيمان والنذور ، باب رقم (١٦) ، قال : وفي الباب عن ابن عباس ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، والعمل على هذا عند أهل العلم ، وهو قول أحمد وإسحاق ، والنسائي في كتاب الأيمان والنذور ، باب من نذر أن يمشي لبيت الله .

(١١٧) - ٢١٠١ - (٢) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنِ كَاسِبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو ، عَنْ الْأَعْرَجِ ،

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وإن كان سنده حسناً ؛ كما مر آنفاً ؛ لأن له شاهداً من حديث ابن عباس أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي ، فالحديث : صحيح بغيره ، وإن كان سنده حسناً ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عقبة بن عامر بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١١٧) - ٢١٠١ - (٢) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنِ كَاسِبٍ (المدني نزيل مكة ، صدوق ربما وهم ، من العاشرة ، مات سنة أربعين أو إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن عبيد الدراوردي أبو محمد الجهني مولاهم المدني ، صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ .

قال النسائي : حديثه عن عبيد الله بن عمر العمري منكر ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن أبي عمرو) ميسرة مولى المطلب بن عبد الله بن أبي عثمان ، ثقة ربما وهم ، من الخامسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرمز ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : رَأَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْخًا يَمْشِي بَيْنَ ابْنَيْهِ فَقَالَ : « مَا شَأْنُ هَذَا ؟ » ، فَقَالَ ابْنَاهُ : نَذَرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : « أَرَكَبَ أُيُّهَا الشَّيْخُ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكَ وَعَنْ نَذْرِكَ » .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو هريرة : (رأى النبي صلى الله عليه وسلم) أي : أبصر (شيخاً يمشي بين ابنيه) أي : يهادئ بينهما ؛ يتوكأ بعضديه عليهما (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم للابنين : (ما شأن هذا) الشيخ ؟ أي : ما باله يهادئ بينكما ويعتمد بعضديه عليكما ؟ ولم أر من ذكر اسم الشيخ واسم الابنين ، وهل هو الشيخ الذي في حديث أنس أم لا ؟ والظاهر أنه هو ؛ لاتحاد الواقعة ؛ وهو في حجة الوداع .

(فقال ابنه) : هو ؛ أي : مَشِيهُ بَيْنَنَا (نَذَرُ) نَذَرَهُ عَلَى نَفْسِهِ (يا رسول الله) (قال) له النبي صلى الله عليه وسلم : (اركب) الراحلة (أَيْهَا الشَّيْخُ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ) سبحانه (غني عنك) أي : عن عبادتك (وعن نذرك) أي : وعن مشيك الذي لا تستطيعه ، لا أَنَّ أَضْلَ النَّذْرِ يَسْقُطُ عَنْهُ ؛ فَإِنَّهُ قَدْ أَمَرَهُ بِالرُّكُوبِ ، وَخَرَّجَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ عَلَى مَا تَعَارَفْنَاهُ بَيْنَنَا ؛ مَنْ أَنْ مَنْ اسْتَغْنَى عَنْ شَيْءٍ . . . لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ وَلَمْ يَعْأَ بِهِ ، وَكَيْفَ لَا ، وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ، وَكُلُّ الْمَوْجُودَاتِ مَفْتَقَرَةٌ إِلَيْهِ افْتِقَارَ ضَعْفَاءِ الْعَبِيدِ ؟!

وظاهر حديث هذا الشيخ : أنه كان قد عجز عن المشي في الحال وفيما يأتي بعد ، ولذلك لم يقل له النبي صلى الله عليه وسلم ما قال لأخت عقبة : « مرها فلتمش ولتركب » فإنها كانت ممن يقدر على بعض المشي ، فأمرها أن تركب ما عجزت عنه ، وتمشي ما قدرت عليه ، وهذا هو المناسب لقواعد الشريعة ،

.....
ولم يذكر لواحد منهما وجوب دم عليه ، ولا ذكر لأخت عقبة وجوب الرجوع
لتمشي ما ركبته .

فأما من يئس عن المشي . . فلا رجوع عليه قولاً واحداً ، ولا يلزمه دم ؛ إذ
لم يخاطب بالمشي ، فيكون الدم بدله ، وإنما هو استحباب عند مالك ، وأما من
خوطب بالمشي فركب لموجب مرض أو عجز . . فيجب عليه الهدى عند الجمهور .
وقال الشافعي : لا يجب عليه الهدى ، ويختار له الهدى ، وروي عن ابن الزبير
أنه لم يجعل عليه هدياً متمسكاً بما قررناه من الظاهر ، وقد تمسك الجمهور
بزيادة زادها أبو داود والطحاوي في حديث عقبة ، وهذا لفظه : (قال عقبة بن
عامر : إنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخبره أن أخته نذرت أن تمشي
إلى الكعبة حافية ناشرة شعرها ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « مرها
فلتركب ، ولتختمر ، ولتهد هدياً ») .

وعند أبي داود : (بدنة) وليس فيه : (ناشرة شعرها) ، وزيادة الهدى قد
رواها عن النبي صلى الله عليه وسلم مع عقبة بن عامر ابن عباس ، ورواها عنهما
الثقات ، فلا سبيل إلى ردها ، وليس سكوت من سكت عنها حجة على من نطق
بها ، وقد عمل بها الجماهير من السلف وغيرهم .

ثم هل يجب عليه مع الهدى الرجوع فيمشي ما ركبه أم لا ؟ اختلف فيه :
فقليل : لا يجب عليه مطلقاً ، وإليه ذهب الشافعي وأهل الكوفة ، وهذا أحد
قولي ابن عمر ، وقيل : يرجع إليه ، وإليه ذهب سلف أهل المدينة ، وابن الزبير ،
وهو القول الآخر عن ابن عمر .

وفرق مالك فقال : إن كان المشي يسيراً . . لم يرجع ، ويرجع في الكثير ما لم
يرجع لبلده البعيدة ، فيكفيه الدم .

.....

قلت : والتمسك بحديث عقبة في ترك إيجاب الرجوع .. ظاهر ، وعمل
سلف أهل المدينة .. باهر . انتهى من « المفهم » .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم ؛ أخرجه في كتاب الأيمان
والنذور ، باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد
به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول منهما للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٧) - (٦٨٨) - بَابُ مَنْ خَلَطَ فِي نَذْرِهِ طَاعَةً بِمَعْصِيَةٍ

(١١٨) - ٢١٠٢ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرَوِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ عَطَاءٍ ،

(٥٧) - (٦٨٨) - (باب من خلط في نذره طاعة بمعصية)

(١١٨) - ٢١٠٢ - (١) (حدثنا محمد بن يحيى) الذهلي النيسابوري ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا إسحاق بن محمد) بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة (الفروي) المدني الأموي مولاهم ، صدوق ، كُفَّ فسَاء حفظه ، من العاشرة ، مات سنة ست وعشرين ومئتين (٢٢٦ هـ) . يروي عنه : (خ ت ق) .

(حدثنا عبد الله بن عمر) بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن العمري المدني ، ضعيف عابد ، من السابعة ، مات سنة إحدى وسبعين ومئة (١٧١ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(عن) أخيه (عبید الله بن عمر) بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني أبي عثمان ، ثقة ثبت ، قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع ، وقدمه ابن معين في القاسم عن عائشة على الزهري عن عروة عنها ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة (١٤٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عطاء) بن أبي رباح أسلم القرشي مولاهم المكي ، ثقة فقيه فاضل ، لكنه كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات سنة أربع عشرة ومئة (١١٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِرَجُلٍ بِمَكَّةَ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الشَّمْسِ فَقَالَ : « مَا هَذَا ؟ » ، قَالُوا : نَذَرَ أَنْ يَصُومَ وَلَا يَسْتَظِلَّ إِلَى اللَّيْلِ ، وَلَا يَتَكَلَّمَ وَلَا يَزَالَ قَائِمًا ، قَالَ : « لِيَتَكَلَّمَ وَلِيَسْتَظِلَّ ، وَلِيَجْلِسَ ، وَلِيَتِمَّ صَوْمُهُ » .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عبد الله بن عمر ، وهو متفق على ضعفه ، ولكن الحديث صحيح بالسند المذكور بعده .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر برجل) وهو أبو إسرائيل ؛ رجل ، من بني عامر بن لؤي من بطون قريش ، وأبو إسرائيل لقبه ، كأنه اسمه ، نظير أبي الزناد (بمكة) وفي رواية أبي داود : (قال : بينما النبي صلى الله عليه وسلم يخطب . . إذا هو برجل قائم في الشمس ، فسأل عنه ، قالوا : هذا أبو إسرائيل) قال القاضي : الظاهر من اللفظ أن المسؤول عنه هو اسمه ، ولذا أجيب بذكر اسمه ، وأن ما بعده زيادة في الجواب . انتهى من « العون » .

(وهو) أي : والحال أن ذلك الرجل (قائم في الشمس ، فقال) النبي صلى الله عليه وسلم : (ما هذا) القائم في الشمس ؟ وفي رواية أبي داود : (فسأل عنه) أي : سأل النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه عن قيامه في الشمس ، أو عن اسمه (قالوا) أي : قال أصحابه : هذا أبو إسرائيل رجل (نذر أن يصوم ولا يستظل) طول النهار (إلى) دخول (الليل ، ولا يتكلم) مع أحد من الناس مطلقاً (ولا يزال قائماً) في صومه .

ف (قال) النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه : مروه بالتكلم مع الناس مطلقاً ، ف (ليتكلم) مع الناس (و) مروه بالاستئذان ، ف (ليستظل) في كن (و) مروه بالجلوس ، ف (ليجلس) مطلقاً إذا أراد (و) مروه بإتمام صومه ، ف (ليتم صومه)

.....

- بسكون اللام وكسرهما في الجميع ما عدا الأول ، فبالكسرة فقط - أي : ليكمل صومه إلى غروب الشمس .

وفيه دليل على أن كل شيء يتأذى به الإنسان مما لم يرد بمشروعيته كتاب ولا سنة ؛ كالمشي حافياً ، والجلوس في الشمس . . ليس من طاعة الله تعالى ، فلا ينعقد النذر به ؛ فإنه صلى الله عليه وسلم أمر أبا إسرائيل في هذا الحديث بإتمام الصوم دون غيره ، وهو محمول على أنه علم أنه لا يشق عليه ، قال القرطبي : في قصة أبي إسرائيل هذا أعظم حجة للجمهور في عدم وجوب الكفارة على من نذر معصية ، أو ما لا طاقة فيه .

قال مالك : لم أسمع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره بكفارة . انتهى من « العون » .

قال الخطابي : قد تضمن نذره نوعين : الطاعة ، والمعصية ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالوفاء بما كان منهما طاعة ؛ وهو الصوم ، وأن يترك ما ليس بطاعة ؛ من القيام في الشمس ، وترك الكلام ، وترك الاستئذان بالظل ؛ وذلك أن هذه الأمور مشاق تتعب البدن وتؤذيه ، وليس في شيء منها قربة إلى الله تعالى ، وقد وضع الله عن هذه الأمة الأغلال التي كانت على من كان قبلهم ، وتنقلب النذور فيه معصية ، فلا يلزم الوفاء به ، ولا تجب الكفارة فيه . انتهى .

وقال العيني : وإنما أمره بإتمام الصوم ؛ لأن الصوم قربة ، بخلاف أخواته ، وفيه دليل على أن السكوت عن المباح أو عن ذكر الله تعالى ليس بطاعة ، وكذلك الجلوس في الشمس ، وفي معناه كل ما يتأذى به الإنسان مما لا طاعة فيه ولا قربة بنص كتاب أو سنة ؛ كالجفاء ، وإنما الطاعة ما أمر الله به رسوله صلى الله عليه وسلم . انتهى .

(١١٨) - ٢١٠٢ - (م) حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ شَنْبَةَ الْوَاسِطِيِّ ،
حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ ، عَنْ وَهَيْبٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ،
.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الأيمان والنذور ،
باب النذر فيما لا يملك وفي معصية ، وأبو داود في كتاب الأيمان والنذور ، باب
من رأى كفارة إذا كان معصية ، أخرجاه بسند صحيح .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن بالسند الآتي للمؤلف ، ولأن
له شاهداً ضعيف السند ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف المتابعة فيه ، فقال :

(١١٨) - ٢١٠٢ - (م) (حدثنا الحسين بن محمد بن شنبه) بفتح
المعجمة والنون والموحدة (الواسطي) أبو عبد الله البزاز ، صدوق ، من الحادية
عشرة . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا العلاء بن عبد الجبار) الأنصاري مولا هم العطار البصري نزيل مكة
المكرمة ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين (٢١٢ هـ) . يروي
عنه : (خ ت س ق) .

(عن وهيب) بن خالد بن عجلان الباهلي مولا هم أبي بكر البصري صاحب
الكرابيسي ، ثقة ثبت ، ولكنه تغير قليلاً بأخرة ، من السابعة ، مات سنة خمس
وستين ومئة (١٦٥ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن أيوب) بن أبي تميمه كيسان السخثياني أبي بكر البصري ، ثقة ثبت
حجة من كبار الفقهاء العباد ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة
(١٣١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوُهُ .

(عن عكرمة) البربري الهاشمي مولا هم ؛ مولى ابن عباس أبي عبد الله المكي ، ثقة ثبت ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما (عن النبي صلى الله عليه وسلم) .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .
غرضه بسوقه : بيان متابعة عكرمة لعطاء بن أبي رباح ، وساق عكرمة (نحوه)
أي : نحو حديث عطاء ؛ أي : قريبه لفظاً ومعنى .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : حديثان :
الأول للاستدلال ، والثاني للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

کتاب التجارات

(١٠) - كِتَابُ التِّجَارَاتِ

(٥٨) - (٦٨٩) - بَابُ الْحَثِّ عَلَى الْمَكَاسِبِ

(١١٩) - ٢١٠٣ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ
وإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبٍ

(١٠) - (كِتَابُ التِّجَارَاتِ)

جمعُ تجارة ؛ وهي لغةٌ : تَقْلِيْبُ الْمَالِ وتَعْوِيْضُهُ لغرضِ الربح .
وشرعاً : كُلُّ معاملةٍ مُوصلةٍ إلى كسبِ المال ، سواء كانت بيعاً أو سَلَمًا أو
إجارةً مثلاً .



(٥٨) - (٦٨٩) - بَابُ الْحَثِّ عَلَى الْمَكَاسِبِ

أي : بَابُ التَّغْيِيْبِ فِي الْمَكَاسِبِ ؛ جَمْعُ مَكْسَبٍ بِمعنى : كَسْبٍ : وهو كُلُّ مَا
يكون سبباً في تحصيلِ المال .

فيشملُ التجارةَ والزراعةَ والخياطةَ والحياكةَ ، وسائرَ الحِرَفِ كالحِرَاسَةِ
والنِجارةِ والإجارةِ والمساقاةِ والقِراضِ ، وسائرِ الحِرَفِ والمعاملةِ .



ثم استدلَّ المؤلفُ على الترجمة بحديثِ عائشة رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(١١٩) - ٢١٠٣ - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ)
إِسْحَاقُ الطَّنَافِسيُّ الكوفيُّ ، ثقةٌ ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث . وقيل : خمس
وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(وإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبٍ) بن الشهيد الحَبِيبِيُّ أَبُو يَعْقُوبَ البصري

قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ »

الشَّهِيدِيُّ ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين ومئتين (٢٥٧ هـ) . يروي عنه : (ت س ق) .

(قالوا : حدثنا أبو معاوية) محمد بن خازم الضرير الكوفي ، لقبه فافاه ، عَمِي وهو صغير ، ثقة ، أحفظ الناس لحديث الأعمش ، وقد يهمل في حديث غيره ، من كبار التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) ، وقد رُمي بالإرجاء .

(حدثنا) سليمان بن مهران (الأعمش) الأسدي الكاهلي الكوفي ، ثقة حافظ عارف بالقراءة ورع ، لكنه يدلّس ، من الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن إبراهيم) بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي أبي عمران الكوفي الفقيه ، ثقة إلا أنه يرسل كثيراً ، من الخامسة ، مات سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الأسود) بن يزيد بن قيس النخعي أبي عمرو الكوفي ، ثقة مخضرم مكثرفقيه ، من الثانية ، مات سنة أربع أو خمس وسبعين (٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قالت) عائشة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أطيب ما أكل الرجل) أي : أحله وأهنأه ما كان (من كسبه) أي : ما كان مما كسبه من غير

وَإِنْ وَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ .

واسطة أحد ؛ لقربه إلى التوكل ، وكذا ما كان بواسطة ولده ؛ كما بينه بقوله :
(وإن ولده من كسبه) لأن ولد الرجل بعضه ، وحكم بعضه حكم نفسه .

وسمي الولد كسباً ؛ مجازاً ، قاله المناوي : وفي رواية عند أحمد : « إن ولد الرجل من أطيب كسبه ، فكلوا من أموالهم هنيئاً » ، وفي حديث جابر : « أنت ومالك لأبيك » ، قال ابن رسلان : اللام للإباحة لا للتمليك ؛ لأن مال الولد له وزكاته عليه ، وهو موروث عنه . انتهى ، انتهى من « التحفة » .

قال السندي : قوله : « إن أطيب ما أكل الرجل . . . » إلى آخره ، الطيب : الحلال ، فالتفصيل فيه بناءً على بُعده من الشبهات ومظاهرها ، والكسب : السعي في تحصيل الرزق وغيره ، والمراد : المكسوب بالطلب والجِدِّ في تحصيله بالوجه المشروع .

وولد الإنسان من كسبه ؛ أي : من المكسوب الحاصل بالجِدِّ والطلب ومباشرة الأسباب ، ومال الولد من كسب الولد ، فصار من كسب الإنسان بواسطة ، فجاء له أكله ، والفقهاء قيّدوا ذلك بما إذا احتاج إلى مال الولد ، فيجوز له الأخذ منه على قَدْرِ الحاجة . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب الرجل يأكل من مال ولده ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء في تخيير الغلام بين أبويه إذا افترقا ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب الحث على الكسب .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ، والله أعلم .



(١٢٠) - ٢١٠٤ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ
عِيَّاشٍ ، عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ ، عَنْ الْمُقْدَامِ بْنِ مَعْدِي
كَرِبَ الزُّبَيْدِيِّ ،
.....

ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث المقدام بن معدي كرب رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(١٢٠) - ٢١٠٤ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي
الخطيب ، صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة . مات سنة خمس وأربعين ومئتين
(٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا إسماعيل بن عياش) بن سليم العنسي الحمصي ، صدوق في روايته
عن أهل بلده ، مخلط في غيرهم ، من الثامنة ، مات سنة إحدى أو اثنتين
وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن بحير) بفتح الموحدة وكسر المهملة (ابن سعد) السحولي
- بمهملتين - أبي خالد الحمصي ، ثقة ثبت ، من السادسة ، مات سنة مئة
وستين (١٦٠ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن خالد بن معدان) الكلاعي - بفتح الكاف - الحمصي أبي عبد الله ،
ثقة عابد يرسل كثيراً ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث ومئة (١٠٣ هـ) ، وقيل بعد
ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن المقدام بن معدي كرب) بن عمرو الكندي أبي كريمة (الزبيدي)
الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، نزل الشام ، ومات سنة سبع وثمانين
(٨٧ هـ) على الصحيح ، وله إحدى وتسعون سنة (٩١) . يروي عنه : (خ عم) .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ؛ لأن
إسماعيل بن عياش روى هنا عن أهل بلده ، فهو ثقة فيهم .

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَا كَسَبَ الرَّجُلُ كَسْباً أَطْيَبَ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ ، وَمَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ وَأَهْلِهِ وَوَلَدِهِ وَخَادِمِهِ فَهُوَ صَدَقَةٌ » .
(١٢١) - ٢١٠٥ - (٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ ،

(عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ما كسب الرجل) وكذا المرأة (كسباً أطيب) وأحلاً وأهنأ (من عمل يده ، وما أنفق الرجل على نفسه وأهله وولده وخادمه . . فهو صدقة) له ؛ أي : يُكْتَبُ له ثوابُ الصدقة إذا نوى به الإحسان إليهم مع كتابة ثواب أداء الواجب عليه ، فله ثوابان ؛ ثواب الواجب ، وثواب النفل .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن رواه البخاري في « صحيحه » عن إبراهيم بن موسى عن عيسى بن يونس عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان به ، بلفظ : « ما أكل ابن آدم طعاماً خيراً من عمل يده ، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده » ، ولم يذكُر بقية الحديث ، وله شاهد من حديث عائشة في السنن الأربعة ، انظر التخريج السابق قبل هذا الحديث ، وفي « الزوائد » : في إسناده إسماعيل بن عياش ، ورواه أبو داود والترمذي والنسائي .

فدرجته : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عائشة بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٢١) - ٢١٠٥ - (٣) (حدثنا أحمد بن سنان) بن أسد بن حبان - بكسر المهملة بعدها موحدة - أبو جعفر القطان الواسطي ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة تسع وخمسين ومئتين (٢٥٩ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (خ م د س ق) .

حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنَا كُلْثُومُ بْنُ جَوْشَنِ الْقُشَيْرِيُّ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعَ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « التَّاجِرُ الْأَمِينُ الصَّدُوقُ الْمُسْلِمُ مَعَ الشُّهَدَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

(حدثنا كثير بن هشام) الكلابي أبو سهل الرقي نزيل بغداد ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة سبع ومئتين (٢٠٧ هـ) ، وقيل : ثمان . يروي عنه : (م عم) .
(حدثنا كلثوم بن جوشن) بفتح جيم وشين معجمة بينهما واو ساكنة (القشيري) الرقي ضعيف ، من السابعة . يروي عنه : (ق) . انتهى « تقريب » .
وقال في « التهذيب » : روى عن أيوب السختياني ، ويروي عنه كثير بن هشام ، وقال الأجرى عن أبي داود : منكر الحديث ، له عنده حديث ابن عمر : « التاجر الأمين الصدوق » ، وذكره ابن حبان في « الثقات » .

قلت : وأعاده في كتاب « الضعفاء المجروحين » ، وقال ابن أبي خيثمة : سألت ابن معين عن كلثوم بن جوشن ، فقال : ليس به بأس ، ووثقه البخاري في « التاريخ الكبير » (٩٨٤/٧) .

(عن أيوب) السختياني .

(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه كلثوم بن جوشن ، وهو مختلف فيه ؛ كما قد علمت ، وباقي رجال الإسناد ثقات .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : التاجر) الذي يقصد بتجارته الخير ؛ وهو من يقلب المال بعضه ببعض ؛ لغرض الربح (الأمين) أي : المأمون في تجارته الذي لا يغش الناس في تجارته (الصدوق) أي : الذي يصدق فيما يقول في معاملته (المسلم) التَّقِيُّ . . يكون (مع الشهداء) في سبيل الله في منازلهم (يوم القيامة) .

(١٢٢) - ٢١٠٦ - (٤) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ كَاسِبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَزِيُّ ،
.....

والحاصل : أنَّ المباحَّ يصير بحُسنِ النيةِ عبادةً ، فيستحقُّ صاحبه الأجرَ على ذلك ويكون مع أهل العبادة .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن رواه الدارقطني في « سننه » (٧/٣) من طريق كثير بن هشام به ، ورواه الحاكم في « المستدرک » (٦/٢) في كتاب البيوع من طريق محمد بن العطار عن كثير بن هشام به ، وقال كلثوم : هذا بصري قليل الحديث ، ولم يخرجاه ، والبيهقي في « الكبرى » عن الحاكم (٦/٢) بإسناده ومتمنه ، وله شاهد من حديث أبي سعيد رواه الترمذي في « جامعه » (١٢/٥١٥/٣) في كتاب البيوع (٤) ، رقم (١٢٠٩) عن أبي سعيد الخدري ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، ورواه الدارمي في كتاب البيوع ، باب في التاجر الصدوق .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لما قد عرفت من أن كلثوماً مختلف فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث عائشة بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٢٢) - ٢١٠٦ - (٤) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ كَاسِبٍ (المدني نزيل مكة ، صدوق ربما وهم ، من العاشرة ، مات سنة أربعين أو إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عبد العزيز) بن محمد بن عبيد (الدراوردي) الجهني مولا هم المدني ، صدوق كان يحدث عن كتب غيره فيخطئ ، من الثامنة ، مات سنة

عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدِّيلِيِّ ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ مَوْلَى ابْنِ مُطِيعٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ وَالْمَسْكِينِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَكَالَّذِي يَقُومُ اللَّيْلَ وَيَصُومُ النَّهَارَ » .

سِتْ أو سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ثور) باسم الحيوان المعروف (ابن زيد الديلي) - بكسر المهملة بعدها تحتانية - المدني ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئة (١٣٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي الغيث) سالم المدني (مولى ابن مطيع) ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الساعي) أي : الذي يسعى ويَجِدُ في تحصيل المال واكتسابه لِيُنْفِقَهُ (على الأرملة) وهي المرأة التي لا زوج لها ، والذكر : الأرمِلُ (و) لينفقه على الفقراء (والمسكين) . . أَجْرُهُ (ك) أجر (المجاهد) والغازي (في سبيل الله) وطاعته ؛ لإعلاء كلمته ونصر دينه ، لا للعصبيّة والوطنية .

(و) أَجْرُهُ أيضاً (كالذي) أي : كأجر الذي (يقوم) طول (الليل) بالصلاة ؛ أي : كله أو آخره ؛ كما هو المتعارف (ويصوم النهار) على الدوام أو غالباً ؛ لما جاء في صوم الأبد : « لا صام مَنْ صام الأبد » .

قوله : « الساعي على الأرملة » الأرملة - بفتح الهمزة وسكون الراء وفتح الميم - وقال في « القاموس » : أرملة : محتاجة أو مسكينة ، والجمع أرامِل وأراملة ، والأرمل : العزب ، وهي بهاء ، ولا يقال للعزبة الموسرة : أرملة . انتهى .

.....

قال النووي : والمراد بالساعي : الكاسب لهما العامل لمؤنتهما ، والأرملة : من لا زوج لها سواء تزوجت قبل ذلك أم لا ، وقيل : التي فارقتها زوجها

قال ابن قتيبة : سميت أرملة ؛ لما يحصل لها من الإرمال ؛ وهو الفقرُ وذهابُ الزاد بتفقد الزوج ، يقال : أرمَلَ الرجلُ ؛ إذا فَنِيَ زاده ، قال القاري : وهذا مأخوذٌ لطيفٌ في إخراج الغنية من عموم الأرملة ، وإن كان ظاهر إطلاق الحديث يعم الغنية والفقيرة .

قال الطيبي : وإنما كان معنى الساعي على الأرملة ما قاله النووي ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم عَدَّاه بعلَى مُضْمَنًا فيه معنى الإنفاق .

قوله : « والمسكين » هو من لا شيء له ، وقيل : من له بعض الشيء ، وقد يقع على الضعيف ، وفي معناه : الفقير ، بل بالأولى عند بعضهم .

قوله : « كالمجاهد في سبيل الله » أي : ثوابُ القائم بأمرهما وإصلاح شأنهما والإنفاق عليهما كثواب الغازي في جهاده ؛ فإنَّ المال شقيقُ الروح ، وفي بذله مخالفةُ النفس ، ومطالبةُ رضا الرب .

قوله : « كالذي يقوم الليل ويصوم النهار » ، وفي رواية الترمذي : (كالذي يصوم النهار ويقوم الليل) ، وفي رواية البخاري : (أو القائم الليل الصائم النهار) ، قال العيني : شكُّ من الراوي ، وفي رواية مَعْنِ بن عيسى وابن وهب وابن بكير وآخرين عن مالك بلفظ : (أو كالذي يصوم النهار ويقوم بالليل) ، وفي رواية ابن ماجه من رواية الدراوردي عن ثَوْرٍ مِثْلُهُ ، ولكن بالواو لا بأو . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الأدب ، باب الساعي على الأرملة ، باب الساعي على المسكين ، ومسلم في كتاب الزهد

(١٢٣) - ٢١٠٧ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ،

والرقائق ، باب الساعي على الأرملة والمسكين واليتيم ، والترمذي في كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في السعي على الأرملة واليتيم .
 فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
 الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف رابعاً لحديث عائشة بحديث عبد الله بن خبيب الجهني رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٢٣) - ٢١٠٧ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ (القطواني - بفتح القاف والطاء - أبو الهيثم البجلي مولاهم الكوفي ، صدوق يتشيع وله أفراد ، من كبار العاشرة ، مات سنة ثلاث عشرة ومئتين (٢١٣ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (خ م ت س ق) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ) بن أبي سلمة الأسلمي المدني القبائي - بضم القاف وبتخفيف الموحدة - صدوق يخطئ ، من السابعة . يروي عنه : الدراوردي ، و (س ق) .

وروى (عن معاذ بن عبد الله بن خبيب) - مصغراً - الجهني المدني ، صدوق ، من الرابعة ، ربما وهم ، مات سنة ثمان عشرة ومئة (١٢٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .
 (عن أبيه) عبد الله بن خبيب الجهني المدني حليف الأنصار ، له صحبة رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (عم) ، وابناه عبد الله ومعاذ ، له عند ابن ماجه حديث : « لا بأس بالغنى لمن اتقى » ، وعند الثلاثة في قراءة المعوذات في الصباح والمساء .

عَنْ عَمِّهِ قَالَ : كُنَّا فِي مَجْلِسٍ فَجَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى رَأْسِهِ أَثَرُ مَاءٍ ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُنَا : نَرَاكَ الْيَوْمَ طَيِّبَ النَّفْسِ ، فَقَالَ : « أَجَلٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ » ، ثُمَّ أَفَاضَ الْقَوْمُ فِي ذِكْرِ الْغِنَى فَقَالَ : « لَا بَأْسَ بِالْغِنَى لِمَنْ اتَّقَى ، وَالصِّحَّةُ لِمَنْ اتَّقَى خَيْرٌ مِنَ الْغِنَى ، »

قلت : قال ابن عبد البر : إنه جهني حالف الأنصار . انتهى من « التهذيب » .
(عن عمه) وقوله في أكثر النسخ : (عن عمه) تحريف من النسخ ، فالصواب إسقاطه ؛ لأن هذا العم مجهول ، ولم نر من ذكره في فن الرجال .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) عبد الله بن خبيب : (كنا) معاشر الصحابة (في مجلس) ومجمع (فجاء النبي صلى الله عليه وسلم) من خارج ودخل علينا (وعلى رأسه) صلى الله عليه وسلم الشريف (أثر ماء) اغتسال وتروش ؛ أي : بقيته وبلله (فقال له) صلى الله عليه وسلم (بعضنا) أي : بعض من في ذلك المجلس : (نراك) يا رسول الله (اليوم طيب النفس) ونشيطها .

(فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم لذلك البعض القائل له ما ذكر : (أجل) أي : نعم ، كنت اليوم طيب النفس فرحان (والحمد لله) الذي جعلني اليوم طيب النفس (ثم) بعدما حمد الله على نعمة طيب النفس (أفاض) وشرع (القوم) الذين كانوا حوله (في ذكر الغنى) أي : عن المال وكثرة المال : هل هو مضر في الآخرة لصاحبه أم نافع له ؟ (فقال) لهم النبي صلى الله عليه وسلم : (لا بأس) أي : لا مانع ولا حرج ولا ضرر (بالغنى لمن اتقى) الله سبحانه في جمع ماله وإنفاقه ؛ بجمعه من الحلال ، وإنفاقه في الخيرات واجبها ونفلها .

(والصحة) أي : العافية والسلامة من المرض (لمن اتقى) الله سبحانه ؛ بفعل المأمورات ، واجتناب المنهيات . . (خيرٌ) لتفرغه لعبادة ربه (من الغنى)

لشغله بحفظ المالِ وتدبيره وسياسته (وَطِيبُ النفس) ونشاطها بالصحةِ وتحصيلِ القوتِ والتعفُّفِ عن مسألة الناس (من) أعظم (النعيم) في دينه ودنياه وعاقبة أمره .

قال السندي : قوله : (ثم أفاض القومُ . . .) إلى آخره ، قال السيوطي : في « نواذر الأصول » : الغنى بغيرِ تقوى هَلَكَةٌ ؛ يجمعه من غيرِ حقه ، ويمنعه من حقه ، ويضعه في غير حقه ، فإذا كان هناك مع صاحبه تقوى . . ذهبَ البأسُ وجاءَ الخيرُ .

وأما قوله : « والصحة لمن اتقى خير من الغنى » . . فإن صحة الجسد تُعين على العبادة ؛ فالصحةُ مال ممدود ، والسَّقَمُ عَجْزٌ حاجزٌ لِعُمُرِ الذي أعطيه بمنعه العبادة ، والصحةُ مع العمر خيرٌ من الغنى مع العجز ، والعاجزُ كالْميتِ .

وأما قوله : « وطيب النفس من النعيم » . . فلأنه من رَوْحِ اليقين على القلب ؛ وهو النور الوارد الذي قد أشرق الصور فأراح القلبَ والنفسَ من الظلمة والضيق . وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : خمسة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٩) - (٦٩٠) - بَابُ الْأَقْتِصَادِ فِي طَلَبِ الْمَعِيشَةِ

(١٢٤) - ٢١٠٨ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ
.....

(٥٩) - (٦٩٠) - بَابُ الْاِقْتِصَادِ فِي طَلَبِ الْمَعِيشَةِ

(١٢٤) - ٢١٠٨ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ (بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق مقرئ خطيب ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ) بن سليم العنسي - بالنون - أبو عتبة الحمصي ، صدوق في روايته عن أهل بلده ، مخلط عن غيرهم ، من الثامنة ، مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن عمار بن غزية) - بفتح المعجمة وكسر الزاي بعدها تحتانية مشددة - ابن الحارث الأنصاري المازني المدني ، لا بأس به ، وروايته عن أنس مرسله ، من السادسة ، مات سنة أربعين ومئة (١٤٠ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن ربيعه بن أبي عبد الرحمن) التيمي مولاهم أبي عثمان المدني ، المعروف بربيعة الرأي ، واسم أبيه فروخ ، ثقة فقيه مشهور ، قال ابن سعد : كانوا يَتَّقُونَهُ لموضع الرأي ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الملك بن سعيد) بن سويد (الأنصاري) المدني ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه (م د س ق) .

(عن أبي حميد الساعدي) المنذر بن سعد الأنصاري الصحابي المشهور

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَجْمِلُوا فِي طَلَبِ الدُّنْيَا ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ » .

رضي الله تعالى عنه . مات سنة ستين (٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه إسماعيل بن عياش ؛
كان يدلّس ، ورواه بالنعنة ، وروايته عن غير أهل بلده ضعيفة .
(قال) أبو حميد : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أجمّلوا)
واقصدوا (في طلب الدنيا) ولا تحرصوا عليها ، يقال : أجمّل في الطلب ؛
إذا اعتدل ولم يُفرط (فإن كلاً) منكم أو من الرزق (ميسر) بصيغة اسم
المفعول ؛ أي : مُهيّئاً (لما خُلِقَ له) أي : للرزق الذي خلق لأجله ، فيجعل له
ذلك ويحصل بلا تعب ولا كدٍ ، فلا فائدة في إيقاع نفسه في التعب كثيراً .
انتهى « سندي » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، قال البوصيري : لكن رواه الحاكم من
طريق سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن به ، وقال : صحيحٌ على
شرطهما ، ورواه البيهقي في « الكبرى » عن الحاكم بإسناده ومثله ، وله شاهد من
حديث جابر الآتي في آخر الباب ، ورواه أبو نعيم في « حلية الأولياء » ، وقال :
هذا حديث ثابت مشهور من حديث ربيعة ، رواه عمارة بن غزية والدراوردي عنه
مثله .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن بغيره ، ضعيف السند ؛ لما قد
علمت ، وغرضه : الاستدلال به .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه ،
فقال :

(١٢٥) - ٢١٠٩ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ بَهْرَامَ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ زَوْجِ بِنْتِ الشَّعْبِيِّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَعْظَمُ النَّاسِ هَمًّا الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَهْمُ بِأَمْرِ دُنْيَاهُ وَآخِرَتِهِ » ،

(١٢٥) - ٢١٠٩ - (٢) (حدثنا إسماعيل بن بهرام) بن يحيى الهمداني ثم الخَبْدَعِيُّ - بفتح المعجمة وسكون الموحدة - صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (ق) .
(حدثنا الحسن بن محمد بن عثمان) بن الحارث (زوج بنت الشعبي) عامر بن شراحيل الكوفي إمام مسجد المَطْمُورَةِ ، مقبول ، من التاسعة . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا سفيان) بن سعيد الثوري ، من السابعة .

(عن) سليمان بن مهران (الأعمش) ثقة ، من الخامسة .

(عن يزيد) بن أبان (الرقاشي) - بتخفيف القاف ثم معجمة - أبي عمرو البصري القاصِّ - بتشديد الصاد المهملة - زاهدٌ ضعيف ، من الخامسة ، مات قبل العشرين ومئة (١٢٠ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .
(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه يزيد بن أبان الرقاشي ، والحسن بن محمد بن عثمان ، وإسماعيل بن بهرام ، وكلهم ضعفاء .
(قال) أنس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أعظم الناس) وأكثرهم (هَمًّا . . المؤمن الذي يهتم بأمر دنياه و) أمر (آخرته) فإن همَّ كُلِّ منهما بانفراده . . كافٍ في عِظَمِهِ وشِدَّتِهِ ، فكيف إذا اجتمع الهمَّان على قلب رجلٍ واحدٍ ؟!

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ تَفَرَّدَ بِهِ إِسْمَاعِيلُ) .

(١٢٦) - ٢١١٠ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى الْحِمَصِيُّ ، حَدَّثَنَا

الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ،
.....

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده ؛
لما قد عَلِمْتَ أَنْفَاءً ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة ، فالحديث : ضعيف السند
والمتن جميعاً (٨) (٢٢٧) ؛ لأنه لا شاهد له .

قال أبو الحسن تلميذ المؤلف وراويته : (قال) لنا (أبو عبد الله) محمد بن
يزيد ابن ماجه : (هذا) الحديث - يعني : حديث أنس المذكور - (حديث
غريب تفرد به إسماعيل) بن بهرام ؛ ففي الكلام إشارة لضعفه .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي حميد الساعدي بحديث جابر رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(١٢٦) - ٢١١٠ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى (بن بهلول (الحمصي)

القرشي ، صدوق له أوهام ، وكان يدلّس ، من العاشرة ، مات سنة ست وأربعين
ومئتين (٢٤٦ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حدثنا الوليد بن مسلم) القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي ، ثقة ، لكنه
كثير التدليس والتسوية ، من الثامنة ، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس
وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) عبد الملك بن عبد العزيز (بن جريج) الأموي مولاهم المكي ،
ثقة فقيه فاضل ، وكان يدلّس ويرسل ، من السادسة ، مات سنة خمسين ومئة
(١٥٠ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَيُّهَا النَّاسُ ؛ اتَّقُوا اللَّهَ وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ ؛ فَإِنَّ نَفْسًا لَنْ تَمُوتَ حَتَّى تَسْتَوْفِيَ رِزْقَهَا وَإِنْ أَبْطَأَ عَنْهَا ، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ ، خُذُوا مَا حَلَّ وَدَعُوا مَا حَرَّمَ » .

(عن) محمد بن مسلم بن تدرس - بفتح المثناة وسكون الدال المهملة وضم الراء - الأسدي مولا هم (أبي الزبير) المكي ، صدوق إلا أنه كان يدلّس ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن جابر بن عبد الله) الأنصاري رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه الوليد بن مسلم وأبا الزبير المكي وابن جريج ، كل منهم كان يدلّس ، وقد رواه بالعنعنة ، فالسند مختلف فيه .

(قال) جابر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيها الناس ؛ اتقوا الله) بامتنال أوامره ، واجتناب نواهيه (وأجملوا) أي : اقتصدوا ولا تُفراطوا (في الطلب) أي : في طلب الدنيا (فإن نفساً) من النفوس ، فهو من عموم النكرة في الإثبات أو في النفي ؛ بناءً على اتحاده مع ضمير (لن تموت حتى تستوفي) وتستكمل (رزقها) أي : ما كتب الله لها من الرزق (وإن أبطأ) وتأخر الرزق المكتوب لها (عنها ، فاتقوا الله) بالصبر على تأخرها ولا تتجاوزوا إلى أخذ الحرام (وأجملوا) أي : والطفوا (في الطلب) أي : في طلبه من الله تعالى برفق ولين ، ولا تشددوا في طلبه ولا تبالغوا بالإفراط فيه ، كرره تأكيداً لما قبله .

وقوله : (خذوا ما حل) لكم منه (ودعوا) أي : واتركوا (ما حَرَّمَ) عليكم يقيناً ، ودعوا أيضاً ما اشتبهَ عليكم أمرُهُ من الشبهات ؛ فإن الله سبحانه يحب الرفق والإجمال ؛ لأنه رفيق جميل .

.....

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ؛ كما في « تحفة الأشراف » ، لكن لم
ينفرد به ابن ماجه بإخراجه من هذا الوجه ؛ فقد روى ابن حبان في « صحيحه »
في (ص ٢٦٧ / موارد) عن عبد الله بن محمد بن سلم ، حدثنا حرملة بن يحيى ،
حدثنا ابن وهب ، أخبرني عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن محمد بن
المنكدر عن جابر بإسناده ومثله ، ورواه أيضاً محمد بن إسحاق بن إبراهيم مولى
ثقيف عن الوليد بن شجاع عن ابن وهب ، فذكر نحوه ، وله شاهد من حديث
حذيفة رواه البزار في « مسنده » ، وأخرجه الحاكم أيضاً في « المستدرک » في
(٣٢٥ / ٤) ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي في
« التلخيص » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بغيره ، وإن كان سنده حسناً ، وغرضه :
الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستئناس ، والثالث للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٠) - (٦٩١) - بَابُ التَّوْقِي فِي التِّجَارَةِ

(١٢٧) - ٢١١١ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَرَزَةَ قَالَ : كُنَّا نُسَمِّي فِي عَهْدِ
.....

(٦٠) - (٦٩١) - (باب التوقي في التجارة)

أي : التحفُّظُ فيها عن اللَّغْوِ والحَلْفِ الكاذبِ .



(١٢٧) - ٢١١١ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ (الهمداني الكوفي ، ثقة ، من العاشرة . مات سنة أربع وثلاثين ومئتين (٢٣٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ الضَّرِيرُ الكُوفِيُّ التَّمِيمِيُّ ، عَمِي وَهُوَ صَغِيرٌ ، مِنْ كِبَارِ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَتَسْعِينَ وَمِئَةً (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ الْأَعْمَشِ) سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْكَاهِلِيُّ الكُوفِيُّ ، ثَقَّةٌ ، مِنْ الْخَامِسَةِ . مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَةً . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ شَقِيقٍ) بَنُ سَلَمَةَ الْأَسَدِيِّ أَبِي وَائِلٍ الكُوفِيُّ ، ثَقَّةٌ مَخْضَرُمٌ ، مِنْ الثَّانِيَةِ ، مَاتَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَلَهُ مِئَةُ سَنَةٍ . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَرَزَةَ) - بِمَعْجَمَةِ وَرَاءِ وَزَايَ مَفْتُوحَاتٍ - الْغَفَارِيُّ الصَّحَابِيُّ الْفَاضِلُ ، نَزَلَ الْكُوفَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) قيس : (كنا) معشر التُّجَّارِ (نُسَمِّي) بالبناء للمفعول (في عهد

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّمَّاسِرَةَ ، فَمَرَّ بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَمَّانَا بِأَسْمٍ هُوَ أَحْسَنُ مِنْهُ فَقَالَ : « يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ ؛ إِنَّ أَلْبَيْعَ يَحْضُرُهُ الْحَلْفُ وَاللَّغْوُ فَشُوبُوهُ »

رسول الله صلى الله عليه وسلم السَّمَّاسِرَةَ (بالنصب على أنه مفعول ثانٍ ، وهو بفتح السين الأولى وكسر الثانية ؛ جمع سمسار ، قال في « النهاية » : السمسار : القيم بالأمر الحافظ له ، وهو اسم للذي يدخل بين البائع والمشتري متوسطاً لإمضاء البيع ، والسمسرة : البيع والشراء . انتهى .

(فمر بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) في السوق (فسمانا باسم هو أحسن منه) أي : من اسمنا الأول ؛ وهو السماسرة (فقال) لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا معشر التجار » ، قال أبو سليمان الخطابي : السمسار : أعجمي ، وكان كثيرٌ ممَّن يعالجُ البيعَ والشراءَ فيهم عجماء ، فتلقَّوا هذا الاسمَ عنهم ، فغيَّره رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى التجار ، الذي هو من الأسماء العربية ، وذلك معنى قوله : (فسمانا باسم هو أحسن منه) . انتهى .

أي : فقال لنا : (يا معشر التجار) هو بضم فتشديد ، أو كسر وتخفيف (إن البيع يحضره الحلف) - بفتح الحاء المهملة وكسر اللام - أي : يخلطه اليمين ، والمراد : الكاذبة ، ويجوز إسكان لامه أيضاً (واللغو) أي : غالباً ؛ وهو من الكلام : ما لا يعتد به ، وقيل : هو الذي يورد لا عن روية وفكر فيجري مجرى اللغو ؛ وهو صوت العصافير المجتمعة ، ذكره الطيبي .

قال القاري : والظاهر أن المراد منه : ما لا يعنيه ، وما لا طائل تحته ، وما لا ينفعه في دينه ودنياه . انتهى .

(فشوبوه) - بضم أوله - أمر من الشوب ؛ وهو الخلط ؛ أي : فشوبوا ما ذكر من اللغو والحلف واخلطوه ، قاله القاري ، ويحتمل أن يرجع الضمير المنصوب

إلى البيع (بالصدقة) فإنها تطفئ غضب الرب ، قال السندي : وإنما أمرهم بذلك ؛ ليكون كفارة لما يجري بينهم من الكذب وغيره ، والمراد به : صدقة غير معينة حسب تضاعيف الآثام . انتهى .

قال الخطابي : وقد احتج بهذا الحديث بعض أهل الظاهر ممن لا يرى الزكاة في أموال التجارة ، وقال : إنه لو كان تجب فيها الزكاة كما تجب في سائر الأموال . . لأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بها ، ولم يقتصر على قوله : « فشوبوه بالصدقة » أو شيء من الصدقة ، ولكن ليس فيما ذكره دليل على ما ادعوه ؛ لأنه إنما أمرهم في هذا الحديث بشيء من الصدقة غير معلوم المقدار في تضاعيف الأيام من الأوقات ؛ ليكون كفارة عن اللغو والحلف .

فأما الصدقة التي هي ربع العشر الواجب عند تمام الحول . . فقد وقع البيان فيها من غير هذه الجهة ، وقد روى سمرة بن جندب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرهم أن يخرجوا الصدقة عن الأموال التي يُعدونها للتجارة ، وذكره أبو داود في كتاب الزكاة ، ثم هو عمل الأمة وإجماع أهل العلم . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع ، باب في التجارة يخالطها الحلف واللغو ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في الثُّجَّار وتسمية النبي صلى الله عليه وسلم إياهم ، قال : وفي الباب عن البراء بن عازب ورفاعة ، قال أبو عيسى : وهذا حديث صحيح . وأخرجه النسائي في كتاب الأيمان ، باب في الحلف والكذب لمن لم يعتقد بقلبه ، والحاكم في « المستدرک » في كتاب البيوع ، وسكت عنه ، قال الذهبي في « التلخيص » : تفرد به أبو وائل عن قيس .

(١٢٨) - ٢١١٢ - (٢) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ كَاسِبٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ الطَّائِفِيُّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ ،

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث قيس بن أبي غرزة بحديث رفاعه بن رافع رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٢٨) - ٢١١٢ - (٢) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ كَاسِبٍ (المدني نزيل مكة ، صدوق ، من العاشرة ، ربما وهم ، مات سنة إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ (مصغراً (الطائفي) نزيل مكة ، صدوق سيئ الحفظ ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث وتسعين ومئة (١٩٣ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن عثمان بن خُثَيْم) - بالمعجمة والمثلثة مصغراً - القارئ المكي أبو عثمان ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعه) بن رافع العجلاني ، ويقال فيه : ابن عبيد الله بالإضافة ، صدوق أو ثقة ، ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وصحح حديثه الترمذي .

وقال الحاكم في « المستدرک » : صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي ، وأقر

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ رِفَاعَةَ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا النَّاسُ يَتَّبَاعُونَ بُكْرَةَ فَنَادَاهُمْ : « يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ » ، فَلَمَّا رَفَعُوا أَبْصَارَهُمْ وَمَدُّوا أَعْنَاقَهُمْ . . قَالَ : « إِنَّ التُّجَّارَ يُبْعَثُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فُجَّارًا إِلَّا مَنْ اتَّقَى اللَّهَ وَبَرَّ وَصَدَقَ » .

تصحيحه المنذري في « الترغيب » . انتهى من هامش « التقريب » ، من السادسة .
 يروي عنه : (ت ق) .

(عن أبيه) عبيد بن رفاعه بن رافع بن مالك الأنصاري الزرقي ، ويقال فيه : عبيد الله بالإضافة ، ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ووثقه العجلي .
 يروي عنه : (عم) .

(عن جده رفاعه) بن رافع بن مالك بن العجلان أبي معاذ الأنصاري من أهل بدر ، مات في أول خلافة معاوية رضي الله تعالى عنهما . يروي عنه : (خ عم) .
 وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) رفاعه : (خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) إلى السوق (فإذا الناس يتبايعون) في السوق (بكرة) أي : في أول النهار (فناداهم) رسول الله صلى الله عليه وسلم بأعلى صوته ، فقال : (يا معشر التجار ؛ فلما رفعوا أبصارهم) إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (ومدوا أعناقهم) أي : بسطوها ومدوها إلى جهته ؛ ليستمعوا . . (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن التجار) - بضم الفوقية وتشديد الجيم - جمع تاجر (يبعثون يوم القيامة) من قبورهم حالة كونهم (فجاراً) جمع فاجر ؛ من الفجور ؛ أي : حاملين إثمهم وفجورهم (إلا من اتقى الله) تعالى وتحفظ من محارمه ؛ بأن لم يرتكب كبيرة ولا صغيرة من غش وخيانة ؛ بأن أحسن إلى الناس في تجارته ، أو قام بعبادة الله وطاعته (وبر) في يمينه ولم يحنث (وصدق) في حديثه وكلامه ولم يغش الناس .

.....
قال القاضي : لما كان من ديدن التجار التدليس في المعاملات والتهالك على
ترويج السلع بما تيسر لهم من الأيمان الكاذبة ونحوها . . حكم عليهم بالفجور ،
واستثنى منهم من اتقى المحارم وبر في يمينه ، وصدق في حديثه ، وإلى هذا
ذهب الشارحون ، وحملوا الفجور على اللغو والحلف ، كذا في « المرقاة » .
انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب البيوع (٤) ،
باب ما جاء في التجار وتسمية النبي صلى الله عليه وسلم إياهم ، قال أبو عيسى :
هذا حديث حسن صحيح ، والدارمي في كتاب البيوع .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦١) - (٦٩٢) - بَابُ : إِذَا قُسِمَ لِلرَّجُلِ رِزْقٌ مِنْ وَجْهِهٖ . . فَلْيَلْزِمْهُ

(١٢٩) - (٢١١٣) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا فَرْوَةُ بْنُ يُونُسَ ، عَنْ هِلَالِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَصَابَ »

(٦١) - (٦٩٢) - (بَابُ : إِذَا قُسِمَ لِلرَّجُلِ رِزْقٌ مِنْ وَجْهِهٖ . . فَلْيَلْزِمْهُ)

(١٢٩) - (٢١١٣) - (١) (حدثنا محمد بن بشار) بن عثمان العبدى البصرى ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا محمد بن عبد الله) بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصارى البصرى القاضى ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة خمس عشرة ومئتين (٢١٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا فروة بن يونس) الكلابى أبو يونس البصرى ، مقبول ، من السابعة . روى عن هلال بن جبير ، ويروي عنه : (ق) ، ومحمد بن عبد الله بن المثنى الأنصارى البصرى .

(عن هلال بن جبير) ويقال : ابن جبر - بلا تصغير - بصرى مستور ، من الخامسة ، وشك ابن حبان فى سماعه من أنس . يروي عنه : (ق) . (عن أنس بن مالك) رضى الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه فروة ، وهو مختلف فيه ، قاله الذهبى ، وقال الأزدي : ضعيف ، وذكره ابن حبان فى « الثقات » ، ثم قال : روى عن أنس إن كان سمع منه .

(قال) أنس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أصاب) واكتسب

مِنْ شَيْءٍ .. فَلْيَلْزِمُهُ » .

(١٣٠) - ٢١١٤ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ،
أَخْبَرَنِي أَبِي ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عُبَيْدٍ ،
.....

وحصل مالا (من شيء) أي : من جهة وسبب حلال .. (فليلزمه) أي : فليلزم
ذلك الشيء والسبب ؛ لأنه باب رزقه ؛ أي : إذا فتح على العبد باب الرزق من
سبب .. فليلزم ذلك السبب ولا يتركه إلى غيره ؛ إذ كل سبب لا يوافق كل
عبد . انتهى « سندي » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسنا ،
وغرضه بسوقه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أنس بحديث عائشة رضي الله تعالى عنهما ،
فقال :

(١٣٠) - ٢١١٤ - (٢) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد
الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين
ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا أبو عاصم) النبيل الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني
البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين (٢١٢ هـ) ، أو
بعدها . يروي عنه : (ع) .

قال الضحاك : (أخبرني أبي) مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني والد
أبي عاصم ، مقبول ، من السابعة ، مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي
عنه : (ق) .

(عن الزبير بن عبيد) عن نافع ، مجهول ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .

عَنْ نَافِعٍ قَالَ : كُنْتُ أُجَهِّزُ إِلَى الشَّامِ وَإِلَى مِصْرَ فَجَهَّزْتُ إِلَى الْعِرَاقِ ،
فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ فَقُلْتُ لَهَا : يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ ؛ كُنْتُ أُجَهِّزُ إِلَى الشَّامِ
فَجَهَّزْتُ إِلَى الْعِرَاقِ ، فَقَالَتْ : لَا تَفْعَلْ مَا لَكَ وَلِمَتَجَرِكَ ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِذَا سَبَبَ اللَّهُ لِأَحَدِكُمْ رِزْقًا مِنْ

(عن نافع) الراوي عن عائشة أم المؤمنين ، مجهول ، من الثالثة . يروي
عنه : (ق) ، روى عن عائشة حديث : « إذا سبب الله تعالى لأحدكم رزقاً من
وجهه . . فلا يدعه حتى يتغير له أو يتنكر له » .

(قال) نافع : (كنت أجهز) وأرسل بضاعة التجارة (إلى الشام) تارة
(وإلى مصر) أخرى (فجهزت) الآن ؛ أي : أرسلته (إلى العراق) ، فأتيت عائشة
أم المؤمنين) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لما قد علمت .

قال البوصيري : هذا إسناد فيه مقال ، والد أبي عاصم اسمه : مخلد بن
الضحاك ، مختلف فيه ، قال العقيلي والساجي : لا يتابع على حديثه ، وذكره
ابن حبان في « الثقات » ، والزيبر بن عبيد ، قال الذهبي في « الكاشف » : مجهول ،
وذكره ابن حبان في « الثقات » ، ونافع مجهول أيضاً .

قال نافع : (فقلت لها : يا أم المؤمنين ؛ كنت أجهز) من التجهيز ؛ أي :
أرسل بضاعة التجارة أولاً (إلى الشام ، فجهزت) الآن (إلى العراق) فما
حكمه ؟

(فقالت) لي : (لا تفعل) إرسال بضاعتك إلى متجر جديد (ما لك
ولمتجرك) القديم ؟! أي : أي سبب في إغراضك عنه وإرسالك إلى متجر
جديد ؟! فالقديم خير لك من الجديد (فإنني سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول : إذا سبب الله) تعالى ؛ أي : حصل الله (لأحدكم رزقاً من

وَجْهِ .. فَلَا يَدَعُهُ حَتَّى يَتَغَيَّرَ لَهُ أَوْ يَتَنَكَّرَ لَهُ .

وجه) أي : من جهة ؛ أي : إذا جعل الله وجهاً ؛ أي : جهة من جهات الأرض سبباً لرزق أحدكم .. (فلا يدعه) أي : فلا يدع أحدكم ذلك الوجه والسبب ولا يتركه مائلاً إلى غيره ؛ أي : فلا يترك الاكتساب في ذلك الوجه وبذلك السبب (حتى يتغير) ذلك الوجه (له) أي : عليه بفقدان الرزق والربح فيه (أو) قال النبي صلى الله عليه وسلم ، أو الراوي ، أو من دونه : حتى (يتنكر له) ذلك الوجه ؛ أي : يكون منكراً مجهولاً حاله له بفقد المكسب فيه ، والشك من الراوي ، أو ممن دونه فيما قاله ، وهو بمعنى ما قبله .

فهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح المتن بما قبله ، ضعيف السند ؛ لما قد علمت آنفاً ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٢) - (٦٩٣) - بَابُ الصَّنَاعَاتِ

(١٣١) - ٢١١٥ - (١) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ
يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقُرَشِيُّ ، عَنْ جَدِّهِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَحِيحَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

(٦٢) - (٦٩٣) - (بَابُ الصَّنَاعَاتِ)

جمع صناعة ؛ وهي ما كان بواسطة الآلة ؛ كالخياطة والحياكة والنجارة ،
ولكن المراد بها هنا : كل حرفة سواء كانت بالآلة ؛ كما ذكر ، أو بغير واسطة ؛
كالرعي الآتي في الحديث الأول ، فلا اعتراض على المؤلف . انتهى من الفهم
السقيم .



(١٣١) - ٢١١٥ - (١) (حدثنا سويد بن سعيد) بن سهل الهروي الأصل
ثم الحدثاني ، صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه ،
من قدماء العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م ق) .
(حدثنا عمرو بن يحيى بن سعيد) بن عمرو بن سعيد بن العاص (القرشي)
الأموي أبو أمية السعيد المكي ، ثقة ، من السابعة . يروي عنه : (خ ق) .
(عن جده سعيد بن) عمرو (أبي أحيحة) - بضم الهمزة ومهملتين
مفتوحتين بينهما تحتانية ساكنة - وهو كنية عمرو بن سعيد بن العاص الأموي ،
ثقة ، من صغار الثالثة ، مات بعد العشرين ومئة . يروي عنه : (خ م د س ق) .
وفي بعض النسخ ، بل في أغلبها : (عن جده عن سعيد بن أبي أحيحة) ،
وهو تحريف من النساخ ، والصواب : (عن جده سعيد بن أبي أحيحة) ، والله
أعلم .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَاعِي غَنَمٍ » ، قَالَ لَهُ أَصْحَابُهُ : وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « وَأَنَا كُنْتُ أُرْعَاهَا لِأَهْلِ مَكَّةَ بِالْقَرَارِيطِ » ، قَالَ سُؤِيدٌ : يَعْنِي : (كُلُّ شَاةٍ بِقِرَاطٍ) .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما بعث الله نبياً) من الأنبياء . . (إلا) نبياً (راعي غنم) اسم فاعل من الرعي . ولعل الحكمة في ذلك ؛ لأن الغنم أكثر من سائر المواشي انتشاراً وضعفاً ، فراعيها يكون أقدر لجمع المتفرق ، وأعرف بتدبيره ، ويكون أرق قلباً ؛ يراعي الضعيف ، ويجمع المتفرق .

(قال له أصحابه) الحاضرون عنده : (و) هل (أنت) رعيت الغنم (يا رسول الله ؟ قال) لهم : بل (وأنا كنت أُرْعَاهَا لِأَهْلِ مَكَّةَ بِالْقَرَارِيطِ) جمع قيراط على أن ياءه بدل من الواو ؛ وهو جزء من أجزاء الدينار ؛ وهو نصف عشره في أكثر البلاد ، وأهل الشام يجعلونه جزءاً من أربعة وعشرين جزءاً من الدينار .

(قال سويد) بن سعيد بالسند السابق : (يعني) النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « أُرْعَاهَا بِالْقَرَارِيطِ » أي : أرعى (كل شاة) لهم (بقيراط) واحد ؛ وهو جزء من أربعة وعشرين جزءاً من الدينار . انتهى « سندي » بزيادة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الإجارة ، باب رعي الغنم على قراريط ، والبيهقي في « شرح السنة » .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(١٣٢) - ٢١١٦ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخُزَاعِيُّ وَالْحَجَّاجُ وَالْهَيْثَمُ بْنُ جَمِيلٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ ،
.....

ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة الأول بحديث آخر له رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(١٣٢) - ٢١١٦ - (٢) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا محمد بن عبد الله) بن عثمان (الخزازي) البصري ، ثقة ، من صغار التاسعة ، مات سنة ثلاث وعشرين ومئتين (٢٢٣ هـ) . يروي عنه : (د ق) .
(والحجاج) بن المنهال الأنماطي أبو محمد السلمي مولاهم البصري ، ثقة فاضل ، من التاسعة ، مات سنة ست عشرة أو سبع عشرة ومئتين (٢١٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(والهيثم بن جميل) - بفتح الجيم - البغدادي أبو سهل ، نزيل أنطاكية ، ثقة من أصحاب الحديث ، وكأنه ترك فتغير ، من صغار التاسعة ، مات سنة ثلاث عشرة ومئتين (٢١٣ هـ) . يروي عنه : (خ ق) .

(قالوا) أي : قال كل من الثلاثة : (حدثنا حماد) بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة ، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت ، وتغير حفظه بأخرة ، من كبار الثامنة ، مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن ثابت) بن أسلم البناني البصري ، ثقة عابد ، من الرابعة ، مات سنة بضع وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي رافع) نفيح الصائغ المدني نزيل البصرة ، مولى ابنة عمر ، وقيل :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « كَانَ زَكَرِيَّا نَجَّارًا » .
(١٣٣) - ٢١١٧ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ،
.....

مولى بنت العجماء ، أدرك الجاهلية . روى عن أبي هريرة ، ويروي عنه : (ع) ،
وثابت ، ثقة مشهور بكنيته ، من الثامنة .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : كان) نبي الله (زكريا) عليه
السلام (نجاراً) أي : صانع الأبواب والطاقت ، فالكسب الصالح وطلب الحلال
مع التوكل على الله تعالى من دأب الأخيار . انتهى « سندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الإمام مسلم في كتاب الفضائل ،
باب من فضائل زكريا عليه السلام ، وابن حبان في كتاب علامات النبوة ، باب
ما جاء في زكريا عليه السلام ، والحاكم في كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء
والمرسلين صلاة الله وسلامه عليهم أجمعين ، وقال : هذا حديث صحيح على
شرط مسلم ، وأحمد ، وعبد الرزاق .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة الأول بحديث لعائشة رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(١٣٣) - ٢١١٧ - (٣) (حدثنا محمد بن رُمح) بن المهاجر التجيبي
مولاهم المصري ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين
(٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ أَصْحَابَ الصُّورِ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُقَالُ لَهُمْ : أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ » .

(حدثنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري ، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور ، من السابعة ، مات في شعبان سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع) الفقيه مولى ابن عمر المدني ، ثقة فقيه مشهور ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) ، أو بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .
(عن القاسم بن محمد) بن أبي بكر الصديق التيمي المدني ، ثقة أحد الفقهاء بالمدينة ، من كبار الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن أصحاب) هذه (الصور) يعني : التماثيل الحيوانية (يعذبون يوم القيامة) وهم يَشْمَلُونَ من يعملها ومن يستعملها ، ولكن يؤيد الأول قوله : (يقال لهم) من جهة الله تعالى ؛ أي : تقول لهم ملائكة العذاب : (أحيوا ما خلقتكم) وصورتكم ، وهذا أمر تعجيز ؛ نظير قوله تعالى : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ ﴾^(١) ؛ أي : انفخوا الروح فيما صورتكم في الدنيا .

وفي « صحيح مسلم » : عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه

(١) سورة هود : (١٣) .

(١٣٤) - ٢١١٨ - (٤) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ هَارُونَ ،

وسلم : « إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون » صورة حيوان تام الأعضاء ؛ لأن الأوثان التي يعبدونها كانت بصورة الحيوان التام .

والمراد بهم : المصورون الذين يصورون أشكال الحيوانات التي تعبد من دون الله ، فيحكونها بتخطيط أو تشكيل عالين بالحرمة قاصدين ذلك ؛ لأنهم يكفرون به ، فلا يبعد دخولهم مدخل فرعون ، أما من لا يقصد ذلك . . فإنه يكون عاصياً بتصويره فقط . انتهى من « الإرشاد » ، قال السندي : قوله : « إن أصحاب الصور » المراد بها : تماثيل ذوي الأرواح « يعذبون يوم القيامة » لأنهم بذلك ادعوا التشبيه مع الله تعالى ، فيعذبون لذلك « ويقال لهم : أحيوا ما خلقتم » أي : صورتم ؛ أمر من الأحياء ؛ أي : لِيَتِمَّ ما ادَّعَيْتُمْ بلسان الحال من التشبيه بالمقال . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء ، ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة ، والنسائي في كتاب الزينة ، ومالك في « الموطأ » ، وأحمد في « المسند » .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث آخر لأبي هريرة ، فقال :

(١٣٤) - ٢١١٨ - (٤) حَدَّثَنَا عمرو بن رافع (بن الفرات القزويني

البجلي أبو حجر - بضم المهملة وسكون الجيم - ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة سبع وثلاثين ومئتين (٢٣٧ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا عمر بن هارون) بن يزيد الثقفي مولاهم البلخي ، متروك ، وكان

عَنْ هَمَّامٍ ، عَنْ فَرْقَدِ السَّبَخِيِّ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَكْذَبُ النَّاسِ الصَّبَاغُونَ وَالصَّوَاغُونَ » .

حافظاً ، من كبار التاسعة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(عن همّام) بن يحيى بن دينار العوزي - بفتح المهملة وسكون الواو - البصري ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة أربع أو خمس وستين ومئة (١٦٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن فرقد) بن يعقوب (السبخي) - بفتحيتين وبخاء معجمة - أبي يعقوب البصري ، صدوق عابد ، ولكنه لين الحديث كثير الخطأ ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(عن يزيد بن عبد الله بن الشخير) - بكسر المعجمة وتشديد المعجمة - العامري أبي العلاء البصري ، ثقة ، من الثانية ، مات سنة إحدى عشرة ومئة (١١١ هـ) ، أو قبلها . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه فرقداً السبخي ، وهو ضعيف ، وعمرو بن هارون كذّبه ابنُ معين وغيره .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أكذب الناس) أي : أكثرهم كذباً (الصباغون) أي : الذين يصبغون الثياب ؛ أي : يغيرون ألوان الثياب بأنواع الصبغ ، ومثلهم القصارون والكوّاجون ، وهو مبالغة من الصبغ ؛ وهو تغيير ألوان الثوب بأنواع الصبغ ؛ كالورد والورس والعصفر (و) أكذبهم أيضاً (الصواغون) وهم الذين يصيغون الحلّي من الذهب والفضة وغيرهما .

.....

قال السندي : (الصباغون) أي : الذين يصبغون الثياب (والصواغون) أي : الذين يَصْبِغُون الحليَّ ؛ لأنَّ الغالب عليهم الكذب في المواعيد ، وهذا معلوم بالتجربة ، وقيل : أراد الذين يصبغون الكلام ؛ أي : يصوغونه ؛ أي : يغيرون ما سمعوا ويخترعون غيره ، وأصل الصبغ التغيير ، روي أنه سئل أبو عبيدة مدَّة عن تفسيره ، فقال : الصباغ : هو الذي يزيد في الحديث من عنده يزينه به ، وأما الصائغ .. فهو الذي يصوغ الحديث الذي ليس له أصل .

قال البيهقي بعد حكاية كلام أبي عبيدة : ويحتمل أن يكون المراد به : العامل بيده ، وهو صريح فيما روي فيه عن أبي سعيد ، وإنما نسبته إلى الكذب - والله أعلم - لكثرة مواعيده الكاذبة مع علمه بأنه لا يفي بها ، قال : وفي صحة هذا الحديث نظر ، كذا ذكره السيوطي . انتهى منه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه ضعيف (٩) (٢٢٨) ؛ لضعف سنده ، ولعدم المشاركة فيه ، ولذلك أخره عن أول الترجمة مع كونه صريحاً فيها ، وغرضه : الاستئناس به .



فجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخير للاستئناس ، والآخران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٣) - (٦٩٤) - بَابُ الْحُكْرَةِ وَالْجَلْبِ

(١٣٥) - ٢١١٩ - (١) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَالِمٍ بْنِ ثَوْبَانَ ،
.....

(٦٣) - (٦٩٤) - (بَابُ الْحُكْرَةِ وَالْجَلْبِ)

الحكرة - بضم فسكون - وكذا الاحتكار : جمع الطعام وحبسه عنده ؛ ليبيعه في وقت الغلاء شيئاً فشيئاً ، مع شدة احتياج الناس إليه ؛ لقلة الطعام .
والجلب : هو جلب الطعام الذي اشتراه إلى السوق من غير حبس عنده ؛ ليبيعه بسعر يومه ، وهو مندوب إليه ؛ لما فيه من نفع الناس وقضاء حوائجهم ؛ كما يشير إليه الحديث .



(١٣٥) - ٢١١٩ - (١) (حدثنا نصر بن علي) بن نصر بن علي بن صُهبان الأزدي (الجهضمي) ثقة ثبت ، طُلب للقضاء فامتنع ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبو أحمد) محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي الزبيري الكوفي ، ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا إسرائيل) بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني أبو يوسف الكوفي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن علي بن سالم بن ثوبان) روى عن علي بن زيد ابن جدعان ، ويروي عنه : (ق) ، وإسرائيل بن يونس .

عَنْ عَلِيِّ ابْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ
قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ » ،

قال البخاري في « التاريخ الكبير » : لا يتابع في حديثه ، وذكره ابن حبان
في « الثقات » ، روى له ابن ماجه حديثه عن سعيد بن المسيب عن عمر بن
الخطاب : « الجالب مرزوق ، والمحتكر ملعون » ، وفي بعض الهوامش بدل
(ثوبان) : (شوال) وهو تصحيف ، والصواب : ثوبان .

وقال ابن عدي : بهذا يعرف ولا أعلم له غيره ، وقال العقيلي : لا يتابعه أحد
بهذا اللفظ . انتهى من « التهذيب » ، ولم يذكره في « التقريب » بهذا الاسم وإنما
ذكره باسم علي بن سالم بن شوال ، باسم الشهر ، وقال : ضعيف ، من السابعة .
(عن علي بن زيد) بن عبد الله بن زهير بن عبد الله (بن جدعان) التيمي
البصري ، أصله حجازي ، وهو المعروف بعلي بن زيد ابن جدعان ، ينسب أبوه
إلى جد جده ، ضعيف ، من الرابعة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) ،
وقيل قبلها . يروي عنه : (م عم) .

(عن سعيد بن المسيب) بن حزن المخزومي المدني ، ثقة ، من الثانية ،
مات بعد التسعين . يروي عنه : (ع) .
(عن عمر بن الخطاب) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه علي بن زيد ابن
جدعان ، وهو متفق على ضعفه .

(قال) عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الجالب) للطعام إلى
السوق ؛ لبيعه بسعر اليوم (مرزوق) أي : يعطى رزقاً من فضل الله وجوده وكرمه
رزقاً واسعاً كثير البركة ؛ بسبب قضاء حوائج الناس ؛ ببيع الطعام لهم وقت شدة
حاجتهم إليه .

وَالْمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ .

(١٣٦) - ٢١٢٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ

(والمحتكر) أي : والحابس للطعام عنده بلا بيع للناس وقت شدة حاجتهم إليه ؛ لبيعه وقت الغلاء شيئاً فشيئاً بثمان غالٍ (ملعون) أي : مطرود عن رحمة الله ؛ بسبب عدم استرحامه للناس ببيع الطعام لهم ، قال السندي : يحتمل كون الحديث دعاءً للأول ؛ وهو الجالب ، ودعاء على الثاني ؛ وهو المحتكر ، ويحتمل أن يكون إخباراً بأن الأول يبارك الله له ، وبأنه يبعد الثاني عن رحمته . وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن رواه الدارمي في « مسنده » ، في كتاب البيوع ، باب في النهي عن الاحتكار ، عن محمد بن يوسف عن إسرائيل به ، ورواه عبد بن حميد قال : حدثنا أبو نعيم ، حدثنا إسرائيل ، فذكره بتمامه ، ورواه الحاكم من طريق إسحاق بن منصور عن إسرائيل به ، ورواه أبو يعلى الموصلي قال : حدثنا زهير ، حدثنا يحيى ، حدثنا إسرائيل ، فذكره ، وأصله في « صحيح مسلم » و« أبي داود » و« الترمذي » و« ابن ماجه » يعني : في الحديث التالي من حديث معمر بن عبد الله بن نضلة ، ورواه البيهقي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في الاحتكار عن الحاكم ، باب ما جاء في الاحتكار بإسناده ومتمنه .

فحينئذٍ درجته : أنه صحيح بما بعده ، ولأن له شواهد ، وسنده ضعيف ؛ لما تقدم ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عمر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٣٦) - ٢١٢٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ

هَارُونُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ نَضْلَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ » .

هارون (بن زاذان السلمي مولا هم أبو خالد الواسطي ، ثقة متقن عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) ، وقد قارب التسعين . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن إسحاق) بن يسار أبي بكر المطلبي مولا هم المدني ، نزيل العراق ، إمام المغازي ، صدوق يدلّس ، بل ثقة إمام ؛ كما في « التهذيب » ، من صغار الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، ويقال بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(عن محمد بن إبراهيم) بن الحارث بن خالد التيمي أبي عبد الله المدني ، ثقة له أفراد ، من الرابعة ، مات سنة عشرين ومئة (١٢٠ هـ) . روى عن ابن المسيب ، ويروي عنه : (ع) ، وابن إسحاق .

(عن سعيد بن المسيب) بن حزن سيد التابعين ، ثقة ، من الثانية ، مات بعد التسعين . يروي عنه : (ع) .

(عن معمر بن عبد الله) بن نافع (بن نضلة) أبي معمر العدوي الصحابي الكبير ، من مهاجرة الحبشة رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (م د ت ق) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) معمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يحتكر) الطعام ؛ من الاحتكار ؛ وهو حبس الطعام ؛ لانتظار الغلاء به (إلا خاطئ) هو بالهمز بمعنى آثم ، والمعنى : لا يجترئ على هذا الفعل الشنيع إلا من اعتاد المعصية ، ففيه دلالة على أنها معصية عظيمة لا يرتكبها الإنسان أولاً ، وإنما يرتكبها بعد الاعتياد وبالتدريج .

.....

وقد اشتهر الاحتكار في الطعام ؛ بحيث لا يفهم عند الإطلاق غيره ، ولذلك لما قيل لسعيد بأنك تحتكر الطعام . . قال : ومعمر كان يحتكر ؛ أي : إن معمراً الذي هو شيعي في هذا الحديث كان يحتكر مثل احتكاري ؛ يريد أن فعلي مما لا يشمل الاحتكار المنهي عنه في الحديث ؛ إذ المسلم لا يخالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعد علمه به ، وإنما الاحتكار مخصوص بالقوت ؛ وكان احتكار سعيد ومعمر في غيره .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب المساقاة ، باب تحريم الاحتكار في الأقوات ، وأبو داود في كتاب البيوع والإجارات ، باب النهي عن الحكرة ، قال أبو داود : قال الأوزاعي : المحتكر من يعترض السوق . والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في الاحتكار ، وفيه : (فقلت لسعيد : يا أبا محمد ؛ إنك تحتكر ، قال : ومعمر كان يحتكر) .

قال أبو عيسى : وفي الباب عن عمر وعلي وأبي أمامة وابن عمر ، وحديث معمّر هذا حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل الحديث ؛ كرهوا احتكار الطعام ، ورخص بعضهم الاحتكار في غير الطعام ، وقال ابن المبارك : لا بأس بالاحتكار في القطن والسختيان ونحو ذلك مما ليس بطعام .

وأخرجه الدارمي في كتاب البيوع ، باب النهي عن الاحتكار ، وأحمد في « المسند » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث عمر .



(١٣٧) - ٢١٢١ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ
الْحَنْفِيُّ ، حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنِي أَبُو يَحْيَى الْمَكِّيُّ ، عَنْ فَرُوحِ
مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ أَحْتَكَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ طَعَامًا »

ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عمر بحديث آخر له رضي الله تعالى عنه ،
فقال :

(١٣٧) - ٢١٢١ - (٣) (حدثنا يحيى بن حكيم) المقومى - بكسر الواو
المشددة - أبو سعيد البصري ، ثقة حافظ عابد مصنف ، من العاشرة ، مات سنة
ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حدثنا أبو بكر الحنفي) عبد الكبير بن عبد المجيد بن عبد الله البصري ،
ثقة ، من التاسعة ، مات سنة أربع ومئتين (٢٠٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا الهيثم بن رافع) الحنفي أو الباهلي أبو يحيى ، صدوق ربما أخطأ ،
ووثقه ابن معين ، من السادسة . يروي عنه : (ق) .

(حدثني أبو يحيى المكي) الأعرج المعرقب الأجرد ، اسمه مصدع - بكسر
أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه - مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (م عم) ، وثقه
ابن حبان ، وروى عنه الإمام أحمد في « مسنده » .

(عن فروخ مولى عثمان بن عفان) مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (ق) .

(عن عمر بن الخطاب) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سدايساته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله موثقون .

(قال) عمر : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من احتكر)
واحتبس (على المسلمين) أي : عن المسلمين (طعاماً) يحتاجون إليه أشد

ضَرَبَهُ اللَّهُ بِالْجُذَامِ وَالْإِفْلَاسِ .

الحاجة ؛ لبيعه شيئاً فشيئاً بثمانٍ غالٍ (ضربه) أي : عاقبه (الله) تعالى في الدنيا (بالجذام) وأصابه به ، والجذام : من الأمراض المنفرة ؛ كالبرص (و) ابتلاه بـ (الإفلاس) والفقر .

قال البوصيري : هذا إسناد صحيح رجاله موثقون ، أبو يحيى المكي وشيخه فروخ ذكرهما ابن حبان في « الثقات » ، والهيثم بن رافع وثقه ابن معين وأبو داود ، وأبو بكر الحنفي واسمه عبد الكبير بن عبد المجيد احتج به الشيخان ، وشيخ ابن ماجه يحيى بن حكيم وثقه أبو داود والنسائي وغيرهما ، وهذا الحديث والذي قبله رواهما رزين في « مسنده » من حديث ابن عمر ، فجعلهما حديثاً واحداً . انتهى منه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٤) - (٦٩٥) - بَابُ أَجْرِ الرَّاقِي

(١٣٨) - ٢١٢٢ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ إِيَّاسٍ ، عَنْ أَبِي نُضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ

(٦٤) - (٦٩٥) - (باب أجر الراقي)

(١٣٨) - ٢١٢٢ - (١) (حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير) الهمداني الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين (٢٣٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبو معاوية) محمد بن خازم الضرير التميمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا الأعمش) سليمان بن مهران الكاهلي الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن جعفر بن إياس) أبي بشر بن أبي وحشية - بفتح الواو وسكون المهملة وكسر المعجمة وتشديد الياء التحتانية - الإشكري ، ثقة ، من أثبت الناس في سعيد بن جبير ، من الخامسة ، مات سنة خمس ، وقيل : ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي نضرة) المنذر بن مالك بن قطعة - بضم القاف وفتح المهملة - العبدى العوقي - بفتح المهملة والواو ثم بالقاف - البصري ، مشهور بكنيته ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ثمان أو تسع ومئة (١٠٩ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي سعيد الخدري) رضي الله تعالى عنه .

قَالَ : بَعَثْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثِينَ رَاكِبًا فِي سَرِيَّةٍ ، فَنَزَلْنَا بِقَوْمٍ ، فَسَأَلْنَاهُمْ أَنْ يَقْرُونَا فَأَبَوْا ، فَلُدِغَ سَيِّدُهُمْ ، فَأَتَوْنَا فَقَالُوا : أَفِيكُمْ أَحَدٌ يَرْقِي مِنَ الْعُقْرَبِ ؟ فَقُلْتُ : نَعَمْ ، أَنَا ، وَلَكِنْ لَا أَرْقِيهِ حَتَّى تُعْطُونَا غَنَمًا ،

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو سعيد : (بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثين راكباً في سرية) أي : من سرية ؛ ف (في) بمعنى (من) البيانية ، والسرية : قطعة من الجيش ترسل إلى العدو (فنزلنا بـ) جوار (قوم) من المشركين (فسألناهم) أي : طلبنا من أولئك القوم (أن يقرؤنا) - بفتح الياء - من قرى الثلاثي ، يقال : قرى الضيف ؛ إذا أحسنت إليه . انتهى « سندي » .

أي : أن يعطونا قرى الضيف وطعام ضيافته (فأبوا) أي : فامتنعوا أن يعطونا حق الضيافة ؛ أي : فطلب أولئك الأصحاب من أولئك القوم حق الضيافة ، فامتنعوا أن يعطوا ضيافتهم ، ولم أر من ذكر أسماء أولئك الأصحاب غير أبي سعيد الخدري ، ولا مَنْ بَيَّنَّ أولئك القوم الذين أبوا من ضيافتهم (فـ) بينما هم كذلك (لدغ سيدهم) بالبناء للمجهول ؛ أي : أصيب رئيسهم بلدغة العقرب ؛ من اللدغ ؛ وهو اللسع وزناً ومعنى ؛ وهو ضرب ذات الحمة من حية أو عقرب ، وأكثر ما يستعمل في العقرب .

(فأتونا) أي : فأتى أولئك القوم إيانا معاشر الصحابة (فقالوا) لنا : (أفياكم) أي : هل وجد فيكم يا معشر الضيف (أحد يرقى) ويعالج (من) لدغة (العقرب) ولسعتها ؟ أي : هل يوجد فيكم راقٍ يرقى من لدغة العقرب بالقراءة عليه ؟ قال أبو سعيد : (فقلت) لهم : (نعم ، أنا) راقٍ من لدغة العقرب بالقراءة عليه (ولكن لا أرقيه) أي : لا أرقى ولا أعالج لديغكم (حتى تعطونا غنماً) لأجرة رقيه .

قَالُوا : فَإِنَّا نُعْطِيكُمْ ثَلَاثِينَ شَاةً فَقَبِلْنَاهَا ، فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ (الْحَمْدُ) سَبْعَ مَرَّاتٍ فَبَرِيءٌ ، وَقَبَضْنَا الْغَنَمَ ، فَعَرَضَ فِي أَنْفُسِنَا مِنْهَا شَيْءٌ ، فَقُلْنَا : لَا تَعْجَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،

وفي رواية أبي عوانة عند البخاري في كتاب الإجارة : (فلدغ سيد ذلك الحي ، فسعوا له بكل شيء لا ينفعه شيء ، فقال بعضهم : لو أتيتم هؤلاء الرهط الذين نزلوا ، لعله أن يكون عند بعضهم شيء ، فأتوهم فقالوا : يا أيها الرهط ؛ إن سيدنا لذيغ ، وسعينا له بكل شيء لا ينفعه ، فهل عند أحد منكم من شيء ؟ فقال بعضهم : نعم ، والله ؛ إني لأرقي ، ولكن والله ؛ لقد استضفناكم فلم تضيفونا ، فما أنا براقٍ لكم حتى تجعلوا لنا جعلاً ، فصالحوهم على قطع من الغنم ...) إلى آخره .

(قالوا) أي : قال أولئك القوم للسرية : (فإننا نعطيكم ثلاثين شاة) أجرة لرقياه ، قال أبو سعيد : (فقبلناها) أي : فقبلنا منهم ثلاثين شاة (فقرأت) أنا (عليه) أي : على اللذيغ سورة (الحمد) لله رب العالمين ؛ يعني : قرأت عليه الفاتحة (سبع مرات ، فبرئ) - بكسر الراء وبالهَمْزة - يقال : برئت من المرض ؛ أي : برئ اللذيغ وشفي من مرضه عقب القراءة ؛ يعني : سيد الحي ، وفي رواية أبي عوانة المذكورة : (فانطلق يتفل عليه ويقرأ : الحمد لله رب العالمين ، فكأنما نشط من عقال ، فانطلق وما به قلبه) .

قال أبو سعيد : (وقبضنا) أي : أخذنا (الغنم) منهم ، وأراد بعض الرفقة قسمتها (فعَرَضَ) أي : خَطَرَ (في أنفسنا) أي : في قلوبنا (منها) أي : من قسمتها (شيء) من التوقف (فقلنا) أي : قال بعضنا لبعض : (لا تعجلوا) ولا تسرعوا إلى قسمتها بينكم (حتى نأتي النبي صلى الله عليه وسلم) فنسأله عن حكمها هل هي حلال لنا أم لا ؟

فَلَمَّا قَدِمْنَا . . ذَكَرْتُ لَهُ الَّذِي صَنَعْتُ فَقَالَ : « أَوْ مَا عَلِمْتَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ ؟ !
اِقْتَسِمُوهَا ، وَأَضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا » .

قال أبو سعيد : (فلما قدمنا) على رسول الله صلى الله عليه وسلم . .
(ذكرت) أنا (له) صلى الله عليه وسلم الصنيع (الذي صنعت) له في رقيه ،
فقلت له : والله ؛ يا رسول الله ؛ ما رقيته إلا بفاتحة الكتاب (فقال) لي رسول الله
صلى الله عليه وسلم : (أ) رقيته بفاتحة الكتاب (وما عَلِمْتَ) أي : أي شيء
أعلمك وأدراك (أنها رقية ؟ !) ويحتمل كون (ما) نافية ، والمعنى : أرقيته
والحال أنك ما علمت أنها رقية ؟ ! ويحتمل أن تكون (ما) زائدة ، والمعنى :
أفعلت ذلك وعلمت أنها رقية ؟ !

وفي رواية مسلم : (وما أدراك) أي : وأي شيء أعلمك يا أبا سعيد (أنها)
أي : أن الفاتحة (رقية ؟ !) أي : دواء ، وزاد الدارقطني في روايته من طريق
سليمان بن قتيبة : (فقلت : يا رسول الله ؛ شيء أُلقي في روعي) وهو ظاهر في
أنه لم يكن عنده علم بمشروعية الرقي بالفاتحة .

قال أبو سعيد : ثم قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اقتسموها)
أي : اقتسموا الغنم بينكم (واضربوا) أي : واجعلوا (لي معكم سهمًا) أي :
نصيباً من تلك الغنم عند القسمة بينكم ، وهذه القسمة إنما هي قسمة برضا
الراقي ؛ لأن الغنم ملكه ؛ إذ هو الذي فعل العوض الذي به استحقها ، لكن
طابت نفسه بالتشريك ، فأحاله النبي صلى الله عليه وسلم على ما يقع به رضا
المشتركين عند القسمة ؛ وهي القرعة ، فكان فيه دليل على صحة العمل بالقرعة
في الأموال المشتركة .

وإيقاف أبي سعيد قسمة الغنم على سؤال النبي صلى الله عليه وسلم . . عمل
بما يجب من التوقف عند الإشكال إلى البيان ، وهو أمر لا يختلف فيه .

.....

وقوله صلى الله عليه وسلم : « واضربوا لي معكم سهماً » مبالغة في تأنيسهم وتطبيب قلوبهم وتعريفهم أنه حلال لا شبهة فيه ، وقد فعل صلى الله عليه وسلم مثل ذلك في حديث العنبر ، وفي حديث أبي قتادة في حمار الوحش . انتهى من « الكوكب » .

قوله : « وما أدراك أنها رقية » فيه تصريح بأنها رقية ، فيستحب أن يقرأ بها على اللديغ والمريض وسائر أصحاب الأسقام والعاهات . انتهى « نووي » .

قال القرطبي : قوله : « أو ما علمت أنها رقية ؟! » أي : أرقيته بالفاتحة ، وأي شيء أعلمك أنها رقية للمريض ؟! تعجباً من وقوعه على الرقي بها ، ولذلك تبسم النبي صلى الله عليه وسلم عند قوله : « وما أدراك أنها رقية ؟! » وكأن هذا الرجل الراقي علم أن هذه السورة خصت بأمور ؛ منها : أنها فاتحة الكتاب ومبدؤه ، وأنها متضمنة لجميع علوم القرآن ؛ من حيث إنها تشتمل على الشفاء على الله عز وجل بأوصاف كماله وجلاله ، وعلى الأمر بالعبادات والإخلاص فيها ، والاعتراف بالعجز عن القيام بشيء منها إلا بإعانتة تعالى ، وعلى الابتغال إلى الله تعالى في الهداية إلى الصراط المستقيم وكفاية أحوال الناكثين ، وعلى بيان عاقبة الجاحدين .

وقيل : إن موضع الرقية منها إنما هو : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ^(١) ، ويظهر لي أن السورة كلها موضع الرقية ؛ لما ذكرناه ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « وما أدراك أنها رقية ؟! » ولم يقل : « إن فيها رقية » . انتهى منه .

وقوله صلى الله عليه وسلم : (خذوا منهم) فيه تصريح بجواز أخذ الأجرة على الرقية بالفاتحة والذكر ، وأنها حلال لا كراهة فيها ، وكذلك الأجرة على

(١) سورة الفاتحة : (٥) .

.....

تعليم القرآن ، وهذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد وإسحاق وأبي ثور وآخرين من السلف ومن بعدهم ، ومنعها أبو حنيفة في تعليم القرآن ، وأجازها في الرقية ... إلى آخره . انتهى « نووي » .

ورخص الشافعي للمعلم أن يأخذ على تعليم القرآن أجراً ، ويرى له أن يشترط على ذلك ، واحتج بهذا الحديث . انتهى « سندي » .

قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » : في هذا الحديث فوائد كثيرة : الأولى : جواز الرقية بكتاب الله تعالى ، ويلتحق به ما كان بالذكر والدعاء المأثور ، وكذا غير المأثور مما لا يخالف ما في المأثور ، وأما الرقى بما سوى ذلك .. فليس في الحديث ما يثبت ولا ما ينفيه .

والثانية : أن فيه مشروعية الضيافة على أهل البوادي ، والنزول على مياه العرب ، وطلب ما عندهم على سبيل القرى أو الشراء منهم .

والثالثة : فيه مقابلة من امتنع من المكرومة بنظير صنيعة ؛ لما صنعه الصحابي من الامتناع من الرقية في مقابلة امتناع أولئك القوم من ضيافتهم ، وهذه طريق موسى عليه السلام في قوله تعالى : ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾^(١) ، ولم يعتذر الخضر عن ذلك إلا بأمر خارجي .

والرابعة : أن فيه إمضاء ما يلتزمه المرء على نفسه ؛ لأن أبا سعيد التزم أن يرقى ، وأن يكون الجعل له ولأصحابه ، وأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالوفاء بذلك .

والخامسة : أن فيه الاشتراك في الموهوب إذا كان أصله معلوماً .

(١) سورة الكهف : (٧٧) .

.....

والسادسة : فيه جواز طلب الهدية ممن يعلم رغبته في ذلك وإجابته إليه .

والسابعة : فيه جواز قبض الشيء الذي ظاهره الحل وترك التصرف فيه إذا عرضت فيه شبهة .

والثامنة : أن فيه الاجتهاد عند فقد النص .

والتاسعة : أن فيه عظمة القرآن في صدور الصحابة خصوصاً الفاتحة .

والعاشرة : فيه أن الرزق المقسوم لا يستطيع من هو في يده منعه مما قسم له ؛ لأن أولئك القوم منعوا الضيافة ، وكان الله قَسَمَ للصحابة في مالهم نصيباً فمنعوههم ، فسببَ لهم لدغَ العقرب ، حتى سيقَ لهم ما قسمَ لهم .

والحادية عشرة : فيه الحكمة البالغة ؛ حيث اختص بالعقاب من كان رأساً في المنع ؛ لأن من عادة الناس الائتمار بأمر كبيرهم ، فلما كان رأساً في المنع . . اختص بالعقوبة دونهم ؛ جزاءً وفاقاً .

وكان الحكمة فيه أيضاً إرادة الإجابة إلى ما يلتمسه المطلوب منه الشفاء ولو كثر ؛ لأن الملدوغ لو كان من آحاد الناس . . لعله لم يكن يقدر على القدر المطلوب منه . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في أبواب كثيرة ؛ منها : كتاب الإجارة ، باب ما يعطى في الرقية ، ومنها : كتاب فضائل القرآن ، باب فاتحة الكتاب وغيرهما ، ومسلم في كتاب السلام ، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار ، وأبو داود : في كتاب البيوع والإيجارات ، باب في كسب الأطباء ، وفي كتاب الطب ، باب كيف الرقى ، والترمذي في كتاب الطب ، باب ما جاء في أخذ الأجرة على التعويذ ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن .

(١٣٨) - ٢١٢٢ - (م) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَشِيرٍ ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَحْوِهِ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ،
.....

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة ، والله أعلم .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في هذا الحديث ، فقال :

(١٣٨) - ٢١٢٢ - (م) (حدثنا أبو كريب) محمد بن العلاء ، من العاشرة ،
مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا هُشَيْمٌ) بن بشير السلمي الواسطي ، ثقة ثبت ، من السابعة ، مات
سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا أبو بشر) بيان بن بشر الأحمسي الكوفي ، ثقة ثبت ، من الخامسة .
يروى عنه : (ع) .

(عن أبي المتوكل) الناجي علي بن داود البصري ، مشهور بكنيته ، ثقة ، من
الثالثة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة ثمان ومئة (١٠٨ هـ) ، وقيل قبل ذلك ، وفي
أغلب النسخ : (عن ابن أبي المتوكل عن أبي المتوكل) هو تحريف من النسخ .
(عن أبي سعيد) الخدري (عن النبي صلى الله عليه وسلم) وساق
أبو المتوكل (بنحوه) أي : بنحو حديث أبي نضرة .

وهذا السند من خماسياته ، غرضه : بيان متابعة أبي المتوكل لأبي نضرة في
رواية هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري .

(ح وحدثنا محمد بن بشار) العبدى ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين
وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ ،
عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَحْوِهِ ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ :
(وَالصَّوَابُ هُوَ أَبُو الْمُتَوَكِّلِ) .

(حدثنا محمد بن جعفر) الهذلي المعروف بغندر ، من التاسعة ، مات سنة
ثلاث أو أربع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا شعبة ، عن أبي بشر) بيان بن بشر الأحمسي الكوفي .

(عن أبي المتوكل) الناجي .

(عن أبي سعيد) الخدري .

وهذا السند من سداسياته ، غرضه : بيان متابعة شعبة لهشيم في رواية هذا
الحديث عن أبي بشر .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم) وساق شعبة (بنحوه) أي : بنحو حديث
هشيم وقريبه لفظاً ومعنى .

قال أبو الحسن بن بحر تلميذ المؤلف : (قال) لنا (أبو عبد الله) محمد بن
يزيد ابن ماجه رحمه الله تعالى : (والصواب) أن الراوي عن أبي سعيد الخدري
(هو أبو المتوكل) الناجي لا أبو نضرة ؛ يريد المؤلف بهذا القول ترجيح رواية
أبي المتوكل عن أبي سعيد على رواية أبي نضرة عن أبي سعيد ، والراجح خلاف
ما قاله ؛ إذ الأول أصح ، وهي مروية في « الصحيحين » ، والله أعلم .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٥) - (٦٩٦) - بَابُ الْأَجْرِ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ

(١٣٩) - ٢١٢٣ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ زِيَادٍ الْمُوصِلِيُّ ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ ثَعْلَبَةَ ،
.....

(٦٥) - (٦٩٦) - بَابُ الْأَجْرِ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ

(١٣٩) - ٢١٢٣ - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(ومحمد بن إسماعيل) بن سمرة الأحمسي - بمهملتين - أبو جعفر السراج ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ستين ومئتين (٢٦٠ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (ت س ق) .

(قالوا : حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا مغيرة بن زياد) البجلي أبو هشام (الموصلي) صدوق له أوهام ، من السادسة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئة (١٥٢ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن عبادة بن نسي) - بضم النون وفتح المهملة الخفيفة - الكندي أبي عمر الشامي قاضي طبرية ، ثقة فاضل ، من الثالثة ، مات سنة ثمانين عشرة ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن الأسود بن ثعلبة) الكندي الشامي ، ثقة ، من الثالثة ، وثقه ابن حبان ، وأخرج له الحاكم في « المستدرک » هذا الحديث ، وقال : إنه شامي معروف ، ووثقه وكيع وابن معين ، وتكلم فيه جماعة . يروي عنه : (د ق) .

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ : عَلَّمْتُ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ الْقُرْآنَ وَالْكِتَابَةَ ، فَأَهْدَيْتُ إِلَيَّ رَجُلٌ مِنْهُمْ قَوْسًا ، فَقُلْتُ : لَيْسَتْ بِمَالٍ وَأَرْمِي عَنْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهَا فَقَالَ : « إِنْ سَرَّكَ »

(عن عبادة بن الصامت) بن قيس الأنصاري الخزرجي أبي الوليد المدني أحد النقباء ليلة العقبة ، بدرى مشهور ، مات بالرملة سنة أربع وثلاثين (٣٤ هـ) ، وقيل : عاش إلى خلافة معاوية . يروي عنه : (ع) ، قال سعيد بن عفير : وكان طوله عشرة أشبار رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) عبادة بن الصامت : (علّمت ناساً) من التعليم ؛ أي : علمت جماعة (من أهل) أي : من سكان (الصفة) والصفة : موضع مظلل خلف المسجد النبوي يسكنها الفقراء والغرباء ؛ أي : علمتهم (القرآن) الكريم (والكتابة) أي : الخط ، قال عبادة : (فأهدى إليّ رجل منهم) أي : ممن علمته منهم (قوساً) وهي آلة يرمى بها السهام ؛ أي : أعطانيها هدية ، وقد عدّ ابن الحاجب القوس في قصيدته مما لا بد من تأنيثه ؛ لأنها مؤنث معنوي .

قال عبادة : (فقلت) في نفسي : (ليست) هذه القوس تُعدّ (بمال) عظيم في العرف ؛ لأنها آلة يجاهد بها في سبيل الله ؛ أي : قلت في نفسي : لم يعهد في العرف عدّ القوس من الأجرة ؛ فأخذها لا يضرّ ؛ أي : لا يبطل أجر تعليمي ؛ لأنني أجاهدُ بها (وأرّمي) السهام (عنها في سبيل الله) أي : في طاعة الله تعالى ؛ لإعلاء كلمته وإذلال كلمة البهتان ، ولكن توقّفتُ في حكمها (فسألتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها) أي : عن حكم تلك القوس ؛ هل يبطل أخذها أجر تعليمي أم لا ؟

(فقال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب سؤالي : (إن سرّك)

أَنْ تُطَوَّقَ بِهَا طَوْقًا مِنْ نَارٍ . . فَأَقْبِلْهَا » .

وبشرك وأحببت (أن تطوق) وتلبس في عنقك (بها) أي : بسبب أخذها وقبول هديتها (طوقاً من نار) في الآخرة . . (فاقبلها) أي : فاقبل هدية تلك القوس ممن أهدى لك ، وإلا . . فردها على صاحبها ؛ لعموم قوله صلى الله عليه وسلم : « هدايا العمال سحت » .

وقوله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث : « إن شرك . . . » إلى آخره . . دليل لمن يحرم أخذ الأجر على القرآن ويكرهه ، وهو مذهب أبي حنيفة ، ورخص فيه المتأخرون من أهل مذهبه ، كذا قيل ، والأقرب أنه هدية وليس بأجرة مشروطة في التعليم ، فهو مباح عند الكل ، وحرمة لا تستقيم على أي مذهب ، ولا يتم قول من يقول : إنه دليل لأبي حنيفة رحمه الله تعالى .

قال السيوطي في « حاشيته » : الأولى أن يدعى أن الحديث منسوخ بحديث الرقية الذي قبله ، وبحديث : « إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله تعالى » . وأيضاً في سننه الأسود بن ثعلبة ، وهو لا نعرفه ، قاله ابن المديني ؛ كما في « الميزان » للذهبي . انتهى .

قلت : دعوى النسخ يحتاج إلى علم التاريخ .

وقال في « حاشية أبي داود » : أخذ بظاهره قوم ، وتأوله آخرون ، وقال : هو معارض بحديث : « زوجتكها على ما معك من القرآن » ، وحديث ابن عباس : « إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله » .

وقال البيهقي : رجاله كلهم معروفون إلا الأسود بن ثعلبة ؛ فإننا لا نحفظ عنه إلا هذا الحديث ، وهو حديث مختلف فيه على عبادة ، وحديث ابن عباس وحديث أبي سعيد . . أصح إسناداً منه . انتهى .

قلت : المشهور عند المعارضة تقدم المحرم ، ولعلمهم يقولون ذلك عند

.....

التساوي ، لكن كلام أبي داوود يشير إلى دفع المعارضة ؛ بأن حديث ابن عباس وغيره في الطب ، وحديث عبادة في التعليم ، فيجوز أن يكون أخذ الأجرة جائزاً في الطب دون التعليم .

وأجاب آخرون بأن عبادة كان متبرعاً بالتعليم حسبةً لله تعالى ، فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضيع أجره ويبطل حسبته بما يأخذ به ، وذلك لا يمنع أن تقصد به الأجرة ابتداءً ويشتراط عليه .

وقيل : هذا تهديد على فوات العزيمة والإخلاص ، وحديث ابن عباس كان لبيان الرخصة ، كذا قالوا .

قلت : لفظ الحديث لا يوافق شيئاً من ذلك عند التأمل ، أو الأقرب أن يقال : إن الخلاف في الأجرة ، وأما الهدية . . فلا خلاف لأحد في جوازها ، فالحديث متروك بالإجماع ، لكن ظاهر كلام أبي داوود أنه معمول به على ظن أنه في الأجرة . انتهى من « السندي » .

قال الخطابي : اختلف قوم من العلماء في معنى هذا الحديث وتأويله : فذهب بعضهم إلى ظاهره ؛ فرأوا أن أخذ الأجرة على تعليم القرآن غير مباح ، وإليه ذهب الزهري وأبو حنيفة وإسحاق بن راهويه ، وقال طائفة : لا بأس به ما لم يشترط ، وهو قول الحسن البصري وابن سيرين والشعبي .

وأباح ذلك آخرون ، وهو مذهب عطاء ومالك والشافعي وأبي ثور ، واحتجوا بحديث سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للرجل الذي خطب المرأة فلم يجد لها مهرأ : « زوجتكها على ما معك من القرآن » ، وتأولوا حديث عبادة على أنه كان تبرع به ونوى الاحتساب فيه ، ولم يكن قصده وقت التعليم إلى طلب عوض ونفع ، فحذرته النبي صلى الله عليه وسلم إبطال أجره وتوعده عليه .

(١٤٠) - ٢١٢٤ - (٢) حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ ،

وكان سبيل عبادة في هذا سبيل من رد ضالة لرجل ، أو استخراج له متاعاً غرق في بحر تبرعاً وحسبَةً ؛ فليس له أن يأخذ عليه عوضاً ، ولو أنه طلب لذلك أجره قبل أن يفعله حسبة .. كان ذلك جائزاً .

وأهل الصفة : قوم فقراء كانوا يعيشون بصدقة الناس ، فأخذ المال منهم مكروه ، ودفعه إليهم مستحب .

وقال بعض العلماء : أخذ الأجرة على تعليم القرآن له حالات ؛ فإذا كان في المسلمين غيره ممن يقوم به .. حل له أخذ الأجرة عليه ؛ لأن فرض ذلك لا يتعين عليه ، وإذا كان في حال أو موضع لا يقوم به غيره .. لم تحل له الأجرة ، وعلى هذا يؤول اختلاف الأخبار فيه . انتهى . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الإجارة ، باب في كسب المعلم ، وأحمد ، والبيهقي .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

ويجمع التعارض بينه وبين حديث أبي سعيد الخدري بأن ذلك في الطب ، وهذا في تعليم القرآن ، ولذلك أفرد المؤلف كلاهما بالترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عبادة بحديث أبي بن كعب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٤٠) - ٢١٢٤ - (٢) (حدثنا سهل بن أبي سهل) زنجلة بن أبي الصغدي الرازي الخياط الحافظ ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (ق) .

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ثَوْرٍ بْنِ يَزِيدَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ ، حَدَّثَنِي
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَمٍ ، عَنْ عَطِيَّةَ الْكَلَاعِيِّ ، عَنْ أَبِي بْنِ كَعْبٍ قَالَ : عَلَّمْتُ
رَجُلًا
.....

(حدثنا يحيى بن سعيد) القطان ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين
ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ثور بن يزيد) الحمصي ، ثقة ثبت ، من السابعة إلا أنه يرى القدر ،
مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، وقيل : ثلاث أو خمس وخمسين ومئة .
يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا خالد بن معدان) الكلاعي - بفتح الكاف - الحمصي ، ثقة عابد
يرسل كثيراً ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث ومئة (١٠٣ هـ) ، وقيل بعد ذلك .
يروي عنه : (ع) .

(حدثني عبد الرحمن بن سلم) - بفتح المهملة وسكون اللام - شامي
مجهول ، من السادسة . يروي عنه : (ق) .

(عن عطية) بن قيس (الكلاعي) - بفتح الكاف مع العين المهملة - وقيل :
الكلابي - بكسر الكاف مع الموحدة - أبي يحيى الشامي ، ثقة مقرئ ، من الثالثة ،
مات سنة إحدى وعشرين ومئة (١٢١ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي بن كعب) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سبائعه ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه ثلاث علل :

١ - الانقطاع بين عطية بن قيس الكلاعي وأبي بن كعب .

٢ - والجهالة ؛ لأن عبد الرحمن بن سلم مجهول .

٣ - والاضطراب ، قاله الذهبي في ترجمة عبد الرحمن بن سلم .

(قال) أبي بن كعب : (علَّمْتُ رجلاً) من المسلمين ، لم أر من ذكر اسمه

الْقُرْآنَ فَأَهْدَىٰ إِلَيَّ قَوْسًا ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « إِنِ اخَذْتُهَا أَخَذْتُ قَوْسًا مِنْ نَارٍ » ، فَردَدْتُهَا .

(القرآن ، فأهدى إلي قوساً) يُرمى بها السهامُ (فذكرت ذلك) أي : إهداء ذلك الرجل إلي قوساً (لرسول الله صلى الله عليه وسلم) فقلت له : ما ترى في ذلك يا رسول الله ؛ هل أقبلها من الرجل أم لا ؟ (فقال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن أخذتها) أي : إن أخذت تلك القوس من الرجل الذي أهدى لك . . فقد (أخذت قوساً من نار) أي : فكأنما أخذت من النار الأخروية قوساً تعذب بها فيها . قال أبي : (فرددتها) أي : فرددت تلك القوس على الرجل الذي أهدى إلي ؛ لأن ذكر هذا الوعيد يدل على أن أخذها في مقابلة تعليم القرآن حرام .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه البيهقي في « سننه الكبرى » من طريق محمد بن أبي بكر عن يحيى بن سعيد به ، وأخرج البيهقي أيضاً في « سننه » عن أبي الدرداء : « من أخذ على تعليم القرآن قوساً . . قلده الله مكانها قوساً من نار جهنم يوم القيامة » ، قال البيهقي : والحديث ضعيف ، وأخرج أبو نعيم في « الحلية » عن أبي هريرة مرفوعاً : « من أخذ على القرآن أجراً . . فذاك حظه من القرآن » ، قال المناوي : في إسناده كذاب .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بما قبله ؛ وهو حديث عبادة بن الصامت ؛ لأنه رواه أبو داود وابن ماجه في « سننهما » ، وسنده ضعيف ؛ لما قد علمت من أن فيه ثلاث علل ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به لحديث عبادة بن الصامت .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٦) - (٦٩٧) - بَابُ النَّهْيِ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ
وَحُلُوانِ الْكَاهِنِ وَعَسْبِ الْفَحْلِ

(١٤١) - (٢١٢٥) - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَا :
حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ،

(٦٦) - (٦٩٧) - (باب النهي عن ثمن الكلب ومهر البغي
وحلوان الكاهن وعسب الفحل)

(١٤١) - (٢١٢٥) - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي
الدمشقي ، مقررئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) .
يروى عنه : (خ عم) .

(ومحمد بن الصباح) بن سفيان الجرجرائي أبو جعفر التاجر ، صدوق ، من
العاشرة ، مات سنة مئتين وأربعين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .
(قالوا : حدثنا سفيان بن عيينة) الهلالي الكوفي ثم المكي ، ثقة إمام ، من
الثامنة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن الزهري) محمد بن مسلم المدني ، ثقة إمام ، من الرابعة ، مات
سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه :
(ع) .

(عن أبي بكر بن عبد الرحمن) بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي
المدني ، قيل : اسمه محمد ، وقيل : المغيرة ، وقيل : أبو بكر اسمه ، وكنيته
أبو عبد الرحمن ، وقيل : اسمه كنيته ، راهب قريش ، ثقة فقيه عابد ، من
الثالثة ، مات قبل المئة سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) ، وقيل غير ذلك . يروي
عنه : (ع) .

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ

(عن أبي مسعود) الأنصاري البدرى رضي الله تعالى عنه ، اسمه عقبة بن عمرو .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى) وزجر (عن) أكل (ثمن الكلب)
مطلقاً ؛ أي : معلمةً كانت أم لا ، وفي حديث آخر : (وثمر الكلب خبيث) ،
وهو ظاهر في تحريم بيع الكلاب كلها ، ولا شك في تناول هذا العموم لغير
المأذون فيه منها ؛ لأنها إما مضرّة ، فيحرم اقتناؤها وبيعها ، وإما غير مضرّة ،
فلا منفعة فيها .

وأما المأذون في اتخاذها . . فهل يتناولها عموم هذا النهي أم لا ؟ فيه خلاف ؛
فذهب الشافعي والأوزاعي وأحمد إلى تناوله لها ، فقالوا : إن بيعها محرم ،
يفسخ إن وقع ولا قيمة لما يقتل منها ، واعتمد الشافعي بأنها نجسة عنده .
ورأى أبو حنيفة أنه لا يتناولها ؛ لأن فيها منافع مباحة يجوز اتخاذها لأجلها ،
فتجوز المعاوضة عليها ويجوز بيعها ؛ لأنها غير نجسة عنده .

وجُلُّ مذهب مالك على جوازِ اتخاذِ وكرهيةِ البيع ، ولا يفسخ إن وقع ، وقد
قيل عنه مثل قول الشافعي ، وقال ابن القاسم : يكره للبائع ، ويجوز للمشتري ؛
للضرورة ، وكأن مالكا رحمه الله تعالى في المشهور عنه لما لم يكن الكلب عنده
نجساً وكان مأذوناً في اتخاذهِ لمنافعه الجائزة . . كان حكمه عنده حكم جميع
المبيعات ، لكن نهى الشرع عن بيعه تنزيهاً ؛ لأنه ليس من مكارم الأخلاق .

فإن قيل : سوى النبي صلى الله عليه وسلم بين ثمن الكلب وبين مهر البغي
وحلوان الكاهن في النهي عنها ، والمهر والحلوان محرمان بالإجماع ، فليكن
ثمن الكلب كذلك ؟

فالجوابُ : إنّنا نقولُ كذلك ، لكنه محمول على الكلب الغير المأذون فيه ، ولئن سلمنا أنه متناول للكل ، لكن هذا النهي ها هنا قصد به القدر المشترك الذي بين التحريم والكراهية ؛ إذ كل واحد منهما منهي عنه ، ثم تؤخذ خصوصية كل واحد منهما من دليل آخر ؛ كما قد اتفق ها هنا ؛ فإنه إنما علمنا تحريم مهر البغي وحلوان الكاهن بالإجماع لا بمجرد النهي ، سلمنا ذلك ، لكننا لا نسلم أنه يلزم من الاشتراك في مجرد العطف الاشتراك في جميع الوجوه ؛ إذ قد يعطف الأمر على النهي ، والإيجاب على النفي ، وإنما ذلك في محل مخصوص ؛ كما بيناه في أصول الفقه . انتهى من « المفهم » .

(و) نهى عن (مهر البغي) أي : عن العوض الذي تأخذه على زناها ، وسماه مهراً ؛ لأنه معاوضة عن الفرج ، والبغي - بفتح الباء وكسر الغين وتشديد الياء - كالقوي : الزانية ، والبغي - بسكون الغين - : الزنا ، وكذلك البغاء بمعنى الزنا تجمع على البغايا ، وأصله : بَغُوي ؛ كَرَكُوبٌ وحلُوب ، ومهر البغي : هو ما تأخذه الزانية على زناها من الأجرة ، وإطلاق المهر عليه مجاز ، وما وقع في بعض الروايات من النهي عن كسب الإماء . . فالمراد منه : هو هذا ، والله أعلم . انتهى من « عمدة القاري » .

(و) نهى عن (حلوان الكاهن) والحلوان : أجرة الكاهن ، يقال : حلَوْتُ الكاهنَ حُلْوَاناً ؛ إذا أعطيتَ أجرته ، قال الحافظ في « الفتح » : أصله : من الحلاوة ، شبه بالشيء الحلو من حيث إنه يأخذه سهلاً بلا كلفة ولا مشقة ، يقال : حلوته ؛ إذا أطعمته الحلو ، والحلوان أيضاً : الرشوة ، والحلوان أيضاً : أخذ الرجل مهر ابنته لنفسه .

وأما الكاهن . . فكان يطلق عند العرب على كل من يدعي الإخبار عن الغيب ،

والفرق بين الكاهن والعرف - على ما ذكره النووي والأبي - : أن الكاهن هو الذي يخبر عن المستقبل ، والعرف هو الذي يخبر بالمستور الموجود ؛ كالمسروق والضالة ، وقد يطلق على العرف اسم الكاهن أيضاً ، وقد دل الحديث على حرمة حلوان الكاهن ، وهو حكم قد أجمع عليه الفقهاء .

وفي معناه : التنجيم ، والضرب بالحصي ، وغير ذلك ؛ كالعبد بالمسبحة مما يتعاناه العرافون من استطلاع الغيب ، والله أعلم . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب ثمن الكلب ، وفي كتاب الإمارة ، ومسلم في كتاب المساقاة ، باب ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي ، وأبو داود في كتاب الإجارة ، باب حلوان الكاهن ، باب في عسب الفحل ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب ما جاء في كراهية مهر البغي ، قال : وفي الباب عن رافع بن خديج وأبي جحيفة وأبي هريرة وابن عباس ، قال أبو عيسى : حديث أبي مسعود حديث حسن صحيح . والنسائي في كتاب الصيد ، باب النهي عن ثمن الكلب .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استدل المؤلف على حرمة عسب الفحل بحديث أبي هريرة مع الاستشهاد به على حرمة ثمن الكلب لحديث أبي مسعود رضي الله تعالى عنهما ، فقال :
(١٤٢) - ٢١٢٦ - (٢) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (ق) .

وَمُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَعَسْبِ الْفَحْلِ .

(ومحمد بن طريف) بن خليفة البجلي أبو جعفر الكوفي ، من صغار العاشرة ، صدوق ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (م د ت ق) .

(قالوا : حدثنا محمد بن فضيل) بن غزوان الضبي الكوفي ، صدوق عارف رمي بالتشيع ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا) سليمان بن مهران (الأعمش) الأسدي الكاهلي الكوفي ، ثقة حافظ عارف بالقراءة ورع ، لكنه يدلّس ، من الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي حازم) سلمان الأشجعي مولى عزة الكوفي ، ثقة ، من الثالثة ، مات على رأس المئة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو هريرة : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن) أكل (ثمن الكلب) مطلقاً (و) عن أخذ أجرة (عسب) وطروق (الفحل) وركوبه على الأنثى للإجبال ؛ أي : نهى عن أجرة ضرابه ، فاستتجاره لذلك باطل عند الشافعي وأبي حنيفة للغرر والجهالة . انتهى « مناوي » .

والفحل في العرف : ذكر الإبل ؛ وهو المسمى بالجمل ، والمراد هنا : ما يعم

(١٤٣) - ٢١٢٧ - (٣) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ

مُسْلِمٍ ،
.....

فحول كل الحيوان ، قال ابن الأثير في « جامع الأصول » (١ / ٤٩٠) : يقال :
ضرب الفحل الأنثى ؛ إذا ركبها للوقاع وعلاً عليها .

والمراد من بيع ضراب الجمل : إجارة الفحل من أي حيوان للضراب ، وقد
ورد النهي عن أخذ الأجرة عليه في غير ما حديث ، وبه أخذ الحنفية والجمهور ،
وروي عن مالك وبعض العلماء إجازته ، وحمل الحديث على التنزيه . انتهى منه .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب
ثمن الكلب ، ومسلم في كتاب المساقاة ، وأبو داود في البيوع والإجازات ،
والترمذي في كتاب البيوع ، باب كراهية عسب الفحل عن ابن عمر ، قال : وفي
الباب عن أبي هريرة وأنس وأبي سعيد ، قال أبو عيسى : حديث ابن عمر حديث
حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم ، وقد رخص بعضهم في
قبول الكرامة على ذلك ، والنسائي في كتاب البيوع ، والدارمي ، ومالك في
« الموطأ » ، وأحمد في « المسند » .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به في ثمن الكلب ، والاستدلال به في عسب الفحل .



ثم استطرد المؤلف للترجمة بحديث جابر رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(١٤٣) - ٢١٢٧ - (٣) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي

الدمشقي ، صدوق مقرب ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين
(٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا الوليد بن مسلم) القرشي مولا هم الدمشقي عالمها ، ثقة مدلس ، من

أَنْبَأَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ثَمَنِ السِّنُّورِ .

الثامنة ، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(أنبأنا) عبد الله (بن لهيعة) بن عقبة الحضرمي المصري قاضيها ، صدوق ،
من السابعة ، خلط بعد احتراق كتبه ، ثقة فيما روى عنه العبادلة ، مات سنة أربع
وسبعين ومئة (١٧٤ هـ) . يروي عنه : (م د ت ق) .

(عن أبي الزبير) المكي الأسدي مولاهم محمد بن مسلم بن تدرس ، صدوق
مدلس ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه ابن لهيعة ، وهو
مخلط ، وفيه أبو الزبير ، وهو مدلس .

(قال) جابر : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن) أكل (ثمن
السنور) قيل : هي الهرة بعد أن توحشت ، وقيل : حيوان بري يشبه النمر ، يباع
لأجل زياده ؛ وهو بزاقه ؛ لأنها عطرة ، في الأرميا : (مورئ) ، قيل : يحمل
النهي على التنزيه .

وفي إسناد المؤلف ابن لهيعة ، لكن الحديث رواه أبو داود وغيره بإسناد
آخر ، وقال البيهقي : الإسناد صحيح على شرط مسلم .

قلت : بل أخرجه مسلم برواية أبي الزبير ، قال : سألت جابراً عن ثمن الكلب
والسنور ، قال : زجر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك .

قال القرطبي : لفظ : (زجر) كما في رواية مسلم يشعر بتخفيف النهي عنها ،
وأنه ليس على التحريم ، بل على التنزيه عن ثمنها .

.....

وقد كره بيع السنور - أي : الهرة الأهلية - أبو هريرة ومجاهد وغيرهما ؛
أخذاً بظاهر هذا الحديث ، ومنهم من علله بأنه لا يثبت في البيوت ولا يمكن
انضباطه ، وهذا ليس بشيء ، وهذا منكرة للحس ؛ فإنها تنضبط في البيوت
أما دأ طويلاً ، وتسلمه ممكن حالة البيع ؛ فقد كملت فيها شروط صحة البيع ،
ثم إن شاء مشتريه .. ضبطه ، وإن شاء .. سببه .

وأحسن من هذا التعليل : أن بيعه وبيع الكلب ليس من مكارم الأخلاق ،
ولا من عادة أهل الفضل ، والشرع ينهى عما يناقض ذلك أو يباعده ؛ كما
قلنا في طرق الفحل ، وكذلك في كسب الحجام ؛ لأنه عمل خسيس لا
يتعاطاه إلا أهل الخسة والدناءة ؛ كالعبيد ومن جرى مجراهم . انتهى من
« المفهم » .

قوله : (عن ثمن السنور) استدل بهذا الحديث من قال بحرمة بيع السنور ،
وروي ذلك عن أبي هريرة ومجاهد وطاووس وجابر بن زيد ، وبه أخذ ابن حزم
في « المحلى » (١٣/٩) واتفق الأئمة الأربعة وجمهور من سواهم على جواز
بيعه ، وحملوا النهي في حديث الباب على التنزيه ، وهو أصح ما قيل فيه . انتهى
من « التكملة » .

قلت : والمراد بالسنور هنا : الهرة الأهلية الإنسية ، لا الهرة الوحشية المعروفة
بالسنور ؛ فإنه يجوز بيعها لغرض الزباد ؛ وهو بزاقه ؛ لأنه يخلط بالطيب ؛ كما
هو مبسوط في كتب الفروع . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب المساقاة ، وأبو داود
في كتاب البيوع ، باب ثمن السنور ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ثمن
الكلب والسنور ، لكن رَوَاهُ بسندٍ صحيح .

.....

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وإن كان سند المؤلف ضعيفاً ؛ لأن له سنداً صحيحاً ، وغرضه بسوقه : الاستطراد للترجمة ، وسنده ضعيف ؛ كما عرفت .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد ، والثالث للاستطراد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٧) - (٦٩٨) - بَابُ كَسْبِ الْحَجَّامِ

(١٤٤) - ٢١٢٨ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اخْتَجَمَ وَأَعْطَاهُ أَجْرَهُ ،

(٦٧) - (٦٩٨) - (باب كسب الحجّام)

(١٤٤) - ٢١٢٨ - (١) (حدثنا محمد) بن يحيى (بن أبي عمر العدني) المكي ، يقال : إن أبا عمر كنية يحيى ، صدوق ، صنف « المسند » ، وكان لازم ابن عيينة ، لكن قال أبو حاتم : كانت فيه غفلة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .

(حدثنا سفيان بن عيينة ، عن) عبد الله (بن طاووس) بن كيسان اليماني أبي محمد ، ثقة فاضل عابد ، من السادسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) طاووس بن كيسان اليماني أبي عبد الرحمن الحميري مولاهم الفارسي ، ثقة فقيه فاضل ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم) أي : أخرج دمه الزائد بالمحجم ، والمحجم : آلة معدة للحجامة ، حجمه عبد لبني بياضة ؛ بطن من الأنصار ؛ كما في رواية مسلم .

(وأعطاه) أي : وأعطى النبي صلى الله عليه وسلم الحاجم (أجره)

تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَحْدَهُ ، قَالَ ابْنُ مَاجَةَ .

أي : أجر حجامة له صلى الله عليه وسلم .

وفي رواية مسلم : (وكلم سيده فخفف عنه من ضريبته ، ولو كان سحتاً ..
لم يعطه النبي صلى الله عليه وسلم) أي : ولو كان أجر الحجامة سحتاً ؛ أي :
حراماً .. لم يعطه النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه إعانة على معصية .

قال النووي : وفي هذه الأحاديث إباحة نفس الحجامة ، وأنها من أفضل
الأدوية ، وفيها إباحة التداوي ، وإباحة أخذ الأجرة على المعالجة بالتطبيب ،
وفيها الشفاعة إلى أصحاب الحقوق والديون في أن يخففوا منها ، وفيها جواز
مخارجة العبد برضاه ورضا سيده . انتهى .

قال أبو الحسن علي بن إبراهيم القزويني تلميذ المؤلف : (تفرد به) أي :
برواية هذا الحديث عن سفيانَ محمدُ (بن أبي عمر) حالة كونه (وحده)
في سماعه منه ، وفيه غفلة (قاله) أي : قال لنا هذا التفرد أبو عبد الله محمدُ
(ابن ماجه) صاحبُ الكتاب .

وفيه إشارة إلى ضعف هذا السند ، ولكن لا يضر قوله هذا في الحديث ؛
لأن الحديث من المتفق عليه ، فهو في أعلى درجات الصحة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب
ذكر الحجام ، وفي كتاب الإجارة ، باب خراج الحجام وفي غيرهما ، ومسلم في
كتاب المساقاة ، باب حل أجرة الحجام ، وأبو داود في كتاب البيوع والإجارة ،
باب كسب الحجام ، والحاكم ، وقال : صحيح على شرط الشيخين .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



(١٤٥) - ٢١٢٩ - (٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ أَبُو حَفْصٍ الصَّيْرَفِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادَةَ الْوَاسِطِيُّ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَا : حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ ،

ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث علي رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٤٥) - ٢١٢٩ - (٢) (حدثنا عمرو بن علي) بن بحر بن كنيز - بفتح الكاف وكسر النون آخره زاي - (أبو حفص) الفلاس (الصيرفي) منسوب إلى واحد الصيارفة ؛ أي : الصراف للنقود ، الباهلي البصري ، ثقة حافظ ، من العاشرة ، مات سنة تسع وأربعين ومئتين (٢٤٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا أبو داود) الطيالسي سليمان بن داود بن الجارود البصري ، ثقة حافظ غلط في أحاديث ، من التاسعة ، مات سنة أربع ومئتين (٢٠٤ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(ح وحدثنا محمد بن عبادة) بفتح العين وتخفيف الموحدة (الواسطي) صدوق فاضل ، من الحادية عشرة . يروي عنه : (خ د ق) .
(حدثنا يزيد بن هارون) بن زاذان السلمي مولاهم أبو خالد الواسطي ، ثقة متقن عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .
كلاهما ؛ أي : كل من أبي داود ويزيد بن هارون (قالا : حدثنا ورقاء) بن عمر بن كليب الشكري أبو بشر الكوفي نزيل المدائن ، صدوق في حديثه عن منصور لين ، من السابعة . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الأعلى) بن عامر الثعلبي - بالمثلثة وبالمهملة - الكوفي ، صدوق يهم ، من السادسة . يروي عنه : (عم) .

(عن أبي جميلة) - بفتح الجيم - ميسرة بن يعقوب الطهوي - بضم الطاء

عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : اُحْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَرَنِي فَأَعْطَيْتُ
الْحَجَّامَ أَجْرَهُ .

المهملة - الكوفي ، صاحب راية علي ، مقبول ، من الثالثة . روى عن : علي
وعثمان والحسن بن علي ، ويروي عنه : (د س ق) ، وعبد الأعلى بن عامر
الثعلبي ، وابنه عبد الله ، وعطاء بن السائب ، وحسين بن عبد الرحمن ، ذكره
ابن حبان في « الثقات » .

(عن علي) بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه .

وهذان السندان من سداسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات ،
هذا ما ظهر لي ، ولعله الصواب .

قال البوصيري : هذا إسناد ضعيف من الطريقين ؛ لأن مدار الإسنادين على
عبد الأعلى بن عامر الثعلبي ، وقد تركه ابن مهدي ويحيى القطان ، وضعفه
أحمد ويحيى بن معين وغيرهم ، رواه الترمذي في « الشمائل » عن عمرو بن
علي الفلاس به ، ورواه أبو داود الطيالسي في « مسنده » عن ورقاء فذكره ، ورواه
أبو بكر ابن أبي شيبة عن أبي جَنَاب الكلبي عن أبي جميلة به ، وله شاهد في
« الصحيحين » من حديث ابن عباس المذكور قبله ، ومن حديث أنس بن مالك
المذكور بعده ، فالحديث صحيح بما قبله وبما بعده . انتهى من كلام البوصيري .

(قال) علي : (احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم و) بعدما فرغ من
حجامة (أمرني) أن أعطي الحجام أجره (فأعطيت الحجام أجره) أي : أجره
حجامة له صلى الله عليه وسلم .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ،
ولأن له شاهداً في « الصحيحين » ، وغرضه : الاستشهاد به .



(١٤٦) - ٢١٣٠ - (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَيَانَ الْوَاسِطِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اخْتَجَمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ .

ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عباس بحديث أنس بن مالك رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٤٦) - ٢١٣٠ - (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَيَانَ (بن زكريا (الواسطي) أبو الحسن السكري ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م د ق) .

(حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان الواسطي المزني مولاهم ، ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يونس) بن عبيد بن دينار العبدي مولاهم البصري ، ثقة ثبت فاضل ورع ، من الخامسة ، مات سنة تسع وثلاثين ومئة (١٣٩ هـ) ، رأى أنساً ، وروى عن ابن سيرين . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد (بن سيرين) الأنصاري البصري ، ثقة ثبت عابد ، من الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى الحجَّامَ أَجْرَهُ) حجمه أبو طيبة - كما في رواية مسلم - غلام لبني بياضة ؛ بطن من الأنصار ، اسمه نافع ، وقيل : دينار ، قاله ابن عبد البر ، وقيل : ميسرة ، والصحيح الأول .

(١٤٧) - ٢١٣١ - (٤) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ ،

وذكر ابن الحذاء في « رجال الموطأ » أنه عاش مئة وثلاثاً وأربعين سنة ، راجع « الفتح » و« الإصابة » .

قوله : (وأعطى الحجام أجره) أي : أمر علياً بأن يعطيه أجره صاعين من طعام ؛ كما في رواية مسلم ؛ أي : من تمر ؛ كما هو مصرح به عند البخاري في البيوع من رواية مالك عن حميد ، وأعطاه الأجر علي رضي الله تعالى عنه ؛ كما هو مصرح في حديث علي عند الترمذي وابن ماجه .

ودل هذا الحديث على جواز أجره الحجام ، وهو قول الجمهور ، وحمل الجمهور أحاديث النهي على التنزيه ؛ لما في هذا الكسب من الدناءة والتلوث بالنجاسات .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب ذكر الحجام ، ومسلم في كتاب المساقاة ، باب حل أجره الحجام ، وأبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب في كسب الحجام ، والحاكم ومالك والبيهقي ، وغيرهم . فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث ابن عباس بحديث أبي مسعود رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٤٧) - ٢١٣١ - (٤) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ (بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا يحيى بن حمزة) بن واقد الحضرمي أبو عبد الرحمن الدمشقي

حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عُقْبَةَ بْنِ عَمْرِو قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ .

القاضي ، ثقة رمي بالقدر ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(حدثني) عبد الرحمن بن عمرو (الأوزاعي) الدمشقي الإمام الفقيه ، ثقة فاضل ، من السابعة ، مات سنة سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) . (عن الزهري) محمد بن مسلم المدني ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام) بن المغيرة المخزومي المدني ، قيل : اسمه محمد ، وقيل : المغيرة ، وقيل : أبو بكر اسمه وكنيته أبو عبد الرحمن ، وقيل : اسمه كنيته ، ثقة فقيه عابد ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) ، وقيل غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي مسعود عقبة بن عمرو) الأنصاري البصري رضي الله تعالى عنه . وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو مسعود : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن) أكل (كسب الحجام) وتقدم لك آنفاً أن الجمهور حملوا أحاديث النهي على التنزيه ؛ لما في هذا الكسب من الدناءة والتلوث بالنجاسات ، ولو كان حراماً . . لما أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم أجره ؛ لأنه إعانة له على الحرام ، وحمله أحمد على ظاهره ، وقال : لا يحل إلا للعبد ونحوه ، وبه يحصل التوفيق بين أحاديث الباب ، ويصير كل حديث معمولاً به في موارده ؛ لأن الذي حرم النبي صلى الله عليه وسلم وأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم أجره كان عبداً اسمه أبو طيبة ،

(١٤٨) - ٢١٣٢ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ حَرَامِ بْنِ مُحَيْصَةَ ، عَنْ أَبِيهِ

والفرق قد جاء في حديث محيصة بن مسعود التالي لهذا الحديث ، والله أعلم .
انتهى « سندي » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ،
وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف رابعاً لحديث ابن عباس بحديث محيصة بن مسعود
رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٤٨) - ٢١٣٢ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ (المدائني ، أصله من خراسان ، قيل : كان اسمه مروان ، مولى بني فزارة ، ثقة حافظ رمي بالإرجاء ، من التاسعة ، مات سنة أربع أو خمس أو ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث (بن أبي ذئب) هشام بن شعبة بن عبد الملك القرشي العامري المدني ، ثقة فقيه فاضل ، من السابعة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئة (١٥٨ هـ) ، وقيل : سنة تسع وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن الزهري) محمد بن مسلم ، من الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن حرام) بن سعد أو ابن ساعدة (بن محيصة) بن مسعود الأنصاري ، وقد ينسب إلى جده ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) محيصة بن مسعود الأنصاري ، صاحب عبد الله بن سهل القتييل

أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ فَنَهَاهُ عَنْهُ ، فَذَكَرَ لَهُ الْحَاجَّةَ فَقَالَ : « أَعْلِفْهُ نَوَاضِحَكَ » .

في خبير رضي الله تعالى عنهما المذكور في القسامة . يروي عنه : (عم) .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(أنه) أي : أن محيصة (سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن) أكل (كسب
الحجّام) وأجرته (فنهاه) النبي صلى الله عليه وسلم (عنه) أي : عن أكل
كسبه وأجرته .

قال النووي : هذا نهى تنزيه ؛ للارتفاع عن دنيء الاكتساب وللحث على
مكارم الأخلاق ومعالي الأمور ، ولو كان حراماً . . لم يفرق فيه بين الحر والعبد ؛
لأنه لا يجوز للسيد أن يطعم عبده ما لا يحل . انتهى من « العون » .

(فذكر) محيصة (له) صلى الله عليه وسلم (الحاجة) أي : احتياجه إلى أكل
كسب الحجّام ؛ فإن أكثر الصحابة كانت لهم أرقاء كثيرون ، وأنهم كانوا يأكلون
من خراجهم ويعدون ذلك من أطيب المكاسب ، فلما سمع محيصة نهيه صلى الله
عليه وسلم عن أكل كسب الحجّام ، وشق ذلك عليه ؛ لاحتياجه إلى أكل أجرة
الحجّام . . سأله أن يأذن له في ذلك ، وكرر السؤال في أن يرخص له في ذلك .

والفاء في قوله : (فقال) بمعنى (حتى) أي : فكرر عليه سؤال الترخيص
له حتى قال له النبي صلى الله عليه وسلم في آخر ما أجاب له : (اعلفه) أي :
اعلف كسب الحجّام (نواضحك) أي : أبعرتك التي تنضح عليها الماء إلى
البساتين أو إلى البيت .

قوله : (اعلفه) بهمزة وصل وكسر اللام ؛ أي : أطعمه .
قال في « القاموس » : الْعَلْفُ - كَالضَّرْبِ - : الشرب الكثير وإطعام الدابة ؛
كالإعلاف ، والناضح : هو الجمل الذي يُستقى به الماء .

.....

وفي رواية الترمذي زيادة : (وأطعمه رقيقك) أي : لأن هذين ليس لهما شرف ينافيه دناءة هذا الكسب ، بخلاف الحر ، وهذا ظاهر في حرمة على الحر ، والحديث صحيح ؛ لصحة سنده ، لكن الإجماع على تناول الحر له ، فيحمل النهي على التنزيه ، كذا ذكره ابن الملك . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

قال الحافظ في « الفتح » : ذهب أحمد وجماعة إلى الفرق بين الحر والعبد ، فكروها للحر الاحتراف بالحجامة ، ويحرم الإنفاق على نفسه منها ، ويجوز له الإنفاق على الرقيق والدواب منها ، وأباحوها للعبد مطلقاً ، وعمدتهم حديث محيصة . انتهى ، انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب في كسب الحجام ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في كسب الحجام ، قال : وفي الباب عن رافع بن خديج وأبي جحيفة وجابر والسائب بن يزيد ، قال أبو عيسى : حديث محيصة حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : خمسة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٨) - (٦٩٩) - بَابُ مَا لَا يَحِلُّ بَيْعُهُ

(١٤٩) - (٢١٣٣) - (١) حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ حَمَّادٍ الْمِصْرِيُّ ، أَنبَأَنَا
الْلَيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّهُ قَالَ : قَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ :
سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ
.....

(٦٨) - (٦٩٩) - (بَابُ مَا لَا يَحِلُّ بَيْعُهُ)

(١٤٩) - (٢١٣٣) - (١) (حدثنا عيسى بن حماد) بن مسلم التجيبي
أبو موسى الأنصاري (المصري) لقبه زغبة - بضم الزاي وسكون المعجمة
بعدها موحدة - وهو لقب أبيه أيضاً ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثمان وأربعين
ومئتين (٢٤٨ هـ) ، وهو آخر من حدث عن الليث من الثقات . يروي عنه : (م
د س ق) .

(أنبأنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري ، ثقة
فقيه إمام مشهور ، من السابعة ، مات في شعبان ، سنة خمس وسبعين ومئة
(١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يزيد بن أبي حبيب) المصري أبي رجاء ، واختلف في ولاءه ، ثقة
فقيه ، من الخامسة ، وكان يرسل ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

(أنه قال : قال عطاء بن أبي رباح) واسم أبي رباح أسلم القرشي مولاهم
المكي ، ثقة فقيه فاضل ، من الثالثة ، مات سنة أربع عشرة ومئة (١١٤ هـ) على
المشهور . يروي عنه : (ع) .

(سمعت جابر بن عبد الله) الأنصاري رضي الله تعالى عنهما .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ : « إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ » ، فَقِيلَ لَهُ عِنْدَ ذَلِكَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ ؟ فَإِنَّهُ يُذْهَنُ بِهَا السُّفْنُ وَيُذْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ ، قَالَ : « لَا ، هُنَّ حَرَامٌ » ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ ؛ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ فَأَجْمَلُوهُ ، ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ » .

(يقول) جابر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح وهو بمكة : إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام ، فقيل له) صلى الله عليه وسلم (عند ذلك) أي : عندما ذكر تحريم الميتة : (يا رسول الله ؛ أَرَأَيْتَ شحوم الميتة ؟) أي : أخبرنا عن حكمها (فإنه) أي : فإن الشأن والحال (يدهن بها السفن) لئلا يتخرق خشبها (ويدهن بها الجلود) لئلا تكون يابسة (ويستصبح بها الناس) أي : ينورون مصابيحهم منها ، ف (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب السائل : (لا) يجوز الانتفاع بها في ذلك ؛ (هن حرام) أي : إن الشحوم لا يجوز بيعها ولا الانتفاع بها (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قاتل الله اليهود) أي : لعنهم (إن الله حرم عليهم الشحوم ، فأجملوه) أي : أذابوا ما ذكر من الشحوم ؛ من أجمل الشحم ؛ أذابه واستخرج دهنه ، قال الخطابي : معناه : أذابوها حتى تصير ودكاً ، فيزول عنها اسم الشحم ، وفيه إبطال كل حيلة يتوصل بها إلى محرم (ثم باعوه) أي : باعوا ما أذيب منها (فأكلوا ثمنه) أي : ثمن ما باعوه .

قوله : (وهو) صلى الله عليه وسلم (بمكة) المكرمة ، قال العيني : هذه الجملة حالية ، فيها بيان تاريخ ذلك ، وكان ذلك في رمضان سنة ثمان من الهجرة ، ويحتمل : أن يكون التحريم وقع قبل ذلك ، ثم أعاده صلى الله عليه وسلم ؛ ليُسمعه من لم يكن سمعه . انتهى .

.....

قوله : « إن الله ورسوله حَرَّمَ » قال القرطبي : كذا صحت الرواية مسنداً إلى ضمير الواحد ، وكان أصله « حَرَّما » بضمير التثنية ؛ لأنه تَقَدَّمه اثنان ، لكن تأدب النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجمع بينه وبين اسم الله تعالى بضمير الاثنين ؛ لأن هذا من نوع ما رده على الخطيب الذي قال : (ومن يعصهما فقد غوي) ، فقال له : « بئس الخطيب أنت ، قل : ومن يعص الله ورسوله » . رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي ، وقد قدمنا الكلام عليه في كتاب الصلاة .

قال السندي : قوله : « إن الله ورسوله حرم » أي : كل واحد منهما أو الضمير لله ورسوله ؛ بتقدير : إن الله حرم ورسوله بَلَّغ ، أو الضمير للرسول وذكُر الله معه للتعظيم .

قوله : « بيع الخمر » وهذا الحديث يدل على أن تحريم الخمر كان متقدماً على فتح مكة - كما مر آنفاً - والخمر : كل شراب يسكر من أي شيء كان من عنب أو غيره ، فيحرم بيع قليله وكثيره ، وقد قدمنا أن تحريم نفعه معلل بنجاسته ، وأنه ليس فيها منفعة مُسَوَّغة شرعاً .

« و » بيع « الميتة » - بفتح الميم - وهي كل ما زالت حياته بغير ذكاة شرعية ، سواء كانت مذكاة أو ماتت حتف أنفها ، فيحرم بيع جميع أجزائها حتى عظمها وقرنها ولا يستثنى منها عندنا شيء إلا ما لا تحل الحياة فيه ؛ كالشعر والصوف والوبر ؛ فإنه طاهر من الميتة ، وينتزع من الحيوان في حال حياته ، وهو قول مالك وأبي حنيفة ، وزاد أبو حنيفة وابن وهب من أصحابنا على ذلك أن العظم من الفيل وغيره والسن والقرن والظلف كلها لا تحلها الحياة ، فلا تنجس بالموت .

والجمهور على خلافهما في العظم وما ذكر معه ؛ فإنها تحله الحياة ، وهو الصحيح ؛ فإن العظم والسن يألّم وتُحسّ به الحرارة والبرودة ، بخلاف الشعر ، وهذا معلوم بالضرورة ، فأما أطراف القرون والأظلاف وأنياب الفيل . . فاختلف فيها ، فهل يلحق حكمها حكم أصولها فتنجس ، أو حكمها حكم الشعر ؟ على قولين ، وأما الريش . . فالشعريّ منه شعر ، وأسفله عظم ، ومتوسطه هل يلحق بأطرافه أو بأصله فيه ؟ قولان لأصحابنا .

وقد قال بنجاسة الشعر الحسن البصري والليث بن سعد والأوزاعي ، لكنها تطهر بالغسل عندهم ، فكأنها عندهم نجسة بما يتعلق بها من رطوبات الميتة ، وإلى نحو من هذا ، ذهب ابن القاسم في أنياب الفيل ، فقال : تطهر إن سُلِقَتْ بالماء ، وعن الشافعي ثلاث روايات ؛ إحداها : أن الشعر ينجس بالموت ، والثانية : أنها طاهرة ؛ كقولنا ، والثالثة : أن شعر ابن آدم وحده طاهر وأن ما عداه نجس . انتهى من « المفهم » .

وأما جلود الميتة . . فلا تباع قبل الدباغ ولا ينتفع بها ؛ كلحم الميتة ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

وأما بعد الدباغ . . فمشهور مذهب مالك أنها لا تطهر بالدباغ ، وإنما ينتفع بها ، وهو مذهب جماعة من أهل العلم ، وعلى هذا فلا يجوز بيعها ولا الصلاة عليها ولا بها ، ولا ينتفع بها إلا في الياسات دون المائعات إلا في الماء وحده . وذهب الجمهور من السلف والخلف إلى أنها تطهر طهارة مطلقة ، وأنه يجوز بيعها والصلاة عليها وبها ، وإليه ذهب الشافعي ومالك في رواية ابن وهب ، وهو الصحيح ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « أيما إهاب دبغ . . فقد طهر » رواه

.....
أصحاب السنن ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « دباغ الإهاب طهوره » رواه أحمد وابن حبان ، وغير ذلك ، وكلها صحيح . انتهى من « المفهم » .

واستدل بهذا الحديث أيضاً على أنه لا يجوز بيع ميتة الآدمي مطلقاً ، سواء فيه المسلم والكافر ؛ أما المسلم . . فلشرفه وفضله حتى إنه لا يجوز الانتفاع بشيء من شعره وجلده وجميع أجزائه ، وأما الكافر . . فلأن نوفل بن عبد الله بن المغيرة لما اقتحم الخندق وقتل ، غلب المسلمون على جسده فأراد المشركون أن يشتروه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا حاجة لنا بجسده ولا بثمانه ، فخلى بينه وبينهم ، ذكره ابن أبي إسحاق وغيره من أهل السير ، رواه ابن أبي شيبة ، قال ابن هشام : أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بجسده عشرة آلاف درهم فيما بلغني عن الزهري .

وروى الترمذي من حديث ابن عباس : أن المشركين أرادوا أن يشتروا جسد رجل من المشركين ، فأبى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيعهم ، كذا في « عمدة القاري » (٦٠٦/٥) .

« و » حرم بيع « الخنزير » وهو الحيوان المعروف البري ، ولا تعرف العرب في البحر خنزيراً ، وقد سئل مالك عن خنزير الماء ، فقال : أنتم تسمونه خنزيراً ؛ أي : لا تسميه العرب بذلك ، وقد اتقاه مرة أخرى على جهة الورد ، والله تعالى أعلم .

فأما البري . . فلا خلاف في تحريمه وتحريم بيعه ، وأنه لا تعمل فيه الذكاة ، ومن هنا قال كافة العلماء : إن جلده لا يطهره الدباغ ، وإنما يطهر الدباغ جلد ما تعمل الذكاة في حيه ، وألحق الشافعي بالخنزير الكلب ، فلا يطهر جلده الدباغ عنده .

.....
وقال الأوزاعي وأبو ثور : إنما يطهر الدباغ جلد ما يؤكل لحمه ، وقد أجاز مالك تذكية السباع والفيل لأخذ جلودها ، وهذا إنما يتمشى على قوله بكراهة لحمها ، وأما على ما قاله في « الموطأ » من أن السباع حرام .. فلا تعمل الذكاة فيها ، فلا تطهر جلودها بالدباغ ؛ كالخنزير .

وقد شذ داوود وأبو يوسف ، فقالا : إنه يطهر بالدباغ جلد كل حيوان حتى الخنزير ، ومتمسكهما قوله صلى الله عليه وسلم : « أيما إهاب دبغ .. فقد طهر » ، ويعتضد أبو يوسف بقياس جلد الخنزير على جلد الميتة ، وينفصل الجمهور عنهما بأن هذا العموم محمول على نوع السبب الذي أخرجه ؛ وهي ميتة ما تعمل فيه الذكاة ، وبأن جلد الخنزير لا يخطر بالبال حالة الإطلاق ، فلا يقصد بالعموم ؛ كما قررناه في أصول الفقه ، وبأنه لا يقال : (إهاب) إلا على جلد ما يؤكل لحمه ؛ كما قاله النضر بن شميل ، وأما القياس .. فليس بصحيح ؛ لوجود الفرق ؛ وذلك أن الأصل ميتة ما تعمل فيه الذكاة ، والفرع ميتة ما لا تعمل فيه الذكاة ، فكانت أغلظ وأفحش . انتهى من « المفهم » .

« و » حرم بيع « الأصنام » وهي الصورة المتخذة للعبادة ، ولا خلاف في تحريم اتخاذها وبيعها ، وأنه يجب كسرها وتغييرها ، وكذا كل صورة مجسدة ، كانت صورة ما يعقل أو ما لا يعقل ، وأما ما كان رقماً في ثوب أو حائط أو ورق .. ففيه تفصيل سيأتي إن شاء الله تعالى ، والأصنام جمع صنم ؛ وهو الوثن .

وفرق بعضهم بينهما : بأن الوثن ما له جثة ، والصنم ما كان مصوراً ، فبينهما عموم وخصوص وجهي ؛ فإن كانت الجثة مصورة .. فهي وثن وصنم جميعاً ؛ كما في « فتح الباري » (٣٤١/٤) .

وظهر من ذلك أن الصورة إذا لم يكن لها جثة ؛ كالصور المرسومة على

.....

القرطاس وغيره . . داخله في الأصنام ، وإن لم تكن داخله في الأوثان ، فلا يجوز بيعها واتخاذها بهذا الحديث ، ولكن هذا المنع إنما هو في بيع الصورة بقصد الصورة ، وإذا كسر الصنم وأمكن الانتفاع برضاضه . . فبيعه جائز عند بعض الحنفية والشافعية ، وكذا الحكم في الصليبان ؛ كما في « عمدة القاري » (٦٠٦/٥) .

والصليبان جمع صليب ؛ وهو كل ما نحت على صورة آدمي وعُبد ؛ كصورة عيسى ومريم عليهما السلام ، والوثن : كل صورة مجسدة ، سواء كانت على صورة حيوان ؛ كالعجل ، أم لا ؛ كالشجر والحجر ، والصنم : كل ما عبد من دون الله تعالى ، سواء كانت له جثة أم لا ، كذا فرق بينهما بعضهم ، والله أعلم . قوله : (فقليل له) أي : قال بعض الحاضرين عنده صلى الله عليه وسلم له ؛ أي : لرسول الله ، ولم أر من ذكر اسم القائل : (يا رسول الله ؛ أرأيت شحوم الميتة) أي : أخبرنا عن حكمها ، هل يجوز بيعها أم لا ؟ (فإنه) أي : فإن الشأن والحال (يدهن بها السفن) بالبناء للمجهول ؛ من دهن أو أذهن الرباعيين ؛ كما سيأتي ؛ أي : يطلئ ويلطخ (بها) أي : بشحوم الميتة (السفن) أي : الفلك الجارية في البحر ؛ لئلا ينخرق ويتآكل ألواحها في الماء (ويدهن بها الجلود) الصلبة ؛ لتلين (ويستصبح) بصيغة المعلوم ؛ أي : يستضيء (بها الناس) في مصابيحهم ، فهل يجوز بيعها ؛ لما ذكر فيها من المنافع ؛ فإنها مقتضية لصحة البيع . انتهى من « الفتح » .

(فقال) لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب السائل : (لا) تبيعوها ، (هو) أي : بيعها لهذه الأغراض وغيرها (حرام) أي : ممنوع ؛ إذ كانت نجسة نظيرها الدم والخمر مما يحرم بيعه وأكل ثمنه .

.....

وقال القرطبي : هذا نص في أنه يحرم بيعها وإن كانت فيها منافع ؛ وذلك لأنها جزء من الميتة ؛ كاللحم ، أو هي كالشحم مع اللحم ؛ فإنه عنه يكون ، ولا يلزم من تحريم بيعها والحكم بنجاستها ألا يجوز الانتفاع بها على ما قدمناه ، وهذا هو الذي يتمشى عليه مذهب مالك ؛ فإنه قد أجاز الانتفاع بما ماتت فيه ميتة من المائعات ؛ كالزيت والسمن والعسل وغير ذلك مع الحكم بنجاسته ، فقال : يعمل من الزيت النجس الصابون ، ويستصبح به في غير المساجد ، ويعلف العسل النحل ويطعم النجس الماشية .

وإلى نحو ذلك ذهب الشافعي والثوري وأبو حنيفة ، وروي عن علي وابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، وفرق بعض أهل العلم بين شحوم الميتة وبين ما تنجس بما وقع فيه من النجاسة ، فقال : لا ينتفع بالشحوم ؛ لأنها نجسة لعينها ، بخلاف ما تنجس بما وقع فيه ؛ فإنه ينتفع به ؛ لأن نجاسته ليست لعينه ، بل عارضة . انتهى من « المفهم » .

وقوله : (فإنه يدهن بها السفن ...) إلى آخره ، ذكرت ها هنا للانتفاع بشحم الميتة ثلاث طرق :

الأولى : لادهان السفن ، ولعلمهم كانوا يفعلون ذلك ؛ لصيانة السفن عن مضار هواء البحر .

والثانية : ادهان الجلود بها ، وكانوا يضمّدون شحم الميتة على الجلود ؛ لإحكامها ، وفي قوله : (يدهن بها) نسختان : تشديد الدال على كونه من باب الافتعال ، وتشديد الهاء على كونه من باب التفعيل ، ذكرهما علي القاري في « المرقاة » (٣٩/٦) .

.....
والطريقة الثالثة : هي الاستصباح ؛ يعني : تنوير المصابيح بها وإيقاد السرج منها .

والمقصود : أن شحم الميتة ينتفع به بهذه الطرق ، فهل يجوز بيعها ؟
(فقال : لا ؛ هو حرام) كما في رواية مسلم ، قال أكثر الشافعية : إن هذا الضمير المرفوع راجع إلى بيع الشحم دون الانتفاع به ، فيجوز عندهم الانتفاع بشحم الميتة بالطرق المذكورة أو غيرها ، ولكن لا يجوز بيعه ؛ كما صرح به النووي والحافظ وغيرهما .

وأما الجمهور ومنهم الحنفية .. فعلى أن شحم الميتة لا يجوز بيعه ولا الانتفاع به أصلاً ، فكأنهم جعلوا الضمير راجعاً إلى الانتفاع بالطريق المذكورة ، ويؤيد الجمهور لفظ ابن ماجه : (لا ؛ هن حرام) .

(ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك) كما في رواية مسلم ؛ أي : عند سؤالهم عن شحوم الميتة ؛ أي : ثم قال بعد جوابهم عن سؤالهم : (قاتل الله اليهود) أي : لعنهم الله تعالى ، وقد جاء مصرحاً به في الرواية الأخرى ؛ كما في « مسلم » ، وكذا قاله ابن عباس ، وقال غيره : عاذاهم الله (إن الله عز وجل لما حرم عليهم شحومها .. أجملوه) أي : أذابوا الشحم ، وفي رواية : (اجتملوها) ، والإجمال والتجميل والجمال ؛ من باب نصر : إذابة الشحم ، والتجميل : الشحم يذاب ويقطر على الخبز (ثم باعوه فأكلوا ثمناً) وإنما فعلوا ذلك ؛ ليزول عنه اسم الشحم ويصير ودكاً ؛ فإن العرب إنما تسميه شحماً قبل الإذابة ، وأما بعد الإذابة .. فهو ودك . انتهى من « المرقاة » (٤٠/٦) .

ودل الحديث على أن مجرد تغير الاسم لا يؤثر في حال الشيء وحرمة ما لم تتغير حقيقته .

تمة

وقد فهم الجمهور من تحريم الخمر وبيعها ، والمنع من الانتفاع بها ، واستخبات الشرع لها ، وإطلاق الرجس عليها والأمر باجتنابها . . الحكم بنجاستها ، وخالفهم في ذلك ربيعة وحده من السلف ، فرأى أنها طاهرة ، وأن المحرم إنما هو شُرْبُها ، وهو قول يرده ما تقدم ، وما كان يليق بأصول ربيعة ؛ فإنه قد علم أن الشرع قد بالغ في ذم الخمر حتى لعنها وعشره ؛ كمعصرها وبائعها وشاربها بسببها ، رواه الترمذي .

وأمرنا باجتنابها وبالغ في الوعيد عليها ، فمن المناسب بتصرفات الشرع الحكم بتنجيسها ؛ مبالغة في المباحة عنها ، وحماية لقربانها .

فإن قيل : التنجيس حكم شرعي ولا نص فيه ، فلا يلزم من كون الشيء محرماً أن يكون نجساً ؛ فكم من محرم في الشرع ليس بنجس ؟

فالجواب : أنها وإن لم يكن فيها نص بالوضع المتحد ، لكن فيها ما يدل دلالة النصوصية بمجموع قرائن الآية ومساقتها ، ويعرف ذلك من تصفح الآية وتفهمها ، ثم ينضاف إلى الآية جملة ما ذكرناه ، فيحصل اليقين بالحكم بتنجيسها .

وقوله : لا يلزم من الحكم بالتحريم الحكم بالتنجيس ؟

قلنا : لم نستدل بمجرد التحريم ، بل بتحريم مستخبت شرعي يحرم شربه ، فيكون نجساً ؛ كالبول والدم ، وهذا هو الأولى بربيعة ؛ فإنه الملقب بربيعة الرأي ، والله تعالى أعلم . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب بيع الميتة والأصنام ، ومسلم في كتاب المساقاة ، باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير ، وأبو داود في كتاب البيوع والإجارة ، باب الأكل من ثمن الخمر ،

(١٥٠) - ٢١٣٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ ، حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ ، عَنْ عَاصِمٍ ، ...

والترمذي : في كتاب البيوع ، باب ما جاء في بيع جلود الميتة والأصنام ، قال : وفي الباب عن عمر وابن عباس ، قال أبو عيسى : حديث جابر حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم . والدارمي ، وأحمد .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به .



ثم استشهد المؤلف لحديث جابر بحديث أبي أمامة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٥٠) - ٢١٣٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ (١)
فروخ التميمي البصري (القطان) أبو سعيد البصري ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ (٢) بن شعبة الحراني مولى قريش أبو محمد ، صدوق تغير ، من كبار العاشرة ؛ فإنه سمع من يعلى بن الأشدق ذاك المتروك الذي ادعى أنه لقي الصحابة . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِي (٣) التيمي مولا هم مشهور بكنيته ، واسمه عيسى بن أبي عيسى عبد الله بن ماهان ، وأصله من مرو وكان يتجر إلى الري ، صدوق سيئ الحفظ خصوصاً عن مغيرة ، من كبار السابعة ، مات في حدود الستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن عاصم) بن بهدلة ابن أبي النجود الأسدي مولا هم الكوفي أبي بكر المقرئ ، صدوق له أوهام حجة في القراءة ، وحديثه في « الصحيحين » مقرون ،

عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الْإِفْرِيقِيِّ ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْمُغْنِيَّاتِ ، وَعَنْ شِرَائِهِنَّ ، وَعَنْ كَسْبِهِنَّ ، وَعَنْ أَكْلِ أَثْمَانِهِنَّ .

من السادسة ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي المهلب) مُطَّرَح - بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً وثالثه ثم مهملة - ابن يزيد الكوفي ، نزل الشام الأسدي ، ضعيف ، من السادسة ، وذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين ؛ كما في « التهذيب » فهو مختلف فيه . يروي عنه : (ق) .

(عن عبيد الله) بن زحر الضمري مولا هم (الإفريقي) ولد بإفريقية ، ودخل العراق في طلب العلم ، صدوق يخطئ ، من السادسة . يروي عنه : (عم) ، ونقل الترمذي في « العلل » عن البخاري أنه وثقه ، فهو مختلف فيه أيضاً ، وكان يرسل عن أبي أمامة .

(عن أبي أمامة) صدي بن عجلان الباهلي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، سكن الشام ، ومات بها سنة ست وثمانين (٨٦ هـ) . يروي عنه : (ع) . وهذا السند من سبائعه ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه أبا المهلب وعبيد الله الإفريقي ، وهما مختلف فيهما ، وأيضاً عبيد الله لم يسمع من أبي أمامة .

(قال) أبو أمامة : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع) الإماء (المغنيات) أي : الجواري اللاتي عادتتهن الغناء لمن يشتريهن لأجل الغناء (و) نهى أيضاً (عن شرائهن) لمن يشتريهن بقصد إعمالهن في الغناء وهو بمعنى ما قبله (و) نهى أيضاً (عن) أكل (كسبهن) أي : بما اكتسبن بالغناء (و) نهى أيضاً (عن أكل أثمانهن) أي : عن أكل الأثمان التي باعهن بها ؛ كما يحرم أكل ثمن الخمر وثمر الكلب .

.....

قال القاضي : النهي مقصور على البيع والشراء لأجل التغني ، وحرمة ثمنها دليل على فساد بيعها ، والجمهور صححوا بيعها ، والحديث مع ما فيه من الضعف للطعن في روايته .. مُؤَوَّلٌ بأن أخذ الثمن عليهن حرام ؛ كأخذ ثمن العنب من النَّبَّاذ ؛ لأنه إعانة وتوصل إلى حصول محرم لا لأن البيع غير صحيح . انتهى .

والحديث دليل على أن اتخاذ الغناء عادة مذمومة ، والله أعلم .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي ؛ أخرجه في كتاب البيوع ، باب ما جاء في كراهية بيع المغنيات ، قال : وفي الباب عن عمر بن الخطاب ، قال أبو عيسى : حديث أبي أمامة إنما نعرفه مثل هذا من هذا الوجه .
فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ؛ كما تقدم ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٩) - (٧٠٠) - بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْمُنَابَذَةِ وَالْمَلَامَةِ

(١٥١) - ٢١٣٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(٦٩) - (٧٠٠) - (بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْمُنَابَذَةِ وَالْمَلَامَةِ)

(١٥١) - ٢١٣٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (الهمداني الكوفي ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وأبو أسامة) حماد بن أسامة الهاشمي الكوفي ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة إحدى ومئتين (٢٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبيد الله بن عمر) بن حفص بن عاصم العمري المدني ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن خبيب بن عبد الرحمن) بن خبيب بن يساف الأنصاري أبي الحارث المدني ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن حفص بن عاصم) بن عمر بن الخطاب العمري المدني ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم) نهى تحريم

عَنْ بَيْعَتَيْنِ : عَنْ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ .

(عن بيعتين : عن الملامسة والمنابذة) واللامسة : مفاعلة من اللمس ؛ من بابي قتل وضرب ؛ كما في « المصباح » وهو المس باليد ، والمراد : أن يُجعل عقد البيع لَمَسَ المبيع ، والمنابذة أيضاً مفاعلة من النبذ ؛ من باب ضرب ؛ وهو الطرح ، والمراد : أن يُجعل عقد البيع نَبَذَ المبيع ، وقد فُسِّرَا في حديث أبي سعيد على ما تراه إن شاء الله تعالى .

واعلم : أنه قد اختلف في تفسير الملامسة على ثلاث صور :

إحداها : أن يكتفي باللمس عن النظر ولا خيار له بعده ؛ بأن يلمس ثوباً لم يره لنحو ظلمة ، ثم يشتريه على أن لا خيار له إذا رآه .

الثانية : أن يجعل اللمس بيعاً ؛ بأن يقول : إذا لَمَسْتَهُ . . فقد بَعُتْكَه ، اكتفاءً بلمسه عن الصيغة .

الثالثة : أن يبيعه شيئاً على أنه متى لمسه . . لزم البيع وانقطع خيار المجلس وغيره ، اكتفاءً بلمسه عن الإلزام بتفرق أو تخاير ، وبطلان البيع المستفاد من النهي ؛ لعدم رؤية المبيع واشتراط نفي الخيار في الأولى ، ونفي الصيغة في عقد البيع في الثانية ، وشرط نفي الخيار في الثالثة . انتهى من « القسطلاني » .

والمنابذة : أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر ، ولم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه ، والمراد : أن مجرد النبذ يعتبر فيه بيعاً من غير أن يجري بينهما إيجاب وقبول ، وقيل : إنه أن يقول لصاحبه : إذا نبذته إليك . . انقطع الخيار ، ولزم البيع ، وذكر الخطابي عن بعضهم أنه نَبَذَ الحجر ، فإذا وقع الحجر . . لزم البيع ، وهو نظير بيع الحصاة ، وسيأتي تفسيرهما في حديث أبي سعيد الخدري .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب بيع

(١٥٢) - ٢١٣٦ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَسهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ،
.....

المنابذة ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب إبطال بيع الملامسة والمنابذة ، وأبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب بيع الغرر ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في الملامسة والمنابذة ، قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .

ومعنى هذا الحديث : أن يقول : إذا نبذت إليك الشيء . . فقد وجب البيع بيني وبينك ، واللامسة أن يقول : إذا لمست الشيء . . فقد وجب البيع ، وإن كان لا يرى منه شيئاً ؛ مثل ما يكون في الجراب أو غير ذلك ، وإنما كان هذا من بيع أهل الجاهلية ، فنهى عن ذلك ؛ لما فيه من الغرر .

والنسائي في كتاب البيوع ، باب تفسير ذلك .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٥٢) - ٢١٣٦ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَسهْلُ بْنُ زَنْجَلَةَ (أبي سهل) بن أبي الصغدي الرازي أبو عمرو الخياط الحافظ ، صدوق ، من العاشرة ، مات في حدود الأربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(قالا : حدثنا سفیان بن عیینة) الأعور الكوفي ثم المكي ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الزهري) محمد بن مسلم المدني إمام مشهور ، من الرابعة ، مات سنة

عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ ، زَادَ سَهْلٌ قَالَ سُفْيَانُ : الْمُلَامَسَةُ : أَنْ يَلْمَسَ الرَّجُلُ الشَّيْءَ بِيَدِهِ وَلَا يَرَاهُ ، وَالْمُنَابَذَةُ : أَنْ يَقُولَ : أَلْقِ إِلَيَّ مَا مَعَكَ ، وَأَلْقِي إِلَيْكَ مَا مَعِيَ .

خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .
(عن عطاء بن يزيد الليثي) المدني نزيل الشام ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة خمس أو سبع ومئة (١٠٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سعيد الخدري) سعد بن مالك ، رضي الله تعالى عنه .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) نهى تحريم (عن الملامسة والمنابذة ، زاد سهل) بن أبي سهل على أبي بكر ابن أبي شيبة في روايته عن سفیان ، فقال : (قال) لنا (سفیان) بن عيينة في تفسير البيعتين : (الملامسة) هي (أن يلمس الرجل) المشتري (الشيء بيده) كالثوب (و) الحال أنه (لا يراه) أي : لا يرى ذلك الشيء الذي لمسه بعينه لنحو ظلمة ، ويجعل مجرد اللمس بيعاً بينهما ، من غير صيغة ولا رؤية ؛ لما فيه من الغرر .

(والمنابذة) هي (أن يقول) الرجل لصاحبه : (ألقِ إليَّ ما معك) من الثوب أو المتاع (وألقي) أنا (إليك ما معي) منه ، فيجعل الإلقاء والنبد بيعاً من غير صيغة ولا تقليب ؛ لما فيه من الغرر ؛ لعدم الصيغة والرؤية في الأول ، وعدم التقليب في الثاني .

قال القرطبي : ويكون ذلك اللمس في الأولى ، والنبد في الثانية بيعاً من غير نظر في صورة اللمس ، ولا تراضٍ في صورة النبد ، فيلزم البيع بنفس اللمس والنبد ، ولا يبقى لواحد منهما خيرة في فسخه ، وبهذا تحصل المفسدة

.....
العظيمة ؛ إذ لا يدر أحدهما ما حصل له ، فيعمُّ الخطرُ ويكثرُ القمارُ والضررُ .
انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب
بيع المنابذة ، وفي كتاب الاستئذان ، باب الجلوس كيفما تيسر ، ومسلم في
كتاب البيوع ، باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه ، وأبو داود في كتاب البيوع
والإجارات ، باب في التلقي ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب بيع المنابذة .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٠) - (٧٠١) - بَابُ : لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ
وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ

(١٥٣) - ٢١٣٧ - (١) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ،
عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَبِيعُ
بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ » .

(٧٠) - (٧٠١) - بَابُ : لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ
وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ

(١٥٣) - ٢١٣٧ - (١) (حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ) بن سهل الهروي الأصل
ثم الحدثاني أبو محمد الأنباري ، صدوق في نفسه إلا أنه عمي ، فصار يتلقن
ما ليس من حديثه ، فأفحش ابن معين القول فيه ، من قدماء العاشرة ، مات سنة
أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م ق) .
(حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ) الأصبحي المدني ، إمام مشهور ، من السابعة ، مات
سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن نافع) مولى ابن عمر ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة ، أو بعد
ذلك . يروي عنه : (ع) .
(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من رباعياته ، يقال له : سلسلة الذهب ، وحكمه : الصحة .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ) أيها الناس
(على بيع بعض) سواء كان مسلماً أو ذمياً أو مستأمناً ؛ مثاله : أن يقول لمن
اشتري من غيره شيئاً في مدة الخيار : افسخ هذا البيع وأنا أبيعك مثله بأرخص
من ثمنه ، أو أجود منه بثمنه ، ونحو ذلك ، وهذا حرام ، وكذا يحرم الشراء على

(١٥٤) - ٢١٣٨ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ،

شراء أخيه ؛ وهو أن يقول للبائع في مدة الخيار : افسخ هذا البيع وأنا أشتريه منك بأكثر من هذا الثمن ، ونحو هذا .

وكلاهما ممنوع بهذا الحديث ؛ لأن العقد قد تم بينهما ، وفي مثله إضرار بأحدهما ، وقد فسر الحديث بعضهم - كالقاضي عياض - أن المراد من البيع : السوم على سوم بعض ؛ وهو أن يكون المتساومان قد اتفقا على ثمن وركنا إلى عقد البيع ، ويأتي ثالث فيقول للبائع : أنا أشتريه منك ، وذلك لا يجوز أيضاً ، وسيأتي مصرحاً في حديث أبي هريرة التالي لهذا الحديث ، وليس المعنى كما قال القاضي ، بل السوم غير البيع .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب لا يبيع على بيع أخيه ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في النهي عن البيع على بيع أخيه ، قال أبو عيسى : حديث ابن عمر حديث حسن صحيح .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمر بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٥٤) - ٢١٣٨ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق مقرب ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .
(حدثنا سفیان) بن عيينة .

عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ » .

(عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب) ثقة متقن ، من كبار التابعين ، من الثانية ، مات بعد التسعين . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يبيع الرجل على بيع أخيه ، ولا يسوم على سوم أخيه ») والمراد من الأخ في الموضعين : المسلم ، وبه استدل الأوزاعي وأبو عبيد بن خربويه من الشافعية على أن هذا إنما يحرم مع المسلم ، ولا بأس به مع الكافر ؛ كما حكى عنهما الحافظ في « الفتح » .

وأصرح منه ما وقع في بعض رواية حديث أبي هريرة عند مسلم : « لا يسم المسلم على سوم أخيه » ، ولكن الجمهور على أن الحكم يشمل الذمي والمستأمن أيضاً ، وإنما خرج ذكر الأخ أو المسلم مخرج الغالب ، فلا مفهوم له .

وقال في « الدر المختار » : وذكر الأخ في الحديث ليس قيداً ، بل لزيادة التنفير ، وقال ابن عابدين : قوله : (بل لزيادة التنفير) لأن البيع على البيع يوجب إيحاشاً وإضراراً ، وهو في حق الأخ أشد منعاً .

قال في « النهر » : كقوله في الغيبة : « ذكرك أخاك بما يكره » إذ لا خفاء في منع غيبة الذمي ، وفي رواية مسلم زيادة : « إلا أن يأذن له » أي : إلا أن يأذن البائع الأول للبائع الثاني ، فلا بأس على الثاني ؛ فإنَّ إذن البائع الأول يدلُّ على أنه قد رضي بفسخ البيع ، وحينئذ يجوز العقد للثاني .

قال العيني في « عمدة القاري » (٤ / ٤٩٦) : وإنما حرم بيع البعض على

.....
بعض ؛ لأنه يوغر الصدور ويورث الشحنة ، ولهذا لو أذن له في ذلك . . ارتفع
الخرج على الأصح . انتهى .

« ولا يسوم » - بفتح الياء وضم السين وإثبات الواو - على صيغة الخبر ؛ لأنه
أجوف واوي ؛ كقال يقول ، وفي رواية مسلم : « ولا يسم المسلم على سوم أخيه »
المسلم بالجزم على صيغة النهي .

وصورة السوم على سوم أخيه : أن يتفق مالك السلعة والراغب فيها على البيع
ولم يعقده ، فيقول آخر للبائع : أنا اشتريها منك بثمان أزيد ، وهذا حرام بعد
استقرار الثمن الأول بالاتفاق عليه ، وأما السوم في السلعة التي تباع لمن يريد . .
فليس بحرام . انتهى « نووي » .

وفي « رد المحتار » : وصورة السوم : أن يتراضيا بثمان ويقع الركون به ،
فيجيء آخر فيدفع للمالك أكثر أو مثله ، قال الخَيْرُ الرَّمْلِيُّ : ويدخل السوم
في الإجارة .

والحاصل : أن موقع النهي إنما يأتي بعد استقرار الثمن بين البائع والمشتري
الأول وبعد ركونهما إلى البيع ، أما قبل استقرار الثمن والركون . . فلا يكره أن
يسوم الثالث ؛ كما لا يكره الخطبة على خطبة أخيه ، إذا لم يظهر من المرأة أو
وليها المجبر الركون . انتهى من « الكوكب » .

والحاصل : أن معنى السوم على سوم الأخ : أن يكون الرجل الثاني طالباً
لشراء سلعة تقارب انعقاد البيع عليها بطلب الرجل الأول لتلك السلعة . انتهى
من بعض الهوامش .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب لا
يباع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه ، ومسلم في كتاب النكاح ، باب

.....

تحريم الجمع بين المرأة وعمتها... إلى آخره ، والترمذي في كتاب البيوع ،
باب ما جاء من النهي عن البيع... إلى آخره ، عن ابن عمر ، قال : وفي الباب
عن أبي هريرة وسمرة .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧١) - (٧٠٢) - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ النَّجْشِ

(١٥٥) - (٢١٣٩) - (١) قَرَأْتُ عَلَى مُضْعَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيِّ ، عَنْ مَالِكٍ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو حُدَافَةَ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ النَّجْشِ .

(٧١) - (٧٠٢) - (باب ما جاء في النهي عن النجش)

(١٥٥) - (٢١٣٩) - (١) (قرأت على مصعب) وهو بمعنى: أخبرني مصعب (بن عبد الله) بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي أبو عبد الله (الزبيري) المدني نزيل بغداد ، صدوق عالم بالنسب ، من العاشرة ، مات سنة ست وثلاثين ومئتين (٢٣٦ هـ) . يروي عنه : (س ق) .
(عن مالك) بن أنس الإمام في الفروع .

(ح وحدَّثنا أبو حذافة) أحمد بن إسماعيل بن محمد السهمي سماعه للموطأ صحيح ، وخلط في غيره ، من العاشرة ، مات سنة تسع وخمسين ومئتين (٢٥٩ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا مالك بن أنس ، عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .
وهذان السندان من رباعياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات .
(أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن النجش) نهى تحريم ، قال السندي : النجش : هو أن يمدح السلعة ؛ ليروجها أو يزيد في الثمن ، ولا يريد شراءها ؛ ليزر بذلك غيره . انتهى منه ؛ وهو أن يزيد في ثمن السلعة المعروضة للبيع بلا رغبة فيها ؛ ليغر المشتري بها ، بإيقاعه في الزيادة على ثمن المثل ، وهو حرام ؛ لما فيه من إضرار المشتري . انتهى «كوكب» نقلاً من القسطلاني .

قال القرطبي : أصل النجش : الاستشارة والاستخراج ، ومنه سمي الصائد

(١٥٦) - ٢١٤٠ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ وَسَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ
قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدٍ ،

ناجشاً ؛ لاستخراجه الصيد من مكانه ، والمراد به في الحديث : النهي عن أن
يزيد في ثمن السلعة ؛ ليغر غيره ، وكأنه استخرج منه في ثمن السلعة ما لا
يريد أن يخرج ، فإذا وقع ؛ فَمَنْ رَأَاهُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى .. فَسَخَ ، وَمَنْ رَأَاهُ لِحَقِّ
المشتري .. خَيْرُهُ ، فِيمَا رَضِيَ ، وَإِمَّا فَسَخَ .

قال أبو عبيد الهروي : أصل النجش : مدح الشيء وإطراؤه ، فالناجش يَغُرُّ
المشتري بمدحه ؛ ليزيد في الثمن . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب
النجش ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه ،
والنسائي في كتاب البيوع ، باب ما ينهى عنه في المساومة والمبايعة ، وأحمد .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمر بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(١٥٦) - ٢١٤٠ - (٢) (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ) بن نصير السلمي
الدمشقي ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي
عنه : (خ عم) .

(وسهل بن) زنجلة (أبي سهل) بن أبي الصغدي ، صدوق ، من العاشرة ،
مات في حدود الأربعين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(قالوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة ، (عن الزهري ، عن سعيد) بن المسيب بن

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَنَاجَشُوا » .

حزن المخزومي المدني ، ثقة ، من الثانية ، مات بعد التسعين . يروي عنه :
(ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تناجشوا) أصله : (تتناجشوا)
حذفت إحدى التاءين ؛ لتوالي الأمثال ، وجاء بصيغة التفاعل ؛ لأن التُّجَّار
يتعارضون فيفعلُ هذا بصاحبه على أن يكافئهُ بمثل ما فعلَ ، فنهوا عن أن
يفعلوا معارضةً ، فضلاً عن أن يفعل بدءاً ، والله أعلم . انتهى « سندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب
لا يخطب الرجل على أخيه ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب تحريم بيع
الرجل على بيع أخيه ، وأبو داود في كتاب البيوع ، باب في النهي عن النجش ،
والترمذي في كتاب البيوع ، باب كراهية النجش في البيوع ، وأخرجه النسائي في
كتاب البيوع ، باب النجش .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٢) - (٧٠٣) - بَابُ النَّهْيِ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ

(١٥٧) - (٢١٤١) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ » .

(٧٢) - (٧٠٣) - (باب النهي) عن (أن يبيع حاضر لبادٍ)



(١٥٧) - (٢١٤١) - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله تعالى عنه . وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يبيع حاضر) أي : ساكن الحاضرة والمدن (لبادٍ) أي : لساكن البادية السلع التي جلبها من البادية ؛ بأن يكون الحاضر سمساراً ودلالاً له ، وقد فسر هذا الحديث العلماء بتفسيرين : التفسير الأول : أن يلتزم البائع البلدي ألا يبيع سلعته إلا من أهل البدو طمعاً في الثمن الغالي ، وبذلك فسرهُ صاحب « الهداية » ، وقيد النهي عنه بأن يكون أهل البلد في قحط وعوز .

والتفسير الثاني - وقد اختاره جمهور الفقهاء والمحدثين - : هو أن يقول الحاضر للبادي : لا تبع سلعتك بنفسك ، أنا أعلم بذلك منك ، فأبيعها لك في السوق ، فيصير وكيلاً له في بيع سلعته .

والفرق بين التفسيرين : أن الحاضر في التفسير الأول تاجر يبيع سلعة نفسه ، والبادي يشتريها منه ، وأما في التفسير الثاني . . فالبائع هو البادي ، والحاضر وكيلاً أو سمسار له .

(١٥٨) - ٢١٤٢ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ،
عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
.....

وهذا التفسير الثاني هو الراجح ؛ نظراً إلى لفظ الحديث ؛ لأن البيع هنا قد
تعدى باللام ، وهو في معنى التوكيل أو السمسرة أظهر ، ولو كان البادي مشترياً
من الحاضر . . لتعدى بمن ، ولأن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قد فسره
بالسمسرة في الرواية الآتية من حديثه ، والله أعلم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب
النهي للبائع أن يحفل الإبل والبقر والغنم وكل محفلة ، ومسلم في كتاب البيوع ،
باب تحريم الحاضر للبادي ، وابن حبان في « الإحسان » في كتاب البيوع ، باب
البيع المنهي عنه .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث جابر رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(١٥٨) - ٢١٤٢ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير - مصغراً -
صدوق من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي
عنه : (خ عم) .

(حدثنا سفيان بن عيينة) .

(عن أبي الزبير) الأسدي المكي محمد بن مسلم بن تدرس ، صدوق ، من
الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) يروي عنه : (ع) .

(عن جابر بن عبد الله) الأنصاري رضي الله تعالى عنهما .

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، دَعَا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ » .

وهذا السند من ربايعاته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يبيع حاضر لباد ، دعوا الناس) أي : اتركوا الناس على تباع بعضهم من بعض ، فلا تدخلوا بين المتبايعين ؛ فإنه (يرزق الله بعضهم) كالحاضر (من بعض) هم ؛ كالبادي الذي قدم بالسلعة ؛ أي : لا تكونوا سماسرةً بينهم .

قوله : « دعوا الناس » أي : اتركوا الناس أيها السماسرة على نظامهم السوقي ، فلا تتدخلوا بينهم ولا تتحكموا عليهم بالتسعير ، حالة كونهم « يرزق الله بعضهم من بعض » أي : اتركوهم لبيعوا طعامهم ومتاعهم فيرتزقوا ؛ يعني : أن الله تعالى يرزق المشتري بواسطة البائع ويرزق البائع بواسطة المشتري ، فلا يجوز لأحد أن يتدخل في هذا النظام الإلهي ويتحكم فيه بالأسعار .

فالحديث يدل على أن الإسلام يعترف بنظام السوق وقوّتي العرض والطلب ، ويحب أن تسيّر السوق على سيرها الطبيعي ، ولا يُحب أن يتدخل فيها رجل ؛ كما لا يُحب أن تحدث في السوق احتكارات تُسيطر على السوق وتستبدّ بالأسعار ، وهذا من ميزات النظام الاقتصادي الإسلامي التي تُميّزه عن الرأسمالية والاشتراكية ، ثم إن أحاديث النهي عن بيع الحاضر للبادي تدلّ على أن الإسلام يستحسن ألا تكون بين البائع والمشتري وسائط ، أو تكون قليلة جداً ؛ فإنه كلما كثرت الوسائط بين البائع والمشتري . . ازداد الثمن على المستهلكين ، فما يُسمّيه علماء الاقتصاد اليوم الرجل المتوسط . . مما لا يستحسنه الإسلام ، إلا إذا اشتدت الحاجة إليه ، فالسمسرة وإن كانت جائزة ، ولكن الإكثار من الوسائط بين الصانع والمستهلك . . مما لا يُشجّع

(١٥٩) - ٢١٤٣ - (٣) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ ،
حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ،
.....

عليه الإسلام ، وإنما يُشجّع على التقليل منها . انتهى من « التكملة » .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب البيوع ، باب تحريم
بيع الحاضر للبادي ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء لا يبيع حاضر لباد ،
قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة المذكور قبل هذا حديث صحيح ، وحديث
جابر أيضاً هو حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم
من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ؛ كرهوا أن يبيع حاضر لباد ،
ورخص بعضهم في أن يشتري حاضر لباد ، وقال الشافعي : يكره أن يبيع حاضر
لباد ، وإن باع له . . فالبيع جائز .

وأخرجه النسائي أيضاً في كتاب البيوع ، في باب التلقي ، باب بيع الحاضر
للبادي ، وأحمد ، وابن حبان .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة بحديث ابن عباس رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(١٥٩) - ٢١٤٣ - (٣) (حدثنا العباس بن عبد العظيم) بن إسماعيل
(العنبري) أبو الفضل البصري ، ثقة حافظ ، من كبار الحادية عشرة ، مات سنة
أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا عبد الرزاق) بن همام الحميري الصنعاني ، من التاسعة ، مات سنة
إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : مَا قَوْلُهُ : حَاضِرٌ لِبَادٍ ؟ قَالَ : لَا يَكُونُ سِمْسَارًا .

(حدثنا معمر) بن راشد الأزدي البصري ، من السابعة ، مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) عبد الله (بن طاووس) بن كيسان اليماني أبي محمد ، ثقة فاضل عابد ، من السادسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن أبيه) طاووس بن كيسان اليماني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .
(عن ابن عباس) رضي الله عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قال) ابن عباس : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لبادٍ) قال طاووس : (قلت لابن عباس : ما) معنى (قوله) : صلى الله عليه وسلم : لا يبيع (حاضر لبادٍ ؟ قال) ابن عباس : معناه : (لا يكون) حاضر (سمساراً) أي : دلالاً لبادٍ .

قال السندي : قوله : (لا يبيع حاضر لبادٍ) الحاضر : هو المقيم بالبلدة ، والبادي : البدوي ؛ وهو أن يبيع الحاضر مال البادي نفعاً له واستثماراً ؛ بأن يكون دلالاً له . انتهى منه .

وقوله : (سمساراً) أي : دلالاً له بالأجرة ؛ وهو الذي يدخل بين البائع والمشتري متوسطاً لإمضاء البيع بأخذ الأجرة من الجانبين أو من أحدهما ، لا الذي ينادي في الأسواق على ما يبيعه لطلب المزيد ؛ كما هو المعروف في بيع المزايمة . انتهى من بعض الهوامش .

والسمسار - بكسر السين وسكون الميم - في الأصل : هو القيم بالأمر والحافظ له ، ثم استعمل في متولي البيع والشراء لغيره ، ومعناه : أن يبيع له بالأجرة ، ومنه استدل البخاري على أن بيع الحاضر للبادي إنما يحرم إذا كان بالأجرة ، فأما إذا كان بغير الأجرة . . فلا يكره ، والجمهور على عدم جوازه مطلقاً ، وأما تفسير ابن عباس . . فمحمول على الغالب ؛ فإن الحاضر لا يتولى غالباً إلا بأجرة ، والله أعلم . انتهى من « الكوكب » .

تتمة

تمسك بظاهر هذا الحديث بعض المالكية ، فقالوا : إذا كان الجالب من غير أهل البدو . . جاز البيع له ؛ بأن يكون من أهل بلد آخر ؛ لأن الحديث إنما نهى عن البيع للبادي ، فأما غير أهل البداوة . . فلا يحرم البيع لهم .

وقال الشافعية والحنابلة : إن الحكم عام لكل جالب غريب ، سواء كان من أهل الحضر أو من أهل البدو ؛ لأن العلة عدم معرفتهم بسعر البلد ، ويستوي فيها أهل الحضر وأهل البدو ، وإنما خرج لفظ البادي في الحديث مخرج الغالب ؛ فإن الجالب يكون بادياً في الغالب ، وليست البداوة قيداً للحكم . انتهى من « فتح الباري » و« شرح الأبي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري : في كتاب البيوع ، باب النهي عن تلقي الركبان ، باب هل يبيع حاضر لبادٍ بغير أجر ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب تحريم بيع الحاضر ، وأبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب في النهي أن يبيع حاضر لبادٍ ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب التلقي ، وأحمد .

.....

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، والغرض منه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٣) - (٧٠٤) - بَابُ النَّهْيِ عَنْ تَلْقِي الْجَلْبِ

(١٦٠) - (٢١٤٤) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَلْقُوا »

(٧٣) - (٧٠٤) - (باب النهي عن تلقي الجلب)

(١٦٠) - (٢١٤٤) - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة) العباسي الكوفي ، ثقة من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(وعلي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(قالوا : حدثنا أبو أسامة) حماد بن أسامة الهاشمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة إحدى ومئتين (٢٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن هشام بن حسان) الأزدي القردوسي أبي عبد الله البصري ، ثقة أثبت الناس في ابن سيرين ، من السادسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن سيرين) الأنصاري البصري ، ثقة ثبت عابد كبير القدر ، كان لا يرى الرواية بالمعنى ، من الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تلقوا) بحذف إحدى التاءين ؛ من

الْأَجْلَابَ ؛ فَمَنْ تَلَقَّى مِنْهُ شَيْئًا فَاشْتَرَى . . فَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ إِذَا أَتَى السُّوقَ » .

التلقي ؛ وهو الاستقبال للقادم إلى البلد ؛ أي : لا تستقبلوا (الأجلاب) بصيغة الجمع ؛ أي : الأمتعة المجلوبة إلى البلد .

قال السندي : الأجلاب جمع جلب ؛ أريد بها : الأمتعة المجلوبة التي يأتي بها الركبان إلى البلدة ؛ لبيعوا فيها ، وتلقيها : استقبالها قبل دخولها البلدة ، وفي استقبالها تضيق على أهل السوق . انتهى .

وفي رواية : « لا تلقوا الركبان » أي : لا تلقوا الركبان أصحاب البضائع ؛ وهم قافلة التجارين الذين يجلبون الأرزاق والمتاجر والبضائع إلى البلدة (فمن تلقى) واستقبل (منه شيئاً) أي : من الجلب ، والأوضحُ تعلقُ الجار والمجرور بقوله : (فاشترى) أي : فمن تلقى الأجلاب فاشترى شيئاً منها قليلاً كان أو كثيراً بثمن المثل أو بدونه . . (فصاحبه) أي : فصاحب ذلك الجلب ؛ وهو جالبها من الركبان ملتبس (بالخيار) بين إمضاء ذلك البيع وفسخه (إذا أتى السوق) ودخلها فعرف غبن المشتري منه إياه في ذلك الشراء .

قال القرطبي : واختلف في علة النهي عن ذلك : ف قيل : ذلك لحق الله تعالى ، وعلى هذا فيفسخ البيع أبداً ، وقال به بعض أصحابنا ، وهذا إنما يليق بأصول أهل الظاهر ، والجمهور على أنه لحق آدمي ؛ لما يدخل عليه من الضرر .

ثم اختلفوا فيمن يرجع إليه هذا الضرر : فقال الشافعي : هو البائع ، فيدخل عليه ضرر الغبن ، وعلى هذا فلو وقع . . لم يفسخ ، ويكون صاحبه بالخيار ، وعلى هذا يدل ظاهر الحديث ؛ فإنه قال فيه : « فصاحبه بالخيار إذا أتى السوق » .

وقال مالك : بل هم أهل السوق بما يدخل عليهم من غلاء السلع ، ومقصود الشرع : الرفق بأهل الحاضرة ؛ كما قال : « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من

بعض » ، وكأن مالكا لم تبلغه هذه الزيادة ، أو لم يثبت عنده أنها من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى قول مالك فلا يفسخ ، ولكن يخير أهل السوق ، فإن لم يكن سوق . . فأهل المصر بالخيار .

وهل يدخل المتلقي معهم أو لا ؟ قولان . سبب المنع عقوبته بنقيض قصده ، وقد أجاز أبو حنيفة والأوزاعي التلقي إلا أن يضر بالناس فيكره ، وهذه الأحاديث حجة عليهما . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الإمام مسلم ؛ أخرجه في كتاب البيوع ، باب تحريم تلقي الجلب ، وأبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب في التلقي ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في كراهية تلقي البيوع ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وقد كره قوم من أهل العلم تلقي البيوع ، وهو ضرب من الخديعة ، وهو قول الشافعي وغيره من أصحابنا . والنسائي في كتاب البيوع ، باب التلقي ، والدارمي في كتاب البيوع ، باب النهي عن تلقي البيوع ، وأحمد .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٦١) - ٢١٤٥ - (٢) (حدثنا عثمان) بن محمد (بن أبي شيبة) إبراهيم بن عثمان العبسي الكوفي ، ثقة ، من العاشرة . مات سنة تسع وثلاثين ومئتين (٢٣٩ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ
قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ تَلْقِي الْجَلْبِ .

(حدثنا عبدة بن سليمان) الكلابي الكوفي ، ثقة ثبت ، من صغار الثامنة ،
مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وقيل : بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن عبيد الله بن عمر) بن حفص العمري المدني ، ثقة ثبت ، من الخامسة ،
مات سنة بضع وأربعين . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) ابن عمر : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقي الجلب)
أي : البضاعة المجلوبة ؛ ليشترها قبل هبوطها إلى البلدة بثمن رخيص ، وقيل :
الجلب جمع جالب ؛ كخدم وخادم ، والمراد به : مَنْ جلب الأموال إلى البلد .

قال ابن الملك : اعلم : أن تلقي الجلب والشراء منهم بأرخص الثمن . . حرام
عند الشافعي ومالك وأحمد ، ومكروه عند أبي حنيفة وأصحابه إذا كان مضراً
لأهل البلد ولَبَسَ فيه السعر على التُّجَّار ، ثم لو تلقاهم رجل واشترى منهم
شيئاً . . لم يقل أحد بفساد بيعه ، لكن الشافعي أثبت الخيار للبائع عند قدومه
ومعرفته تلبيس السعر عليه ؛ لظاهر الحديث .

وقالت الحنفية : لا خيار له ؛ لأن لحوق الضرر كان لتقصير من جهته ؛ حيث
اعتمد على خبر المشتري الذي كان كُلُّ همته تنقيصُ الثمن ، وأما الحديث . .
فمتروك الظاهر ؛ لأن الشراء إذا كان بسعر البلد أو أكثر لا يثبت الخيار للبائع في
أصح قولي الشافعي ، فلا ينهض أن الحديث حجة . انتهى .

أما ابن الملك . . فلم يأت بالجواب عن هذا الحديث بشيء ؛ لأن مجرد
قوله : (إن الحديث متروك الظاهر) لا يقبل منه حتى يأتي له بمَحْمَلٍ صحيح ،

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَحَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ ح وَحَدَّثَنَا
إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ :
سَمِعْتُ أَبِي قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ

حافظ عابد مصنف ، من العاشرة ، مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) .
يروي عنه : (د س ق) .

(حدثنا يحيى بن سعيد) بن فروخ التميمي القطان البصري ، ثقة إمام ، من
التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(وحماد بن مسعدة) التميمي أبو سعيد البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات
سنة اثنتين ومئتين (٢٠٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

كلاهما روى (عن سليمان) بن طرخان (التيمي) أبي المعتمر البصري ، ثقة
عابد ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئة (١٤٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد) الحبيبي أبو يعقوب
البصري الشهيدي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين ومئتين
(٢٥٧ هـ) . يروي عنه : (ت س ق) .

(حدثنا معتمر بن سليمان) بن طرخان التيمي البصري ، ثقة ، من كبار
التاسعة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(قال) معتمر : (سمعت أبي) سليمان بن طرخان .

(قال) أبي : (حدثنا أبو عثمان النهدي) عبد الرحمن بن مل - بتثليث
الميم وتشديد اللام - مشهور بكنيته ، ثقة مخضرم ، من كبار الثانية ، مات سنة
خمس وتسعين (٩٥ هـ) ، وقيل بعدها ، وعاش مئة وثلاثين ، وقيل : أكثر .
يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن مسعود) الهذلي الكوفي رضي الله تعالى عنه .

قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ تَلَقِّي الْبُيُوعِ .

وهذان السندان من خماسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات أثبات .

(قال) عبد الله بن مسعود : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقي البيوع) أي : عن استقبال المبيعات المجلوبة من خارج البلد ؛ أي : نهى عن استقبال أصحابها لشرائها منهم برخص قبل دخول البلدة ، والبيوع جمع بيع ؛ بمعنى : مبيع ؛ أي : عن تلقي البضاعة المجلوبة للبيع .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب النهي عن تلقي الركبان ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب تحريم تلقي الجلب ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في كراهية تلقي البيوع ، قال : وفي الباب عن علي وابن عباس وأبي هريرة وابن عمر وأبي سعيد ورجل من أصحاب النبي . فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٤) - (٧٠٥) - بَابُ : الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرَقَا

(١٦٣) - (٢١٤٧) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ الْمِصْرِيُّ ، أَنبَأَنَا
الْلَيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ .. فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ
يَفْتَرَقَا ، وَكَانَا جَمِيعًا »

(٧٤) - (٧٠٥) - (بَابُ : الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرَقَا)

(١٦٣) - (٢١٤٧) - (١) (حدثنا محمد بن رمح المصري) التجيبي
مولاهم ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) .
يروي عنه : (م ق) .

(أنبأنا الليث بن سعد) الفهمي المصري عالمها ، ثقة ثبت فقيه إمام
مشهور ، من السابعة ، مات في شعبان سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

(عن نافع) مولى ابن عمر أبي عبد الله المدني ، ثقة ثبت فقيه مشهور ، من
الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) أو بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .
(عن عبد الله بن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا تبايع الرجلان) أو المرأتان ؛
لأن النساء شقائق الرجال .. (فكل واحد منهما) محكوم له (بالخيار)
في المجلس (ما لم يفترقا) أي : مدة عدم افتراقهما بأبدانهما ، فإن تفرقا
بأبدانهما .. انقطع خيار المجلس .

وقوله : (و) الحال أنهما (كانا جميعاً) أي : مجتمعين في مجلس العقد ..

أَوْ يُخَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ ؛
.....

تأكيد لما قبله ، والجملة حالية من الضمير في (يفترقا) أي : وقد كانا جميعاً ، وهذا كما قال الخطابي : أوضح شيء في ثبوت خيار المجلس ، وهو مبطل لكل تأويل مخالف لظاهر الحديث .

وكذا قوله في آخر الحديث : « وإن تفرقا بعد أن تباعا » فيه البيان الواضح بأن التفرق بالبدن هو القاطع للخيار ، ولو كان معناه التفرق بالقول . . لخلا الحديث عن فائدة . انتهى .

وقد حملة ابن عمر راوي الحديث على التفرق بالأبدان ؛ كما في بعض رواية مسلم بقوله : (قال نافع : وكان ابن عمر إذا بايع رجلاً فأراد ألا يقيه . . قام فمشى هنيهة ، ثم رجع إليه) ، وكذا أبو برزة الأسلمي ، ولا يعرف لهما مخالف بين الصحابة .

نعم ؛ خالف في ذلك إبراهيم النخعي ؛ فروى سعيد بن منصور عنه : إذا وجبت الصفقة . . فلا خيار ؛ وبذلك قال المالكية إلا ابن حبيب والحنفية كلهم . انتهى من « الإرشاد » .

ومعنى هذا الحديث على القول بأن التفرق هو القولي (إذا تباع الرجلان) أي : قارب عقدهما أو شرع أحدهما في العقد . . (فكل واحد منهما بالخيار) من بيعه ؛ أي : من إتمام عقده (ما لم يتفرقا) قولاً بالقبول بعد الإيجاب .

وقوله : (أو يخير أحدهما الآخر) بصيغة المضارع ، والنصب بأن مضمرة بعد (أو) التي بمعنى (إلا) أي : إلا أن يخير ، أو بمعنى (إلى) أي : إلى أن يخير .

والمعنى : إذا تباع الرجلان . . فكل واحد منهما محكوم له بالخيار ما لم يتفرقا بأبدانهما وكانا مجتمعين ، إلا أن يخير أحدهما الآخر ؛ بأن قال له : اختر ، فاختر ، فينقطع الخيار أيضاً وإن كانا مجتمعين ، أو المعنى : محكوم

فَإِنْ خَيْرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ . . فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ ، وَإِنْ تَفَرَّقَا
بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ . . فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ » .

له بالخيار إلا أن يخير أحدهما الآخر فينقطع الخيار وإن لم يتفرقا .

وقال في « الفتح » : بالجزم عطفاً على المجزوم السابق ؛ وهو قوله : « ما
لم يتفرقا » أي : محكوم له بالخيار ما لم يتفرقا بأبدانهما ، أو ما لم يخير
أحدهما الآخر ، وبالرفع عطفاً على جواب (إذا) وتكون (أو) للتنويع ،
والمعنى حينئذ : إذا تباع الرجلان . . فكل واحد منهما محكوم له بالخيار أو
يخير أحدهما الآخر .

(فإن خير أحدهما الآخر فتبايعا) أي : ألزما عقد البيع (على ذلك) التخير ،
قيل : إن قوله : « فتبايعا » معطوف على ما قبله عطف المجمل على المفصل ،
فلا تغاير بينه وبين ما قبله إلا بالإجمال والتفصيل .

والفاء في قوله : (فقد وجب البيع) لربط الجواب بالشرط وجوباً ؛ لاقتراحه
بقد ، وفيما نقلناه هنا في « الكوكب » نظر ؛ أي : فإذا كان التباع على التخيير . .
فقد لزم البيع وانبرم ، وبطل خيار المجلس .

والمراد بالتخيير ها هنا : التخير ؛ وهو قول أحدهما للآخر : اختر ، وقول
الآخر : اخترت ، وبه يلزم العقد عند الشافعية قبل أن يتفرقا بالأبدان .

(وإن تفرقا) أي : تفرق المتبايعان بأبدانهما (بعد أن تباعا) أي : عقدا
البيع بالإيجاب والقبول (و) الحال أنه (لم يترك) ولم يفسخ (واحد منهما
البيع) قبل التفرق . . (فقد وجب البيع) أي : لزم وثبت وتم بعد التفرق ، وهذا
ظاهر جداً في انفساخ البيع بفسخ أحدهما قبل التفرق .

واستدل بهذا الحديث الشافعي وأحمد رحمهما الله تعالى على ثبوت
خيار المجلس للمتبايعين ، والمراد من التفرق في الحديث عندهما : التفرق

.....

بالأبدان ، والبيع لا يلزم عندهما بمجرد الإيجاب والقبول ، بل يثبت لكل واحد من المتبايعين خيار فسخ البيع حتى ينقضي مجلس البيع ويتفرقا بالأبدان ، فإذا تفرقا . . سقط خيار المجلس ولزم البيع ، وهذا القول مروى عن سعيد بن المسيب والزهري وعطاء وطاووس وشريح والشعبي والأوزاعي وابن أبي ذئب وسفيان بن عيينة وابن أبي مليكة والحسن البصري وهشام بن يوسف وإسحاق بن راهويه وأبي ثور وأبي عبيد ومحمد بن جرير الطبري وأهل الظاهر ؛ كما في « المغني » لابن قدامة (٥٦٣/٣) ، و« التعليق الممجد » (٣٤٠) .

ومعنى الحديث على هذا المذهب : البيعان كل واحد منهما محكوم له قهراً على صاحبه بالخيار ؛ أي : بالخيار بين إمضاء البيع وفسخه ما دام في مجلس العقد ولم يتفرقا بأبدانهما .

وفي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند البيهقي والدارقطني : « ما لم يتفرقا عن مكانهما » ، وهذا صريح في أن المراد بالتفرق : التفرق بالأبدان .

وسماهما بالبيعين وهما المتعاقدان ؛ لأن البيع من الأسماء المشتقة من أفعال الفاعلين ، وهي لا تقع في الحقيقة إلا بعد حصول الفعل ، وليس بعد العقد تفرق إلا بالأبدان ، فثبت خيار المجلس .

وأما الحنفية والمالكية . . فلا يقولون بخيار المجلس ، وإنما يتم عندهم البيع بالإيجاب والقبول ، ولا خيار لأحدهما بعد ذلك إلا بالشرط أو بالعيب ، وهذا القول مروى عن أبي حنيفة ومحمد بن الحسن وأبي يوسف ومالك بن أنس وسفيان الثوري وإبراهيم النخعي وربيعة الرأي .

والمراد بالتفرق عندهم : التفرق بالأقوال ؛ وهو الفراغ من العقد ، فإذا تعاقدوا . . صح البيع ، ولا خيار لهما إلا أن يشترطا .

.....

وتسميتهما بالمتبايعين يصح أن يكون بمعنى المتساومين ؛ من باب تسمية الشيء بما يؤول إليه أو يقرب منه .

ومعنى الحديث على هذا المذهب : إذا أوجب أحد المتعاقدين بالبيع . . فالآخر بالخيار ؛ فإن شاء . . قَبِلَ ، وإن لم يشأ . . لم يقبل ، وللموجب خيار الرجوع عما قال قبل قول صاحبه : قبلت ، وهذا الخيار ثابت ما لم يتفرقا ؛ أي : قولاً ، فإن تفرقا قولاً ؛ بأن قال أحدهما : بعث ، وقال الآخر : اشتريت . . لم يبق الخيار . انتهى « مرقاة » .

فالتفرق في الحديث مفسر بالتفرق القولي لا البدني ، فهم لا يقولون بثبوت خيار المجلس ، وإن لم يتفرقا بأبدانهما ؛ واستدلوا على ذلك بنصوص متضاربة مذكورة في الفروع .

وتعقب هذا القول ابن حزم بأن خيار المجلس ثابت بهذا الحديث ، سواء قلنا التفرق بالأبدان أو بالكلام ؛ أما حيث قلنا بالأبدان . . فواضح ، وحيث قلنا بالكلام . . فواضح أيضاً ؛ لأن قول أحد المتبايعين مثلاً : بعثته بعشرة ، وقول المشتري : بل بعشرين مثلاً . . افتراق في الكلام بلا شك ، بخلاف ما لو قال : اشتريته بعشرة ؛ فإنهما حينئذ متوافقان ، فيتعين ثبوت الخيار لهما حين يتفقان ، لا حين يفترقان ، وهو المدعى .

وأما قولهم : المراد بالمتبايعين المتساومان . . فمردود ؛ لأنه مجاز ، والحمل على الحقيقة أو ما يقرب إليها أولى ، قال البيضاوي : ومن نفى خيار المجلس . . ارتكب مجازين ؛ بحمله التفرق على الأقوال ، وحمله المتبايعين على المتساومين . انتهى من « الإرشاد » .

والمذهب الأول أقوى دليلاً . انتهى من « الكوكب » .

(١٦٤) - ٢١٤٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ وَاحِدٍ وَأَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ قَالَا :
حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ،
.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب إذا
خير أحدهما صاحبه بعد البيع . . فقد وجب البيع ، والنسائي في كتاب البيوع ،
باب ذكر الاختلاف على نافع في لفظ حديثه .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمر بحديث أبي برزة الأسلمي رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(١٦٤) - ٢١٤٨ - (٢) (حدثنا أحمد بن عبدة) بن موسى الضبي
أبو عبد الله البصري ، ثقة ، رمي بالنصب ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين
ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

فائدة

والنصب : مذهب تدين به الناصبة من الخوارج ؛ وهو نصب العداء للخليفة
علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه .
(وأحمد بن المقدام) أبو الأشعث العجلي بصري ، صدوق صاحب حديث ،
طعن أبو داود في مروءته ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وخمسين ومئتين
(٢٥٣ هـ) ، وله بضع وتسعون (٩٣) سنة . يروي عنه : (خ ت س ق) .
كلاهما (قالا : حدثنا حماد بن زيد) بن درهم الأزدي أبو إسماعيل البصري ،
ثقة ثبت فقيه ، من كبار الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

عَنْ جَمِيلِ بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ أَبِي الْوَضِيِّ ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا » .

(عن جميل) بفتح الجيم مكبراً (ابن مرة) الشيباني البصري ، ثقة ، من السادسة . يروي عنه : (د ق) .

(عن أبي الوضياء) - بفتح الواو وكسر المعجمة - اسمه : عباد بن نسيب - بالنون والمهملة والموحدة مصغراً - ويقال : اسمه عبد الله مشهور بكنيته ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (د ق) .

(عن أبي برزة الأسلمي) نضلة بن عبيد الصحابي المشهور بكنيته رضي الله تعالى عنه ، أسلم قبل الفتح ، وغزا سبع غزوات ، ثم نزل البصرة وغزا خراسان ، ومات بها سنة خمس وستين (٦٥ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجال ثقات .

(قال) أبو برزة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : البيعان بالخيار) أي : محكوم لهما بالخيار بين إمضاء البيع وفسخه (ما لم يتفرقا) عن مجلس العقد بأبدانهما .

قال الحافظ ابن حجر : فأبو برزة الأسلمي حمل قوله صلى الله عليه وسلم : « ما لم يتفرقا » على التفرق بالأبدان ، وكذلك حملة ابن عمر ، ولا يعلم لهما مخالف من الصحابة . انتهى .

وفي « صحيح البخاري » : وبه قال ابن عمر وشريح والشعبي وطاووس وعطاء وابن أبي مليكة . انتهى .

ونقل ابن المنذر القول به أيضاً عن سعيد بن المسيب والزهري وابن أبي ذئب من أهل المدينة ، وعن الحسن البصري والأوزاعي وابن جريج ، وغيرهم .
وقال ابن حزم : لا نعلم لهم مخالفاً من التابعين إلا إبراهيم النخعي وحده ،

كذا في « الفتح » ، وقال الخطابي في « المعالم » : أكثر شيء سمعت أصحاب مالك يحتجون به في رد الحديث هو أنه قال : ليس العمل عليه عندنا ، وليس للفرق حد محدود يعلم ، قال الخطابي : هذا ليس بحجة ، أما قوله : (ليس العمل عليه عندنا) .. فإنما هو كأنه قال : أرد هذا الحديث فلا أعمل به ، فيقال له : الحديث حجة ، فلم رددته ولم لم تعمل به ؟ وقد قال الشافعي : رحم الله مالكاً ، لست أدري من اتهم في إسناد هذا الحديث ، اتهم نفسه أو نافعاً ؟! وأعظم أن يقول : اتهم ابن عمر .

وأما قوله : ليس للفرق حد يعلم .. فليس الأمر على توهمه ، والأصل في هذا ونظائره : أن يرجع إلى عادة الناس وعرفهم ، ويعرف حال المكان الذي هما فيه مجتمعان ؛ فإذا كانا في بيت .. فإن التفرق إنما يقع بخروج أحدهما منه ، وإن كانا في دار واسعة ، فانتقل أحدهما من مجلسه إلى بيت أو صفة أو نحو ذلك .. فإنه قد فارق صاحبه ، وإن كانا في سوق أو على حانوت .. فهو أن يولي عن صاحبه ويخطو خطوات ونحوها ، وهذا كالعرف الجاري ، والعادة المعلومه في التقابض . انتهى كلام الخطابي ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب خيار المتبايعين .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عمر بحديث سمرة بن جندب رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٦٥) - ٢١٤٩ - (٣) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد

وإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ ،
عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ سَمُرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْبَيْعَانِ
بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا » .

الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين
ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(وإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ) بن بهرام الكوسج التميمي المروزي ، ثقة ثبت ، من
الحادية عشرة ، مات سنة إحدى وخمسين ومئتين (٢٥١ هـ) . يروي عنه : (خ
م ت س ق) .

كلاهما (قالا : حدثنا عبد الصمد) بن عبد الوارث بن سعيد العنبري مولاهم
التنوري أبو سهل البصري ، صدوق ثبت في شعبة ، من التاسعة ، مات سنة سبع
ومئتين (٢٠٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا شعبة) بن الحجاج ، (عن قتادة) بن دعامة ، (عن الحسن) بن
أبي الحسن يسار الأنصاري مولاهم ، ثقة فقيه فاضل مشهور ، رأس أهل الطبقة
الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سمرة) بن جندب بن هلال الفزاري حليف الأنصار الصحابي المشهور
رضي الله تعالى عنه ، مات بالبصرة سنة ثمان وخمسين (٥٨ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قال) سمرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « البيعان بالخيار ما
لم يتفرقا ») .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في كتاب البيوع ، باب ذكر
الاختلاف على عبد الله بن دينار في لفظ هذا الحديث .

.....
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد

به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :

الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٥) - (٧٠٦) - بَابُ بَيْعِ الْخِيَارِ

(١٦٦) - ٢١٥٠ - (١) حَدَّثَنَا حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى الْمِصْرِيُّانِ قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَعْرَابِ

(٧٥) - (٧٠٦) - (باب بيع الخيار)

(١٦٦) - ٢١٥٠ - (١) (حدثنا حرملة بن يحيى) بن عبد الله التجيبي المصري .

(وأحمد بن عيسى) بن حسان المصري المعروف بابن التستري ، صدوق ، تَكَلَّمَ في بعض سماعاته ، قال الخطيب : بلا حجة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (خ م س ق) .

وقوله : (المصريان) صفة للراويين ؛ كما بيناه في حلنا .

كلاهما (قالا : حدثنا عبد الله بن وهب) بن مسلم القرشي مولاها ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (ع) . (قال : أخبرني) عبد الملك بن عبد العزيز (بن جريج) الأموي المكي ، ثقة ثبت ، من السادسة ، مات سنة خمسين ومئة ، أو بعدها يروي عنه : (ع) . (عن أبي الزبير) الأسدي المكي صدوق ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر بن عبد الله) الأنصاري المدني رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) جابر : (اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من رجل من الأعراب)

حِمْلَ خَبِطٍ ، فَلَمَّا وَجَبَ الْبَيْعُ . . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« اخْتَر » ، فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ : عَمَرَكَ اللَّهُ بَيْعًا .

أي : من سكان البوادي ، لم أر من ذكر اسمه (حمل خبط) والحمل - بكسر
المهملة وسكون الميم - : ما كان على ظهر أو رأس من الحملولة .

و (الخبط) - بفتحيتين - : اسم من الخبط - بفتح فسكون - وهو ضرب
الشجر بالعصا ؛ ليتناثر ورقها على الأرض ، واسم الورق الساقط يسمى : الخبط
- بفتحيتين - وهو من علف الإبل (فلما وجب البيع) أي : تمَّ العقد بالإيجاب
والقبول . . (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) للأعرابي صاحب الخبط :
(اختر) أيها الأعرابي بين إمضاء البيع وفسخه .

قال الطيبي : ظاهره يدل على مذهب أبي حنيفة ؛ لأنه لو كان خيار المجلس
ثابتاً بالعقد . . كان التخيير عبثاً ، والجواب بأن هذا الحديث مطلق يحمل على
المقيد ؛ وهو حديث ابن عمر السابق في الباب قبل هذا الباب ؛ وهو قوله :
« المتبايعان كل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار » .

(فقال الأعرابي) لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (عمرك الله) - بتشديد
الميم - من التعمير ؛ أي : طول الله عمرك ، أو أصلح الله حالك وحياتك (بيعاً)
أي : من جهة كونك بيعاً أي : حسن البيع ؛ والبيع - بفتح الموحدة وكسر ياء
مشددة - تمييز من المفعول ؛ أعني : كاف المخاطب ، فكأنه رضي بقول النبي
صلى الله عليه وسلم له : « اختر » ، فمدحه بأنه خير بيع ، وأنه يستحق أن يدعى
له بأنه خير بيع ، وأنه يستحق أن يدعى له بالتعمير . انتهى « سندي » بشيء من
تصرف وزيادة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي مختصراً ، وقال : هذا
حديث حسن غريب ، وقال صاحب « المشكاة » بعد ذكر هذا الحديث : رواه

(١٦٧) - ٢١٥١ - (٢) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ الدِّمَشْقِيُّ ، حَدَّثَنَا
مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ صَالِحِ
الْمَدَنِيِّ ،
.....

الترمذي ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وقال القاري : وحسن غير موجود
في بعض النسخ . انتهى من « التحفة » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث جابر بن عبد الله بحديث أبي سعيد الخدري
رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٦٧) - ٢١٥١ - (٢) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ (بن صبح - بضم
الصاد المهملة وسكون الموحدة - الخلال - بالمعجمة وتشديد اللام - السلمي
(الدمشقي) صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئتين
(٢٤٨ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا مروان بن محمد) بن حسان الأسدي الدمشقي الطاطري - بمهملتين
مفتوحتين - ثقة ، من التاسعة ، مات سنة عشر ومئتين (٢١٠ هـ) . يروي عنه :
(م عم) .

(حَدَّثَنَا عبد العزيز بن محمد) بن عبيد الدراوردي أبو محمد الجهني
مولاهم المدني ، صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ ، من الثامنة ، مات
سنة ست أو سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه (ع) .

(عن داود بن صالح) بن دينار التمار (المدني) مولى الأنصار ، صدوق ،
من الخامسة . يروي عنه : (د ق) .

عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ » .

(عن أبيه) صالح بن دينار المدني التمار مولى الأنصار ، ثقة ، من الرابعة .
يروي عنه : (ق) .

(قال) صالح بن دينار : (سمعت أبا سعيد الخدري) رضي الله تعالى عنه
(يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما البيع عن تراضٍ ») وهذا
بظاهره يدل على عدم جواز بيع المكره ؛ لعدم التراضي . انتهى « سندی » أي :
إنما صحة البيع وتماه ما صدر عن تراضٍ من المتبايعين .

قال القاري : المراد بالحديث - والله تعالى أعلم - : أنهما لا يتفرقان إلا
عن تراضٍ بينهما فيما يتعلق بإعطاء الثمن وقبض المبيع ، وإلا . . فقد يحصل
الضرر ، وهو منهي عنه في الشرع ، أو المراد منه : أن يشاور مريد الفراق صاحبه :
ألك رغبة في المبيع ؟ فإن أراد الإقالة . . أقاله ، قال الأشرف : وفيه دليل على
ثبوت خيار المجلس لهما ، وإلا . . فلا معنى لهذا القول . انتهى ، انتهى من
« التحفة » .

وفي هذا الحديث إشارة إلى أنواع شتى من الفوائد ؛ منها : أن مدار حل
البيوع وما في معناها على تراضي المتبايعين ؛ فالغش والكذب والتدليس فيها
من المحرمات .

ومنها : أن جميع ما في الدنيا من البيوع وما في معناها من قبيل الباطل الذي
لا بقاء له ولا ثبات ، فلا ينبغي أن يشتغل العاقل بها عن الاستعداد للآخرة التي
هي خير وأبقى .

ومنها : الإشارة إلى أن معظم أنواع البيوع يدخل فيها الأكل بالباطل ؛ فإن
تحديد قيمة الشيء ، وجعل ثمنه على قدره بالقسطاس المستقيم . . يكاد يكون

.....
مستحيلاً ، ومن ثم يجري التسامح فيها إذا كان أحد العوضين أكبر من الآخر ،
أو إذا كان سبب الزيادة براعة التاجر في تزيين سلعته وترويجها بزخرف القول
من غير غش ولا خداع ؛ فكثيراً ما يشتري الإنسان الشيء وهو يعلم أنه يمكنه
شراؤه من موضع آخر بثمن أقل ، وما نشأ هذا إلا من خلافة التاجر وكياسته
في تجارته ، فيكون هذا من باطل التجارة والبيع الحاصلة بالتراضي ، فيكون
حلالاً .

والحكمة في إباحة ذلك : الترغيب في التجارة ؛ لشدة حاجة الناس إليها ،
والتنبيه إلى استعمال ما أوتوا من الذكاء والفتنة في اختيار الأشياء ، والتدقيق
في المعاملة ؛ حفظاً للأموال حتى لا يذهب شيء منها بالباطل بدون منفعة
تقابلها ، فإذا ما وجد في التجارة الربح الكثير بلا غش ولا تغرير ، بل بتراضٍ
من الطرفين . . لم يكن في هذا حرج ، ولولا ذلك . . ما رغب أحد في التجارة
ولا اشتغل بها أحد من أهل الدين على شدة حاجة العمران إليها وعدم الاستغناء
عنها . انتهى من « الحقائق » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ،
وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٦) - (٧٠٧) - بَابُ : اَلْبَيْعَانِ يَخْتَلِفَانِ

(١٦٨) - ٢١٥٢ - (١) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ
قَالَا : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَنبَأَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ،
عَنْ أَبِيهِ
.....

(٧٦) - (٧٠٧) - (بَابُ : اَلْبَيْعَانِ يَخْتَلِفَانِ)

(١٦٨) - ٢١٥٢ - (١) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (إبراهيم بن عثمان
العبسي الكوفي أخو أبي بكر ابن أبي شيبه ، وهو أسن منه بسنتين ، ثقة ، من
العاشرة ، مات سنة تسع وثلاثين ومئتين (٢٣٩ هـ) . يروي عنه : (خ م د س
ق) .

(ومحمد بن الصباح) بن سفيان الجرجاني التاجر ، صدوق ، من العاشرة ،
مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

كلاهما (قالوا : حدثنا هشيم) بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي الواسطي ،
ثقة ثبت كثير التدليس ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

(أنبأنا) محمد بن عبد الرحمن (بن أبي ليلى) الأنصاري الكوفي ، صدوق
سيئ الحفظ جداً ، من السابعة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي
عنه : (عم) .

(عن القاسم بن عبد الرحمن) بن عبد الله بن مسعود المسعودي
أبي عبد الرحمن الكوفي ، ثقة عابد ، من الرابعة ، مات سنة عشرين ومئة
(١٢٠ هـ) ، أو قبلها . يروي عنه : (خ عم) .

(عن أبيه) عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي ، ثقة ، من

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ بَاعَ مِنَ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ رَقِيقًا مِنْ رَقِيقِ الْإِمَارَةِ ،
فَاخْتَلَفَا فِي الثَّمَنِ ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : بَعْتُكَ بِعِشْرِينَ أَلْفًا ، وَقَالَ الْأَشْعَثُ بْنُ
قَيْسٍ : إِنَّمَا أَشْتَرَيْتُ مِنْكَ بِعَشْرَةِ آلَافٍ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : إِنْ شِئْتَ . . حَدَّثْتُكَ
بِحَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : هَاتِهِ ،

صغار الثانية ، مات سنة تسع وسبعين (٧٩ هـ) ، وقد سمع من أبيه لكن شيئاً
يسيراً . يروي عنه : (ع) .

(أن عبد الله بن مسعود) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سدايساته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن محمد بن عبد الرحمن
مختلف فيه .

أي : (باع) ابن مسعود (من الأشعث) أي : للأشعث (بن قيس) بن معدي
كرب الكندي أبي محمد الصحابي ، نزل الكوفة ، مات سنة أربعين ، أو إحدى
وأربعين (٤١ هـ) وهو ابن ثلاث وستين (٦٣) سنة . يروي عنه : (ع) .

أي : باع له (رقيقاً) أي : عبيداً (من رقيق الإمارة) أي : من عبيد بيت
المال ، وفي رواية أبي داود : (من رقيق الخمس) أي : خمس المصالح الذي
تحت بيت المال (فاختلفا) أي : اختلف عبد الله بن مسعود والأشعث بن
قيس (في الثمن) أي : في قدر ثمن العبيد ؛ هل هو عشرون ألفاً أو عشرة
آلاف ؟

(فقال ابن مسعود) للأشعث : (بعثك) العبيد (بعشرين ألفاً) من الدراهم
(وقال الأشعث بن قيس : إنما اشتريت منك بعشرة آلاف ، فقال عبد الله : إن
شئت) ما يفصل ويحكم بيننا . . (حدثك بحديث) يحكم بيننا (سمعته) أي :
سمعت ذلك الحديث (من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال) الأشعث بن
قيس لعبد الله : (هاته) أي : هات ذلك الحديث وأخبرني به .

قَالَ : فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ وَالْبَيْعُ قَائِمٌ بَعَيْنِهِ .. فَالْقَوْلُ مَا قَالَ الْبَائِعُ ، أَوْ يَتَرَادَانِ الْبَيْعُ » قَالَ : فَإِنِّي أَرَى أَنْ أُرَدَّ الْبَيْعُ ، فَرَدَّهُ .

(قال) ابن مسعود : (فَإِنِّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا اختلف البيعان) أي : البائع والمشتري ، ولم يذكر الأمر الذي وقع فيه الاختلاف ، وحذف المتعلق مشعر بالعموم في مثل هذا المقام على ما تقرر في علم المعاني ، فيعم الاختلاف في المبيع والثلث ، وفي كل أمر يرجع إليهما ، وفي سائر الشروط المعتبرة ، والتصريح بالاختلاف في الثلث في بعض الروايات لا ينافي هذا العموم المستفاد من الحذف ، قاله في « النيل » . انتهى من « العون » .
(و) الحال أنه (ليس بينهما) أي : معهما (بينة) تشهد على ما جرى بينهما في العقد (والبيع) أي : والحال أن المبيع (قائم) أي : موجود (بعينه) أي : بحاله من غير زيادة ولا نقصان .. (فالقول) المعتبر (ما قال البائع) أي : ما قاله صاحب السلعة (أو يترادان البيع) أي : يتفاسخان العقد ، قاله الخطابي (قال) الأشعث : (فَإِنِّي أَرَى) وأريد (أن أرد) وأفسخ (البيع ، فرده) أي : فرد الأشعث البيع وفسخه .

قال السندي : « إذا اختلف البيعان » - بفتح الموحدة فتشديد ياء مكسورة - أي : إذا اختلفا في قدر الثمن أو في شرط الخيار .. يحلف البائع على ما أنكر ، ثم يتخير المشتري بين أن يرضى بما حلف عليه البائع وبين رد المبيع ، والله أعلم . انتهى منه .

وقال الخطابي : واختلف أهل العلم في هذه المسألة : فقال مالك والشافعي : يقال للبائع : احلف بالله ما بعث سلعتك إلا بما قلت ، فإذا حلف البائع .. قيل للمشتري : إما أن تأخذ بما قال البائع ، وإما أن تحلف ما اشتريتها إلا بما

قلت ، فإن حلف . . برئ منها ، وردت السلعة إلى البائع ، وسواء عند الشافعي كانت السلعة قائمة أو تالفة ؛ فإنهما يتحالفان ويترادان ، وكذا قال محمد بن الحسن .

ومعنى (يترادان) : أي : قيمة السلعة بعد الاستهلاك ، وقال النخعي والثوري والأوزاعي وأبو حنيفة وأبو يوسف : القول قول المشتري مع يمينه بعد الاستهلاك ، وقال مالك قريباً من قولهم بعد الاستهلاك في أشهر الروايتين عنه . انتهى منه .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع ، باب إذا اختلف البيعان ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب (٤٣) ما جاء إذا اختلف البيعان ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب اختلاف المتبايعين في الثمن ، والدارمي وأحمد والبيهقي ، وقال : وأصح إسناد روي في هذا الباب رواية أبي العميس عن عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده ، قاله المنذري .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وإن كان سند المؤلف حسناً ؛ لأنه له سنداً صحيحاً ذكره البيهقي ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٧) - (٧٠٨) - بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ
وَعَنْ رِبْحِ مَا لَمْ يُضْمَنْ

(١٦٩) - (٢١٥٣) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي بَشْرِ قَالَ : سَمِعْتُ يُوسُفَ بْنَ مَاهَكَ يُحَدِّثُ
عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ

(٧٧) - (٧٠٨) - (باب النهي عن بيع ما ليس عندك
وعن ربح ما لم يضمن)

(١٦٩) - (٢١٥٣) - (١) (حدثنا محمد بن بشار) بن عثمان العبدي
البصري ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

(حدثنا محمد بن جعفر) الهذلي البصري ربيب شعبة ، غندر ، ثقة ، من
التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا شعبة) بن الحجاج بن الورد العتكي البصري ، ثقة إمام من السابعة ،
مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي بشر) بيان بن بشر الأحمسي - بمهملتين - الكوفي ، ثقة ثبت ، من
الخامسة . يروي عنه : (ع) .

(قال) أبو بشر : (سمعت يوسف بن ماهر) بن بهزاد - بضم الموحدة
وسكون الهاء بعدها زاي - الفارسي المكي ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ست
ومئة (١٠٦ هـ) ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

حالة كون يوسف (يحدث عن حكيم بن حزام) بن خويلد بن أسد بن
عبد العزى الأسدي أبي خالد المكي ابن أخي خديجة الكبرى أم المؤمنين

قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ الرَّجُلُ يَسْأَلُنِي الْبَيْعَ وَلَيْسَ عِنْدِي أَفَأَبِيعُهُ ؟ قَالَ : « لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ » .

رضي الله تعالى عنهما ، أسلم يوم الفتح وصحب ، وله أربع وسبعون سنة ، ثم عاش إلى سنة أربع وخمسين (٥٤ هـ) ، أو بعدها ، وكان عالماً بالنسب . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) حكيم : (قلت : يا رسول الله) يأتيني (الرجل) و (يسألني) أي : يطلب مني (البيع) أي : المبيع ؛ كالصيد بمعنى المصيد (و) الحال أن ذلك المبيع (ليس عندي) أي : في ملكي (أفأبيعه) أي : فهل أبيع ذلك المبيع الذي طلب مني بيعه له ، ثم اشتري له فأسلمه له ؟ (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا تبع) له (ما ليس عندك) أي : في ملكك ؛ أي : لا تبع له شيئاً ليس في ملكك حال العقد .

قال في « شرح السنة » : في بيوع الأعيان دون بيوع الموصوف في الذمة ، فلذا قيل بصحة السلم ؛ لأنه بيع موصوف في الذمة عام الوجود عند المحل المشروط ، فيجوز وإن لم يكن في ملكه حال العقد ، وفي معنى ما ليس عنده في الفساد : بيع العبد الأبق ، وبيع المبيع قبل القبض ، وفي معناه : بيع مال غيره بغير إذنه ؛ لأنه لا يدري هل يجيز مالكة أم لا ، وبه قال الشافعي رحمه الله .

وقال جماعة : يكون العقد موقوفاً على إجازة المالك ، وهو قول مالك وأصحاب أبي حنيفة وأحمد رحمهم الله تعالى ، كذا في « المرقاة » . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع

(١٧٠) - ٢١٥٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ مَرْوَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عَلِيَّةَ قَالَا : حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ،

والإجارات ، باب الرجل يبيع ما ليس عنده ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عنده ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب بيع ما ليس عند البائع .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الجزء الأول من الترجمة .



ثم ذكر المؤلف حديث عبد الله بن عمرو استشهداً به لحديث حكيم في الجزء الأول من الترجمة ، واستدللاً به على الجزء الثاني منها ، فقال :

(١٧٠) - ٢١٥٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ مَرْوَانَ (الرقاشي - بتخفيف القاف والشين المعجمة - النواء - بنون وواو مشددة - لقبه : فريخ - بالفاء والخاء المعجمة مصغراً - صدوق ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(قال) أَزْهَرُ : (حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ) بن درهم الأزدي البصري ، ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ) محمد بن العلاء الهمداني الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن إبراهيم بن مقسم الأسدي البصري المعروف بـ (ابن عليّة) ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وتسعين ومئة (١٩٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قَالَا) أي : قال كل من حماد وإسماعيل : (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) بن أبي تيممة

عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَحِلُّ بَيْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ ، وَلَا رِبْحُ مَا لَمْ يُضْمَنْ » .

كيسان السخثياني العنزي البصري ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمانين عشرة ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ثبت سماعه من جده ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن جده) عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي المدني أحد السابقين من الصحابة رضي الله تعالى عنه وعنهم ، مات في ذي الحجة ليالي الحرة على الأصح . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) عبد الله بن عمرو : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يحل) أي : لا يصح (بيع ما ليس عندك ولا) يحل (ربح ما لم يضمن) أي : ربح ما لم يدخل في ضمانه ؛ أي : لا يجوز أخذ ربح سلعة لم يضمنها ؛ مثل أن يشتري متاعاً ويبيعه لآخر قبل قبضه من البائع ، فهذا البيع باطل وربحه لا يجوز ؛ لأن المبيع في ضمان البائع الأول ، وليس في ضمان المشتري منه ؛ لعدم لزوم شرائه نفسه ؛ لعدم قبضه من البائع الأول .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع ، باب الرجل يبيع ما ليس عنده ، والترمذي في كتاب البيوع (١٩) ، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك ، قال أبو عيسى : وهذا حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب شرطان في بيع .

(١٧١) - ٢١٥٥ - (٣) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
الْفُضَيْلِ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ عَتَّابِ بْنِ أُسَيْدٍ
.....

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به في النصف
الأول ، والاستدلال به في النصف الأخير .



ثم استشهد المؤلف للحديث الثاني بحديث عتاب بن أسيد رضي الله تعالى
عنه ، فقال :

(١٧١) - ٢١٥٥ - (٣) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (العبسي الكوفي ،
ثقة ، من العاشرة ، مات سنة تسع وثلاثين ومئتين (٢٣٩ هـ) . يروي عنه : (خ
م د س ق) .

(حدثنا محمد بن الفضيل) بن غزوان - بفتح المعجمة وسكون الزاي -
الضبي مولاهم الكوفي ، صدوق عارف رمي بالتشيع ، من التاسعة ، مات سنة
خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ليث) بن أبي سليم بن زنيم - بالزاي والنون مصغراً - واسم أبيه أيمن ،
وقيل : أنس ، وقيل غير ذلك ، صدوق اختلط جداً ، ولم يتميز حديثه فترك ، من
السادسة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عطاء) بن أبي رباح أسلم القرشي مولاهم المكي ، ثقة فقيه فاضل ، من
الثالثة ، مات سنة أربع عشرة ومئة (١١٤ هـ) على المشهور . يروي عنه : (ع) .

(عن عتاب) بفتح أوله وتشديد ثانيه (ابن أسيد) - بفتح أوله - ابن أبي العيص
- بكسر المهملة - ابن أمية الأموي أبي عبد الرحمن المكي له صحبة ، وكان
أمير مكة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم رضي الله تعالى عنه ، ومات يوم
مات أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فيما ذكره الواقدي ، لكن ذكر الطبري

قَالَ : لَمَّا بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى مَكَّةَ . . نَهَاهُ عَنْ شِفِّ مَا لَمْ يُضْمَنْ .

أنه كان عاملاً لعمر على مكة سنة إحدى وعشرين . يروي عنه : (عم) .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه ليث بن أبي سليم ،
وهو ضعيف ، وفيه انقطاع أيضاً ؛ لأنه لم يدرك عتاباً .

(قال) عتاب : (لما بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة) لأمر
من أموره . . (نهاه) أي : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عتاباً (عن) أخذ
(شف) أي : ربح (ما لم يضمن) أي : لم يدخل في ضمانه ، قال السندي : في
« الصحاح » : الشف - بكسر المعجمة وتشديد الفاء - : الفضل والربح ، وهو بمعنى
قوله في الحديث المذكور قبله : (نهى عن ربح ما لم يضمن) بالبناء للمفعول .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه أبو يعلى الموصلي عن عثمان
ابن أبي شيبة به ، وسياقه أتم ، وعطاء هو ابن أبي رباح لم يدرك عتاباً ؛ ففي
سنده انقطاع ، وفيه ليث بن أبي سليم ، وهو ضعيف مدلس ، ورواه أبو داود من
حديث ابن عمر ، ولكن له شاهد في « السنن الأربعة » من حديث عبد الله بن
عمرو وحكيم بن حزام .

فالحديث : حسن صحيح لغيره ، وسنده ضعيف ؛ لما ذكر ، وغرضه :
الاستشهاد به لحديث عبد الله بن عمرو المذكور قبله .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد على التفصيل المار آنفاً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٨) - (٧٠٩) - بَابُ : إِذَا بَاعَ الْمُحْزِيزَانِ . . فَهُوَ لِلأَوَّلِ

(١٧٢) - (٢١٥٦) - (١) حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ
الْحَارِثِ ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ الْحَسَنِ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَوْ
سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ،
.....

(٧٨) - (٧٠٩) - (بَابُ : إِذَا بَاعَ الْمُحْزِيزَانِ . . فَهُوَ لِلأَوَّلِ)

(١٧٢) - (٢١٥٦) - (١) (حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ) بن المبارك السامي -
بالمهملة - أو الباهلي البصري ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين
ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ) بن عبيد بن سليم الهجيمي أبو عثمان البصري ،
ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة ست وثمانين ومئة (١٨٦ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) بن أبي عروبة مهران الشكري البصري ، ثقة ، من السادسة ،
أثبت الناس في حديث قتادة ، مات سنة ست أو سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

(عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع
عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ الْحَسَنِ) بن أبي الحسن يسار البصري الأنصاري مولاهم ، من الثالثة ،
مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ) الجهني الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، وكان
فقيهاً فاضلاً ، مات في قرب الستين . يروي عنه : (ع) .

(أَوْ) روى الحسن عن (سمرة بن جندب) بن هلال الفزاري نزيل البصرة

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ بَيْعاً مِنْ رَجُلَيْنِ .. فَهُوَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا » .

رضي الله تعالى عنه ، مات سنة ثمان وخمسين (٥٨ هـ) . يروي عنه : (ع) ، ولكن الحسن لم يسمع منهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لما فيه من الانقطاع ؛ لأن الحسن لم يسمع من كل من عقبة وسمرة كليهما ، فالسند منقطع .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أيما رجل) أو امرأة (باع بيعاً) أي : مبيعاً (من رجلين) أي : لمشتريين ؛ بأن باع عبده لزيد وقبضه زيد منه ، ثم تركه عنده ؛ أي : عند البائع ، ثم باع ذلك العبد بنفسه لعمرو .. (فهو) أي : فذلك المبيع ؛ وهو العبد في المثال المذكور (للأول) أي : للمشتري الأول (منهما) أي : من المشتريين ؛ وهو زيد ، والمشتري الثاني يرد له ثمنه ، هذا إن علم السابق منهما بيئته أو تصادق ، فإن وقعا معاً ، أو جهل السابق منهما .. بطلا معاً . انتهى من « العون » .

وقوله : في الترجمة (إذا باع المجيزان) أي : الشخصان اللذان يجاز تصرفهما وينفذ ؛ لكون كل منهما عاقلاً بالغاً رشيداً ؛ كأن باع الجد مال الصبي لزيد لمصلحة ، ثم باع القيم بأمر الصبي ذلك المال لبكر .. (فهو) أي : فذلك البيع صحيح (للأول) أي : صحيح من الأول من البائعين ؛ لأن المال كان مملوكاً للمشتري الأول ، فالبيع الثاني باطل .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود ؛ أخرجه في كتاب النكاح ، باب إذا أنكح الوليان ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب الوليان يزوجان .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، والعمل على هذا عند أهل العلم ،

(١٧٢) - ٢١٥٦ - (م) حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ أَبِي السَّرِيِّ الْعَسْقَلَانِيُّ
وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ
.....

لا نعلم بينهم في ذلك اختلافاً ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب الرجل يبيع
البيعة فيستحقها مستحق ، والحاكم في « المستدرک » في كتاب النكاح ، وسكت
عنه ، وابن أبي شيبه في « مصنفه » ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ، والطبراني ،
والدارمي في كتاب النكاح ، باب المرأة يزوجه وليان .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح لغيره ؛ لأن له شواهد ؛ كما بينها ،
وسنده ضعيف ؛ لانقطاعه ؛ كما علمت ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ،
فالحديث صحيح المتن ، ضعيف السند .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث سمرة بن جندب رضي الله تعالى عنه ،
فقال :

(١٧٢) - ٢١٥٦ - (م) (حدثنا الحسين بن أبي السري) المتوكل بن
عبد الرحمن أبو عبد الله بن أبي السري - بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد
الياء - (العسقلاني) وفي هامش « ابن ماجه » فيما كتبنا عليه أولاً : هو حسين بن
المتوكل بن عبد الرحمن بن حسان الهاشمي مولا هم العسقلاني . انتهى منه .
ضعيف ، من الحادية عشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي
عنه : (ق) .

(ومحمد بن إسماعيل) بن البختری - بفتح الموحدة والمثناة بينهما خاء
ساكنة معجمة - الحساني - بمهملتين - أبو عبد الله الواسطي نزيل بغداد
صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي
عنه : (ت ق) .

قَالَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ بِشِيرٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ الْحَسَنِ ، عَنْ سَمُرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا بَاعَ الْمُجِيرَانِ . . فَهُوَ لِلأَوَّلِ » .

(قالوا : حدثنا وكيع) بن الجراح ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سعيد بن بشير) الأزدي مولا هم أبو عبد الرحمن الشامي ، أصله من البصرة أو واسط ، ضعيف ، من الثامنة ، مات سنة ثمان أو تسع وستين ومئة (١٦٩ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن قتادة) بن دعامة .

(عن الحسن) البصري .

(عن سمرة) بن جندب رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه سعيد بن بشير ، وهو متفق على ضعفه ، وفيه انقطاع أيضاً .

وغرضه بسوقه : بيان متابعة سعيد بن بشير لسعيد بن أبي عروبة في الرواية عن قتادة ، وكرر المتن ؛ لما بين الروایتين من المخالفة في الألفاظ ، وإنما أتى بها مع ضعف سندها جداً ؛ لأنها الموافقة للفظ الترجمة .

(قال) سمرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا باع المجيزان) أي : الرجلان النافذ تصرفهما فيما باعاه . . (فهو) أي : فذلك المبيع (للأول) أي : للمشتري الأول منهما ، فإن وقعا معاً ، أو جهل السابق . . بطل البيعان .

قال السندي : قوله : « إذا باع المجيزان » - بجيم ومثناة تحتية وزاي معجمة - قال في « النهاية » : المجيز : الولي والقيم بأمر اليتيم والصغير المأذون له في

.....

التجارة .. « فهو » أي : فالتصرف النافذ والبيع الصحيح « للأول » أي : أن
التصرف والبيع المنسوب للأول من المتصرفين والبائعين إن علم السابق ببيئة
أو تصادق ، فإن جهل السابق من المتصرفين أو البيعتين ، أو وقعا معاً .. بطلا ،
وسواء كان ذلك التصرف بيعاً أو إجارةً أو نكاحاً . انتهى بتصرف وزيادة ، والله
أعلم .

فالحديث صحيح المتن ، ضعيف السند ؛ كما مر ، وغرضه : بيان المتابعة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول منهما للاستدلال ، والثاني للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٩) - (٧١٠) - بَابُ بَيْعِ الْعُرْبَانِ

(١٧٣) - ٢١٥٧ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ قَالَ : بَلَغَنِي عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعُرْبَانِ .

(٧٩) - (٧١٠) - (باب بيع العربان)

(١٧٣) - ٢١٥٧ - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي الخطيب ، صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا مالك بن أنس) الإمام في الفروع الأصبحي المدني ، ثقة إمام مشهور ، من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قال) مالك : (بلغني عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو ، صدوق ، من الخامسة مات سنة ثمانى عشرة ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) شعيب بن محمد ، صدوق ثبت سماعه من جده ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن جده) عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ، ولا يضره ما فيه من الانقطاع ؛ لأن مالكاً روى عن ابن شعيب بلاغاً ، ففيه إبهام الراوي له لا الانقطاع ؛ كما سيأتي .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى) نهى تحريم ؛ لما فيه من الغرر (عن بيع العربان) - بضم المهملة وسكون الراء - والعربان ؛ كالعربون - بفتحتين - :

.....

هو أن يدفع من يرغب في شراء السلعة لصاحبها شيئاً من المال قل أو كثر ، على أنه إن أمضى البيع . . كان ذلك المدفوع محسوباً من الثمن ، وإن لم يُمضِ البيع . . كان المدفوع باقياً لصاحب السلعة ولم يردّه للمشتري ، والجمهور على بطلان هذا البيع ؛ لما فيه من الشرط والغرر .

وفي « شرح السنة » : هذا البيع باطل عند أهل العلم ، وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة ، وروي عن ابن عمر أنه أجاز هذا البيع ، ويروى أيضاً عن عمر ، ومال أحمد إلى القول بإجازته ، وضعف الحديث فيه ؛ لأنه منقطع ؛ كما مر .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب في العربان ومالك في « الموطأ » في كتاب البيوع ، باب ما جاء في بيع العربان .

قال الزرقاني في « شرح الموطأ » : هذا البيع باطل عند الفقهاء ؛ لما فيه من الشرط والغرر وأكل أموال الناس بالباطل ؛ فإن وقع . . فسخ ، فإن فات . . مضى ؛ لأنه مختلف فيه ؛ فقد أجازته أحمد ، وروي عن ابن عمر وجماعة من التابعين إجازته ، ويُردُّ العربان على كل حال .

قال ابن عبد البر : ولا يصح ما روي عنه صلى الله عليه وسلم من إجازته ، فإن صح . . حمل على أنه يحسب على البائع من الثمن إن تم البيع ، وهذا جائز عند الجميع . انتهى ، انتهى من « العون » .

وقال في « النيل » : والمراد أنه إذا لم يختَر السلعة أو اكتراء الدابة . . كان الدينار أو نحوه للمالك بغير شيء ، وإن اختارهما . . أعطاه بقية القيمة أو الأجرة .

وحديث الباب يدل على تحريم البيع مع العربان ، وبه قال الجمهور ، وخالف في ذلك أحمد فأجازته ، وروي نحوه عن عمر وابنه ، ويدل على ذلك حديث

.....

زيد بن أسلم أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العربان في البيع فأحله ، أخرجه عبد الرزاق في « مصنفه » ، وهو مرسل ، وفي إسناده إبراهيم بن أبي يحيى ، وهو ضعيف ، والأولى ما ذهب إليه الجمهور ؛ لأن حديث عمرو بن شعيب قد ورد من طرق يقوي بعضها بعضاً حتى ترتقي إلى درجة الصحة ، ولأنه يتضمن الحظر ، وهو أرجح من الإباحة .

والعلة في النهي عنه اشتماله على شرطين فاسدين ؛ أحدهما : شرط كون ما دفعه إليه يكون له مجاناً إن أراد ترك السلعة ، وهو من أكل أموال الناس بالباطل . والثاني : شرط الرد على البائع إذا لم يقع منه الرضا بالبيع . انتهى ، انتهى من « العون » .

قال المنذري : وأخرجه ابن ماجه وهذا منقطع ، وأخرجه ابن ماجه أيضاً مسنداً ، وفيه حبيب كاتب الإمام مالك رحمه الله ، وعبد الله بن عامر الأسلمي ، ولا يحتج بهما . انتهى .

قال الزرقاني : ومن قال هذا الحديث حديث منقطع أو ضعيف . . لا يلتفت إليه ، ولا يصح كونه منقطعاً بحال ؛ إذ هو ما سقط منه الراوي قبل الصحابي ، أو هو ما لم يتصل سنده ، وهذا يعني سند عمرو بن شعيب متصل ، غير أنه فيه راوياً مبهماً ، هذا آخر كلام الزرقاني . انتهى من « العون » .

والحاصل مما ذكرنا من كلامهم : أن حديث عمرو بن شعيب حديث صحيح متناً وسنداً ، غرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث عمرو بن شعيب ، فقال :

(١٧٣) - ٢١٥٧ - (م) حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ الرَّخَامِيُّ ، حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ أَبُو مُحَمَّدٍ كَاتِبُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ الْأَسْلَمِيُّ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ
.....

(١٧٣) - ٢١٥٧ - (م) (حدثنا الفضل بن يعقوب) بن إبراهيم بن موسى (الرخامي) - بضم الراء بعدها معجمة - أبو العباس البغدادي ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ ق) .

(حدثنا حبيب بن أبي حبيب) اسمه إبراهيم ، وقيل : مرزوق (أبو محمد) المصري (كاتب مالك بن أنس) الإمام المدني ، متروك ، من التاسعة ، كذبه أبو داود وجماعة ، مات سنة ثمانين عشرة ومئتين (٢١٨ هـ) . يروي عنه : (ق) ، وابن أبي حبيب المصري رماه أبو حاتم وابن عدي بالوضع ، له فرد حديث في (ق) متابعة . انتهى من « الخلاصة » .

(حدثنا عبد الله بن عامر الأسلمي) أبو عامر المدني ، ضعيف ، من السابعة ، مات سنة خمسين أو إحدى وخمسين ومئة (١٥١ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمانين عشرة ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) شعيب بن محمد ، صدوق ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .
(عن جده) عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي السهمي رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن فيه الفضل بن يعقوب ، وهو متروك ، وعبد الله بن عامر ، وهو ضعيف .

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعُرْبَانِ ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ :
 (الْعُرْبَانُ : أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ دَابَّةً بِمِئَةِ دِينَارٍ ، فَيُعْطِيَهُ دِينَارَيْنِ عُرْبُونًا ،
 فَيَقُولَ : إِنْ لَمْ أَشْتَرِ الدَّابَّةَ . . فَالِدِينَارَانِ لَكَ ، وَقِيلَ : يَعْنِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ :
 أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ الشَّيْءَ ، فَيَذْفَعَ إِلَى الْبَائِعِ دِرْهَمًا أَوْ أَقْلَ أَوْ أَكْثَرَ
 وَيَقُولَ : إِنْ أَخَذْتُهُ)

غرضه بسوق هذا السند : بيان متابعة عبد الله بن عامر لمالك بن أنس في
 رواية هذا الحديث عن عمرو بن شعيب ، وهذا السند موصول لا انقطاع فيه ،
 ولكنه ضعيف جداً ؛ لضعف راويه .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى) نهى تحريم (عن بيع العربان) لما فيه
 من الغرر والشرط .

فهذا الحديث صحيح ؛ لما مر ، والسند ضعيف ؛ لما قد علمت ، والغرض
 بيان المتابعة .

ثم فسر المؤلف بيع العربان ، وهو من كلام أبي الحسن راوية الكتاب ؛ أي :
 قال أبو الحسن : (قال) لنا (أبو عبد الله) محمد بن ماجه رحمه الله تعالى :
 (العربان) أي : بيعه : (أن يشتري الرجل) أو المرأة (دابةً) فرساً كانت أو بغلاً
 أو غيرهما (بمئة دينار ، فيعطيه) أي : فيعطي لصاحب الدابة (دينارين عربوناً)
 أي : مجاناً بلا مقابل (فيقول) الرجل لصاحب الدابة : (إن لم أشتري الدابة)
 منك . . (فالديناران) باقيان (لك) مجاناً بلا مقابل .

قال أبو عبد الله أيضاً : (وقيل) أي : قال بعض أهل العلم في تفسير العربان :
 (يعني) أبو عبد الله بما قيل هذا الآتي (والله أعلم) بحقيقة معناه : العربان :
 (أن يشتري الرجل الشيء ، فيدفع إلى البائع درهماً أو أقل) منه ؛ كنصف درهم
 (أو أكثر) كدرهمين (ويقول) الرجل لصاحب الشيء : (إن أخذته) أي : إن

وَالْأَلَا . . فَالْدِرْهَمُ لَكَ) .

أخذت هذا الشيء . . فالدرهم محسوب من الثمن (وإلا) أي : وإن لم آخذه . .
(فالدرهم) باقٍ (لك) مجاناً .

وفي « المختار » : العربون بوزن العرجون ، والعربون - بفتحتين - بوزن
القبروش ، والعربان بوزن القربان : هو الذي تسميه العامة الأربون ، يقال : عربنه ؛
إذا أعطيته ذلك . انتهى منه .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للمتابعة .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا المجلد :
من الأبواب : تسعة وسبعون باباً .

ومن الأحاديث : مئة وأربعة وثمانون حديثاً ، منها تسعة للاستئناس ،
 وخمسة وسبعون للاستدلال ، وواحد للاستطراد ، وأحد عشر للمتابعة ، والباقي
للاستشهاد .

والله وليّ التوفيق

إلى هنا انتهى المجلد الثاني عشر من هذا الكتاب المبارك
ويليه المجلد الثالث عشر بإذن من أنزل السُّور ، وأوله : تتمّة كتاب التجارات
قال المؤلف أحسن الله ختامه : تم الانتهاء من رقم هذا المجلد يوم الخميس
بتاريخ (٢٧) جمادى الأولى (١٤٣٣ هـ) وقت الغروب ، الموافق لـ (١٩) نيسان
إبريل سنة (٢٠١٢ م) .
وكنا قد رجعنا لتسطير هذا الشرح المبارك يوم السبت (١) محرم من سنة
(١٤٣٣ هـ) .



والحمد لله خالق النور ، وشافي الصدور ، ومفرج الأمور ، وصلى الله على
سيدنا محمد البشير النذير ، والسراج المنير ، وعلى آله وأصحابه البدور .
اللهم اجعل لي نوراً في قلبي ، ونوراً في قبري ، ونوراً من بين يديّ ، ونوراً
من خلفي ، ونوراً عن يميني ونوراً عن شمالي ، ونوراً من فوقني ونوراً من تحتي ،
ونوراً في سمعي ونوراً في بصري ، ونوراً في شعري ونوراً في بشري .
اللهم أعظم لي نوراً ، وأعطني نوراً ، واجعل لي نوراً يا أكرم المسؤولين .



فهرس الأحاديث الضعيفة

م	الرقم العام للحديث	حكمه	غرضه	موضعه
٢٢٠	٢٠٠٥	ضعيف منكر	استثناسي (١)	٦٧ - ٦٨
٢٢١	٢٠١٩	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (٢)	٩٨ - ١٠١
٢٢٢	٢٠٢٨	ضعيف	استثناسي (٣)	١٢٨ - ١٢٩
٢٢٣	٢٠٣٩	ضعيف	استثناسي (٤)	١٦٦ - ١٦٧
٢٢٤	٢٠٤٧	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (٥)	١٨٧ - ١٨٨
٢٢٥	٢٠٤٨	ضعيف	استثناسي (٦)	١٨٩ - ١٩١
٢٢٦	٢٠٧٨	ضعيف	استثناسي (٧)	٢٧٦ - ٢٧٧
٢٢٧	٢١٠٩	ضعيف السند والمتن	استثناسي (٨)	٣٦٣ - ٣٦٤
٢٢٨	٢١١٨	ضعيف	استثناسي (٩)	٣٨٢ - ٣٨٤



محتوى المجلد الثاني عشر

١١	كتاب الطلاق
١١	باب : الطلاق
١٩	باب : طلاق السنة
٢٩	باب : الحامل كيف تطلق
٣٢	باب : من طلق ثلاثاً في مجلس واحد
٣٥	باب : الرجعة
٣٨	باب : المطلقة الحامل إذا وضعت ذا بطنها بانت
٤١	باب : الحامل المتوفى عنها زوجها إذا وضعت حلت للأزواج
٥١	باب : أين تعتد المتوفى عنها زوجها
٥٥	باب : هل تخرج المرأة في عدتها ؟
٦٤	باب : المطلقة ثلاثاً هل لها سكنى ونفقة ؟
٦٧	باب : متعة الطلاق
٦٩	باب : الرجل يجحد الطلاق
٧١	باب : من طلق أو نكح أو راجع لاعباً
٧٥	باب : من طلق في نفسه ولم يتكلم به
٧٨	باب : طلاق المعتوه والصغير والنائم
٨٢	باب : طلاق المكره والناسي

باب : لا طلاق قبل النكاح	٩٠
باب : ما يقع به الطلاق من الكلام	٩٦
باب : طلاق البتة	٩٨
باب : الرجل يخير امرأته	١٠٢
باب : كراهية الخلع للمرأة	١٠٩
باب : المختلعة يأخذ ما أعطها	١١٤
باب : عدة المختلعة	١٢١
باب : الإيلاء	١٢٥
باب : الظهار	١٣٣
باب : المظاهر يجمع قبل أن يكفر	١٤٢
باب : اللعان	١٤٧
باب : الحرام	١٦٨
باب : خيار الأمة إذا أعتقت	١٧٦
باب : في طلاق الأمة وعدتها	١٨٧
باب : طلاق العبد	١٩٢
باب : من طلق أمةً تطليقتين ثم اشتراها	١٩٤
باب : عدة أم الولد	١٩٧
باب : كراهية الزينة للمتوفى عنها زوجها	٢٠٠
باب : هل تحد المرأة على غير زوجها ؟	٢٠٤

باب : الرجل يأمره أبوه بطلاق امرأته ٢١٢

٢١٩ كتاب الكفارات

باب : يمين رسول الله ﷺ التي كان يحلف بها ٢١٩

باب : النهي أن يحلف بغير الله ٢٢٨

باب : من حلف بملة غير الإسلام ٢٤٢

باب : من حلف له بالله فليرض ٢٤٩

باب : اليمين حنث أو ندم ٢٥٣

باب : الاستثناء في اليمين ٢٥٥

باب : من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها ٢٦١

باب : من قال : كفارتها تركها ٢٧١

باب : كم يطعم في كفارة اليمين ؟ ٢٧٦

باب : من أوسط ما تطعمون أهليكم ٢٧٨

باب : النهي أن يستلج الرجل في يمينه ولا يكفر ٢٨٠

باب : إبرار المقسم ٢٨٤

باب : النهي أن يقال : ما شاء الله وشئت ٢٩١

باب : من ورئ في يمينه ٢٩٦

باب : النهي عن النذر ٣٠٤

باب : النذر في المعصية ٣٠٩

باب : من نذر نذراً ولم يسمه	٣١٦
باب : الوفاء بالنذر	٣٢٢
باب : من مات وعليه نذر	٣٣٠
باب : من نذر أن يحج ماشياً	٣٣٥
باب : من خلط في نذره طاعةً بمعصية	٣٤٢

كتاب التجارات

باب : الحث على المكاسب	٣٤٩
باب : الاقتصاد في طلب المعيشة	٣٦١
باب : التوقي في التجارة	٣٦٧
باب : إذا قسم للرجل رزق من وجه .. فليلزمه	٣٧٣
باب : الصناعات	٣٧٧
باب : الحكرة والجلب	٣٨٥
باب : أجر الراقي	٣٩٢
باب : الأجر على تعليم القرآن	٤٠١
باب : النهي عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن وعسب الفحل	٤٠٨
باب : كسب الحجام	٤١٧
باب : ما لا يحل بيعه	٤٢٧
باب : النهي عن المنابذة والملامسة	٤٤٠

باب : لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه	٤٤٥
باب : ما جاء في النهي عن النجش	٤٥٠
باب : النهي أن يبيع حاضر لباد	٤٥٣
باب : النهي عن تلقي الجلب	٤٦٠
باب : البيعان بالخيار ما لم يفترقا	٤٦٧
باب : بيع الخيار	٤٧٧
باب : البيعان يختلفان	٤٨٢
باب : النهي عن بيع ما ليس عندك وعن ربح ما لم يضمن	٤٨٦
باب : إذا باع المجيزان .. فهو للأول	٤٩٢
باب : بيع العربان	٤٩٧



فهرس الأحاديث الضعيفة	٥٠٥
محتوى المجلد الثاني عشر	٥٠٧



